

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات

مجلة علمية دولية محكمة، تصدر دورياً كل شهر، تصدر في المملكة الأردنية الهاشمية

www.ijrsp.com

المجلد الثالث

الإصدار التاسع والعشرون

تاريخ النشر : 20 - مارس - 2022م

ISSN : 2709-7064

اللجنة العلمية:

- أ.د. هناء محمود نايف الفريحات
د. نايف بن ناصر ابراهيم المنصور
د. هيفاء مصطفى يوسف الزيادة
أ.د. وليد محمد أبو المعاطي
د. حيدر محسن سلمان الشويلي
د. حنان عبد الغفار عطية ابراهيم
د. عبد الفتاح شهيد
أ.د. جمال رجب عبد الحسيب
د. توفيق عطاء الله
د. أماني أبوزيد
د. إخلص محمد عبد الرحمن حاج موسى
د. عبد الوهاب علي مؤمن علي
د. محمد غلبان

فهرس العدد:

رقم الصفحة	الدولة	اسم الباحث / الباحثين	عنوان البحث	No
20 - 5	المملكة العربية السعودية	الدكتورة/ جميلة عمر إبراهيم مدني، الباحثة/ خلود أحمد محمد النعمي	توزيع وتقييم الخدمات الصحية في محافظة رجال المع	1
43 - 21	Lebanon	Dr. Racha Mohamad Ghayad, Maysam Houssam Elddine Al-Zein	Motives, Valuation, and Pricing Analysis of Small and Medium Enterprises in Lebanon	2
92 - 44	المملكة العربية السعودية	الباحث/ مساعد مسفر محمد العامري	الأسرة ودورها في تعزيز السلوك الإيجابي لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة العرضيات	3
				4
153 - 134	Lebanon	Dr. Racha Mohamad Ghayad, Dr. Mohamad Ali Hamdan	Financial Engineering and Shari'a compliant (Urbun, Promise, Participation and Cooperativ)	5
206 - 154	United Kingdom	Maram Husain Saad Alsharif	The Operationalizing and Influencing Factors of Internal Audit Effectiveness	6
247 - 207	المملكة العربية السعودية	الباحث/ نايف بن جمعان الزهراني	دور التماسك الأسري في الحدّ من حالات انحراف الأحداث (دراسة ميدانية في مدينة تبوك)	7

292 - 248	المملكة العربية السعودية	الباحث/ توفيق عطا الله سالم العقيلي	المعوقات الإدارية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل (دراسة مطبقة على مراكز التأهيل الشامل بمنطقة مكة المكرمة)	8
303 - 293	المملكة العربية السعودية	الباحث/ محمد حمود الأحمدي	دراسة تحليلية لحجية الأمر المقضي فيه	9

توزيع وتقييم الخدمات الصحية في محافظة رجال المع

Distribution and Evaluation of Health Services in Rijal Al-Ma'a Governorate

إعداد الدكتورة/ جميلة عمر إبراهيم مدني*

أستاذ التخطيط الإقليمي المساعد، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية

الباحثة/ خلود أحمد محمد النعمي

ماجستير الجغرافيا، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية

*Email: gmila_omer@hotmail.com

ملخص:

تعتبر الخدمات الصحية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للإنسان لأنها تقيه خطر الأمراض، وتوفرها يعني القدرة على العمل والإنتاج لذا تسعى الدول على الاهتمام بها، وتوفيرها لجميع السكان. وتعتبر الخدمات الصحية أنها أحد الدعائم الرئيسية التي تحرص الدول على تقديمها وتمويلها وإدارتها، لأن تقديم هذه الخدمات للسكان يعني الركيزة الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية. تشمل الخدمات الصحية المنشآت والمؤسسات التي تقدم الخدمة الصحية سواء كانت تشخيصية أو علاجية أو وقائية. تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على كيف تتوزع الخدمات الصحية في محافظة رجال المع؟ وما مدى مناسبتها لاحتياجات السكان بالمحافظة، حيث تهدف إلى التعرف على توزيع الخدمات الصحية بمحافظة رجال المع، ومدى مناسبتها مع نمو السكان. ووضع تصور مستقبلي للتوزيع الأمثل للخدمات الصحية في محافظة رجال المع مستقبلاً. لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الكمي. وتوصلت الدراسة إلى أن الخدمات الصحية تتوزع بصورة جيدة في المحافظة، وأن هناك ارتباط بين حجم السكان والخدمات الصحية بالمحافظة بلغت درجته 0.89 بالنسبة للمستشفيات و 0.69 بالنسبة لمراكز الرعاية الصحية الأولية، مما يعني أنه تتوفر بالمحافظة عدد من الخدمات الصحية للسكان، وأنها بحاجة إلى إنشاء عدد من الخدمات الصحية. حيث أوصت الدراسة بإضافة بعض الخدمات الصحية ببعض المراكز الإدارية بالمحافظة مثل مركز روام و وسانب و الحريضة لزيادة كفاءة الخدمات الصحية بمحافظة رجال المع.

الكلمات المفتاحية: خدمات صحية، محافظة رجال المع

Distribution and Evaluation of Health Services in Rijal Al-Ma'a Governorate

Abstract:

Health services are of great importance to the human being because they protect him from the risk of diseases, and their availability means the ability to work and produce, so countries seek to take care of them, and provide them to the entire population. Health services are considered one of the main pillars that countries are keen to provide, finance and manage, because providing these services to the population means the basic pillar of social, economic and human development. Health services include establishments and institutions that provide health services, whether diagnostic, curative or preventive. This study seeks to answer how health services are distributed in Rijal Al-Maa governorate. The extent of their suitability to the needs of the population in the governorate, as it aims to identify the distribution of health services in Rijal Al Ma'a Governorate, and their suitability with the growth of the population. And developing a future vision for the optimal distribution of health services in Rijal Al-Ma'a governorate in the future. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method and the quantitative method were used. The study concluded that health services are well distributed in the governorate, and that there is a correlation between the size of the population and health services in the governorate, with a degree of 0.89 for hospitals and 0.69 for primary health care centers, which means that the governorate has a number of health services for the population, and it needs to establish a number of health services. Where the study recommended adding some health services to some administrative centers in the governorate, such as Rawam, Saneb and Al-Haridah centers to increase the efficiency of health services in Rijal Al-Maa .governorate

Keywords: Health services, Rijal Al-Maa Governorate.

مقدمة:

يعتبر تقديم الخدمات الصحية بصورة جيدة للسكان من المؤشرات الهامة في المجتمع، لأنها تمثل مطلباً إنسانياً وضرورة اقتصادية، ولها آثاراً إيجابية تتمثل في تحسين قدرات الانسان البدنية والعقلية، وبالتالي زيادة مساهمتهم في الأنشطة الاقتصادية وزيادة الإنتاج. والاهتمام بالخدمات الصحية يعني قلة المرض، وارتفاع متوسط العمر، وزيادة معدل البقاء على قيد الحياة، وبالتالي التأثير على قوة العمل في المستقبل.

مشكلة الدراسة:

تعرف الخدمات الصحية بانها أحد الدعائم الرئيسية التي تحرص الدول على تقديمها وتمويلها وادارتها، لان تقديم هذه الخدمات للسكان يعني الركيزة الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية. اهتمت المملكة العربية السعودية بتطوير قطاع الخدمات بصورة عامة في جميع مناطقها ومحافظاتها وفق خطط تنموية واضحة، ومن بينها قطاع الخدمات الصحية بمحافظة رجال المع التابعة لمنطقة عسير. تهتم هذه الدراسة بالإجابة على الأسئلة التالية:

1/ ما هو واقع التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية في محافظة رجال المع؟

2/ هل يتناسب حجم الخدمات الصحية مع حجم السكان في محافظة رجال المع؟

3/ ما هو التصور المستقبلي للخدمات الصحية في محافظة رجال المع؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الخدمات الصحية في ارتباطها بالعديد من القطاعات التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وهي أحد القطاعات الاجتماعية الهامة التي تسعى الدولة لتطويرها وتحسين جودة منتجها الخدمي، وإتاحة الخدمة الصحية لكافة افراد المجتمع. وتعتبر الخدمات الصحية الأساس لإحداث التنمية البشرية، وبالتالي تحسين قدرات السكان على العمل والإنتاج، والمساهمة في تنفيذ المشروعات التنموية المختلفة. كما يمكن ان تقدم الدراسة تصور للتخطيط الصحي، يساهم في تطوير الخدمات الصحية مستقبلاً.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لألقاء الضوء على واقع الخدمات الصحية في محافظة رجال المع، والتعرف على مدى تلبيتها لاحتياجات السكان، ومناسبتها مع اعدادهم، وتهدف الدراسة الى تحقيق الاتي:

1/ دراسة واقع الخدمات الصحية بمحافظة رجال المع

2/ توضيح التباين المكاني في توزيع الخدمات الصحية في محافظة رجال المع.

3/ وضع تصور مستقبلي لحاجة محافظة رجال المع من الخدمات الصحية يتناسب مع حجم السكان.

منهجية الدراسة:

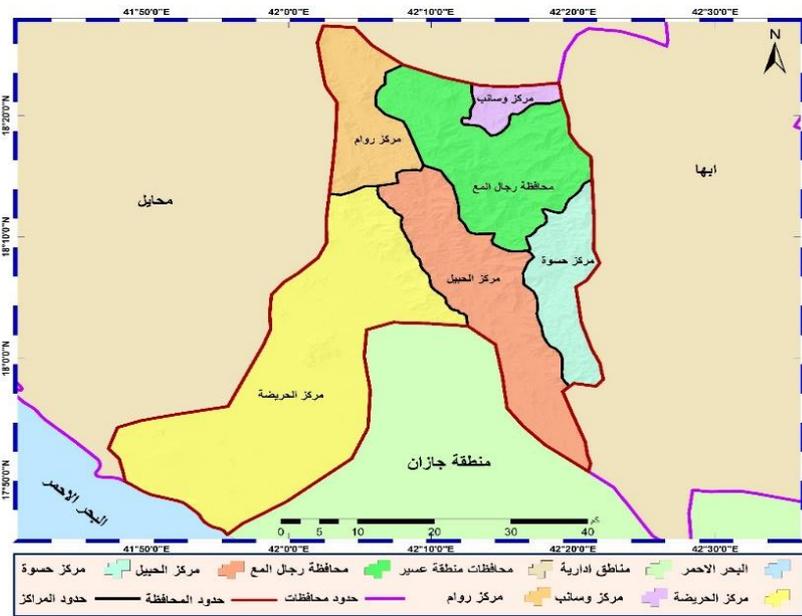
لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع الخدمات الصحية في محافظة رجال المع، وتوزيعها الجغرافي على المناطق الريفية والحضرية في المحافظة، مع استخدام الأسلوب الكمي الإحصائي لتوضيح مدى مناسبة الخدمات الصحية في محافظة رجال المع مع السكان، والاحتياج المستقبلي من الخدمة في المحافظة.

جغرافية محافظة رجال المع:

أ- الموقع الجغرافي والمساحة والتقسيم الإداري:

تقع محافظة رجال المع في غرب منطقة عسير الواقعة في جنوبي غربي المملكة العربية السعودية بين خطي طول 41:45 و 42:22 درجة شرقاً ودائرتي عرض 17:45 و 18:27 درجة شمالاً، ويحدها من الشمال والشمال الغربي محافظة محايل عسير، ومن الشرق مدينة أبها، ومن الجنوب منطقة جازان، ومن الغرب البحر الأحمر (خريطة رقم 1)، وتبلغ مساحتها (2,241 كم²)، وتشكل 2,77% من مساحة منطقة عسير (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2018م)، تتوزع مساحتها على المراكز الإدارية المختلفة بها كما هو موضح في الجدول رقم (1)، كما تتميز محافظة رجال المع بتضرسها، وارتفاعها عن مستوى سطح البحر حيث يقع أغلبها بمنطقة سلسلة جبال سارة عسير.

خريطة رقم (1): موقع محافظة رجال المع بالنسبة لمنطقة عسير



المصدر / من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، 2018م

ويتضح شدة الوضع التضاريسي ألمعقد بالمحافظة في بعض المناطق وخصوصاً شمال وشمال شرق المحافظة في مركز رجال ألمع ومركز حسوة ومركز وسانب التي تنتشر فيها الجبال التي تصل إلى ارتفاع أكثر من 1500م و 2000م حيث تشغل نسبة 17,89% من إجمالي مساحة المحافظة كما هو واضح في جدول رقم (3) ويوجد بهذه الجبال حوالي 58 قرية، ونجد أن عدد القرى التي توجد فوق قمم الجبال واقدام الجبال يبلغ عددها 179 قرية أي ما يعادل 51,9% من جملة القرى التي يسكنها سكان المحافظة مما يصعب إيصال جميع الخدمات لسكانها بشكل كامل، ويتضح من الجدول رقم (2)، بعض المناطق التي يقل التضرس فيها قليلاً، مما يعني ان سكان عدد 167 قرية يعيشون في مناطق السهول وضفاف الاودية حيث يشكلون نسبة 48,1% من سكان المحافظة، ويوضح هذا أن للمظهر التضاريسي في محافظة رجال ألمع أثر واضح في توزيع السكان وبالتالي أثر في توزيع المشروعات التنموية في المحافظة لاسيما تلك التي تتعلق بالتنمية المحلية مثل مشروعات الصحة والتعليم والطرق والزراعة.

جدول رقم (1) مساحة المراكز الإدارية في محافظة رجال ألمع:

م	المركز	المساحة / كم ²
1	رجال ألمع	368,51
2	الحبيل	362,25
3	الحريضة	1115,54
4	حسوة	200,71
5	روام	153,41
6	وسانب	41,12

المصدر/ من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات وزارة الشؤون البلدية والقروية لعام 2018م

ب- التضاريس:

تتميز محافظة رجال ألمع بتضرسها، وارتفاعها عن سطح البحر، حيث تقع أغلب المحافظة بمنطقة سلسلة جبال سرة عسير، ويصل أقصى ارتفاع لها (٢٧٦٣) متر عن سطح البحر، ويقل الارتفاع تدريجياً غرباً باتجاه عسير، في مركز الحريضة إلى أن تصل إلى ساحل البحر الاحمر، حيث تسود المنحدرات والهضاب والأودية، ويتراوح ارتفاعها بين (٥٠ - ٢٠٠) متر (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2018م). (خريطة رقم 2).

حيث يمكن ملاحظة أربعة أجزاء رئيسية من التضاريس كما هو واضح في (جدول رقم 2) كما يلي:

1- السلاسل الجبلية: والتي يبلغ ارتفاعها من (1500-2000 وأكثر من 2000) متر عن سطح البحر ويبلغ أقصى ارتفاع لها (2763) متر عن سطح البحر، وتشكل حوالي (7,89%) من مساحة المحافظة، وتظهر المدرجات التي سمحت بنشأة وانتشار التجمعات العمرانية، يوجد بها 58 قرية، مثل قرى صلب، وغمرة، والمدركة، وبني جونة، وراة.

2- **أقدام الجبال:** التي يبلغ ارتفاعها من (1000-1500) متر عن سطح البحر وتعتبر من المناطق المرغوبة في السكن الريفي، والتي يبلغ أقصى ارتفاع لها (1383) متر عن سطح البحر، وتظهر فيها التجمعات العمرانية، حيث يوجد بها 121 قرية ومدينة، والتي من أبرزها مدينة الشعبين العاصمة الإدارية لمحافظة رجال ألمع، وقرية حورة قيس، ويشكل هذا القسم ما نسبته (17,32%) من مساحة محافظة رجال ألمع، ويتركز في مركزي رجال ألمع، وحسوة بمساحة (357,41) كم ٢ (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2018 م).

3- **مناطق الهضاب والأودية:** التي يبلغ ارتفاعها ما بين (500-1000) متر عن سطح البحر، وتبلغ مساحتها (537,30) كم ٢، أي ما نسبته (26,04%) من إجمالي مساحة المحافظة، ويمتد فيها مركز الحبيل، ويوجد بها 135 قرية.

4- **مناطق السهول الساحلية المطلة على البحر الأحمر:** وتتمثل في مركز الحريضة وروام، وتقدر مساحتها بحوالي (1005,77) كم ٢، أي ما نسبته (48,74%) من إجمالي مساحة المحافظة ويبلغ ارتفاعها أقل من (500) متر عن سطح البحر ويوجد بها 31 قرية (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2018 م).

جدول رقم (2): توزيع مظاهر التضاريس في محافظة رجال ألمع:

الرقم	المظهر التضاريسي	عدد القرى	نسبته من مساحة التضاريس
1	الجبال	58	16,8%
2	أقدام الجبال	121	35,1%
3	ضفاف الأودية	135	39,1%
4	السهول الساحلية	31	9%
	المجموع	345	100%

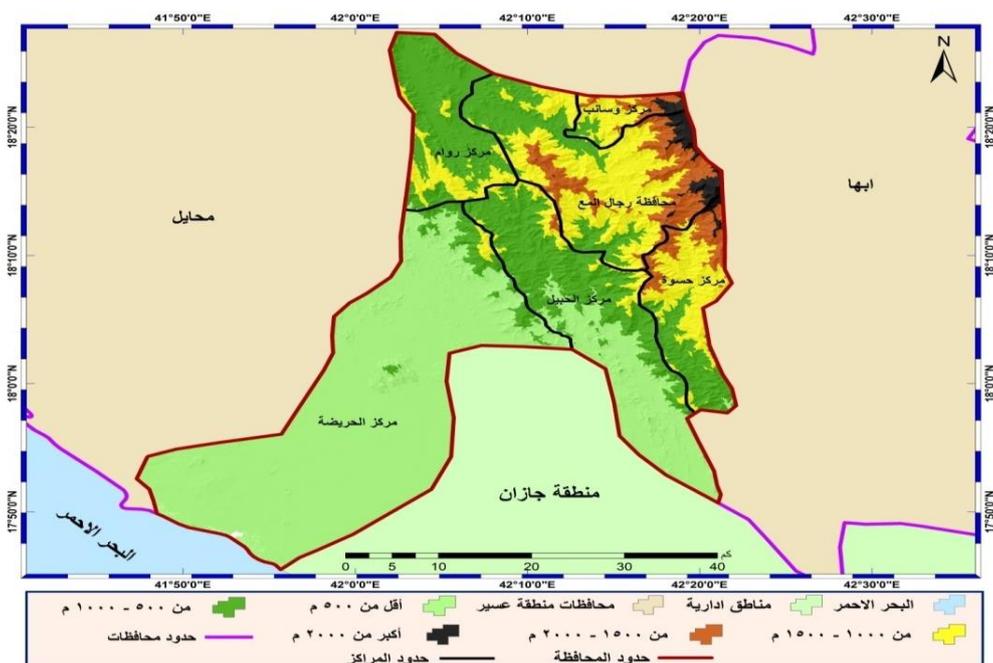
المصدر/ من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2018م

جدول رقم (3): مساحة ارتفاع التضاريس في محافظة رجال ألمع:

النسبة من إجمالي مساحة المحافظة	المساحة كم ²	الفئة
48,74%	1005,77	أقل من 500 م
26,04%	537,30	500 - 1000 م
17,32%	357,41	1000 - 1500 م
6,32%	130,53	1500 - 2000 م
1,57%	32,46	أكبر من 2000 متر
100%	2063,48	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نموذج ارتفاع رقمي دقة مكانية 30

خريطة رقم (2): تضاريس محافظة رجال ألمع



المصدر / من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، 2018م

2 - المناخ:

يتميز مناخ محافظة رجال ألمع في السهول بشدة الحرارة صيفاً والاعتدال في فصل الشتاء بحيث يبدأ الجو بالاعتدال والدفء خلال فصل الشتاء لتبدأ انطلاقاً سياحة شتوية مميزة من أبناء منطقة عسير إلى محافظة رجال ألمع، كما تتميز النطاقات المرتفعة من المحافظة بالاعتدال في درجات الحرارة صيفاً وانخفاضها شتاءً، ونجد أن المناخ يؤثر على توزيع السكان، ليس فقط بصورة مباشرة على التنظيم البشري؛ ولكن أيضاً بصورة غير مباشرة من خلال تأثيره على التربة والحياة النباتية والزراعية،

وبالتالي على الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي يمارسها السكان، فنجد أن المحددات التي يفرضها المناخ هي السبب وراء بقاء الكثير من المناطق على سطح الأرض، غير مأهولة بالسكان أو نادرة السكان أو متناثرة السكان (كلارك، مكي، 1980، ص49)، والمناخ له تأثير بشكل غير مباشر في عملية الدخل خصوصا أن سكان محافظة رجال ألمع يعتمدوا بشكل كبير على حرفة الزراعة والرعي وإنتاج العسل والتي تتأثر بالظروف المناخية السائدة، وبالتالي يعد المناخ من أهم عناصر البيئة الطبيعية التي تؤثر في توزيع السكان وتتحكم في نشاطه الاقتصادي.

ويتضح ان جغرافية محافظة رجال ألمع تتميز بشدة الوضع التضاريسي المعقد بالمحافظة في بعض المناطق وخصوصا شمال وشمال شرق المحافظة في مركز رجال ألمع ومركز حسوة ومركز وسانب التي تنتشر فيها الجبال التي تصل إلى ارتفاع أكثر من 1500م و 2000م حيث تشغل نسبة 17,89% من إجمالي مساحة المحافظة كما هو واضح في جدول رقم (3) ويوجد بهذه الجبال حوالي 58 قرية، ونجد أن عدد القرى التي توجد فوق قمم الجبال وأقدام الجبال يبلغ عددها 179 قرية أي ما يعادل 51,9% من جملة القرى التي يسكنها سكان المحافظة مما يصعب إيصال جميع الخدمات لسكانها بشكل كامل، ويتضح من الجدول رقم (2)، بعض المناطق التي يقل التضرس فيها قليلاً، مما يعني أن عدد سكان 167 قرية يعيشون في مناطق السهول وضاف الأودية حيث يشكلون نسبة 48,1% من سكان المحافظة، وهذا يوضح أن للمظهر التضاريسي في محافظة رجال ألمع أثر واضح في توزيع السكان وبالتالي أثر في توزيع المشروعات التنموية في المحافظة لا سيما تلك التي تتعلق بالخدمات الصحية.

تعريف الخدمات الصحية:

تعرف الخدمات الصحية بانها شبكة متكاملة من الوحدات الصحية على المستوى المركزي والإقليمي والمحلي وتعمل فيها اعداد كبيرة من الوحدات الضرورية لمصلحة المواطنين القاطنين في تلك المنطقة، وتدار من قبل أجهزة إدارية مختصة (جاد الله واخرون، 1983، ص45).

وتعتبر الخدمات الصحية الركيزة الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية في المجتمع، وتتمثل أهميتها في ارتباطها بالعديد من القطاعات التنموية، وأهميتها كأحد القطاعات الاجتماعية المهمة التي تسعى الدولة لتطويرها وتحقيق جودتها الخدمية، وإتاحة الخدمات لطافة افراد المجتمع.

تشمل الخدمات الصحية المنشآت والمؤسسات التي تقدم الخدمة الصحية سواء كانت تشخيصية او علاجية او وقائية لسكان المنطقة. وتقسّم الخدمات الصحية الى قسمين هما: القسم الأول هو قسم الخدمات العلاجية، والقسم الثاني هو قسم الخدمات الوقائية.

أنواع الخدمات الصحية:

هناك تصنيفات عديدة للخدمات الصحية تتمثل في:

1/ **الخدمات الصحية الأولية:** وتشمل الخدمات المقدمة من قبل مراكز الرعاية الصحية الأولية والعيادات المستقلة والعيادات الملحقة بالمستشفيات الى جميع افراد المجتمع للحصول على العلاج والوقاية من الامراض. وتجهز بمختبرات ولا توجد بها اسرة.

وتعتبر هذه الخدمة جهة الاتصال الأولى بين الافراد والمؤسسات الصحية. وتقدم اجراء العمليات الصغرى، والاسعافات الأولية، ورعاية الطفل والام الحامل والتغذية، وغيرها من الخدمات. (احمد، 2013، ص156).

2/ الخدمات الصحية المتوسطة: وتضم المستشفيات الصغيرة، وتكون ذات سعة أكثر من المستوى الأول، وتحتاج الى أطباء وأجهزة وتقنيات على مستوى معين من التخصص، ويتم الوصول اليها بعد اجراء الفحص في الخدمة الصحية الأولية من قبل الطبيب، وتشمل التشخيصات والإجراءات العلاجية في مجالات امراض العيون والقلب وغيرها. (الدليمي، 2009، ص148).

3/ الخدمات الصحية الرئيسية: ويشمل هذا النوع من الخدمات المستشفيات العامة والتخصصية التي تقدم لكل سكان الإقليم والبلد (خياط، 2007، ص41). حيث توفر هذه المستشفيات كل أنواع الخدمات الصحية والتخصصية الدقيقة، وتوجد بها العيادات الاستشارية وهي على نوعين: المستشفيات العامة لكل الامراض، والمستشفيات التخصصية التي تختص بمجال معين .

4/ خدمات تأهيلية: وهي تقدم خدمات تأهيلية وخدمة العلاج الطبيعي باستخدام أجهزة معينة لهذا الغرض وبإشراف كوادر طبية متخصصة. لان الانسان يتعرض لبعض الحوادث التي تسبب له الإصابة التي لا تتطلب ادوية للعلاج بل تحتاج الى خدمات تأهيلية.

الأهداف العامة للخدمات الصحية:

للخدمات الصحية اهداف محددة تسعة الى تحقيقها ن تتمثل في رفع كفاءة المستوى الصحي، وتقديم الخدمات الصحية بشكل يتناسب مع أفراد المجتمع. حيث تتمثل الأهداف الصحية للخدمات الصحية في خفض معدل الوفيات، وتوفير مستوى عالي للرعاية العلاجية في المؤسسات الصحية.

مؤشرات ومعايير كفاءة الخدمات الصحية:

ان هدف المؤشرات والمعايير الكمية والمكانية للخدمات الصحية للسكان هو الحصول على الخدمة بصورة عادلة وكفاءة متوازنة خاصة في المدن الكبيرة التي تمتاز بارتفاع اعداد سكانها حيث تكون العلاقة عكسية بين اعداد السكان والخدمة الصحية (الهيبي، صقر، 2013، ص300). كما ركزت منظمة الصحة العالمية (WHO) على كفاءة الخدمات الصحية وعرفتها بانها (تتعلق بتحقيق اهداف الخدمات الصحية بأقل النفقات من الجهود سواء كانت بعض الجهود على شكل أموال، ام قوى عاملة، ام موارد أخرى، كما ان الكفاءة تتعلق بدرجة الرضا عن هذه الخدمات. (منظمة الصحة العالمية، 1981، ص295). والمعايير هي مستويات تقاس بها الأعمال، وقد تكون معايير فنية او اجتماعية وعليه يمكن تصنيف نوعين منها هي:

1. المعايير المكانية: نجد ان اختيار مواقع المؤسسات الصحية من العوامل المهمة التي يجب ان تؤخذ الاعتبار في عملية التخطيط الصحي، لان علاقتها مباشرة مع السكان . حيث تؤخذ اعتبارات عديدة عند وضع خطة صحية لاي منطقة جغرافية منها حاجة المنطقة إلى أداة السيطرة ونوع هذه الأداة. وعدد السكان، وأنواع الأمراض السائدة. وهناك أربع معايير في اختيار مواقع المؤسسات الصحية وهي إمكانية الوصول وحجم المؤسسة الصحية المراد إقامتها وخدمات البنية التحتية والاعتبارات البيئية (صالح، 2012 م، ص: 76).

2. المعايير الكمية: وهي المعايير التي تقيس كفاءة الخدمات الصحية لإقليم جغرافي معين أو وحدة إدارية من خلال قياس كفاءة العاملين في المؤسسات الصحية المختلفة من أطباء وذوى المهن الصحية وهيئة التمريض وذلك باحتساب الاستخدام الفعلي بهم بعد إدخال مؤشرات أخرى كعدد الأسرة والمرضى الراقدين، ومقارنة هذه المعايير بالمعايير المحلية والعالمية لتقدير كفاءة استخدام هذه المؤشرات في المؤسسات الصحية، كما يجب دراسة النسبة بين السكان في وحدة جغرافية معينة والتسهيلات الصحية و الأفراد العاملين بها، مثل عدد السكان لكل مركز صحي أو عدد السكان لكل طبيب أو عدد السكان لكل سرير (صالح، 2012 م ص: 76).

وقد ركزت منظمة الصحة العالمية على كفاءة الخدمات الصحية ووضعت لها معايير عالمية كما يتضح ذلك من الجدول رقم (4).

جدول (4) معايير منظمة الصحة العالمية (W.H.O)

المعيار المثالي	التوصيف
1000 /10	سرير / شخص
1000/2	ممرض/شخص
1 /4-3	مهن صحية مساعدة /شخص
1000/2	طبيب / شخص
1000/1	طبيب أسنان / شخص
1000/1	صيدلي/ شخص
1 /3	ممرض/ شخص
1/4-3	سرير / ممرضة
1 /6-5	شخص / سرير
1/3	سرير / مهنة صحية
1/20	مرضى راقدون / طبيب
1/3	مرضى راقدون / مهنة صحية

المصدر / منظمة الصحة العالمية، 2012م

وهناك معايير تخطيطية خاصة بمحافظة رجال المع يتم تطبيقها عند انشاء الخدمات الصحية بها، يمثلها الجدول رقم (5).

جدول (5) المعدلات والمعايير التخطيطية المستخدمة للخدمات الصحية بمحافظة رجال ألمع

نوع الخدمة	المعدل المستهدف	نصيب الفرد من المساحة م ²	وحدة مساحة الخدمة م ²
مستشفى عام	75000	0.3	20000
مستشفى تخصصي	150000	0.1	15000
مستشفى قروي	50000	0.12	6000
مراكز رعاية	12000	0.06	900
صحية	5000	0.07	550

المصدر/ مجموعة من عدة دراسات معتمدة بوكالة الوزارة لتخطيط المدن، والدراسات الخاصة بمشروع الدراسات التخطيطية الشاملة لمنطقة عسير. المخطط شبة الإقليمي لمنطقة عسير، 2015 ص3-3

الخدمات الصحية وتوزيعها بمحافظة رجال ألمع

الصحة تشكّل ركناً أساسياً من أركان التنمية، لأنها نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط السكاني فالصحة الجيدة هي التي تمكن المرء من العمل والإنتاج والتقدم، أما تردي الصحة في حالات المرض والإصابة والعجز فانه يقلص هذه القدرات الأساسية للسكان وقد يؤدي إلى إعاقة العمل والإنتاج، والاهتمام بصحة الفرد تعتبر الأساس لبقائه، فالرعاية الصحية تهدف إلى القضاء على الأمراض البوائية وتوفر الخدمة الصحية اللازمة في حالة المرض و ذلك عن طريق المستشفيات أو غيرها من المصحات الطبية، ولاشك أن توفير الصحة يعتبر من الحقوق الرئيسية للسكان (الجمال، 2006، ص443)، فهناك ارتباط قوي بين التنمية الصحية والتنمية الشاملة فتمتع السكان بصحة جيدة يزيد من إنتاجيتهم وبالتالي مقدار مساهمتهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة، بينما يؤدي المستوى الصحي المتدني للسكان إلى عرقلة الجهود المبذولة لأحداث التنمية المحلية الشاملة.

بلغ عدد السكان بمحافظة رجال ألمع (65,406 نسمة) حسب إحصاءات عام 2018م بمعدل نمو بلغ 0,84% سنوياً، يسكنون في قرى تتوزع على حواف الأودية أو في أعالي الجبال، وفي مسيرة تنمية المحافظات اخذت محافظة رجال ألمع نصيبها من التنمية المتوازنة التي تتكامل فيها الخدمات، خاصة الخدمات الصحية.

ويتتبع الخدمات الصحية في محافظة رجال ألمع، منذ عام 2004م نجد ان محافظة رجال ألمع يوجد بها مستشفى حكومي واحد هو مستشفى رجال ألمع بإجمالي عدد للأسرة 100 سرير، كما يوجد (27) مركز رعاية صحية أولية موزعة، بقرى المحافظة بها 65 طبيب وطبيبة، 159 ممرض وممرضة، بالإضافة الى مركز للإسعاف والهلال الأحمر بمركز محافظة رجال ألمع، به سيارتين و(11 مسعف)، (جدول رقم 6، 7). ويبلغ معدل عدد الأسرة بمحافظة رجال ألمع بالنسبة للسكان سرير واحد/1000 نسمة، وهذا معدل قليل إذا ما قورن بالمتوسط العام على مستوى منطقة عسير والبالغ 1,9 سرير/ 1000 نسمة، علماً بأن المعدل المستهدف في خطة التنمية الثامنة في المملكة في ذلك الوقت هو 2,4 سرير/ 1000 نسمة.

جدول رقم (6) توزيع المستشفيات ومراكز الإسعاف والهلال الأحمر في مراكز محافظة رجال المع

المركز	عدد المستشفيات	عدد الاسرة	عدد الاطباء ذكور	عدد الاطباء اناث	عدد الممرضين ذكور	عدد الممرضين اناث	عدد اسعاف	عدد المسعفين	عدد سيارات الاسعاف
رجال المع	1	100	33	10	24	81	1	11	2
حسوة	---	---	---	---	---	---	---	---	---
الحبيل	---	---	---	---	---	---	---	---	---
الحريضة	---	---	---	---	---	---	---	---	---
روام	---	---	---	---	---	---	---	---	---
وساناب	---	---	---	---	---	---	---	---	---

المصدر / دليل الخدمات السادس عشر لمنطقة عسير 2017م

جدول رقم (7) توزيع مراكز الرعاية الصحية الأولية والقوى العاملة بها في مراكز محافظة رجال المع

المركز	عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية	عدد الاطباء ذكور	عدد الاطباء اناث	عدد الممرضين ذكور	عدد الممرضين اناث
رجال المع	7	0	3	7	8
حسوة	6	6	2	3	9
الحبيل	2	1	2	2	9
الحريضة	4	3	2	2	11
روام	3	2	0	0	1
وساناب	1	1	0	0	2
المجموع	23	13	9	14	40

المصدر / دليل الخدمات السادس عشر لمنطقة عسير 2017م

ومن خلال الجدول رقم (6)، يتضح ان المحافظة لا تضم سوى مستشفى حكومي واحد، بسعة سريره (100 سرير) والأسرة الفعلية (65 سرير)، تم انشاء المستشفى بها عام (1984م) قبل أكثر من سبعة وثلاثين عاماً، بالرغم من انه هناك نمو سكاني بلغت نسبته 0,84%، كما يلاحظ ذات الفترة عدم إضافة مستشفى في المنطقة غير المستشفى القائم مسبقاً. (بيانات وزارة الصحة 2018).

وكما هو واضح في الجدول رقم (6) والخريطة رقم (4)، والتي توضح أن الخدمات الصحية لا زالت تفتقر في رجال ألمع لمستشفى مركزي يتناسب مع حجم السكان واحتياجاتهم الصحية، وان المستشفى المتوفر لم يعد ملائماً لتطور المحافظة وتزايد حجم السكان فيها، مما يجعل سكان محافظة رجال ألمع يتجهون إلى المحافظات القريبة منهم لسد احتياجاتهم من الخدمات الصحية وسد العجز الواضح والتي لا تكفي عدد السكان.

وفي جانب الخدمات الصحية الأهلية تضم المنطقة مستوصفان خاصان تقدم خدماتها لسكان في عدد من التخصصات العامة تقع في مركز رجال ألمع، كما يوجد مركز واحد متخصص في طب الاسنان، ويتضح انه منذ عام 2004م حتى 2017م قلة الخدمات الصحية الأهلية بالمحافظة قياساً بعدد سكانها.

وفي جانب مراكز الرعاية الصحية الأولية في محافظة رجال ألمع، يلاحظ أن عدد مراكز الرعاية الصحية (23) مركز رعاية صحية اولية في عام 2017م، (جدول رقم 7)، ومن خلال الخريطة رقم (4) التي توضح توزيع الخدمات الصحية بمحافظة رجال ألمع، يلاحظ تركيز مراكز الرعاية الصحية الأولية في بعض المراكز الإدارية مثل مركز رجال ألمع الذي يوجد فيه سبعة مراكز رعاية صحية، ويرجع سبب تركيز مراكز الرعاية الصحية الأولية في بعض مراكز محافظة رجال ألمع الى تباعد المسافة بين التجمعات القروية بالمحافظة وكذلك تباعد هذه المسافة بين القرى الرئيسية والقرى التابعة لها حيث تبلغ مسافة التباعد في مركز الحريضة 3.3 كم، مركز القحمة 2.4 كم، مما يقلل من كفاءة اداء الخدمات. بالإضافة الى ارتفاع تكاليف إمداد التجمعات القروية (الفئة الحجمية أقل من 500 نسمة) والتي تسيطر الخدمات الصحية على هرم أحجام التجمعات بالمحافظة حيث يبلغ عددها 1174 تجمع بنسبة 96.7% من جملة عدد التجمعات بالمحافظة بينما يبلغ نسبة عدد سكانها نحو 65% من جملة سكان المحافظة وتحتل مساحة 48,74% من مساحة المحافظة.

يليه مركز حسوه، ويعتبر ثاني المراكز الإدارية من حيث أعداد مراكز الرعاية الصحية الأولية، حيث يوجد به ستة مراكز رعاية صحية أولية، وقد يرجع السبب في ذلك لصعوبة الوصول إلى بعض مراكز الرعاية الصحية بسبب وعورة التضاريس في مركز حسوه، مما دعي إلى فتح عدد أكبر من مراكز الرعاية الصحية فيه بالرغم من أن عدد السكان فيه يبلغ نسبة 10% من جملة السكان في المحافظة.

يأتي مركز الحريضة في المرتبة الثالثة من حيث عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية، فعلى الرغم من انه يعتبر أكبر مركز من حيث المساحة، و عدد السكان فيه يقدر بحوالي 10,477 نسمة إلا أنه يضم ثلاثة مراكز رعاية صحية فقط، فهي لا تكفي لعدد السكان بالمركز خاصة وان المركز يشرف على الواجهة الساحلية لمنطقة عسير والتي تنشط فيها حركة السياحة في فصل الشتاء، وبالتالي فهناك كثافة سكانية عالية علاوة على وجود المتنزهين والسائحين مما يتطلب زيادة الخدمات الصحية بهذا المركز.

أما المرتبة الرابعة فقد ضمت ثلاث مراكز ادارية تمثلت في مركز الحبيل ومركز روم ومركز وسائب بواقع ثلاث مراكز رعاية صحية لكل مركز اداري منها، وبنسبة تبلغ 13% من عدد المراكز الصحية على مستوى المحافظة.

كفاية الخدمات الصحية للسكان بمحافظة رجال المع:

وللتعرف على كفاية الخدمات الصحية بمحافظة رجال المع للسكان بها، ولإيجاد علاقة الارتباط بين السكان في محافظة رجال ألمع والخدمات الصحية المقدمة لهم، تم استخدام معامل بيرسون للارتباط الذي تتراوح قيمته ما بين (0 - 1)، ويرمز لها بالحرف (R)، حيث يكون الارتباط قوياً كلما اقتربت قيمة (R) من الواحد الصحيح، ويكون الارتباط ضعيف كلما اقتربت قيمة (R) من الصفر، وبتطبيق ذلك على المستشفيات كانت قيمة (R) (0,892)، مما يعني ان هناك علاقة ارتباط قوية بين عدد السكان والمستشفيات في المحافظة، لكنه ارتباط غير تام، وكانت نتيجة العلاقة بين عدد السكان ومراكز الرعاية الصحية الأولية قد بلغت قيمة (R) (0,691) مما يعني ان هناك علاقة ارتباط فوق الوسط بين السكان ومراكز الرعاية الصحية الأولية، وهذا يعني ان المحافظة تحتاج إلى إنشاء المزيد من مراكز الرعاية الصحية الأولية حتى تغطي احتياجات السكان لهذه الخدمة.

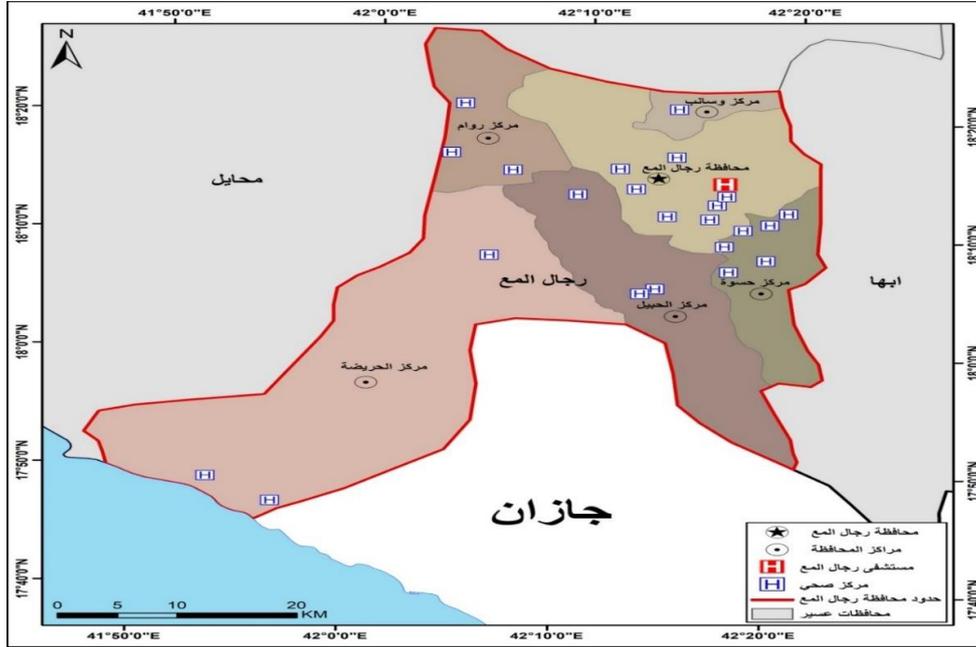
وبالدراسة التحليلية للخدمات الصحية بمحافظة رجال ألمع وبالاعتماد على نتيجة معامل بيرسون للارتباط لإيجاد العلاقة بين النمو السكاني والخدمات الصحية يلاحظ الاتي:

- تدني المعدل العام لعدد الأسرة سواء كانت للمستشفيات الحكومية بمحافظة رجال ألمع حيث يمثل سرير واحد/1000 نسمة وهذا معدل قليل إذا ما قورن بالمتوسط العام على مستوى منطقة عسير والبالغ 1,9 سرير/1000 نسمة، والمعدل المطلوب تحقيقه هو 2,4 سرير/ألف نسمة.

- عدم تغطية جميع المناطق المأهولة بالسكان بالمحافظة بخدمات الرعاية الصحية الأولية طبقاً لمعدلات وزارة الصحة، حيث لا تزال بعض القرى والمناطق النائية والوعرة تعاني من عدم وجود الخدمات الصحية كحالة مركز وسانب، وخاصة وأن أهالي قرى محافظة رجال ألمع يعانون من بعض الأمراض ذات الطبيعة الجبلية الخاصة بالمنطقة.

وكما هو واضح من الخريطة رقم (4)، أن الخدمات الصحية في رجال ألمع لازالت تفتقر لمستشفى مركزي يتناسب مع حجم السكان واحتياجاتهم الصحية، وان المستشفى المتوفر لم يعد ملائماً لتطور المحافظة وتزايد حجم السكان فيها، وتطورها وظيفياً، لأنها أصبحت ذات وظيفة سياحية تجذب إليها الزوار والمنتزهين صيفاً وشتاءً، مما يدعو للاهتمام بتطوير قطاع الصحة بالمحافظة ليوكب التغيرات السكانية والخدمية بها.

خريطة رقم (4): توزيع المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية على المراكز الإدارية بمحافظة رجال المع لعام 2017م



المصدر/ من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات دليل الخدمات لعام 2017م

التصور المستقبلي للخدمات الصحية بمحافظة رجال المع:

بناء على ما تم عرضه في الدراسة، يظهر ان محافظة رجال المع ومراكزها الإدارية، بحاجة الى المزيد من الخدمات الصحية بها، والتي يجب انشائها وفق المعايير التخطيطية المتبعة في ذلك. حيث تحتاج المحافظة الى انشاء مستشفى اخر، ونقترح الدراسة إنشاؤه في مركز الحريضة، بالإضافة الى انشاء عدد (2) مركز رعاية صحية أولية به، نسبة الى ارتفاع عدد السكان بمركز الحريضة مقارنة مع المراكز الأخرى، بالإضافة الى نهضتها وظيفياً في قطاع السياحة وتردد الزوار والسائحين اليها، فيحتاجون توفير جميع الخدمات واهمها الخدمة الصحية، بالإضافة الى دعم مركز الحريضة بمركز للإسعاف، لان مركز الحريضة اصبح ذو جذب سياحي وبه كثافة سكانية عالية تحتاج لمثل هذه الخدمة، بالإضافة الى بعد المسافة عن مركز الإسعاف الموجود في مركز محافظة رجال المع. وبالإضافة الى ذلك نقترح الدراسة انشاء عدد من مراكز الرعاية الصحية الأولية في كل من مركز الحبيبل لارتفاع عد السكان به لأنه يوجد في منطقة هضبة وادوية جاذبة للسكان، وفي مركز وسائب لأنه منطقة تضاريس وتوجد التجمعات القروية متباعدة مما يستدعي توفير هذه الخدمة على مسافات قريبة منه دون النظر الى اعداد السكان هل تتفق مع المعايير التخطيطية ام لا، نسبة لظروف التضاريس في هذا المركز، ولا يوجد فيه سوى مركز رعاية صحية واحد.

الخاتمة

تعتبر الخدمات الصحية من المعايير المهمة في قياس التنمية البشرية لأنها تتعلق بصحة الانسان وبالتالي قدرته على العمل والإنتاج وقد اهتمت الأمم المتحدة بها وجعلتها الهدف الثالث في برنامج الألفية للتنمية المستدامة (2016-2030)،

وذلك لأهميتها بالنسبة للفرد. بحثت الدراسة عن توزيع الخدمات الصحية بمحافظة رجال المع ومدى كفايتها للسكان بالمحافظة، وجدت الدراسة ان محافظة رجال المع قد اخذت نصيب مقدرًا من الاهتمام بالخدمات الصحية بها، وهناك علاقة ارتباط مناسبة بين عدد الخدمات الصحية وعدد السكان بدرجة فُدرت ب (0,892) بالنسبة للمستشفيات، و (0,691) بالنسبة لمراكز الرعاية الصحية، مما يعني حاجة المحافظة الى انشاء العديد من مراكز الرعاية الصحية الأولية بمراكزها الإدارية المختلفة. حيث اوصت الدراسة بإنشاء مستشفى ومركز للإسعاف وعدد (2) مركز رعاية صحية أولية بمركز الحريضة الذي يضم منطقة ساحل عسير والتي اصبحت منطقة ذات جذب سياحي يتطلب توفر الخدمات الصحية بها. وانشاء عدد (2) مراكز رعاية صحية أولية في كل من مركز الحبيل و سناب.

المراجع:

- 1/ أحمد: يوسف عبدالاله (2013)، تأثير تحليل البيئة الداخلية في جودة الخدمة الصحية -دراسة استطلاعية في مستشفى العلوية التعليمي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70.
- 2/ الدليمي: خلف حسين على (2009)، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية أسس -معايير-تقنيات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان.
- 3/ الجمل، هشام مصطفى، (2006)، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر).
- 4/ الهيتي: صبري فارس، صقر: زين العابدين على (2013)، جغرافية المدن، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
- 5/ النعمي: خلود احمد محمد(2021م)، النمو السكاني والتنمية المحلية بمحافظة رجال المع، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، رسالة ماجستير غير منشورة
- 6/ جاد الله: خوري واخرون (1983)، الصحة العامة والخدمات الصحية، دار العلوم للنشر، القاهرة، مصر.
- 7/جون، كلارك، (1984 م): جغرافية السكان، ترجمة محمد شوقي إبراهيم مكي، دار المريخ للنشر، الرياض.
- 8/ خياط: محمد هيثم (2007)، الإدارة الصحية، أكاديميا انترناشونال.
- 9/ صالح، عدنان فاضل، (2012م)، تمثيل الخرائط الرقمية في الجغرافيا الطبية دراسة خرائطية تطبيقية في محافظة بابل، العراق – جامعة بغداد
- 10/ المخطط شبه الإقليمي لمنطقة عسير 2015م / محافظة رجال المع
- 11/ تقرير منظمة الصحة العالمية، 1981 م
- 12/ وزارة الشؤون البلدية والقروية، (2018م)، الإدارة العامة لنظم المعلومات المكانية والتسمية والترقيم أمانة منطقة عسير

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v3.29.1

Motives, Valuation, and Pricing Analysis of Small and Medium Enterprises in Lebanon

Dr. Racha Mohamad Arab Ghayad*

Assistant Professor, Head of Finance Department, Faculty of Economic Sciences and Business Administration, Lebanese University, Lebanon

*Email: ghayad_racha@yahoo.fr, r.ghayad@ul.edu.lb

Maysam Houssam Elddine Al-Zein

Master's degree in Finance and Banking, Lebanese University, Lebanon

Email: maysamzein@hotmail.com

Abstract:

The objective of this paper is to examine the acquisition processes and get an obvious and clear understanding to motives of buyers and sellers, valuation methods and its difference from the price. Data is collected from interviews, organized, described and used to answer the study questions. Concerning motives of acquisitions in Lebanese SMEs, many factors may trigger or not the business owners to resort to acquisition action for SMEs, where acquisition approach is motivated by enlarging of market power of the organization, and if the company is very profitable to buy and the low prices offered by sellers. The motives for acquisition are the low price of the company, the Profitability of the company, enlarging market share. Synergy and management agency don't play a significant role in the acquisitions of SMEs in Lebanon. Furthermore, for Seller Company, acquisition can be affected by different motives as Personal circumstances, Good bid from buyer, Dissatisfaction within the company or if the Company is losing.

Keywords: Acquisition, Small Enterprises, Market power, Price, Buyer, Seller, Lebanon.

ملخص:

الهدف من هذا البحث هو اختبار عمليات الاستحواذ والحصول على فهم واضح لدوافع المشترين والبائعين وطرق التقييم واختلافها عن السعر. تم جمع البيانات من خلال المقابلات اذ تم استخدامها للإجابة على أسئلة الدراسة. فيما يتعلق بدوافع الاستحواذ في المؤسسات اللبنانية الصغيرة والمتوسطة، العديد من العوامل قد تدفع أصحاب الأعمال إلى اللجوء إلى إجراءات الاستحواذ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يكون نهج الاستحواذ مدفوعاً بتوسيع القوة السوقية للمؤسسة، كون عملية شراء المؤسسة مربحة جداً والأسعار المنخفضة التي يقدمها البائعون. دوافع الاستحواذ هي انخفاض سعر المؤسسة، ربحية المؤسسة، وزيادة حصتها في السوق. لا تلعب وكالة الادارة دوراً مهماً في الاستحواذ على الشركات الصغيرة والمتوسطة في لبنان. علاوة على ذلك، بالنسبة للشركة المبيعة، يمكن أن يتأثر الاستحواذ بدوافع مختلفة مثل الظروف الشخصية أو العرض الجيد من المشتري أو عدم الرضا داخل الشركة أو إذا كانت الشركة خاسرة.

الكلمات المفتاحية: الاستحواذ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القوة السوقية، السعر، المشتري، البائع، لبنان.

1. Introduction:

This research was performed based on a framework that includes the three main topics; motives, valuation, and pricing analysis of Small and Medium enterprises in Lebanon.

Many studies use the theory of industrial organization to explain acquisition motivations, referring to market power expansion, efficiency gains, and preemptive objectives. Others relate to motives such as the repair of internal inefficiencies, agency issues, and capital market imperfections, while others rely on corporate governance ideas. (Motis, 2007).

Concerning valuation, there are so many ways to evaluate a company's value, valuation is both an art and a science. Calculating a company's value entails much more than simply entering figures into a formula. The asset approach, income approach, and market approach are the three most popular techniques. You will get a different number using each approach. Furthermore, when determining a company's value for strategic acquisitions, you are attempting to assess future performance, which is at best an estimate.

However, the value of the acquired company isn't the same as its price. Prices are set in markets and are the outcome of two parties - supply and demand – coming together to form a market. The price represents an amount – with certain conditions – what the seller would like to receive and the buyer would like to pay, and is established by negotiations (Uijtendaal & Cock, 1999).

1.1. Research Problem

Obviously, there is no clear view or understanding of acquisitions concerning valuation and pricing for parties concerned with acquisitions, where often there is a huge gap between the two parties concerning valuation and pricing. Different motivations for buyers and sellers in acquisitions lead to difference between valuations and expectations. The discrepancy between both valuations and the price is the problem. This research is conducted to solve this problem and to give more insights for small and medium enterprises, especially in Lebanon.

1.2. Research question and hypothesis

The primary aim of this study is to study acquisitions in Lebanon in three aspects: motives, valuation and pricing. Thus, the research question intended to be answered is:

What are the characteristics of acquisitions of Small and Medium Enterprises in Lebanon?

The research question is divided into the following sub-questions:

- What are the motives for sellers and buyers in acquisitions?
- How acquisitions are valued?
- What are the explanations for the difference between valuation and pricing?
- How did the current economic crisis affect acquisitions in Lebanon?

2. Literature Review

SME owners in emerging economies are beginning to adopt M&A techniques as an alternative source of resources for growth and progress in order to overcome the constraints involved in obtaining financing. SME owners and managers use M&A strategies to proactively initiate merger activities in order to attract resources for growth and expansion.

M&A is a common business tactic for expanding or gaining access to special resources or talents by joining with or purchasing others. M&As are becoming a powerful method of organizational expansion and progress, and they offer the purchaser new opportunity to fulfill strategic objectives.

M&As also assist businesses in gaining new competencies that would otherwise be difficult to acquire on their own, as well as gaining access to new markets. Cross-border mergers and acquisitions are also key techniques used by business owners to raise funds from outside sources in order to expand and grow. M&As are motivated by a variety of factors. Additionally, what trigger acquirers to the M&As approach because are used for a variety of reasons, including enhancing market power, promoting operating or financial synergy, and overcoming inefficient management.

In this part, we present the literature review of the study topic "Motives, Valuation, and Pricing Analysis of Small and Medium Enterprises", where we analysis the previews researches about motives, valuation, and pricing of acquisitions, in addition to the definition of the small and medium enterprises.

2.1. Small and Medium Enterprises

Because terms suggesting size are used to name small and medium enterprises, economists choose to split them into classes based on quantitative measurable variables. The number of employees is the most prevalent metric used to distinguish between large and small firms (Hatten, 2011).

And according to European Commission, "the criterion is number of the employees," but "adding a financial criterion is still a required adjunct in order to get the adequate scale and performance of an organization, as well as its position in comparison to its competitors." (European Commission, 2003).

The European Commission establishes the criteria for classifying businesses through a guide: the number of employees, yearly turnover, and annual balance sheet. It has been concluded that completing the number of employees' condition is essential, but filling one of the two financial criteria is a business decision.

Lebanon has about 225,000 small and medium businesses, with two-thirds of them located in the economically active areas of Beirut and Mount Lebanon (International Rescue Committee, 2016).

Small businesses are a key engine of economy growth, particularly in industries such as agriculture, services sector and constructing, despite the fact that many of them operate unofficially.

2.2. Acquisition and Merger in Lebanon

Given the size of the Lebanese market, that also consists primarily of SMEs and small business owners, and the fact that merger and acquisition transactions between such organizations are typically carried out privately in the absence of any disclosure requirements or specific M&A regulations, M&A activity in Lebanon has traditionally been unformed especially in comparison to its neighboring Gulf countries. Nevertheless, the banking industry received special privileges, as it benefited from a special regulation aimed at boosting bank mergers and acquisitions in Lebanon, which was strictly supervised by the Lebanese Central Bank.

As Lebanon's larger banks seek capital and long-term resources from foreign markets, the gap between a limited handful of internationally active institutions and the general run of small, mostly family-owned banks continues to widen.

Lebanon's smaller banks, like their larger counterparts, must seek capital to stay afloat in an increasingly competitive market. Unlike the larger players, however, they cannot rely on current owners or complex tools to entice outside investment.

2.3. Characteristics of a Strong Merger and Acquisition

Mergers and acquisitions are one of the quickest and most successful ways to expand a small firm. However, there are a number of risks associated with this treatment that must be considered. Understanding important traits required to effectively execute this type of transaction is essential, whether your organization is attempting to buy out another one or you are looking for a possible buyer to acquire it. The following are five crucial points to keep in mind during any M&A transaction.

When considering to buy another business (or be bought), it is critical to have very clear plan for what you want this merger or acquisition to achieve. Here are some examples of goals to help you decide what to focus on: Expanding Territory, Boosting Sales, Acquiring Patents/Technology/Other Assets and Entering a New Market.

Of course, when it comes to purchasing another small business or being purchased, a company may have a variety of objectives. Identifying these goals as soon as feasible, as well as providing measures to measure them, can help this process get out on the right foot.

Transparency

Transparency is essential throughout the merger and acquisition process. To reduce the chance of someone concealing information, all parties directly involved in this event will almost certainly be required to sign non-disclosure agreements. It's critical to provide information about the company's finances, legal issues, and anything else that could affect the transaction, and it's generally mandated by law.

Communication

During these types of occurrences, open and frequent communication is essential. This holds true not only for communication between the two owners of the businesses in question, but also for communication with the employees. Employees who believe they are not being given all of the information they need are considerably more likely to start looking for new jobs, which may be disastrous for the organization during this important period.

Qualified Transition Team

Having a trained transition team in place can help you prevent complications and keep things operating smoothly both during and after the merger or acquisition. The transition team will assist personnel from both firms in learning to collaborate efficiently and ensuring that the customer is always the priority.

Experienced Legal Registration

Mergers and acquisitions are intricate processes that must adhere to a slew of legal guidelines. With this in mind, it is critical that you have the services of an experienced attorney on your side.

2.4. Acquisition Price

Price is not equal to value, Prices are set in markets and are the outcome of two parties - supply and demand – coming together to form a market. The price is determined by talks and indicates an amount that the seller and buyer would want to receive and pay,

Subject to certain criteria. The distinction between value and price is a contentious issue. Every person has his own assumptions about future cash flows and hazards, therefore value is subjective. Both the seller and the buyer have their own ideas about how much a company is worth. According to literature, if a seller shares a buyer's estimates and assumptions to a considerable extent and there is a high demand, the value perceptions would be similar (Klunder, 2016).

2.5. Previous Studies

To perform this study and conclude its hypotheses, the researcher has reviewed some previous studies and every research related to the topic was considered. The following presents the most important related studies:

- ❖ A study for (Klunder, 2016) aims to identify a gap between theory and practice in terms of Dutch SME valuation methods, as well as a trend in the difference between the initially calculated value and the transaction price – as well as the variables that influence this difference – in the Dutch SME sector. A case study was done to achieve this purpose, in which twelve examples — transactions in which de Jong & Laan Corporate Finance served as an external advisor – were examined. It has been discovered that financial prediction accuracy is critical, and that judging and estimating the effect of linked components individually is difficult.
- ❖ (Woerd, 2011) Aims in his study to identify the differences between valuation and pricing in acquisitions of SMEs. This research identifies, explains and rates the explanations of the difference between value and price. The study's purpose is to narrow the gap because this will bring the price closer to the emotional buyers' and sellers' expectations, and appraisals will be more valuable as a result. It concentrates on a small sample of fifteen acquisitions made by SME's in the Netherlands. The secondary data came from scientific publications and papers, while the main data came from semi-structured face-to-face interviews with the owners or finance directors of these fifteen companies (buyers and sellers). The study discovers that the reasons are the starting point for valuation and pricing. The most important incentives for buyers in the sample were synergy and corporate control.

The circumstances that link to the owners are the motives to sell the company, according to the sellers' motives in the sample.

The choice of valuation methods, the value drivers, and the price drivers could all explain the difference between valuation and pricing. Synergy is a subjective reason for the difference that should be incorporated in the value. The Discounted Cash Flow approach seeks to account for synergy in the computation, but the multiples method does not. The acquisition-related benefits (synergy) are the most relevant causes for the difference in valuation and pricing in the sample, according to the findings. These explanations are followed by bargaining strengths and acquisition motives, which together account for a considerable portion of the variance. According to the results of the interviews, the other explanations (acquisition interests, presence of advisers, financing acquisitions, trends in economics and politics, dangers, others, numerous bids, and choice of valuation methodologies & valuation errors) explain the difference to a modest extent. In SMEs, buyers and sellers prefer to rely on their gut instincts and a simple appraisal approach. If buyers and sellers in SMEs wish to narrow the disparity between appraisal and pricing, they must employ more accurate valuation methodologies, pay more attention to valuations, and realize the relevance of these valuations.

More aspects will be considered in the appraisal in this manner, and the disparity will be smaller. The appropriate value drivers must also be identified and incorporated into the valuation procedure; otherwise, valuation errors may emerge. The pricing drivers must also be considered by SMEs, since they may cause the transaction price to differ from the values. Some price drivers (for instance, advisers) may be influenced by buyers and sellers, whereas others may not (example interests in acquisitions). The explanations that influenced the valuation and pricing processes (acquisition-related benefits, economic and political trends, and dangers) should be better applied in valuations, resulting in a smaller disparity. Because valuation and pricing are partially objective and partially subjective, there will always be a disparity between the valuation and the transaction price of a company. Furthermore, the differences between buyers and sellers (motives, interests, and so on) will always exist, and the price drivers will be difficult to affect. Emotions have a role in SMEs purchases, and they can impact the price.

Buyers and sellers should try to put their feelings aside and be more impartial. Owners, CFOs, and consultants must achieve the above in order to provide an accurate price estimate and to keep buyers and sellers' emotions in check when there are significant discrepancies in worth and price.

04

- ❖ (Beld, 2017) aims to examine the accurate business valuation methods for Dutch small and medium-sized enterprises. The goal of this study is to look into the most accurate business valuation methods for Dutch small and medium-sized businesses. In this study, the existing business valuation methods were discussed. A case study was undertaken in which two cases were analyzed in order to examine appropriate business valuation methodologies. The case study's findings suggest that DCF-methods are reliable business valuation tools. Because the tax shield is separated, the APV approach is even more accurate than the classic DCF method. Business valuation, on the other hand, is still subjective and dependent on a variety of assumptions and judgments.
- ❖ (Mukherjee & Kiyamaz, 2004) study sheds light on the motivations for acquisitions and divestitures During the period 1990-2001, as well as the procedures utilized to value purchases. We discovered that the primary motivation for mergers and acquisitions is to create operating synergies, while the top reason for divestitures is to boost focus, based on survey findings. The findings also reveal that most companies believe diversification is a valid reason for acquisitions, particularly as a way to mitigate losses during economic downturns. When valuing publicly traded corporation's vs privately owned enterprises, the discounted cash flow method is more prevalent, but managers also employ market multiple analysis.
- ❖ (MOTIS, Mergers and Acquisitions Motives, 2007) summarizes in his study an extensive list of different reasons that have been suggested as reasons for acquisitions and mergers. The research has divided them into two main groups. The main difference between these two groups of merger reasons is the actual beneficiary of the merger benefits (applicants).
The first group includes drivers that add value to the merging companies, as they cause an increase in real or future economic benefit.

The second group includes a list of reasons that benefit the manager of the company, not the value of the company. That is, in these mergers the driver is to increase the acquiring firm manager's wealth even if this may cause a decrease in the firm's value. Our classification of merger motives is proposed to emphasize that for the assessment of merger enforcement, the issue that matters is the effect on welfare and not whether the transaction will generate gains to the firm or to the manager of the firm. We also review three different empirical methods that have been proposed in the literature to investigate for merger motives, gains, and effects.

These are the event studies, the accounting studies and the case by case studies. From the review of their general findings I conclude the first two empirical methods, lack a structural analysis of the merger mechanism and do not offer, by consequence, a proper assessment for inferring merger gains. Furthermore, the general conclusion drawn from these studies is that company acquisitions through mergers will not materially benefit from the transaction.

These somewhat paradoxical conclusions may arise because these techniques perform the analysis with reduced forms that lead to mis-specification problems. On the other hand, empirical case studies offer very attractive precision when evaluating the one-sided effects of mergers, as they can evaluate models of structural competition and predict the potential increase in market power through the merger.

- ❖ Rani et al. (2012) used a sample of 1072 target companies and 687 acquirer companies, and conducted a survey to investigate the motivations and trends of Indian merger activity from 2003 to 2008. According to the comments supplied by corporate leaders in the questionnaire, the companies are merging to achieve synergy. The operating economies give firms with synergistic benefits. Another finding of this study is that over the study period, subsidiaries merged with parent firms for consolidation and to deal with the changing regulatory environment. "Company managers can embrace the strategy of merging a significant number of unlisted subsidiaries," the authors propose.

This will assist businesses in lowering compliance costs and bolstering corporate governance procedures. However, more research into parent subsidiary mergers and synergy motives is required, particularly in the Indian setting.

- ❖ Ghosh (2004) studied more than 2,200 mergers and acquisitions in the United States from 1985 to 1999 and discovered that companies use mergers and acquisitions to gain market share. He used the market model to compute the abnormal returns to acquiring and target firms, and hence the cumulative abnormal returns for combined firms, in order to assess the rise in shareholders' wealth resulting from the gain in market share.
According to the findings, a rise in market share, which is higher in the case of linked acquisitions, leads to increased market power and efficiency for the company. Due to the direct positive association seen between a gain in market share and cumulative abnormal returns, this eventually benefits equity shareholders. Furthermore, the firm's operating performance increases as a result of increased productivity and better asset management.
- ❖ (McCarthy & Weitzel, 2011) Stated that the behavior and effectiveness of mergers and acquisitions by small and medium-sized businesses (SMEs) may differ dramatically. As a consequence, they explore well-known M&A theories and propose a theoretical framework as well as many testable predictions about the unique characteristics of SME M&As. Their findings obtained back up their predictions, demonstrating that, when opposed to large enterprises, acquisition SMEs rely more heavily on external growth via M&As, and are more likely to be withdrawn, implying that SMEs are more adaptable and capable of avoiding bad agreements. As a result, SME M&As are more likely to be financed with equity rather than debt, implying that the influential financial pecking order theory has less impact on SMEs.
- ❖ (Degryse, Masschelein, & Mitchell, 2010) Using data from individual loan contracts in Belgium, this research investigates the influence of bank mergers on firm-bank lending interactions. They investigate the impact of bank mergers on the likelihood of borrowers continuing their loan connections and their ability to access bank credit in the future. A variety of fascinating traits are reflected in the environment: high concentration of the banking sector; "in-market" mergers with large target banks; large banks' role in supplying external credit to SMEs; and SMEs' lesser amount of financial intermediation ties. As a result, bank mergers have both short- and long-term consequences for borrowers' chances of defaulting a loan. Mergers also have different effects on different sorts of borrowers, such as acquiring and target bank borrowers, borrowers of various sizes, and borrowers with single versus multiple ties.

Firms that lend from acquiring banks have a lower risk of losing their loan relationship, whereas target bank borrowers have a higher risk. Companies that borrow from two merging banks are less likely to lose their relationship than companies that borrow from only one merging bank or companies that borrow from non-merging banks.

- ❖ (Worthington, 2004) The characteristics of merger and acquisition (M&A) activity in Australian credit unions from 1992-1993 to 1994-1995 are evaluated using a two-stage technique. For a sample of credit unions, data envelopment analysis (DEA) is utilized to calculate technical and scale efficiency indices in the first step. The second step employs a legit model to link credit union efficiency scores to the likelihood of credit unions acquiring or being purchased by another credit union, as well as other management, legal, and financial issues. The findings show that asset size and quality, management skill, profits, and liquidity all have a significant impact on M&A activity. The apparent fit in associational bond and membership appears to be a major factor in credit union acquisitions.
- ❖ (Davenport, 2005) This article will look into the knowledge-acquisition processes and crucial interfaces of innovative SMEs, as well as the variables that led to the lack of geographic proximity-based knowledge search activity that was identified. Organizational proximity-based knowledge-acquisition from foreign sources was supported by a growth path based on innovation-driven, quick internationalization process and subsequently customizing tactics. Surrounding environmental elements, it is suggested, will indicate whether organizational or geographic proximity (or both) is crucial to knowledge acquisition. For SME policy, it is advised that a variety of potential growth trajectories be recognized.
- ❖ (Kpentey, 2019) The goal of this multi-case research was to look into the M&A tactics used by SME owners in Ghana to raise finance. The intellectual underpinning for this investigation was Seth's value creation theory. The population comprised of five Ghanaian small business entrepreneurs who had effectively generated financial resources through inbound mergers and acquisitions in the previous ten years. Semi structured interviews and an examination of corporate annual reports and M&A documents were used to gather data. To detect patterns and emergent themes, the data were categorized and analyzed using Yin's 5-step data analysis and cross-case synthesis procedures.

Value creation, control and autonomy, entrepreneurial quality, leadership, trustworthiness, and effective negotiation were the six themes that emerged from the analysis. To close M&A deals successfully, SME owners can combine entrepreneurial quality and skillful negotiating. The findings of this study may help SMEs gain access to finance for expansion and growth, resulting in good social change in emerging economies through job creation and increased young employment.

As a result, around 70% of M&As involving small and medium-sized firms (SMEs) in emerging nations underperform because of techniques used do not incorporate all of the crucial success aspects, leaving SMEs without the money they need to take advantage of strategic and market opportunities.

Following their observations, the researchers suggested the value creation theory to explain how business owners employ mergers and acquisitions to raise funds for expansion. Through the value creation theory, and provided an alternative analytical framework that addressed how intangible asset synergies provided considerable benefits to the M&A parties.

Furthermore, posited that value creation in M&As stemmed from economies of scale and breadth, market dominance, and the coinsurance effect, which allowed the combined business to benefit from bigger streams of cash flows to lower the likelihood of bankruptcy. By combining different sources of value creation, such as asset sharing, 6 reverse internalization of valuable intangible assets, and financial diversification, synergistic cross-border purchases can be achieved.

The value creation theory provided the best foundation for the research. Firms pursue M&As to create value from the synergies that exist when two business entities unite, according to the value creation theory.

As a result, the value creation theory agreed with the goals of most studies and provided an acceptable conceptual framework for investigating and analyzing proactive M&A methods used by small business owners. We can result that the main factors behind the **motives** of merging and acquisitions for SMEs were derived from achieving operating and financial synergy, where Financial synergy is a type of synergies that results from lowering the cost of capital of by combining two or more companies.

On the other hand, operating synergy is the efficiency gains that are attained in horizontal mergers or vertical mergers. Moreover, increasing the firm's market share is from the main motives that affect merging and acquisitions for SMEs, where, the target of increasing the firm's market share is to increase the wealth of the shareholders. Never the less, managerial gains are from the main motives affecting the decision of merging and acquisitions for SMEs, where the conflict behind owner's drive and management's drive can play a role in the decisions of merging and acquisitions. This can be reflected when generally managers seek an increase in their salaries or bonuses, while company owner's seek more wealth.

While the main valuation techniques of merging and acquisitions for SMEs were derived mainly from the three methods of valuation which are: Balance sheet – based approach and Income - based approaches, and cash flows discounted - based approach. Where, Balance sheet – based approach depends on subtracting net assets from total liabilities, and Income – based approach depends on the depends on calculating the future values of the cash flows, and the cash flows discounted – based approach depends on the calculations of the present value of the asset in discounted cash flows valuations.

According to the pricing analysis of an asset for merging and acquisitions for SMEs, it is clear that all the negotiating ends up to a differentiation between price and value of an asset , whether it is a firm, a factory , or even a share.

3. Methodology

This study adopts the qualitative method to collect and analyze data to solve the research question. This study depends mainly on the qualitative method to collect the data and analyze it. Interviews were done with managers and vendors in the institutions from different sectors. This interview contains 29 questions about merger and acquisition of small and medium enterprises. Thus, for greater correctness and precision in the results, qualitative study has been introduced. The research is a theoretical, analytical, and intellectual use of data and information to analyze the topic under research. It comprises of additional functionality to collect, define, illustrate, criticize, and analyze the data collected. It requires a theoretical interpretation of the choice of a method or combination of methods to be used, as done in this research.

A total of one hundred people were evaluated and studied in our investigation. After making the interviews and asking the questions, the answers are collected, analyzed, and ended with the results and conclusions.

4. Empirical Study

Our study to determine Motives, Valuation, and Pricing Analysis of SMEs in Lebanon is based on the qualitative method, which means we will examine our data through interviews. The target of my examination was to reach interviewees, but since not all the targeted business owners were cooperative, thus, the interviews were conducted with one hundred participants, with a total of 29 questions separated into particular and broad categories. The interviewees were split into two groups: firm owners and finance managers who are considered first-line managers.

4.1. Coding

Given that data analysis is the most difficult component of qualitative research, coding is an important step in organizing the textual material throughout analysis (Tehmina and Besit, 2010). According to Gibbs (2007), coding is the process of defining what the data you are studying is about. It's a method of locating a section in a text and tying data to a research hypothesis and then returning to the other data. The coding method used in qualitative research is shown in the table below. We examined the interviews using special codes to make the data more understandable.

In the Below table, we include the one hundred interviewees, Motives for buyers, motives for sellers, valuation methods and factors affecting it, factors that are influencing pricing and the influence of the current economic crisis on the acquisitions of SME in Lebanon. Then we add numbers that are like the codes for each row. We can see that we have codes such as 0,1,2,3,4... These codes are associated with the interviewees as well as the keywords for each subtitle in the table, and they assess the information gleaned from the interviews.

4.1.1 Coding for motivations:

The following table shows that the first motives is negligible to all interviewees. So as frequencies we can find that the **most motive for buyers** is low price offered by seller. The motives for sellers, as frequencies showed with regard to the responses of the interviewees, is good bid from buyers. Whereas the least is the dissatisfaction within the company.

Table (1): Coding motivations

Motives for buyer	Intv 1 To 20	Intv 21 to 40	Intv 41 to 60	Intv 61 to 80	Intv 81 to 100	Frequency
Can create operating or financial synergy	0	0	0	0	0	0
Will enlarge the market power of your organization	0	2	0	0	0	40
The company is very profitable	1	0	0	2	1	80
Low price offered by seller	3	0	2	0	1	120
Management agency	0	0	0	0	0	0
Motives For Seller						0
Personal circumstances (illness-retirement-travelling-financial need...)	1	0	0	0	1	40
Good bid from buyer	0	2	0	1	1	80
Dissatisfaction within the company	0	0	1	0	0	20
Company is losing	1	0	2	0	0	60

Motives for buyer:

As shown in the table, the frequency of keywords referring to creating operating and financial synergy and also management agency is zero, which is very surprising since these 2 motives is very relevant in the literature review and in related studies outside Lebanon. Maybe the absence of management agency is due to the structure of the Lebanese companies and that the acquisitions are done by the owners of the Lebanese SMEs.

As results show, the most important motives for buyers are low price offered by sellers, then the profitability of the company, and lastly the enlarging of market power of the organization.

Motives for Seller:

The most important motive for sellers is a good bid from the buyer. The second important factor is that the company is losing and that there is a dissatisfaction from the owners. The personal circumstances (illness-retirement-travelling-financial need...) is also a considerable reason for buying.

4.1.2. Coding for Valuation:

In valuation part, in interviewee 1 to 20, the Balance sheet-based methods (book value, Goodwill based methods, Liquidation value) mentioned it twice, while the others are negligible. In interviewee 21 to 100 mentioned it once in each interview. Income statement-based methods (Using multiples-comparable, Earnings capitalization) stated once for the interview 41 to 60, 61 to 80 and 81 to 100.

Table (2): Coding for valuation

Valuation	Intv 1 to 20	Intv 21 to 40	Intv 41 To 60	Intv 61 to 80	Intv 81 to 100	Frequency
Balance sheet-based methods (book value, Goodwill based methods, Liquidation value)	2	1	1	0	1	100
Income statement-based methods (Using multiples-comparable, Earnings capitalization)	0	0	1	1	1	60
Cash flow discounting-based methods (Discounted Cash Flow method)	0	0	0	0	0	0
Factors affecting Valuation						0
Degree of risk	0	0	1	1	1	60

History of the business	1	0	1	1	1	80
Reputation of company	1	0	1	1	1	80
Economic and political trends	0	1	1	1	0	60
Competition in industry	0	1	0	0	0	20
Secured brands and patents	0	0	0	0	0	0
Marketing factors	0	0	0	0	0	0
Sales trend and projection	1	0	1	1	0	60
Market share of the company	1	1	0	0	1	60

Also, income-based methods are used but less than balance sheet-based methods. Cashflow methods appears to be not used at all in evaluation process. Concerning factors influencing valuations, it seems that company health (financially, reputation, history) have a significant influence on valuation of acquisitions. Also, the risk, political and economic trends in Lebanon plays a rule in the valuation of Lebanese SME.

4.1.3. Coding for Pricing:

The **multiple bids and buyers** is mentioned once in each of interview 41 to 60, and twice in each of interview 81 to 100. **The motives of acquisition**, mentioned once in each of interview 1 to 20 and in interview 81 to 10; twice in each of interview 21 to 40. **The bargaining strength**, it is mentioned once for all interviewee once except interviewee 61 to 80. The method of payment is mentioned twice for each interview 61 to 80, and once for interviewee 1 to 20; 41 to 60.

Table (3): Coding for pricing

Difference between evaluation and pricing	Intv 1 to 20	Intv 21 to 40	Intv 41 to 60	Intv 61 to 80	Intv 81 to 100	Frequency
Multiple bids and buyers	0	0	1	0	2	60
Motives of acquisition	1	2	0	0	1	80
Acquisition related benefits	0	0	0	0	0	0
Bargaining strength	1	1	1	0	1	80

Method of payment	1	0	1	2	0	80
Presence of investment advisors/partners	0	0	0	0	0	0

The table shows that the factors that make the difference between valuation and pricing are motives for acquisitions as the most affecting, which is compatible with the literature review. Bargaining Strength, method of payment, and multiple bids are also highly influencing factors that make the gap between valuation and pricing.

4.1.4. Coding for Effect of economic Crisis:

The **decreased prices** is mentioned once for each interviewee 1 to 60, **Decreased acquisitions and expansion** due to liquidity shortage the interviewee 81 to 100 mentioned it twice while the interviewee 61 to 80 mentioned it once.

Table (4): Coding for crisis effect

Effect of crisis on evaluation	Intv 1 to 20	Intv 21 to 40	Intv 41 to 60	Intv 61 to 80	Intv 81 to 100	Frequency
Decreased prices	1	1	1	0	0	3
Decreased acquisitions and expansion due to liquidity shortage	0	0	0	1	2	3

The interviews showed that the impact of the economic crisis was adverse impact on the expansions and acquisitions where it decreased it due to the lack of liquidity in the companies. Also, acquisition prices have decreased by around 20% due the current crisis.

5. Conclusion

The reasearch's findings show SME owners how to implement effective M&A strategies that need the integration of multiple factors to secure a successful transaction. It's about collective of factors that consist of many motives for acquisition and valuation in addition to the pricing. Business owners are studying well the decision of acquisition depending on many characteristics, whether they are buyers or sellers. SME entrepreneurs in a variety of industries have successfully raised financing using the M&A tactics discussed in this paper.

These ideas could help other SME owners in emerging markets who are looking for funding to expand. After going through a certain motive or various motives, valuation of the methods is a must in SME acquisition. So the business owner should look for these methods and even the combination among them. Balance sheet-based methods (book value, Goodwill based methods, Liquidation value), Income statement-based methods (Using multiples-comparable, Earnings capitalization), Cash flow discounting-based methods (Discounted Cash Flow method) are the three methods of valuation mentioned in the literature. This study shows that the only balance sheet based methods and income statement based methods, whereas, cash flow method is not used in Lebanon.

Furthermore, the factors that affect the valuation are the Degree of risk, History of the business Reputation of company, Economic and political trends, Competition in industry, sales trend and projection and Market share of the company. This is compatible with the results of related studies.

After evaluation, negotiating starts to set the price. Price is different from value (as mentioned in literature) due to several factors. The factors affecting pricing, triggering the gap between valuation and pricing, are Multiple bids and buyers, Motives of acquisition, Bargaining strength, Method of payment. These results are very identical to what is mentioned in literature.

Finally, the results showed that the impact of the economic crisis was adverse impact on the expansions and acquisitions where it decreased it due to the lack of liquidity in the companies. Also, acquisition prices have decreased by around 20% due the current crisis.

Interviewees has many reasons based on their experience and the different situations in order to take this action as well as many aims. We can say that most of them has consensus of some acquisition motives, evaluation and pricing aspects that make this study to have findings based on what they mentioned during the interviews, and these various characteristics that we have already discussed with them. Business owners are studying the decision very well according to these factors that suit their company's objectives.

6. References

Journals:

- European Commission. (2003). Commission Recommendation of 6 May 2003 concerning the definition of micro, small and medium-sized Enterprises. *Official Journal of the European Union*.
- Farran, I., & Fawaz, M. (2018). Role of SMEs in Lebanese Economy. *Journal of Economics and Management Sciences*.
- Ghosh, A. (2004). Increasing Market Share as a Rational for Corporate Acquisitions. *Journal of Business Finance and Accounting*, 31 (1&2), 209-247.
- Ghosh., A. (2004). Increasing Market Share as a Rationale for Corporate Acquisitions. *Journal of Finaance & Accounting*, 209-247.
- Lie, E. (2002). Multiples used to estimate corporate value. *Financial Analysts Journal*.
- Mukherjee, T., & Kiymaz, H. (2004). Merger motives and target valuation: A survey of evidence from CFOs. *Journal of Applied Finance*, 7-24.
- Nunnally. (2006). Valuation of the small, closely held company. *Journal of Financial, Education, forthcoming*.
- Seth, A., Song, A., & Pettit, R. (2000). Synergy Managerialism or Hubris? An Empirical Examination of Motives for Foreign Acquisitions of U.S. Firms. *Journal of International Business Studies*, 31(3), 387-405.
- Trautwein, F. (1990). Mergers Motives and Mergers Prescriptions. *StrategicManagementJournal*, 283-295.
- Worthington, A. C. (2004). Determinants of merger and acquisition activity in Australian cooperative deposit-taking institutions. *Journal of Business Research*, 47-57

Papers:

Davenport, S. (2005, June). Exploring the role of proximity in SME knowledge-acquisition. *Research Policy*, pp. 683-701.

De Vaus. (2001). *Research Design in Social Research*. London.

Degryse, H., Masschelein, N., & Mitchell, J. (2010). *SMES and Bank Lending Relationships: The Impact of Mergers*. Belgium: National Bank of Belgium Working Paper No. 46.

Goddard, W., & Melville, S. (2004). *Research Methodology*. Juta and Company Ltd.

Klunder, S. (2016). THE DIFFERENCE BETWEEN VALUE AND PRICE OF FIRMS IN THE DUTCH SME SECTOR. *University of Twente*, 1.

Meng, X. (2013). Scalable Simple Random Sampling and Stratified Sampling. *Proceedings of Machine Learning Research*, 531-539.

Motis. (2007). *Mergers and acquisitions motives Toulouse School of Economics EHESS (GREMAQ) and University of Crete*. Toulouse: Toulouse School of Economics EHESS (GREMAQ) and University of Crete.

MOTIS, J. (2007). *Mergers and Acquisitions Motives*. Toulouse: Toulouse School of Economics - EHESS (GREMAQ) and University of Crete.

MOTIS, J. (2007). *Mergers and Acquisitions Motives*. Toulouse: Toulouse School of Economics - EHESS (GREMAQ) and University of Crete.

Research Design. (2016). In I. Akhtar, *Research in Social Science: Interdisciplinary Perspectives* (p. 68).

Woerd. (2011). *Motives, valuation and pricing: a small sample analysis of small-and medium enterprises in the Netherlands*. Twente: University of Twente.

Books:

Fernández, P. (2007). Valuing companies by cash flow discounting: ten methods and nine theories. *Managerial Finance*, 853 - 876.

Fernández, P. (2013). *Company valuation methods*. IESE Business School.

HarvardLibrary. (2021, october 1). *Library Research Guide for the History of Science: Introduction*. Retrieved from Harvard library:
<https://guides.library.harvard.edu/HistSciInfo>

Hatten, T. (2011). *Small Business Management: Entrepreneurship and Beyond (5th ed.)*. South-Western Cengage: Mason:South-Western Cengage Learning.

Islam M.N. (2020). Data Collection and Analysis . *In Islam and Democracy in South Asia*, 49-65.

Kenton, W. (2020, march 19 19). Population Definition.

Koller, T., Goedhart, M., & Wessels, D. (2010). *Valuation: measuring and managing the value of companies (Vol. 499)*. John Wiley and sons.

Reddy, K. (2021, December Tuesday). *What is an Interview: Definition, Objectives, Types & Guidelines*.

Slower, L. M. (1997). *The Synergy Trap*. New York: The Free Press.

Uijtendaal, G., & Cock, T. (1999). Onderhandelen Bepaalt Transactiewaarde Onderneming. *Accountant-Adviseur*, (3), 32–36.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v3.29.2

الأسرة ودورها في تعزيز السلوك الإيجابي لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة العرضيات

The Family and Its Role in Promoting Positive Behavior among Sample of High School Students in Governorate of Al-Ardhiat

إعداد الباحث/ مساعد مسفر محمد العامري

ماجستير توجيه وإصلاح أسري، قسم علم الاجتماع الخدمة الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

المستخلص:

تعتبر الأسرة هي الممثل الأول للثقافة، وهي أقوى الجماعات تأثيراً في سلوك الأفراد، وهي المدرسة الاجتماعية الأولى للطفل، والعامل الأول في صبغ سلوكه بصبغة اجتماعية، فتشرف على توجيه سلوكه، وتكوين شخصيته، فهي العامل الأشد تأثيراً في تشكيل شخصية الطفل، وتحديد معالم السلوك الاجتماعي لديه، حيث إن العلاقة الانفعالية والاجتماعية بين الطفل وأفراد أسرته تجعل منهم عناصر لها دلالة خاصة في حياته النفسية. وقد هدفت الدراسة الى التعرف على مستويات السلوك الإيجابي بأبعاده الفرعية (المبادأة والإيثار، تحمل المسؤولية-الثقة بالنفس – المشاركة) لدى طلاب المرحلة الثانوية، وعملية تحديد دور الأسرة في تعزيز هذه السلوكيات الإيجابية لدى طلاب المرحلة الثانوية. وقد تضمن الفصل الاول مقدمة عن ذلك وعرض خطة البحث الحالي، وتضمن الفصل الثاني: الأسرة وأدوارها وتعزيز السلوك الإيجابي، اما الفصل الثالث فقد تم استعراض الأدبيات والدراسات السابقة، والفصل الرابع عرض ادوات البحث والإجراءات البحثية. وفي الفصل الخامس تطبيق الدراسة الميدانية حيث تم استخدام عينة مكونه من (331) طالباً بمرحلة التعليم الثانوي بمحافظة العرضيات بالمملكة العربية السعودية. وتوصلت نتائج البحث إلى وجود علاقة طردية إيجابية قوية بين تعزيز السلوك الإيجابي ودور الأسرة بتعزيز هذا السلوك تم تفرغ البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي، وإعدادها للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS إصدار 25. واقترح الباحث ضرورة العمل على زيادة الأنشطة الاجتماعية والتربوية والثقافية بالمدارس التي تدعم السلوك الإيجابي والتشاركي. كما اقترح ضرورة اهتمام الأسرة بالقيم والمعايير الأخلاقية، وتربية أبنائها على التمسك بها مع استخدام الثواب والعقاب في غرس تلك القيم.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، السلوك الإيجابي، طلاب المرحلة الثانوية، محافظة العرضيات

The Family and Its Role in Promoting Positive Behavior among Sample of High School Students in Governorate of Al-Ardhiat

Abstract:

The family is the first representative of culture, and it is the strongest group that influences the behavior of individuals, and it is the first social school for the child behavior with a social nature, supervising the direction of his behavior and forming his personality. The study aimed to identify levels of positive behavior with its sub-dimensions (initiation, altruism, responsibility - self-confidence - participation) among students of high school. The process of determining the role of the family in the promotion of positive behaviors among students of high school. The first chapter included an introduction to that and the second chapter included: the family and its roles and the promotion of positive behavior, while the third chapter reviewed the literature and previous studies, and the fourth chapter presented the research tools and research procedures. In the fifth chapter the application of the field study where it was used A sample of 331 students in secondary education in Al-Ardhiyyat Governorate in the Kingdom of Saudi Arabia. The results of the research found that there is a strong positive correlation between promoting positive behavior and the role of the family by promoting this behavior. Data has been emptied and prepared for statistical analysis using the SPSS version 25 statistical analysis program. The researcher suggested the necessity of working to increase social, educational and cultural activities in schools that support altruistic and participatory behavior. He also suggested that the family should pay attention to moral values and standards.

Keywords: Family, Positive behavior, High school students, Al-Aridiyat governorate

1. مدخل إلى الدراسة

1.1. المقدمة.

تعد دراسة السلوك البشري محور اهتمام المنشغلين بالعلوم الاجتماعية، وينشأ هذا الاهتمام من الاعتقاد السائد بأن كل ما يحدث في المجتمعات من ظواهر اجتماعية سوية أو غير سوية، مواتية أو غير مواتية، مرغوبة أو غير مرغوبة، ما هي إلا نتيجة للسلوك البشري وانعكاسا له.

وتشير الأدبيات الاجتماعية إلى أن السلوك البشري يتم في ضوء أربعة مؤثرات أساسية هي: الثقافة، والبناء الاجتماعي، والشخصية، والبيئة، وتحتل الثقافة بما تتضمنه من قيم ثقافية قمة الهرم، ويليهما البناء الاجتماعي بما يتضمنه من معايير، ثم الشخصية بما تتضمنه من دوافع واتجاهات وسمات، وأخيراً البيئة المحيطة بما فيها من تسهيلات وعقبات (عبدالله، الفصيل، 1991).

وتعتبر الأسرة هي الممثل الأول للثقافة، وهي أقوى الجماعات تأثيراً في سلوك الأفراد، وهي المدرسة الاجتماعية الأولى للطفل، والعامل الأول في صبغ سلوكه بصبغة اجتماعية، فتشرف على توجيه سلوكه، وتكوين شخصيته، فهي العامل الأشد تأثيراً في تشكيل شخصية الطفل، وتحديد معالم السلوك الاجتماعي لديه، وإن كان هناك عوامل أخرى تؤثر في الطفل اجتماعياً ونفسياً، مثل الأصدقاء، والجيران، ووسائل الإعلام، وغيرها، إلا أن البيئة الأسرية تظل لها المكانة الأولى بين هذه العوامل، حيث إن العلاقة الانفعالية والاجتماعية بين الطفل وأفراد أسرته تجعل منهم عناصر لها دلالة خاصة في حياته النفسية.

وللأسرة دور كبير في تعلم المهارات الاجتماعية، واكتساب السلوكيات الإيجابية من خلال ما يسمى بالتعزيز السلوكي، فالتعزيز السلوكي هو العامل الأساسي وراء اكتساب معظم أنواع السلوك الإيجابية والبعد عن السلوكيات السلبية، حيث أثبتت نتائج بعض الأبحاث والدراسات أن التعزيز له أثر إيجابي على زيادة احتمال حدوث الاستجابة المرغوب فيها، فهناك ثلاث خطوات في عملية التعلم هي الدافعية، والنشاط، والتعزيز.

ويعتبر التعزيز الإيجابي واحد من الطرق الفعالة لتعديل السلوك والتعلم، وهو حالة داخلية تزيد من احتمال ظهور الاستجابة، والتي يتم دعمها باستثارة دافعية الفرد، وتثبيت سلوكه في الاتجاه المرغوب فيه.

وتعتبر المرحلة الثانوية من أهم وأخطر المراحل التي يمر بها الطالب خلال حياته حيث يمر الطالب في فترة نمو حرجة، يكون فيها أحوال ما يكون للمساعدة والعون، حيث أنه يتعرض في مرحلة المراهقة لكثير من الاضطرابات والأزمات والمشكلات النفسية، والتي تنتج عن التغيرات المختلفة المفاجئة والطارئة لمظاهر النمو المختلفة، فهو يقضى جزء ليس بالقليل في المرحلة الثانوية (زهان، 1984).

2.1. مشكلة الدراسة:

إن السلوك الإيجابي وأشكاله المتعددة يعد من المتغيرات الرئيسية في علم النفس الإيجابي، وقد تزايدت البحوث النفسية في هذا الصدد سواء على مستوى صعيد البحوث في المجتمع العربي أم على مستوى البحوث في المجتمع العربي عامة، والسعودي خاصة.

ويؤكد مخيمر (1981: 86) أن صميم الكائن البشري هو الإيجابية، فلم يعد من المقبول تصور الإنسان مجرد شيء يتعاب بالتوترات فيعمل على خفضها ولكن لابد من الإيجابية تحقيقاً للذات والإمكانات، فالإيجابية هي ميزة الإنسان فحياة الإنسان تمضي قدماً إلى الأمام، ولا يأتي ذلك إلا عند طريق الإيجابية وتوكيد الذات والثقة بالنفس، فالإيجابية بشكل عام هي بمثابة الرحم الذي يلد كل جديد، وكل تقدم يتيح للحياة أن تتابع مضيها.

وانطلاقاً مما سبق فإن الأسرة لها دور عظيم في توجيه سلوكيات طالب الثانوية لتكون إيجابية تجاه ذاته وتجاه مجتمعه، وذلك من خلال تعزيز تلك السلوكيات، وتقويم السلوكيات السلبية واستبدالها بسلوكيات أخرى إيجابية، الأمر الذي استدعى لإجراء الدراسة الحالية للكشف عن دور الأسرة في تعزيز السلوك الإيجابي لدى طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة العرضيات.

3.1. أهداف الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وتساؤلاتها فإن الدراسة الحالية تستهدف تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على مستوى السلوك الإيجابي بأبعاده الفرعية (المبادأة، والإيثار، وتحمل المسؤولية، والثقة بالنفس، والمشاركة) لدى طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة العرضيات.
- 2- الوقوف على درجة دور الأسرة في تعزيز السلوك الإيجابي بأبعاده الفرعية (المبادأة، والإيثار، وتحمل المسؤولية، والثقة بالنفس، والمشاركة) لدى طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة العرضيات.
- 3- التعرف على العلاقة الارتباطية بين دور الأسرة وبين تعزيز (المبادأة، والإيثار، وتحمل المسؤولية، والثقة بالنفس، والمشاركة) لدى طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة العرضيات.

4.1. تساؤلات الدراسة:

من خلال ما سبق، سوف تجيب الدراسة الحالية عن السؤال الرئيسي التالي:

هل يؤثر دور الأسرة في تعزيز السلوك الإيجابي لدى طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة العرضيات؟
بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هو مستوى السلوك الإيجابي بأبعاده الفرعية (المبادأة، والإيثار، وتحمل المسؤولية، والثقة بالنفس، والمشاركة) لدى طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة العرضيات؟
- 2- ما الدور الذي تقوم به الأسرة لتعزيز السلوك الإيجابي بأبعاده الفرعية (المبادأة، والإيثار، وتحمل المسؤولية، والثقة بالنفس، والمشاركة) لدى طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة العرضيات؟
- 3- هل توجد علاقة دالة إحصائياً بين دور الأسرة وبين تعزيز (المبادأة، والإيثار، وتحمل المسؤولية، والثقة بالنفس، والمشاركة) لدى طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة العرضيات؟

5.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في أنها:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من كونها نوعاً من المشاركة في الجهود العلمية الساعية نحو الوصول إلى أطر نظرية وتوصيات علمية في مجال مازال في حاجة إلى العديد من الدراسة والتحليل وهو مجال تعزيز السلوك الإيجابي لدى طلاب المرحلة الثانوية.

الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة.

تكتسب الدراسة الحالية أهمية كبيرة من الناحيتين النظرية والتطبيقية:

أولاً- الأهمية النظرية للدراسة.

- 1- تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من كونها سوف تثري من خلال نتائجها المعارف العلمية المتاحة عن السلوك الإيجابي للطلاب.
- 2- توجيه الأنظار إلى أهمية تربية أفراد المجتمع في ضوء القيم والعادات والسلوكيات الإيجابية التي دعا إليها الإسلام، بما يساهم في التقليل من السلوكيات والعادات المنحرفة والمتطرفة والغير مقبولة اجتماعياً.
- 3- تعتبر إضافة علمية معرفية تنطوي على بعض المفاهيم المتعلقة بتعزيز السلوك الإيجابي.
- 4- تساهم في التراكم العلمي الذي يؤدي إلى تصور نظري أفضل للسلوك الإيجابي للطلاب ودور الأسرة في تعزيزه، وسوف تؤدي إلى فتح آفاق جديدة لإجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال.

ثانياً- الأهمية التطبيقية للدراسة.

- 1- تكتسب الدراسة أهميتها من كونها سوف تساعد المهتمين بالسلوك الاجتماعي، وخاصة سلوك الطلاب من خلال نتائجها من الوقوف على أهم العوامل التي تؤثر على دور الأسرة في تعزيز سلوكيات الطلاب وخاصة في المرحلة الثانوية لما لهذه المرحلة من أهمية بالغة، وذلك من أجل معرفة العوامل المساعدة على تعزيز السلوك وتحفيزها، وكذلك الوقوف على العوامل المثبطة لدور الأسرة في تعزيز السلوك الطلابي من أجل تقويم تلك العوامل، وهذا سينعكس أثره على المجتمع ككل وعلى العملية التعليمية.
- 2- المساهمة في توفير أداة تقيس السلوك الإيجابي تتسم بخصائص سيكومترية جيدة (ثبات وصدق) على عينة من طلاب المرحلة الثانوية، وفي ضوء ما أشار إليه القرآن والسنة من سلوكيات اجتماعية إيجابية.
- 3- إمكانية وضع نتائج هذه الدراسة موضع التطبيق داخل المؤسسات التعليمية والتربوية، كما يمكن الاستفادة من نتائجها في تنمية وتعزيز السلوك الإيجابي.

6.1. مصطلحات الدراسة:**1- الأسرة.**

عرف أبو مصلح (2010: 17) الأسرة بأنها: " هيكل اجتماعي يتميز بطابع ثقافي مميز يختلف من مجتمع لآخر، يعمل هذا النظام الثقافي السائد في الأسرة على طبع وتلقين الفرد منذ نعومة أظفاره السلوك الاجتماعي المقبول ويتعلم داخلها طبيعة التفاعل مع الأفراد والعادات والتقاليد وبقية النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع".

التعريف الإجرائي للأسرة: "هي مجموعة الأفعال والتصرفات التي يقوم بها الوالدان تجاه الأبناء، من أجل مساعدة المدرسة لتعزيز البعد المعرفي والمهاري والقيمي في نفوس الأبناء لتصبح واقعاً عملياً ملموساً في سلوكهم".

2- الدور:

عرف العقيد (2014: 25) الدور بأنه هو السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة، ويتحدد هذا السلوك على ضوء مجموعة من المعايير أو توقعاته وتوقعات الآخرين منه، ويتأثر الدور بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بالمركز الاجتماعي. التعريف الاجرائي للدور هو مجموعة الإجراءات والممارسات والتوجهات التي تقوم بها الأسرة في تعزيز السلوك الإيجابي في ضوء الفكر التربوي.

3- التعزيز.

عرف الخطيب، الحديدي (1997: 175) التعزيز بأنه: "زيادة معدل حدوث السلوك في المستقبل من خلال إضافة مثيرات إيجابية أو إزالة مثيرات سلبية". وعرفه أيضاً بأنه: "زيادة احتمالات حدوث السلوك في المستقبل من خلال توفير مثيرات إيجابية بعد حدوثه".

التعريف الاجرائي للتعزيز: "يحدث نتيجة لتقديم الأسرة أشياء ذات قيمة إيجابية أو مرغوب بها للأبناء الأمر الذي يؤدي إلى تقوية السلوك الإيجابي".

4- السلوك الإيجابي.

عرف غيث (1979: 36) السلوك الإنساني بأنه: "استجابة أو رد فعل الفرد، وهذه الاستجابة لا تتضمن فقط الاستجابات والحركات الجسمية، بل تشمل على الصادات اللفظية والخبرات الذاتية".

عرف المهدي (1990) السلوك الإيجابي بأنه: "السلوك الذي يلقي التقدير في مجتمع الفرد ويتمثل في مساعدة الآخرين التدخل لإنقاذ حياة شخص، التعاون مع الآخرين، وهذه السلوكيات تؤدي اختيارياً ودون فرض خارجي".

التعريف الاجرائي للسلوك الإيجابي: "يقاس السلوك الإيجابي بالدرجة الكلية التي يحصل عليها طلاب المرحلة الثانوية على استبيان السلوك الإيجابي المستخدم في الدراسة الحالية".

2. الإطار النظري

1.2. الأسرة وأدوارها

مفهوم الأسرة:

الأسرة في اللغة:

الأسرة لغة مأخوذة من الأسر، وهو القوة والحبس، قال ابن منظور في مادة أسر: الأسرة الدرع الحصينة، وهو أيضاً الحبل والقيد الذي يشد به الأسير، وأسرة الرجل: عشيرته ورهطه الأذنون لأنه يتقوى بهم، والأسرة عشيرة الرجل وأهل بيته (ابن منظور، 1416، ص: 63).

كما أن للأسرة في اللغة عدة معانٍ (أنيس، وآخرون، 2004، ص: 18): الدرع الحصينة، وأهل الرجل وعشيرته ورهطه الأذنون لأنه يتقوى بهم.

وقال أبو جعفر النحاس: الأسرة أقارب الرجل من قبل أبيه (الصفدي، 2013، ص: 237).

الأسرة في الاصطلاح:

قد عرفها العلماء بأنها:

الوحدة الأولى للمجتمع، وأولى مؤسساته التي تكون العلاقات فيها الغالب مباشرة، ويتم داخلها تنشئة الفرد اجتماعياً، ويكتسب فيها الكثير من معارفه ومهاراته وميوله وعواطفه واتجاهاته في الحياة، ويجد فيها أمنه وسكنه" (عقله، 1989، ص: 18).

كما تعرف الأسرة في الاصطلاح على أنها تنظيم اجتماعي شرعه الإسلام، يتكون في أساسه من زوجين وأولاد، وقد يزيد بدخول أفراد آخرين من أولى القرابة والخدم أو من تكلفت الأسرة برعايتهم كالأيتام، شريطة عيشهم في مسكن واحد، وهو مكلف برعاية النشء وتربيتهم دينياً وأخلاقياً وعقلياً ونفسياً، بما يمتلكون من سلطة وقوة، ولكل فرد فيه حقوق وعليه واجبات محددة شرعاً (الزراقي، 2010، ص: 12).

ويعرفها القاموس الاجتماعي على أنها: "تلك العلاقة التي تربط بين رجل وامرأة أو أكثر معاً بروابط القرابة أو علاقات وثيقة أخرى، بحيث يشعر الأفراد البالغين فيها بمسؤوليتهم نحو الأطفال والابناء سواء أكانوا أبنائهم الطبيعيين أم أبنائهم بالتبني (رمضان، 1999، ص: 25).

أهمية الأسرة:

تعتبر الأسرة نسقاً اجتماعياً رئيسياً بالمجتمع يتفاعل في إطاره الوالدين مع الأبناء لتشكيل شخصية سليمة اجتماعياً ونفسياً، لكي يقوموا هم بدورهم بأدوار منوطة به في المستقبل بصورة فعالة في المجتمع الذي ينتمون إليه، مما ينعكس على باقي الأنساق الاجتماعية التي تتعامل معها الأسرة كوحدة كلية، وكلما زادت قدرة الأسرة على رعاية أبنائها وتوجيههم ومعززة سلوكهم الإيجابي وتنشئتهم دون أن يشعروا بالحرمان أو الضغط أو القسوة أو التساهل، كلما كان الطفل سوياً قادراً على تحمل مسؤوليته في إطار احترامه وتقديره لذاته وذوات الآخرين في نفس الوقت، فإذا ضعفت الخلية الأساسية في المجتمع ضعف مصدره ونقطة ارتكازه، أي أن الأسرة التي أصيبت بأمراض فكرية وأخلاقية متعددة المصادر والمرجعيات، تثمر انحلالاً أخلاقياً فظيماً، وانحطاطاً فكرياً وإنسانياً في العلاقات الإنسانية لم يشهد له مثيل، يطغى عليها التمزق والتشتت، ويغيب التكامل الاجتماعي بين مختلف أوساط المجتمع، وتصير الأسر محطمة وتبدأ العائلات بالتفكك وينتشر الطلاق وتقل نسبة الزواج، وتنتشر الفاحشة وتعدد أنواع العلاقات غير الشرعية، كل هذا يثمر تمزقاً في أوصال المجتمع وهو ما أوصلنا إلى ما نحن عليه، إذا وجب علينا العودة بالخلية الأساسية إلى موقعها الأساسي وجعله من أهم أهدافنا والمحافظة عليها، تلك الخلية أو المؤسسة الإنسانية التي يحتمي بها الإنسان ويحقق من خلالها جوهره، ويكتسب داخل إطارها هويته الحضرية والأخلاقية. وتبرز أهمية الأسرة؛ في أن الرعاية التي يتلقاها الطفل في أسرته في السنوات الأولى من حياته هي العامل الرئيسي في تكوين صحته النفسية والفعالية، ويمكن تلخيص أهمية الأسرة في النقاط التالية (قنديل، 2006، ص: 29)

- 1- أنها تمثل أول نموذج مثالي للجماعة التي يتعامل الطفل مع أفرادها وجها لوجه وهي بدورها التي تشكل سلوكه وتوجهه وتلقنه القيم التربوية والمعايير الاجتماعية.
- 2- تنفرد الأسرة بتزويد الطفل بمختلف الخبرات أثناء سنوات تكوينه.
- 3- ان الأسرة هي أكثر الجماعات الأولية تماسكا، وتتم فيها عمليات اتصال وانتقال القيم والعادات من جيل الآباء إلى جيل الأبناء.
- 4- تحدد مكانة الطفل بدرجة كبيرة بمكانة الأسرة وثقافتها، وبالتالي فهي تهيئ المواقف المختلفة وتنمية قدرات الطفل.
- 5- تعتبر الأسرة النسق الاجتماعي الأول الذي يزود الطفل برصيده الأول من القيم والعادات الاجتماعية، وتكون بمثابة دليل يرشده في تصرفاته وتحديد سلوكياته، حيث يتعلم الحق والواجب، الخطأ والصواب.

الأدوار الحديثة للأسرة:

يواجه الأبناء في الوقت الراهن متغيرات عديدة تؤثر عليهم في الاتجاه غير المرغوب فيه، وبالتالي قد تقودهم إلى الوقوع في مشكلات يصعب مواجهتها مثل: التعصب لفكرة أو لمؤسسة أو عمل والتي من مظاهرها التطرف والعنف، الأمر الذي يجعل الحاجة ملحة إلى مؤسسات التربية في المجتمع؛ لتقوم بأدوارها نحو الأبناء من الشباب، وتعد الأسرة أولى مؤسسات التربية في المجتمع المعنية في المقام الأول بأدوارها إزاء أبنائها لحمايتهم من الوقوع تحت تأثير مروجي الفكر الضال ومنفذي. ولقد رصدت الكتابات ذات الصلة بالأسرة عدداً من الأدوار التي يجب أن تقوم بها الأسرة، لتكون مؤثرة.

1- الأدوار التربوية للأسرة:

إن الأسرة هي التي تنشأ الروابط الأسرية والعائلية للطفل، والتي تكون بدايات العواطف والاتجاهات الاجتماعية لحياة الطفل وتفاعله مع الآخرين، كما أنها تهيئ للطفل اكتساب مكانة معينة في البيئة والمجتمع، حيث تعد المكانة التي توفرها الأسرة للطفل بالميلاد والتنشئة محددًا مهما للشكل الذي سوف يستجيب به الآخرون تجاهه، "يكاد يتفق جل علماء الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية على أن الأسرة هي الخلية الأساسية التي يقوم عليها كيان المجتمع، ولذلك عدت من أهم المؤسسات التربوية التي تساهم بقوة في تشكيل سلوك الفرد، كما أنها مصدر السلوك الشخصي"، إضافة إلى أن الأسرة هي الموصل الجيد والناقل المعتمد لثقافة المجتمع لأطفالها، فهي الوسيط الأول لنقل هذه الثقافة بمختلف عناصرها لأطفالها، كما تشارك الأسرة بأشكال مباشرة وغير مباشرة في أنما مهنية أشكال الثقافات الفرعية من خلال التفاعل الاجتماعي، فالأسرة تمثل الجماعة المرجعية الأولى للطفل في معارفه، قيمه، ومعاييرها، فهي توفر للطفل المصدر الأول لإشباع الحاجات الأساسية له، فهي الأساس الاجتماعي والنفسي أيضا (سلاطينه، بوغناقة، دت، ص: 201)

2- الأدوار الداخلية للأسرة:

هي التي تتم داخل البيت، ويقوم بها أحد أفرادها من ذوي التأثير على الآخرين، مثل: الأب والأم، والأخ الأكبر، والأخت الكبرى، وقد أشارت الكتابات ذات الصلة بالأسرة إلى جملة من الأدوار الداخلية لها، وهناك أدواراً للأسرة لحماية أفرادها من الانحرافات السلوكية وتعزيز السلوك الإيجابي وهي (البيديوي، 2019، ص: 46):

- تحقيق العدل والمساواة واحترام الحقوق.

- الارتقاء بالأحوال الشخصية والاجتماعية وبمستوى الحياة.

- تعليم الأدوار الاجتماعية.

- تعزيز تثقيف الأفراد باللغة والقيم والأعراف والتقاليد والسلوك المقبول.

- تحقيق الضبط الاجتماعي والتماسك والتزام الأفراد بالمعايير الاجتماعية.

- تقديم نموذج القدوة الصالحة.

- توعية الأفراد بالشروط والمواصفات السليمة لإقامة العلاقات الاجتماعية، وإقامة الأسرة الصغيرة.

- تعزيز قيم: المودة، والرحمة، والألفة، والتسامح، والرضا، والتفاهم، والحكمة، والشجاعة، والعفة، والعدل.

3- الأدوار الخارجية للأسرة:

هي التي تتم خارج البيت، ويقوم بها أحد أفرادها من ذوي التأثير بالتعاون مع مؤسسات التربية الأخرى في المجتمع. وقد أشارت كتابات عدة عن الأسرة إلى الأدوار التي يجب أن تقوم بها في إطار التعاون بينها ومؤسسات التربية الأخرى (البيديوي، 2019، ص: 47).

وظائف الأسرة:

من أهم الوظائف الرئيسية للأسرة ما يلي (العناني، 2000، ص: 55):

1- الوظائف البيولوجية:

تقلصت وظائف الأسرة من وحدة اقتصادية تنتج للمجتمع كل ما يحتاجه وكانت هيئة سياسية وإدارية وتشريعية ودفاعية، وتتلخص وظيفة الأسرة البيولوجية في الإنجاب وما يسبقه من علاقات جنسية ضرورية لاستمرار الكائن الإنساني.

2- الوظيفة النفسية:

كما يحتاج الإنسان للغذاء لينمو ويكبر فهو يحتاج إلى إشباع حاجاته النفسية، كالحاجة إلى الحب والأمن والتقدير، وهذا لا يمكن أن يوفره إلا الأسرة، حيث أنها المكان الأول الذي يجد فيه الفرد الحنان والدفء العاطفي.

3- الوظيفة الاجتماعية:

وتتجلى هذه الوظيفة في تنشئة الأبناء، التي يبدو تأثيرها في السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل، على وجه الخصوص، ففي هذه السنوات يتم تطبيع الطفل اجتماعيا وتعليمه على مختلف النظم الاجتماعية (التغذية، الإخراج، الحياء والتربية الحسنة والاستقلالية)،

كما تتضمن إعطاء الدور والمكانة المناسبة للطفل، وتعريفه بذاته وتنمية مفهومه لنفسه وبناء ضميره وتعليمه المعايير الاجتماعية ليعرف حقوقه وواجباته التي تساعد على الصحة النفسية والتكيف ووسطه الاجتماعي فالأسرة تعد الطفل إعداداً اجتماعياً وتوجه سلوكه في ما يجب وما لا يجب عمله، وتعلمه اللغة التي يتفاعل بها اجتماعياً، كما تنقل للطفل الموروثات الثقافية والدينية وتعين له مكانته الاجتماعية، "فالعائلة تقوم وعلى حد تعبير أحد علماء الاجتماع بوظيفة المدرب الاجتماعي الذي يضمن للأفراد مكانة معينة في المجتمع.

4- الوظيفة الاقتصادية:

تعرضت هذه الوظيفة على تطور كبير بوصفها وظيفة أسرية، ولعل من أبرزها خاصة في المجتمعات البدوية والقروية لم تعد مكتفية بذاتها اقتصادياً، وهجر أفرادها إلى المناطق الحضرية المدن بحثاً عن حياة أفضل وفرصة العمل، واقتصر نشاط القرى على أنواع محدودة من النشاط على تربية الدواجن، صناعة الألبان والخبز، أما الأسرة الحضرية فإن وظيفتها في الإنتاج تتحدد بطبيعة الحياة الحضرية في صنع الطعام وغسل الملابس وحياتها في بعض الأوقات، فهي تستهلك أكثر من كونها منتجة.

2.2. تعزيز السلوك الإيجابي:

أولاً: التعزيز:

مفهوم التعزيز Reinforcement:

لقد ذكرت الأدبيات والدراسات السابقة عدة تعريفات للتعزيز نذكر منها ما يلي:

التعزيز: هو العملية التي يقوم بها المعلم عند تقديم معزز لتلميذ لمكافئته على سلوك أو استجابة مرغوب فيها بغرض تشجيعه على إعادة تكرار هذا السلوك أو الاستجابة مرة أخرى الأمر الذي يؤدي إلى تقوية ذلك السلوك أو الاستجابة وظهورها مرات أخرى بشرط أن يكون هذا المعزز ساراً ومرضياً للطالب (زيتون، 2001، ص: 361).

كما يعرف التعزيز بأنه "إجراء الذي يؤدي فيه السلوك بنتائج إيجابية، مما ينتج عنه زيادة حدوث احتمال ذلك السلوك في المستقبل في المواقف المماثلة (فضيلة، 2009، ص: 60).

هو إثابة الطالب على سلوكه السوي، بكلمة طيبة أو ابتسامة عند المقابلة أو الثناء عليه أمام زملائه أو منحه هدية مناسبة، أو الدعاء له بالتوفيق والفلاح أو إشراكه في رحلة مدرسية مجاناً أو الاهتمام بأحواله. إلخ مما يعزز هذا السلوك ويدعمه ويثبتته ويدفعه إلى تكرار نفس السلوك إذا تكرر الموقف، كما يمكن استخدام هذا الأسلوب في علاج حالات كثيرة مثل النشاط الحركي الزائد، الخمول، فقدان الصوت، الانطواء، العدوان... وغيرها (الفسفوس، 2011، ص: 40).

وينقسم التعزيز إلى تعزيز إيجابي، وتعزيز سلبي، فالتعزيز الإيجابي يتناسب مع السلوك الإيجابي ويعرف والتعزيز الإيجابي بأنه "إثابة السلوك المرغوب فيه حيث يؤدي ذلك إلى احتمال زيادة احتمال تكرار هذا السلوك وكلما كان التعزيز فورياً أي عقب حدوث السلوك المعزز وتكراره (الحيلة، 1423، ص: 320).

أنواع المعززات:

هناك العديد من اواع المعززات يمكن إيجازها فيما يلي (الفسفوس، 2011، ص: 40):

1- المعززات الغذائية:

لقد أوضحت العديد من الدراسات خاصة في مجال تعديل سلوك الأطفال المعاقين أن المعززات الغذائية ذات أثر بالغ في السلوك إذا ما كان إعطاؤها للفرد متوقفاً على تأديته لذلك السلوك، والمعززات الغذائية تشمل كل أنواع الطعام والشراب التي يفضلها الفرد، ويترتب على استخدام المعززات مشكلات عديدة حيث يعترض الكثيرون على استخدامها إذ ليس مقبولاً أن يجعل تعديل السلوك مرهون بحصول الفرد على ما يحبه من الطعام والشراب من أجل قيامه بتأدية السلوكيات التي يهدف إليها البرنامج العلاجي، كما أن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه المعالج عند استخدام المعززات الغذائية تتمثل في مشكلة الاشباع والتي تعني أن المعزز يفقد فعاليته نتيجة استهلاك الفرد كمية كبيرة منه وبالإمكان التغلب على هذه المشكلة من خلال:

– استخدام أكثر من معزز واحد.

– تجنب إعطاء كميات كبيرة من المعزز نفسه.

– إقران هذه المعززات بمعززات اجتماعية.

2- المعززات المادية:

– تشمل المعززات المادية الأشياء التي يحبها الفرد (كالألعاب، القصص، الألوان، الأفلام، الصور، الكرة، شهادات تقدير، .. الخ) وبالرغم من فعالية هذه المعززات إلا أن هناك من يعترض على استخدامها ويقول أن تقديم معززات خارجية للفرد مقابل تأديته للسلوك المطلوب منه يعتبر رشوة من قبل المعالج او المعدل.

3- المعززات الرمزية:

– وهي رموز قابلة للاستبدال وهي أيضاً رموز معينة (كالنقاط أو النجوم أو الكوبونات او الفيش.. الخ) يحصل عليها الفرد عند تأديته للسلوك المقبول المراد تقويته ويستبدلها فيما بعد بمعززات أخرى.

– المعززات النشاطية:

– وهي نشاطات محددة يحبها الفرد عندما يسمح له بالقيام بها حال تأديته للسلوك المرغوب به وتتمثل المعززات النشاطية ب:

– الاستماع إلى القصص.

– مشاهدة التلفاز لحضور البرامج المفضلة لديه بعد الانتهاء من تأدية الوظيفة المدرسية.

– السماح له بالخروج مع أصدقائه بعد أن يكون رتب غرفته.

– زيادة فترات الاستراحة.

– المشاركة في الحفلات المدرسية.

– ممارسة الألعاب الرياضية.

– الاشتراك في مجلة الحائط المدرسية.

- الرسم.
- مساعدة الطلاب في بعض الاعمال المدرسية.
- المشاركة في النشاطات الترفيهية.
- الذهاب إلى الملاهي والحدائق.
- زيارة الأقارب.
- 4 المعززات الاجتماعية:
- للمعززات الاجتماعية التي يقوم بها المعلم إيجابيات كثيرة جداً منها أنها مثيرات طبيعية ويمكن تقديمها بعد السلوك مباشرة ونادراً ما يؤدي استخدامها إلى الاشباع ومن الأمثلة على المعززات الاجتماعية ما يلي:
- الابتسام والثناء والانتباه والتصفيق.
- التربييت على الكتف أو المصافحة.
- التحدث إيجابياً عن الطالب أمام الزملاء والمعلمين أو الأقارب والأصدقاء.
- نظرات التقدير والاعجاب.
- التعزيز اللفظي كقول: أحسنت، عظيم، انت ذكي فعلاً، فكرة رائعة، هذا عمل ممتاز.
- الجلوس بجانب الطالب أثناء مشاركته في الرحلة.
- عرض الأعمال الجيدة أمام الصف.
- تعيين الطالب عريفاً للصف.
- إرسال شهادة تقدير لولي الامر.

العوامل المؤثرة في التعزيز:

من أبرز العوامل المؤثرة في التعزيز ما يلي الفسفوس، 2011، ص: 43):

1- فوربة التعزيز:

- إن أحد أهم العوامل التي تزيد من فعالية التعزيز هو تقديمه مباشرة بعد حدوث السلوك كأن يعطى الطفل لعبة اليوم لأنه أدى واجبه المدرسي بالأمس قد لا يكون له أثر كبير، فالتأخير في تقديم المعزز قد ينتج عنه تعزيز سلوكيات غير مستهدفة لا نريد تقويتها، قد لا تكون حدثت في الفترة الواقعة بين حدوث السلوك المستهدف وتقديم المعزز فعندما لا يكون من الممكن تقديم المعزز مباشرة بعد حدوث السلوك المستهدف فإنه يصبح بإعطاء الفرد معززات وسيطة كالمعززات الرمزية أو الثناء بهدف الإيحاء للفرد بأن التعزيز قادم.

2- ثبات التعزيز:

– يجب أن يكون التعزيز على نحو منظم وفق قوانين معينة يتم تحديدها قبل البدء بتنفيذ برنامج العلاج وأن نبتعد عن العشوائية كما أن من المهم تعزيز السلوك بتواصل في مرحلة اكتساب السلوك وبعد ذلك في مرحلة المحافظة على استمرارية السلوك فإننا ننتقل إلى التعزيز المتقطع.

3- كمية التعزيز:

– يجب تحديد كمية التعزيز التي ستعطي للفرد وذلك يعتمد على نوع المعزز، فكلما كانت كمية التعزيز أكبر كانت عنك فعالية التعزيز، إلا أن إعطاء كمية كبيرة جداً من المعزز في فترة زمنية قصيرة قد يؤدي إلى الإشباع والاشباع يؤدي إلى فقدان المعزز لقيمتها لهذا علينا استخدام معززات مختلفة لا معزز واحد.

4- مستوى الحرمان – الإشباع:

– كلما كانت الفترة التي حرم فيها الفرد من المعززات طويلة، كان المعزز أكثر فعالية، فمعظم المعززات تكون أكثر فعالية عندما يكون مستوى حرمان الفرد كبيراً نسبياً.

5- درجة صعوبة السلوك:

– كلما ازدادت درجة تعقيد السلوك، أصبحت الحاجة إلى كمية كبيرة من التعزيز أكثر، فالمعزز ذو الأثر البالغ عند تأدية الفرد لسلوك بسيط قد لا يكون فعالاً عندما يكون السلوك المستهدف سلوكاً معقداً أو يتطلب جهداً كبيراً.

6- التنوع:

ان استخدام أنواع مختلفة من المعزز نفسه أكثر فعالية من استخدام نوع واحد منه، فإذا كان المعزز هو الانتباه إلى الطالب فلا تقل له مرة بعد الأخرى "جيد، جيد، جيد"، ولكن قل أحسنت وابتسم له وقف بجانبه، وضع يدك على كتفه... الخ

7- التحليل الوظيفي:

يجب أن يعتمد استخدامنا للمعززات إلى تحليلنا للظروف البيئية التي يعيش فيها الفرد ودراسة احتمالات التعزيز المتوفرة في تلك البيئة لان ذلك:

- يساعدنا على تحديد المعززات الطبيعية.

- يزيد من احتمال تعميم السلوك المكتسب والمحافظة على استمراريته.

8- الجودة:

عندما يكون المعزز شيئاً جديداً فإنه يكسبه خاصية، لذا ينصح بمحاولة استخدام أشياء غير مألوفة قدر الإمكان.

ثانياً: السلوك الإيجابي:

مفهوم السلوك الإيجابي:

السلوك الإيجابي هو ذلك السلوك الذي يلقي التقدير في مجتمع الفرد ويتمثل في مساعدة الآخرين للتدخل لإنقاذ حياة شخص، التعاون مع الآخرين، وهذه السلوكيات تؤدي اختياريًا ودون فرض خارجي.

أبعاد السلوك الإيجابي:

للسلوك الإيجابي ثلاثة أبعاد هي:

1. البعد النفسي: ويشير إلى القدرة على تقييم الذات بموضوعية مع إمكانية التمييز بين جوانب القوة وجوانب الضعف.
2. البعد الاجتماعي: ويشير إلى القدرة على التجاوب السلوكي وإقامة علاقات مع الآخرين.
3. البعد العملي: ويشير إلى قدرة الفرد على العمل وتحمل المسؤولية والتصرف بشكل إيجابي لتحقيق النتائج المطلوبة (المقاطي، ص: 3).

محددات السلوك الإيجابي:

من محددات السلوك الإيجابي ما يلي (كمال، 2010، ص: 184):

- 1- العامل الحيوي: وتتمثل في العوامل الجينية والوراثية التي تؤثر على اختلاف الأفراد في استعداداتهم ونزعاتهم تجاه الغير.
- 2- العامل الثقافي: فانفعال الفرد ودوافعه وتوجهاته وقيمة تتأثر بالثقافة التي يستمدّها الفرد فكل مظاهر السلوك والوظائف الاجتماعية تحدد ما يتعلمه الفرد كعضو في جماعة وليس أكثر.
- 3- الخبرات الاجتماعية: والتي تشير إلى تفاعلات الفرد مع العوامل الاجتماعية من حوله من الزملاء، وسائل الإعلام والتي لها دور حاسم في تشكيل استجاباته.
- 4- الإجراءات المعرفية: وتشمل الإدراك الحسي للمواقف لدى الفرد والقدرة على رؤية وتقدير المواقف من منظور الآخرين والقدرة على صنع القرار.
- 5- سرعة الاستجابة الشعورية: ومن متغيراتها الشعور بالندم، التأييد العاطفي للآخرين.
- 6- الشخصية: ومن سماتها التأييد والنزعة الاجتماعية.
- 7- المحددات الموقفية: وتشمل الضغوط الخارجية والأحداث الاجتماعية والتي تمثل قوة منظمة في ردود الأفعال المؤيدة للمجتمع.

محددات السلوك الإنساني هي نتاج ما تعلمه واكتسبه الفرد خلال مراحل حياته المختلفة، وقد يتسم السلوك بالإيجاب أو السلب، مما يترتب عليه أن يكون مقبولاً أو غير مقبول،

وتختلف الحكم على السلوك حسب المعايير والثقافات المختلفة وباختلاف المجتمعات الإنسانية، ويمكن أن نحكم على السلوك بأنه إيجابي إذا امتلك شيئاً من هذه الأبعاد والتي سيتم قياسها بمقياس السلوك الإيجابي الذي قام الباحث بإعداده.

ويرى الباحث أن الأشخاص الإيجابيون لديهم دافعية انجاز عالية تساعد على تغيير وتوجيه الأهداف وانهم يركزون بعملهم ويوجهون مسؤولياتهم المحددة بطريقة فعالة، ويقومون بذلك بكل ما يملكون من قوة ويبدلون قصارى جهدهم رغم كل الصعوبات التي تعترضهم لتحقيق الانجازات البارعة، وكذلك الأشخاص الإيجابيون يجب أن تكون لديهم مثابرة وصبر على العمل رغم صعوبته.

أشكال السلوك الإيجابي:

تتعد أشكال السلوك الإيجابي ومن أبرزها ما يلي: (كمال، 2010، ص: 185):

1. المبادرة: هي قيام الفرد مدفوعاً بنزعة استقلالية ببدء عمل أو سلسلة من الأعمال خاصة في المجال الاجتماعي مع الابتكار أو دونه، وقد تكون المبادرة من الإلحاح إلى الحد الذي يركز فيه الإنسان كل طاقاته لتحقيق غاية بعينها يراها حيوية بالنسبة له لا مناص من التمسك بها والعمل على بلوغ ولو بذل في ذلك ذاته.

2. الثقة بالنفس: ثقة الفرد بنفسه تدل على قدرته على اتخاذ القرارات والخروج بما إلى العالم الواقعي للتنفيذ والإنجاز، وأن الشخص الإيجابي الواثق من نفسه وقدرته على تحديد أهداف هو ذلك الذي يقوم بالأعمال التي يعبر من خلالها عن احترام الذات وتقديره لها كما أن من مظاهر الثقة بالنفس الإحساس بالقدرة على مواجهة مشكلات الحياة وتقبل الذات والشعور بتقبل الآخرين واحترامهم، والمشاركة الإيجابية، والترحيب بالخبرات والعلاقات الجديدة والتفكير بطريقة إيجابية والتمتع بالحيوية، الهدوء وعدم التوتر التفكير بإبداعية في حل المشكلات مع الشعور بالتفاؤل.

3. تحمل المسؤولية وهي الشعور بالواجبات الاجتماعية والقدرة على تحمله والقيام به وان يشعر الفرد بأنه مسئول عما يصدر عنه من سلوك وتتضمن المسؤولية ثلاث مستويات متكاملة من المسؤولية الفردية وهي تعني مسؤولية الفرد عن ذاته، المسؤولية الجماعية وتعني مسؤولية الفرد من الجماعي، والمسؤولية المجتمعية وتعني مسؤولية الفرد من المجتمع ومسؤولية المجتمع من الفرد أي تأدية الفرد لمهامه تجاه نفسه ومجتمعه ووطنه الذي يعيش فيه

4. المشاركة: المقصود بها اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام وما يتطلبه الفهم عن أعمال تساعد المجتمع في إشباع احتياجاته وحل مشكلاته والوصول إلى أهدافه وتحقيق رفاهيته والمحافظة على استمراره وهي عملية يلعب فيها الفرد دوراً في الحياة الاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل التي تساعد على تحقيق وإنجاز هذه الأهداف.

5. التفكير المتطور (النقدي): هو نشاط عقلي يتصف بعدم النمطية وبالخروج عن مسار التفكير المعتاد المألوف ويؤدي إلى إنتاج يتصف بالابتكار والابداع.

تعددت أشكال السلوك الإيجابي بداية من تركيز الإنسان على كل طاقاته لتحقيق غاية بعينها يراها حيوية بالنسبة له والعمل على بلوغ ولو بذل في ذلك ذاته. وكذلك قدرته على اتخاذ القرارات والخروج بما إلى العالم الواقعي للتنفيذ والإنجاز،

القدرة على تحمله والقيام به وان يشعر الفرد بأنه مسئول عما يصدر عنه من سلوك، وأن يساعد المجتمع في إشباع احتياجاته وحل مشكلاته والوصول إلى أهدافه وتحقيق رفاهيته والمحافظة على استمراره.

دعم السلوك الإيجابي:

إن دعم السلوك الإيجابي اتجاه يقوم على أساس من البحث لدعم الأفراد ذوي المشكلات السلوكية في المنازل، المدارس، المجتمعات، وقد تطورت عملية دعم وتعزيز السلوك الإيجابي فهو يقوم على عدد من الأسس من التحليل التطبيقي للسلوك، ورغم أنه يقترب من مجالات أخرى مثل: إيكولوجيا وسيكولوجية المجتمعات أيضاً فإنه قد فاق تطبيق بعض التطبيقات المبكرة للقواعد الأساسية للسلوك مثال تعديل السلوك ذلك لأنه يضع تركيزاً كبيراً على الآتي (ميم هايمان، وآخرون، 2011ص:39):

- أن تكون مبادراً أكثر من كونك مستجيباً مثال: منع المشكلات بدلاً من الاعتماد ببساطة على استخدام نتائج السلوك.

- تطويع التوجهات حسب كل فرد، فيؤسس على حاجات الفرد والظروف المحيطة بسلوكه أو سلوكها.

- احترام حق الانسان في صنع اختياراته والاشترك في انشطته متكاملة.

- توظيف الخطط في المواقف اليومية الحياتية في المنزل والمدرسة والمجتمع.

إن دعم السلوك الإيجابي " قد نشأ في الأساس من أجل الاطفال الراشدين ذوي المشكلات السلوكية الخطيرة والصعبة، كبديل للطرق الموجعة التي تحط من القدر وغالبا ما كانت تستخدم لإدارة السلوك. إن دعم السلوك الإيجابي كان قد استخدم مرة واحدة في الأغلب في برامج المدارس والمجتمعات المخططة على مستوى عال، أما عن تأثيره على هذه الحالات المتطرفة، فإنه يطبق الآن مع تنوع كبير من الأفراد، ومع أنماط مختلفة من السلوك المشكل، وعبر مدى واسع من الأماكن.

ومنذ أواخر التسعينيات من القرن العشرين، أصبح "دعم السلوك الإيجابي مقبولاً على مدى واسع لكل الأطفال، وهو الآن يعد حجر الزاوية للتربية الفعالة، وعلى الرغم من استخدام برامج دعم السلوك بنجاح في المدارس والمجتمعات، فإن القليل من الأبحاث هو الذي عنى بدراسة "دعم السلوك الإيجابي عندما يوضع بواسطة الوالدين أنفسهم في مواقف الأسرة التقليدية أو المجتمعات.

ويرى الباحث بان برامج دعم السلوك الإيجابي قد تقدم الفوائد الكبرى للأسر وللأخريين المعنيين برعاية الأطفال وتربيتهم، وقد يكون السبب في أن يكون لدعم السلوك الإيجابي معناه بالنسبة للأسر هو أنه يقوم على دعائم أساسية يمكن أن تستخدم مع أي موقف، أو تفاعل أو جانب من جوانب الحياة الأسرية، لما لذلك من أهمية كبيرة الذي يعتبر صعب، فمنازلنا ومجتمعاتنا ليست مكانا نذهب إليه، أو شيئاً نقوم به، بل هي جزء من هويتنا، إننا نعرف أن طريقة مواجهتنا لسلوك أطفالنا قد لا تؤثر فقط على أطفالنا، بل من الممكن أن تؤثر على أحفادنا وأحفاد أحفادنا .

إذا أردنا لأطفالنا أن يشبوا أفرادا سعداء، ومنتجي (وهو ما نفعله بالطبع)، فنحن في حاجة إلى طرق مؤثرة لمواجهة سلوك أطفالنا وتشجيع نموهم، وسعادتهم، وتطورهم. إن "دعم السلوك الإيجابي هو إطار ومجموعة من الأسس الثابتة لتوجيهنا نحو كيفية التعامل مع قضايانا، والاختيار من بين الكثير من البدائل المتعددة لإعادة هيكلة منازلنا والاستجابة للسلوك.

إنها اتجاه موجه بالفرد، وبحل المشكلات. وبدلاً من أن تزودنا بمجموعة من المعايير الإجرائية، فإنها تقدم عملية مرنة لحل القضايا المتفرقة التي قد تؤثر على أسرنا. إنها توجهنا إلى اتخاذ قرارات جيدة لأسرتنا، مع وضع أولوياتنا وظروفنا في الاعتبار، إن دعم السلوك الإيجابي يقوم على فرضية أنه إذا استطعنا تحديد أهداف سلوك أطفالنا وكيف تساعدهم هذه الأهداف، فإننا نكون في موقف أفضل لمواجهة سلوكهم. (ميم هاينمان، وآخرون، 2001، ص: 40).

3. الأدبيات والدراسات السابقة

1.3. الدراسات التي تناولت دور الأسرة في تعزيز السلوك:

لقد تعددت الدراسات التي تناولت الأدوار المختلفة للأسرة وتعزيز السلوك الإيجابي ومن أبرز الدراسات التي تناولت هذا المحور ما يلي:

1- دراسة ليري، صالح. (2006): بعنوان "العلاقة بين الأسرة وتصرفات المراهقين: دراسة استطلاعية على عينة من الأسر الكويتية". هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقويم العلاقة بين سلوك الأسرة الكويتية وتصرفات المراهقين (الذكور والإناث) وتبحث في نوعية المعاملة بين الأسرة والمراهق، وتستقرئ تأثير نقد الأسرة لابنها المراهق أو ابنتها المراهقة أو ثققتها بهما، وتوضح تأثير نوعية المعاملة المنزلية على المراهق من خلال معرفة نوعية الأسر. حيث صممت استبانة علمية غطت عينة بلغت (292) أسرة، وقد بينت نتائج تحليل الاستبانة أن معظم الأسر الكويتية تعامل المراهق معاملة موضوعية، وتشجعه، ولا تتدخل كثيراً في شؤونه الخاصة، وإنما تساعده على إيجاد الحلول المناسبة للمعوقات والتحديات التي تعترض طريقه، وقد تبين كذلك من تحليل المتغيرات الكثيرة في الاستبانة أن نوعية معاملة الأسرة الكويتية للمراهق تنعكس على تصرفاته وتؤدي إلى خلق إشكاليات إذا ما تمت المعاملة بطريقة نابذة؛ أو مساعدته على تجاوز مرحلة المراهقة بأمان وإيجاد الحلول لمشكلاته إذا ما تم التعامل معه بشكل إيجابي وديمقراطي ومن جانب آخر بينت الدراسة أن للحرية وبناء شخصية المراهق دوراً كبيراً في تنمية هوياته في المنزل أو خارجه وممارسته لها في إطار مجتمعي سليم. وأخيراً ركزت الدراسة على دور النزاعات الأسرية في التأثير على تصرفات المراهق، وأوصت بضرورة حلها بعيداً عنه؛ لانعكاساتها السلبية عليه، وأكدت الدراسة الأثر الإيجابي المنبثق عن إشراك المراهق في اتخاذ القرارات التي تهتم الأسرة بوصف ذلك نوعاً من التدريب على تحمل المسؤولية؛ مما يحتم ضرورة إشراكه في اتخاذ القرارات.

2- دراسة تنيرة (2010): بعنوان "أنماط السلوك السلبي الشائعة لدى طلبة المرحلة الثانوية وعلاجها في ضوء معايير التربية الإسلامية". هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة شيوع أنماط السلوك السلبي لدى طلبة المرحلة الثانوية، وتحديد أثر متغيرات: الجنس، وسنوات الخدمة على تقدير درجة شيوع أنماط السلوك السلبي لدى طلبة المرحلة الثانوية، والنقد بتصور لعلاج أنماط السلوك السلبي الشائعة لدى طلبة المرحلة الثانوية في ضوء معايير التربية الإسلامية. وأجريت الدراسة على عينة عشوائية من معلمي طلبة المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة خان يونس ورفح بلغ قوامها 277 معلم ومعلمة، وجمعت البيانات بواسطة استبيان بالمقابلة الشخصية، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي للحصول على النتائج المطلوبة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتقدير درجة شيوع أنماط السلوك السلبي في جميع مجالات الاستبانة تعزى لمتغيرات الدراسة، وكشفت النتائج أن الكتابة على الجدران، واهمال الواجبات البيتية، والحدة في النقاش، كانت من أهم السلوكيات السالبة لدى الطلاب.

3- دراسة عواد (2010): بعنوان "دور المحفظات بمراكز تحفيظ القرآن الكريم في تعزيز السلوك الإيجابي لدى طالبات المركز". هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المحفظات بمراكز تحفيظ القرآن الكريم في تعزيز السلوك الإيجابي لدى الطالبات، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي. وقد تشكل مجتمع الدراسة من جميع طالبات مراكز تحفيظ القرآن الكريم في مساجد خان يونس والبالغ عددهم (2300) طالبة وقد طبقت الدراسة على عينة تبلغ (330) طالبة ممن يتجاوز أعمارهن (15) عامًا وقد استخدمت الباحثة استبانة مكونة من ثلاثة مجالات حيث قامت بتطبيقها بعد أن تأكدت من صدقها وثباتها. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: المستوى المرتفع التي حظيت به المحفظات في تعزيز السلوك الإيجابي للطالبات، وأوصت الباحثة بالعمل على صقل روح حافظات القرآن الكريم بالثقافة الإسلامية، توفير برامج للتفريغ النفسي للمحفظات، التركيز على نشر الوعي والثقافة في صفوف الطالبات، ومتابعة كل ما هو جديد في مجال التحفيظ، والتنسيق الجيد بين المحفظات والمشرفات.

4- دراسة الجناعي (2015): بعنوان "برنامج إرشادي لتنمية السلوك الاجتماعي الإيجابي لدى أطفال الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بدولة الكويت". هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر برنامج إرشادي لتنمية السلوك الاجتماعي الإيجابي لدي أطفال الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بدولة الكويت، واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (30) تلميذ من تلاميذ الصف الرابع والخامس والسادس الابتدائي، من تلاميذ التعليم الأساسي بمدرسة الأحمديّة الابتدائية بدولة الكويت، وتمثلت أدوات الدراسة في استخدام مقياس السلوك الاجتماعي، ومقياس رسم الرجل؛ لقياس نسبة الذكاء لدي الأطفال، والبرنامج الإرشادي. وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة على عدم حدوث أي تحسنات لدي أفراد المجموعة الضابطة في القياس البعدي عنه في القياس القبلي في مستوى السلوك الاجتماعي الإيجابي في أن المجموعة الضابطة لم تتعرض لأي من جلسات البرنامج الإرشادي المقترح لتنمية السلوك الاجتماعي الإيجابي وما تشمل عليه من مهارات سلوكية وأنشطة وأفكار جديدة تساعد أعضاء المجموعة على تحقيق التكيف مع النفس والمحيطين، وكذلك الفنيات والأساليب الإرشادية والتكتيكات اللازمة لكل جلسة وكل سلوك وفقاً للمنهج الإرشادي للدراسة، وهو ما لم يتحقق لدي أفراد المجموعة الضابطة نظراً لعدم تعرضهم لبرنامج الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة عمل دورات تدريبية للأخصائيين النفسيين لمساعدتهم على تطبيق برامج تنمية السلوك الإيجابي أو تعديل السلوكيات المضطربة في المدارس. كما أوصت بضرورة توجيه الجهود الإعلامية لنذب السلوكيات المضطربة والحث على تنمية السلوكيات الإيجابية من خلال البرامج التربوية وبرامج الأطفال. وعمل دورات تثقيفية من خلال مجالس الآباء والمعلمين للتدريب على كيفية التعامل مع السلوك المضطرب في المنزل والمدرسة.

5- دراسة ديكنة، وعبد الخالق. (2016): بعنوان "الأسرة والسلوك العدواني عند الأطفال". هدفت البحث إلى التعرف على الأسرة والسلوك العدواني عند الأطفال. اشتمل البحث على ستة محاور رئيسة: المحور الأول تناول تعريف السلوك العدواني، فهو سلوك يهدف إلى تعمد إيذاء طرف آخر أو الاضرار به، أو مخالفة العرف السائد في التعامل بين الآخرين. والمحور الثاني تتبع أشكال السلوك العدواني، ومنها: العدوان البدني أو الجسمي، والعدوان اللفظي، والعدوان العدائي، والعدوان الفردي.

أما المحور الثالث خصص لمعرفة المفاهيم ذات العلاقة بالسلوك العدواني. والمحور الرابع فسر الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور السلوك العدواني، من خلال العوامل البيولوجية، والبيئة المدرسية، والبيئة الاجتماعية، وأسباب سياسية، وأسباب نفسية، وأسباب ترجع إلى وسائل الإعلام. والمحور الخامس قدم النظريات المفسرة للسلوك العدواني، وهما: نظرية الغرائز، ونظرية التحليل النفسي، ونظرية الإحباط، والنظرية السلوكية، ونظرية التعلم الاجتماعي. والمحور السادس كشف عن دور الأسرة في وقاية الطفل من السلوك العدواني، وذلك من خلال احترام القيم والمعايير الأخلاقية، والسيطرة على النفس والالتزان الانفعالي، وحل المشكلات بطريقة ايجابية. واختتم البحث بالإشارة إلى الاستراتيجيات التي يتبعها الإباء لوقاية الأبناء من العدوان، وهما: غرس القيم الدينية في الأبناء، والقوة الحسنة، وتدريب الأبناء على احترام القيم الأخلاقية والروحية، وعدم التدخل في كل صغير وكبيرة وعدم التمييز بين الأبناء، وإشباع الحاجات النفسية للأبناء، كذلك الجزاء والعقاب بالطرق سليمة والعدالة في المعاملة، وأخيراً ضرورة توفير الجو ديمقراطي في الأسرة والحب المتبادل بين أفراد الأسرة.

6- دراسة المسعودي (2017): بعنوان "السلوك الاجتماعي الإيجابي وعلاقته بالتحصيل الأكاديمي لدى طلبة جامعة تبوك في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية". هدفت الدراسة الى التعرف على السلوك الاجتماعي الإيجابي وعلاقته بالتحصيل الأكاديمي لدى طلبة جامعة تبوك في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث تم تطبيق مقياس السلوك الاجتماعي الإيجابي بعد التأكد من شروطه السيكو مترية على عينة بلغ قوامها (490) طالبا وطالبة منتظمين بالدراسة بجامعة تبوك ممن تتراوح أعمارهم ما بين (18-22) عامًا، بواقع (240) طالب و(250) طالبة وتم التطبيق بالفصل الدراسي الأول 1438-1439هـ، وبعد التصحيح واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة ببرنامج SPSS أظهرت النتائج أن مستوى السلوك الاجتماعي الإيجابي لدى طلبة جامعة تبوك جاء بشكل عام بدرجة متوسطة، وأن ترتيب أبعاد السلوك الاجتماعي الإيجابي لديهم جاء كالتالي بعد الإيثار، يليه التعاون وهما بمستوى تقدير مرتفع أما بعد العطاء والتعاطف والمساعدة بمستوى تقدير متوسط، كما توجد علاقة دالة إحصائية بين السلوك الاجتماعي الإيجابي والتحصيل الأكاديمي، وكذلك توجد فروق في السلوك الاجتماعي الإيجابي تبعاً للنوع، والتخصص، والمستوى الدراسي ومكان الإقامة.

7- دراسة الحنتوشي، والعتيبي. (2017): بعنوان " دور الأسرة في تعزيز الدور التربوي لبناء أجيال المستقبل". هدفت الدراسة تعرف إسهامات الأسرة في تعزيز الدور التربوي لبناء أجيال المستقبل. وقد تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العنقودية العشوائية، إذ تكونت من (59) رب أسرة و (98) طالباً وطالبة. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم بناء استبانة تكونت من (37) فقرة تغطي ثلاثة أبعاد، (المعرفي، المهاري، والقيمي). وقد تم التأكد من صدق الأداة وثباتها، واستخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة للوصول إلى النتائج. بينت نتائج الدراسة أن واقع دور الأسرة في تعزيز الدور التربوي جاء مرتفعاً وفق استجابات الطلبة وأولياء الأمور، وكشفت وجود فروق دالة إحصائية في جميع أبعاد مقياس الدور التربوي لصالح الذكور. كما كشفت عن وجود فروق دالة إحصائية في البعدين (المهاري، والقيمي) من مقياس دور الأسرة في تعزيز الدور التربوي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لأولياء الأمور من وجهة نظرهم. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في (البعد المعرفي) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لأولياء الأمور من وجهة نظرهم. وفي ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بتفعيل دور مجالس الآباء وزيادة التواصل بين البيت والمدرسة من أجل تعزيز الدور التربوي في أبعاده الثلاثة (المعرفي، والقيمي، والمهاري)، ووضع استراتيجية لتعزيز دور الأسرة التربوي من خلال المدارس ووسائل الإعلام.

2.3. الدراسات التي تناولت تعزيز السلوك الإيجابي:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الأدوار دعم وتعزيز السلوك الإيجابي ومن أبرز الدراسات التي تناولت هذا المحور ما يلي:

1- دراسة الحازمي، (2015): بعنوان " منهج الإسلام في تنمية وتعزيز السلوك الإيجابي ". هدفت الدراسة إلى الكشف عن منهج الإسلام في تنمية وتعزيز السلوك الإيجابي. وتناولت الدراسة عدد من المباحث الرئيسية وهي، المبحث الأول: مفهوم تنمية وتعزيز السلوك الإيجابي وجاء فيه، التنمية، التعزيز، مفهوم السلوك، السلوك الإيجابي. المبحث الثاني: مجالات تعزيز السلوك الإيجابي في الإسلام من حيث، أولاً: السلوك العقدي، ثانياً: السلوك التعبدية " الشعائري"، ثالثاً: السلوك العلمي، رابعاً: السلوك الأخلاقي. المبحث الثالث: أسس وأساليب تنمية السلوك الإيجابي في الإسلام وهي، إكساب المعرفة والوعي بالسلوك الإيجابي، إبراز المثل الأعلى والنموذج التطبيقي، ترسيخ القناعة وتنمية السلوك الإيجابي، إيجاد البيئة الصالحة لممارسة وتطبيق السلوك الإيجابي، التعمير والاستمرار على السلوك الإيجابي. المبحث الرابع: نماذج من الفكر التربوي الإسلامي حول منهج الإسلام في تنمية وتعزيز السلوك الإيجابي، حيث يري الابراشي أن لتربية الاخلاق في الإسلام وسائل منها، الطريقة المباشرة وهي طريقة الوعظ والإرشاد والنصح وذكر الفوائد والمضار بأن توضح للمتعلمين الأمور النافعة والضارة وتعظم وترشدهم إلى الخير وتحثهم على التحلي بكمارم الاخلاق وتجنب الرذائل، كما حدد يالجن مفهوم التربية الخلقية في الإسلام بأنه تكوين إنسان يصل إلى مستوي يصبح فيه مفتاحاً للخير ومغلاقاً للشر في نفسه ومجتمعه ويرى أن وسائل التربية الأخلاقية هي، الوسائل البيئية الاجتماعية، الوسائل التبصيرية العقلية والعلمية، الوسائل الوجدانية والعاطفية. واختتمت الدراسة بتوضيح أن الغامدي قد أشار إلى الوسائل التربوية في بناء الاخلاق باعتبارها أساساً لإصلاحي يساهم في تنشئة الصالحين.

2- دراسة العجمي، والنويصر. (2016): بعنوان " فعالية التعزيز الإيجابي في خفض السلوك العدواني للتلاميذ ذوي الإعاقة الفكرية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فعالية التعزيز الإيجابي في خفض السلوك العدواني في حصص التربية البدنية لدى تلميذ من ذوي الإعاقة الفكرية في الصف الرابع، حيث تم اختيار العينة من تلميذ واحد من برنامج التربية الفكرية الملحق بمدرسة ابن خزيمة الابتدائية، واستخدم الباحثان منهج دراسة الحالة الواحدة Single subject Design المتمثل في تصميم السحب Withdrawal Design (أب-أب) (A -B -A -B)، وتم تحديد استخدام التعزيز الإيجابي كمتغير مستقل؛ والسلوك العدواني المتمثل في سلوك (البصق) كمتغير تابع. واستخدم الباحثان الأساليب الإحصائية (الرسوم البيانية والنسب المئوية) لاستخراج نتائج الدراسة؛ وقد أوضحت نتائج الدراسة بعد مناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة على فعالية التعزيز الإيجابي في خفض السلوك العدواني لدى طالب من ذوي الإعاقة الفكرية.

3- دراسة كريمة، (2017): بعنوان " تقييم فعالية برنامج تدريبي قائم على تطبيق تقنية التعزيز الإيجابي: تعديل السلوكيات العدوانية لدى المراهقين المتخلفين عقلياً القابلين للتعلم". هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن مدي فعالية برنامج تدريبي قائم على تطبيق تقنية التعزيز الإيجابي لخفض من مستوى السلوك العدواني، تحقيقاً لذلك تم اختيار عينة تتكون من أربعة مراهقين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة ينتمون إلى فئة التخلف العقلي البسيط يعانون جميعهم من سلوكيات عدوانية نحو الآخرين وذلك حسب نتائج تطبيق سلم السلوكيات العدوانية المواجهة نحو الآخرين.

تم تصميم البرنامج التدريبي من طرف الباحثة وتم فيه استعمال تقنية التعزيز الإيجابي كتقنية أساسية وفردية تعمل على خفض معدل تكرار ظهور السلوكيات العدوانية لدى مجموعة البحث ولتقييم هذا البرنامج تقرر توظيف التصميم القاعدي العكسي الذي يتكون من ثلاثة مراحل أساسية تبدأ بمرحلة الخط القاعدي A ثم مرحلة التدريب أو التدخل أو العلاج B وتنتهي بمرحلة ما بعد التدريب A2، وأظهرت النتائج فعالية التدريب الذي تلقاه أفراد العينة أثناء مرحلة التدخل مقارنة بمرحلة الخط القاعدي كما احتفظ جميع أفراد العينة بهذا المستوى في مرحلة ما بعد التدريب أي المتابعة.

4- دراسة غربيال. (2017): بعنوان " فعالية برنامج لدعم السلوك الإيجابي لخفض مستوى سلوكيات التحدي لدى الطفل التوحدي والمعاق ذهنياً: دراسة حالة. دراسات نفسية". هدفت الدراسة الراهنة إلى الكشف عن مدى فعالية برنامج لدعم السلوك الإيجابي لخفض مستوى سلوكيات التحدي لدى الطفل التوحدي وتحديد العوامل المثيرة لتلك السلوكيات بالتعاون مع معلمة الصف. فقد استخدمت الباحثة المنحنى الفردي كمنهج للبحث، وأتبعته الدراسة منهج دراسة الحالة لطفلة توحدية تبلغ من العمر اثنتي عشرة سنة، من أحد مراكز رعاية الأطفال ذوي الإعاقة بمدينة القاهرة-جمهورية مصر العربية. وتعاني الطفلة من إعاقة مزدوجة وهي اضطراب طيف التوحد والإعاقة الذهنية المتوسطة. ولديها سلوكيات تحد تضمنت الصراخ وإيذاء الذات. وشملت أدوات الدراسة مقياس السلوك الدافع للطفل التوحدي (ترجمة: الباحثة)، وبيان تحليل العناصر الثلاثية للسلوك ABC وبرنامج دعم السلوك الإيجابي (إعداد: الباحثة). وأسفرت نتائج الدراسة عن أن دافع الانتباه احتل المرتبة الأولى بمتوسط (5)، وأن الدافع الثاني وهو الملموسات احتل المرتبة الأولى مكرر بمتوسط (5)، وأن دافع الهروب احتل المرتبة الثالثة بمتوسط (3.25)، ودافع الإحساس احتل المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.75). وأشارت نتائج التحليل الثلاثي للسلوك إلى انخفاض مستوى سلوكيات التحدي، وأن برنامج دعم السلوك الإيجابي أظهر فعالية لخفض مستوى سلوكيات التحدي.

3.3. التعقيب على الدراسات السابقة:

ومما سبق يرى الباحث بأن الدراسات السابقة تصب في نفس المضمار حيث جميعها تتفق على أهمية الدور التربوي الذي تلعبه الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والتنقيف الديني لتعزيز السلوك الإيجابي لدى أهم الشرائح المجتمعية وهم أبناءنا وطلابنا من سن المراهقة حتى النضج لما تلعبه هذه المرحلة العمرية من تطبيع وصقل الشخصية الفعالة في المجتمع. فقد اتفقت دراسة صالح ليرى ودراسة ديكنة وعبد الخالق، والتي هدفت إلى تحليل وتقويم علاقة الأسرة بأبنائها في سن الطفولة كما جاءت في دراسة ديكنة وعبد الخالق. والمراهقين في دراسة صالح ليرى. وتستقر تأثير نقد الأسرة للأبناء. وتوصلت نتائج دراسة صالح إلى أن معظم الأسر الكويتية تعامل المراهق معاملة موضوعية وتشجعه ولا تتدخل كثيراً في شؤونه الخاصة، بل تساعده على إيجاد الحلول للمعوقات والتحديات التي تعترض طريقه. كما بينت الدراسة أن للحرية وبناء شخصية المراهق واتخاذ لقراراته، دوراً كبيراً في تنمية هوايته وممارسته لها داخل أو خارج المنزل، كنوع من التدريب على تحمل المسؤولية. وكشف عن دور الأسرة في وقاية الطفل من السلوك العدواني، وذلك من خلال احترام القيم والمعايير الأخلاقية، والسيطرة على النفس والاتزان الانفعالي، وحل المشكلات بطريقة إيجابية.

واتفقت كلاً من دراسة تنبيرة (2010) و دراسة عواد(2010) و دراسة الحازمي (2015) من حيث الأهداف التي هدف كلاهما للتعرف على دور المعايير الإسلامية لدى المعلمين سواء كانوا في المدارس أو في مراكز التحفيظ للقرآن الكريم في تعزيز السلوك الإيجابي لدى الطلاب في سن 15- 18 ، وبالتالي التقدم بتصوير لعلاج هذه الأنماط السلوكية السلبية الشائعة من منظور إسلامي لدى الطلاب والطالبات لذلك لا بد من صقل روح المعلمين التربويين وحافظات القرآن بالثقافة الإسلامية ودعمهم ببرامج التفريغ النفسي ومتابعة كل جديد في العلوم النفسية الإسلامية لنشر الوعي والثقافة الإسلامية.

أما دراسة الجناعي (2015) فقد عمد في رسالته إلى التركيز على تطبيق برنامج إرشادي لتنمية السلوك الاجتماعي الإيجابي وأثره على الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي، لتظهر نتائج الدراسة مؤكدة على عدم حدوث أي تحسينات لدى أفراد المجموعة الضابطة في القياس البعدي عنه في القياس القبلي في مستوى السلوك الاجتماعي الإيجابي. لذلك أوصت الدراسة بعمل دورات تدريبية للإخصائين النفسيين والآباء لمساعدتهم على تطبيق برامج تنمية السلوك الإيجابي أو تعديله في المنزل أو في المدرسة، وتوجيه الجهود الإعلامية في نبذ السلوكيات المضطربة والحث على تنمية السلوكيات الإيجابية من خلال البرامج التربوية.

بينما تتفق الدراسة الحالية ودراسة الحنتوشي والعتيبي من حيث أهمية دور الأسرة في تعزيز الدور التربوي لبناء الأجيال. وقد أثبتت نتائج الدراسات أن واقع دور الأسرة في تعزيز الدور التربوي جاء مرتفعاً وفق استجابات الطلبة وأولياء الأمور في إثبات الفروق ذات الدلالة الإحصائية في البعد (المعرفي والمهاري والقيمي)، وعليه يوصي الباحثان بتفعيل دور مجالس الآباء وزيادة التواصل بين البيت والمدرسة من أجل تعزيز الدور التربوي ووضع استراتيجيات لتعزيز دور الأسرة التربوي من خلال المدارس ووسائل الإعلام، إلا أن أبعاد الدراسة الحالية اختلفت عن دراسة الحنتوشي والعتيبي حيث حددت أبعاد (المبادأة - الإيثار - تحمل المسؤولية - الثقة بالنفس - المشاركة)، وتوجيه الأنظار إلى أهمية تربية أفراد المجتمع في ضوء القيم والعادات والسلوكيات الإيجابية التي دعا إليها الإسلام لتقليل من السلوكيات المنحرفة والمتطرفة .

بينما اختلفت دراسة العجمي والنويصير (2016) من حيث العينات حيث تناولت الدراسة تعزيز السلوك الإيجابي

لذوي الإعاقة الفكرية لدى طالب المرحلة التعليم الأساسي، وامتداداً لهذه الدراسة استطلعت كريمة (2017) ودراسة غبريال(2016) في دراستهما تقييم فعالية برنامج تدريبي قائم على تعزيز السلوك الإيجابي بأدوات بحثية مختلفة، ولكن هذه المرة على المراهقين المتخلفين عقلياً القابلين للتعلم وأظهرت كلا الدراسات فاعلية التدريب الذي تلقاه أفراد العينة وخفض السلوك العدواني لدى العينة الذين يعانون من الإعاقة الفكرية والذهنية، وتناولت دراسة المسعودي(2017) السلوك الاجتماعي الإيجابي وعلاقته بالتحصيل الأكاديمي لدى طلبة جامعة تبوك، وبعد استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة ببرنامج SPSS أظهرت النتائج أن مستوى السلوك الاجتماعي الإيجابي لدى طلبة جامعة تبوك جاء بشكل عام بدرجة متوسطة، وأن ترتيب أبعاد السلوك الاجتماعي الإيجابي لديهم جاء كالتالي بعد الإيثار، يليه التعاون وهما بمستوى تقدير مرتفع أما بعد العطاء والتعاطف والمساعدة بمستوى تقدير متوسط، كما توجد علاقة دالة إحصائية بين السلوك الاجتماعي الإيجابي والتحصيل الأكاديمي، وكذلك توجد فروق في السلوك الاجتماعي الإيجابي تبعاً للنوع، والتخصص، والمستوى الدراسي ومكان الإقامة.

وتميزت الدراسة الحالية بأنها تفعل دور الأسرة في تعزيز السلوك الإيجابي بأبعاد معينه كالمبادرة والإيثار وتحمل المسؤولية والثقة بالنفس والمشاركة، وهي معايير لم تتناولها الدراسات السابقة حيث ستوجه الأنظار الى أهمية تربية أفراد المجتمع في ضوء القيم والعادات والسلوكيات الإيجابية التي دعا اليها الاسلام لتقليل السلوكيات المنحرفة والمتطرفة.

4.3. النظرية الموجهة للدراسة:

استند البحث الحالي إلى عدة نظريات من أبرزها نظرية التعلم الاجتماعي لباندورا حيث يشير إلى أن المثيرات الخارجية تؤثر في السلوك من خلال تدخل العمليات المعرفية فالناس يتصرفون ويقومون ببعض السلوكيات يفكرون فيما هم يعملون، واعتقاداتهم تؤثر في كيفية تأثر سلوكهم بالبيئة فالعمليات المعرفية تحدد أي المثيرات ندرك وقيمها وكيف ننظر لها وكيف نتصرف بناء عليها، كما تؤكد النظرية على التفاعل الحتمي المتبادل والمستمر للسلوك والمعرفة والتأثيرات البيئية وعلى أن السلوك الإنساني ومحدداته الشخصية والبيئية تشكل نظاماً متشابكاً من التأثيرات المتبادلة والمتفاعلة فإنه لا يمكن إعطاء أي منها مكانة متميزة، إضافة إلى أن معظم أنماط السلوك الإنساني لا تكون محكومة بالتعزيزات الفورية الخارجية التي يؤكد عليها السلوكيين أو أصحاب المدرسة السلوكية، ويشير التعلم من خلال الملاحظة أن معظم السلوك الإنساني متعلم باتباع نموذج أو مثال حي وواقعي وليس من خلال الاشتراط الاجرائي - ويقصد هنا بالتعلم الاجتماعي داخل الأسرة هو اكتساب الفرد أو تعلمه لاستجابات أو أنماط سلوكية جديدة من خلال موقف أو إطار اجتماعي (بركات، علي، 2011).

4. الإجراءات المنهجية

1.4. منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة بهدف تعرف واقع دور الأسرة في تعزيز السلوك الإيجابي لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة العرضيات

2.4. مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة العرضيات

3.4. عينة الدراسة:

تم اختيار أفراد عينة الدراسة بالطريقة العنقودية العشوائية من طلاب (بنين) المرحلة الثانوية بمحافظة العرضيات عدد الطلاب بالتجربة الاستطلاعية والتجربة النهائية:

بلغ عدد الطلاب بالتجربة الاستطلاعية (100) طالباً، بينما بلغ عدد الطلاب بالتجربة الأساسية (331) طالباً.

4.4. حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:

- 1- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على معرفة أثر الأسرة في تعزيز السلوك الاجتماعي الإيجابي بأبعاده الفرعية بأبعاده الفرعية (المبادأة، والإيثار، وتحمل المسؤولية، والثقة بالنفس، والمشاركة) لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة العرضيات بالمملكة العربية السعودية.
- 2- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة على بعض طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة العرضيات بالمملكة العربية السعودية.
- 3- الحدود الزمانية: خلال العام الدراسي 2020م/1441هـ.

5.4. أدوات جمع البيانات.

تم إعداد استمارة الاستبيان بهدف جمع البيانات الميدانية اللازمة، فشملت الاستمارة على مقاييس للمتغيرات البحثية المستقلة (دور الأسرة) والتابعة (السلوك الإيجابي ويشتمل على الأبعاد التالية: المبادأة، والإيثار، وتحمل المسؤولية، والثقة بالنفس، والمشاركة)، وجرى اختبار مبدئي على الاستمارة من خلال تطبيقها على مجموعة من طلاب المرحلة الثانوية على العينة الاستطلاعية للوقوف على مدى وضوح البنود وتفهمها، وبناء على ما أسفرت عنه نتائج التجربة الاستطلاعية تم إجراء بعض التعديلات على بعض البنود، وحذف البعض الآخر، لتكون الاستمارة معدة في شكلها النهائي.

6.4. الأساليب الإحصائية.

تم تفرغ البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي، وإعدادها للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS إصدار 25، واستخدمت الدراسة بعض الأساليب الإحصائية والتي تتناسب وطبيعة البيانات مثل:

- 1- التكرارات والنسب المئوية لوصف متغيرات الدراسة.
- 2- معامل ألفا كرونباخ للوقوف على مدى ثبات بعض المقاييس المستخدمة.
- 3- معامل الارتباط البسيط للوقوف على العلاقة الثنائية بين المتغيرات المدروسة.
- 4- معامل الانحدار الجزئي للوقوف على مدى اسهام المتغيرات المستقلة مجتمعة في تفسير التباين في المتغير التابع.
- 5- التحليل الارتباطي والانحداري المتعدد التدريجي لبيان أكثر المتغيرات المستقلة إسهما في تفسير التباين في المتغيرات التابعة.
- 6- قيمة (ف) للحكم على معنوية النماذج التحليلية وذلك عند مستويات معنوية 0.05، 0.01.
- 7- بالإضافة إلى بعض الأساليب الأخرى إذا اقتضت الحاجة لذلك.

تكونت الاستبانة من محورين: المحور الأول وهي العبارات من (1-20) وهي عبارات تتعلق بمستوى السلوك الإيجابي بأبعاده الفرعية. أما المحور الثاني فقد ضم العبارات من (21-40) وهي العبارات التي تتعلق بدور الأسرة في تعزيز السلوك الإيجابي لدى أفراد عينة البحث.

حيث تم تصنيف العبارات الموجبة والعبارات السالبة.

العبارات الموجبة:

(1-2-3-5-7-8-9-10-11-12-13-14-15-16-18-19-20-21-22-23-24-25-27-28-30-31-32-33-34-35-36-37-39-40).

العبارات السالبة: (4-6-17-26-29-38).

تحدّدت الاستجابة على الاستبانة بـ (درجة عالية=3، درجة متوسطة=2، درجة منخفضة=1) بالنسبة للعبارات الموجبة. بينما تحددت الإجابة على العبارات السالبة (درجة عالية=1، درجة متوسطة=2، درجة منخفضة=3).

وتم جمع درجات كل محور من محاور الاستبانة على حدة، والدرجة العالية تشير إلى مستوى السلوك الإيجابي بأبعاده الفرعية بالمحور الأول، وتشير للدور الإيجابي للأسرة بتعزيز السلوك بالمحور الثاني.

وللتعرف على تقديرات أفراد العينة وتحديد درجة السلوك الإيجابي لديهم، تم تحديد طول مفاتيح المقياس من خلال حساب المدى (3=1-2)، ثم تقسيمه على (3) للحصول على طول الفترة (0.66)، وإضافته فيما بعد إلى أقل قيمة في المقياس، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1) المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة

الرقم	القيمة	المستوى
1	إذا تراوحت قيمة المتوسط للبعد بين 1-1.66	منخفض
2	إذا تراوحت قيمة المتوسط للبعد ما بين أكثر من 1.67 – 2.33	متوسط
3	إذا كانت قيمة متوسط البعد أكثر من 2.33	مرتفع

7.4. أداة الدراسة:

- صدق أداة الدراسة:

صدق المحتوى: يقصد بالصدق أن تقيس الأداة السمة \القدرة\ الشيء الذي تدّعي أنها تقيسه، وعلى ذلك فإنّ الصدق يشير إلى مدى صلاحية الأداة وصحتها، حيث يدلّ صدق المقياس على أمرين هما: ما الذي يقيسه؟ وكيف ينجح في قياسه؟ (الشماس وميلاد، 2015، 250).

قام الباحث بعرض المقياس على مجموعة من السادة المحكمين المتخصصين في علم النفس لإبداء الرأي حول:

- مدى وضوح بنود المقياس.

- مدى دقة صياغة مفردات المقياس.

- مدى ملاءمة مفردات المقياس للمرحلة العمرية المستهدفة.

وبعد اطلاع السادة المحكمين على المقياس أجرى الباحث بعض التعديلات في ضوء اقتراحات المحكمين على النحو الآتي:

جدول (2) تعديلات السادة المحكمين لبنود المقياس

العبارة قبل التعديل	العبارة بعد التعديل
اعتمدت أسرتي بتربيته على أسلوب الانطواء والعزلة عن الآخرين	اعتمدت أسرتي بتربيته على أسلوب الانطواء عن الآخرين
دعم أسرتي المتواصل دفعني للمشاركة بالأنشطة والبرامج التعليمية بالمدرسة	دعم أسرتي المتواصل دفعني للمشاركة بالأنشطة والبرامج التعليمية بالمدرسة
ساهمت أسرتي بتعزيز المبادأة في سلوكي من خلال الاهتمام بالمصلحة العامة	ساهمت أسرتي بتعزيز المبادأة في سلوكي من خلال تقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية

- صدق الاتساق الداخلي (الصدق البنوي):

للتحقق من الصدق البنوي للمقياس قام الباحث بالإجراءات الآتية:

- حساب معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل بند من بنود المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس، والجدول (3) يبين معاملات الارتباط الناتجة.

جدول (3) معاملات ارتباط كل بند من بنود المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس

البند	معامل الارتباط						
1	.492**	11	.505**	21	.217*	31	.268**
2	.276**	12	.368**	22	.335**	32	.387**
3	.382**	13	.515**	23	.204*	33	.267**
4	.561**	14	.259**	24	.271**	34	.401**
5	.438*	15	.508**	25	.238**	35	.420**
6	.646**	16	.522**	26	.375**	36	.273**
7	.496**	17	.369*	27	.292**	37	.345*
8	.522**	18	.482**	28	.544**	38	.251*

.366*	39	306.**	29	450.*	19	607.**	9
.481**	40	414.**	30	508.**	20	505.**	10

*دال عند مستوى الدلالة 0.05

**دال عند مستوى الدلالة 0.01

يتبين من الجدول (3) وجود ارتباطات دالة إحصائياً عند مستويي الدلالة (0.01) و(0.05) بين درجة كل بند من بنود المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس، وقد تراوحت هذه الارتباطات بين (**.646-.217). وهذه الارتباطات موجبة ودالة إحصائياً. مما يشير إلى أنّ الاستبانة تتصف باتساقٍ داخلي جيد، وهذا يدل على صدقها البنوي.

- حساب معاملات ارتباط كل بند من بنود المحور الأول مع المجال الذي تنتمي إليه كما يلي:

جدول (4) معاملات ارتباط كل بند من بنود المحور الأول مع المجال الذي تنتمي إليه

رقم البند	معامل الارتباط	رقم البند	معامل الارتباط
1	.611**	11	.534**
2	.554**	12	.480**
3	.436*	13	.498**
4	.725**	14	.612**
5	.577**	15	.376**
6	.316**	16	.672**
7	.657**	17	.552**
8	.566**	18	.500**
9	.446**	19	.542**
10	.549**	20	.344**

** دال عند مستوى دلالة (0,01)

يتبين من الجدول (4) وجود ارتباطات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) بين درجة كل بند من بنود المحور الأول مع المجال الذي تنتمي إليه، وقد تراوحت هذه الارتباطات بين (**.316-.672). وهذه الارتباطات موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01). مما يشير إلى أنّ الاستبانة تتصف باتساقٍ داخلي جيد، وهذا يدل على صدقها التنبؤي.

- حساب معاملات ارتباط كل بند من بنود المحور الثاني مع المجال الذي تنتمي إليه كما يلي:

جدول (5) معاملات ارتباط كل بند من بنود المحور الثاني مع المجال الذي تنتمي إليه

رقم البند	معامل الارتباط	رقم البند	معامل الارتباط
12	.581**	31	.364**

.488**	32	515.**	22
.542*	33	596.**	23
.680**	34	319.**	24
.615**	35	695.**	25
.664**	36	619.**	26
.573**	37	430.**	27
.664**	38	605.**	28
.573**	39	614.**	29
.671**	40	663.**	30

** دال عند مستوى دلالة 0,01

يتبين من الجدول (5) وجود ارتباطات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) بين درجة كل بند من بنود المحور الثاني مع المجال الذي تنتمي إليه، وقد تراوحت هذه الارتباطات بين (.680** - .319**) وهذه الارتباطات موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01). مما يشير إلى أنّ الاستبانة تتصف باتساق داخلي جيد، وهذا يدل على صدقها التنبؤي.

- حُسبت معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة مع المجالات الأخرى، ومع الدرجة الكلية للاستبانة، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6) معاملات ارتباط كل مجال من مجالات المقياس مع المجالات الأخرى ومع الدرجة الكلية

محاور المقياس	المحور الأول	المحور الثاني
المحور الأول	1	-
المحور الثاني	.723**	1
الدرجة الكلية	.913**	.942**

يلاحظ من الجدول (6) أنّ معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل محور من محاور الاستبانة مع المجالات الأخرى ومع الدرجة الكلية للاستبانة جميعها دالة عند مستوى الدلالة (0.01) وقد تراوحت هذه المعاملات بين (.942**-.723**) وهي ارتباطات جيدة وملائمة لأغراض البحث العلمي.

- ثبات الاستبانة:

يقصد بالثبات: أن يعطي المقياس النتائج نفسها إذا ما تم استخدامه أكثر من مرة تحت ظروف مماثلة، أي أنّ المقياس يجب أن يعطي تقديرات ثابتة في حال تكرر تطبيقه (الشماس وميلاد، 2015، 254).

اعتمد الباحث في التحقق من ثبات الاستبانة على الطريقتين التاليتين، للتأكد من أن الاستبانة تتمتع بمستوى ثبات موثوق به. وهذه الطرائق هي:

- ثبات الاتساق الداخلي بمعادلة ألفا كرونباخ: جرى حساب معامل ثبات الاتساق الداخلي للعينة نفسها باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha)، وقد بلغ (0.912)، والجدول (7) يعرض نتائج معاملات الثبات باستخدام هذه الطريقة.

- ثبات التجزئة النصفية: بلغ معامل ارتباط سبيرمان-براون (893.)، قام الباحث بحسابه عبر حساب الارتباط بين البنود الفردية والزوجية وهو معامل ارتباط عالٍ. وفيما يلي يوضح الجدول (7) نتائج معاملات الثبات باستخدام هذه الطريقة.

جدول (7) الثبات بطريقة التجزئة النصفية ومعادلة ألفا كرونباخ

ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية	بنود الاستبانة
0.912	893.	

(**) دال عند مستوى دلالة 0,01

ويتضح مما سبق أنّ الاستبانة تتّصف بدرجة جيّدة من الصدق والثبات تجعلها صالحةً للاستخدام كأداة للبحث الحالي.

8.4. الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذا البحث:

تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية لحساب نتائج البحث الحالي:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- معامل الارتباط بيرسون لحساب العلاقة بين السلوك الإيجابي ودور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لحساب نتائج البحث تبعاً لمتغيرات الصف والعمر والعدد أفراد الأسرة.

5. الدراسة الميدانية

خصائص أفراد عينة الدراسة

فيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية والديموغرافية لها (العمر-الصف-مستوى الدخل – عدد أفراد الأسرة).

- توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر

تم تقسيم عينة البحث حسب العمر إلى ثلاث فئات، ثم حساب النسبة المئوية والنسبة التراكمية لتوزيع عينة البحث حسب العمر، ونتائج الجدول رقم (8) تبين ذلك:

جدول رقم (8) توزيع استجابات أفراد تبعاً لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
16	91	%27.5

17	97	29.3%
18	143	43.20%
المجموع	331	100%

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة (27.5%) من أفراد العينة المشاركين بالبحث ينتمون إلى عمر السادسة عشر، وأن نسبة (29.3%) من أفراد العينة المشاركين بالبحث ينتمون إلى عمر السابعة عشر، وأن نسبة (43.20%) من أفراد العينة المشاركين بالبحث ينتمون إلى عمر الثامنة عشر.

- توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الصف

تم تقسيم عينة البحث حسب الصف إلى ثلاث فئات، ثم حساب النسبة المئوية والنسبة التراكمية لتوزيع عينة البحث حسب الصف، ونتائج الجدول رقم (9) تبين ذلك:

جدول رقم (9) توزيع استجابات أفراد تبعاً لمتغير الصف

الصف	التكرار	النسبة المئوية
الأول الثانوي	122	36.86%
الثاني الثانوي	102	30.82%
الثالث الثانوي	107	32.32%
المجموع	331	100%

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة (36.86%) من أفراد العينة المشاركين بالبحث ينتمون إلى الصف الأول الثانوي، وأن نسبة (30.82%) من أفراد العينة المشاركين بالبحث ينتمون إلى الصف الثاني الثانوي، وأن نسبة (32.32%) من أفراد العينة المشاركين بالبحث ينتمون إلى الصف الثالث الثانوي.

- توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير مستوى دخل الأسرة

تم تقسيم عينة البحث حسب مستوى دخل الأسرة إلى ثلاث فئات، ثم حساب النسبة المئوية والنسبة التراكمية لتوزيع عينة البحث حسب مستوى دخل الأسرة، ونتائج الجدول رقم (10) تبين ذلك:

جدول رقم (10) توزيع استجابات أفراد تبعاً لمستوى دخل الأسرة

الصف	التكرار	النسبة المئوية
دخل منخفض	45	14%
دخل متوسط	235	71%
دخل مرتفع	51	15%
المجموع	331	100%

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة (14%) من أفراد العينة المشاركين بالبحث ينتمون إلى ذوي الدخل المنخفض، وأن نسبة (71%) من أفراد العينة المشاركين بالبحث ينتمون إلى ذوي الدخل المتوسط، وأن نسبة (15%) من أفراد العينة المشاركين بالبحث ينتمون إلى ذوي الدخل المرتفع. ولا يعرف الباحث ان كان هذا له دور في تعزيز السلوك الإيجابي بأبعاده المذكورة ام لا، انما قد يفترض الباحث ان المستوى المادي للطالب قد يؤثر على سلوكه حيث قيم المجتمع التي تفرضها الماديات والمستوى الاقتصادي.

- توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة

تم تقسيم عينة البحث حسب متغير عدد أفراد الأسرة إلى ثلاث فئات، ثم حساب النسبة المئوية والنسبة التراكمية لتوزيع عينة البحث حسب متغير عدد أفراد الأسرة، ونتائج الجدول رقم (11) تبين ذلك:

جدول رقم (11) توزيع استجابات أفراد تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة

الصف	التكرار	النسبة المئوية
وحيد	7	2%
3 فأقل	33	10%
4 فأكثر	291	88%
المجموع	331	100%

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة (2%) من أفراد العينة المشاركين بالبحث ينتمون إلى فئة الوحيدين لدى أهلهم، وأن نسبة (10%) من أفراد العينة المشاركين بالبحث ينتمون إلى عدد أفراد الأسرة 3 فأقل، وأن نسبة (88%) من أفراد العينة المشاركين بالبحث ينتمون إلى عدد أفراد الأسرة 4 فأكثر، ويرى الباحث بان أفراد العينة هم من يعيشون في جماعة وعدد افراد اسره لا بأس بهم من حيث العدد والاقلية هم من يعانون الوحدة، مما قد يؤدي الى متغيرات في سلوكهم الإيجابي ، ولذلك لا بد من توجيه الجهود لنبذ السلوكيات المضطربة والحث على تنمية السلوكيات الإيجابية من خلال البرامج التربوية الخاصة بهم كأفراد فاعلين في المجتمع.

الإجابة على أسئلة البحث:

السؤال الأول:

س / ما مستوى السلوك الإيجابي بأبعاده الفرعية (المبادأة والإيثار، تحمل المسؤولية-الثقة بالنفس – المشاركة) لدى طلاب المرحلة الثانوية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل محور من محاور الاستبانة، مع وضع التقدير والرتبة.

جدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور البحث

م	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير	الرتبة
1	المحور الأول (المبادأة) عبارات (10-9-1)	2.38	1.34665	مرتفع	4
2	المحور الثاني (المشاركة) عبارات (19-15-12-7-5-3-2)	2.58	2.36932	مرتفع	1
3	المحور الثالث (الثقة) عبارات (20-17-6-4)	2.14	1.48040	متوسط	5
4	المحور الرابع (تحمل المسؤولية) عبارات (13-11-8)	2.50	1.26337	مرتفع	2
5	المحور الخامس (الإيثار) عبارات (18-16-14)	2.46	1.45390	مرتفع	3
	المجموع	2.43	5.89365	مرتفع	

يتبين من الجدول رقم (12) أنّ مستويات السلوك الإيجابي لدى طلبة التعليم الثانوي جاءت بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره (2.43) وانحراف معياري قدره (5.89365)، حيث جاء بالمرتبة الأولى سلوك المشاركة بمتوسط حسابي قدره (2.58)، وانحراف معياري قدره (2.36932)، وجاء سلوك تحمل المسؤولية بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (2.50)، وانحراف معياري قدره (1.26337)، وجاء بالمرتبة الثالثة سلوك الإيثار بمتوسط حسابي قدره (2.46)، وانحراف معياري قدره (1.45390)، وجاء بالمرتبة الرابعة سلوك المبادأة بمتوسط حسابي قدره (2.38)، وانحراف معياري قدره (1.34665). وجاءت الثقة بالنفس بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (2.14)، وانحراف معياري قدره (1.48040) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنّ سلوك المشاركة جاء المرتبة الأولى والإيثار بالمرتبة الثالثة، وكلاهما متداخلان، فسلوك المشاركة هو أحد مظاهر السلوك الإيجابي. فهو مجهود تطوعي. الغرض منه منفعة الآخرين والتخفيف من معاناتهم دون انتظار أي عائد جراء هذا السلوك، كما أنّ الإيثار نشاط تقمصي وجداني وعندما يتلبس فرد ذات الحالة الانفعالية للآخر. وجاء تحمل المسؤولية بالمرتبة الثانية مما يدلّ على أنّ الطلاب قادرين على تحمل المسؤولية وإحساسهم بما حولهم بالمجتمع الذي يعيشون به.

وبالمرتبة الرابعة جاء سلوك المبادأة يعني أنّ الطلاب لديهم نزعة لعمل الخير والابتداء بأي سلوك إيجابي دوت الحاجة لتذكيرهم أو الطلب منهم.

أما الثقة بالنفس فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة، الأمر الذي يعزوه الباحث لكونهم بمرحلة المراهقة، وهي المرحلة التي يقوم فيها الإنسان ببناء شخصيته وثقته بنفسه تكون لم تترسخ بعد. فالثقة بالنفس تدل على قدرة الإنسان على اتخاذ القرارات والخروج بها إلى العالم الواقعي للتنفيذ والإنجاز، وهذه الأمر لم يترسخ لدى الطلاب بعد بمرحلة المراهقة. وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود المحور الأول، وكذلك المجموع لبنود هذا المحور، مع وضع التقدير والرتبة.

جدول رقم (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بالمحور الأول (مستوى السلوك الإيجابي)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير	الرتبة
1	أفضل أن أقضي وقت فراغي متطوعاً في عمل اجتماعي	2.0211	.62487	متوسط	19
2	أكون سعيداً عندما أسمع أخباراً سارة عن أصدقائي	2.7825	.45507	مرتفع	4
3	أعتقد أنّ كلّ شخص يجب أن يكون مشاركاً في بناء وطنه	2.8278	.43059	مرتفع	3
4	أميل للحديث عن الآخرين	2.3142	.69484	متوسط	13
5	أرغب أن أكون ضمن الجماعات التي تحت على التكافل الاجتماعي	2.2598	.66891	مرتفع	17
6	أرغب أن أبقى بعيداً عما يحدث حولي	1.8580	.67043	متوسط	20
7	أفضل إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين	2.3021	.69585	متوسط	14
8	أميل إلى مناقشة الحلول الممكنة للمشكلات الاجتماعية	2.2296	.67093	متوسط	16
9	أشعر برغبة لتقديم المساعدة لمن يحتاجها	2.6888	.52498	مرتفع	6
10	أسعى إلى حلّ النزاعات بين أصدقائي بالمدرسة	2.4411	.69544	مرتفع	11
11	أرفع عن الطريق الأشياء التي تسبب الأذى للآخرين	2.6737	.56343	مرتفع	7
12	أساعد زملائي في المدرسة على مراجعة دروسهم	2.4073	.66585	مرتفع	12
13	لدي استعداد للتبرع بالدم لأخي المسلم إذا كان بحاجة ذلك	2.6073	.62022	مرتفع	9
14	أتبرّع بما أستطيع من مال للطلبة المحتاجين	2.5015	.60989	مرتفع	10

5	مرتفع	.54614	2.7221	أشارك أقاربي أفرأحهم	15
16	مرتفع	.70525	2.2628	أستطيع التّضحية من أجل إسعاد الآخرين رغم اختلافي معهم	16
18	متوسط	.72631	2.1088	أعتقد أنّ خير وسيلة لتحقيق الأمان هو عدم التعامل مع الناس	17
8	مرتفع	.61913	2.6375	أساعد الطالب الكفيف على الوصول إلى قاعة الفصل	18
2	مرتفع	.42554	2.8157	أحبّ لأخي المسلم ما أحبه لنفسي	19
1	مرتفع	.39099	2.8489	أعتقد أنّ التواضع يقرب الفرد من قلوب الآخرين	20
		5.89365	2.24	المجموع	

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لبنود المحور الأول تراوحت بين (1.8580-2.8489) وهي بين درجة عالية ومتوسطة، بواقع (14) بند بدرجة مرتفعة، و(6) بنود بدرجة متوسطة. مما يدلّ أنّ مستوى السلوك الإيجابي بأبعاده الفرعية (المبادأة والإيثار، تحمل المسؤولية -الثقة بالنفس - المشاركة) جاء بدرجة مرتفعة لـ(14) بند، و(6) بنود بدرجة متوسطة. حيث جاءت بالمرتبة الأولى عبارة "أعتقد أنّ التواضع يقرب الفرد من قلوب الآخرين" وهي تنطوي تحت بعد المبادأة والإيثار. بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة عبارة "أرغب أن أبقى بعيداً عما يحدث حولي" مما يدل على اندفاع الطلاب نحو المشاركة المجتمعية والبعد عن الانطواء والانعزال.

وتختلف هذه النتيجة عن نتيجة دراسة (غيريال، 2017) التي تناولت الطفل التوحدي والتي توصلت إلى "أن دافع الانتباه احتل المرتبة الأولى بمتوسط (5)، وأن الدافع الثاني وهو الملموسات احتل المرتبة الأولى مكرر بمتوسط (5)، وأن دافع الهروب احتل المرتبة الثالثة بمتوسط (3.25)، ودافع الإحساس احتل المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.75). وأشارت نتائج التحليل الثلاثي للسلوك إلى انخفاض مستوى سلوكيات التحدي، وأن برنامج دعم السلوك الإيجابي أظهر فعالية لخفض مستوى سلوكيات التحدي."

ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى أنّ تحمل المسؤولية جاء بدرجة مرتفعة، وبهذا المحور تم تناول تحمل مسؤولية الفرد تجاه مجتمعه، وتحمل مسؤولية خياراته يعني تحمل المسؤولية تجاه ذاته. يعني أنّ قدرة الفرد على الشعور بالواجبات الاجتماعية والقدرة على تحملها والقيام بها جاء بدرجة مرتفعة. كما أنّ إدراك الفرد وإحساسه بقضية الناس ومعاناتهم وهمومهم، لهو الإحساس بالمسؤولية تجاه الآخر. هذا الإحساس هو الذي يجعل المجتمع مستقراً متحاباً متماسكاً، فإذا ما تألم فرد شاركه الجميع في هذا الألم. وفي الوقت نفسه إنّ سلوك الإنسان الذي يتعلمه أو يؤديه منفرداً لن يتم بنفس السرعة والإتقان الذي سيكون عليه لو تمّ وسط جماعة.

وفيما يتعلق ببنود سلوك المشاركة فقد جاءت بدرجة مرتفعة، مما يعزوه الباحث إلى أنّ عينة البحث قادرون على لعب دورهم بالحياة الاجتماعية، فليهم القدرة على الاشتراك مع الآخرين في أعمال تساعد المجتمع في إشباع احتياجاته وحل مشكلاته والوصول إلى أهدافه وتحقيق رفاهيته والمحافظة على استمراره. بالإضافة إلى أنّ المشاركة تكون مهمة جداً خاصة في العملية التعليمية داخل القاعة الدراسية، لأن تفاعل الطلبة فيما بينهم واشتراكهم في مناقشة الموضوع مع المدرّس سيجعلهم دون شك أكثر فهماً.

التساؤل الثاني:

ما الدور الذي تقوم به الأسرة لتعزيز السلوك الإيجابي بأبعاده الفرعية (المبادأة والإيثار، تحمل المسؤولية -الثقة بالنفس - المشاركة) لدى طلاب المرحلة الثانوية؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود المحور الثاني، وكذلك لجميع بنود هذا المحور.

جدول رقم (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بالمحور الثاني (دور الأسرة في تعزيز السلوك الإيجابي)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير	الرتبة
1	أتاحت أسرتي الفرصة لي لتحمل مسؤولية خياراتي الدراسية	2.6465	.56042	مرتفع	8
2	تسهم أسرتي بتعزيز مبدأ الإيثار في شخصيتي من خلال مساعدتها للمحتاجين	2.5770	.59489	مرتفع	11
3	ساعدتني أسرتي على التحلي بالأخلاق الحسنة من خلال التشجيع المستمر	2.7976	.48442	مرتفع	1
4	ساهمت أسرتي بتعزيز المبادأة في سلوكي من خلال تقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية	2.5831	.58378	مرتفع	9
5	حضرت أسرتي اللقاءات المدرسية بهدف تحفيزي على المشاركة بالأنشطة المدرسية	2.2840	.73712	متوسط	17
6	اعتمدت أسرتي بتربتي على أسلوب الانطواء عن الآخرين	2.0665	.80630	متوسط	19
7	قامت أسرتي بتعزيز ثقتي بنفسي وقدراتي من خلال تكريمي عند نجاحي	2.6737	.61487	مرتفع	3

16	مرتفع	.71517	2.4230	شاركت أسرتي بالجهود التطوعية لدعم العمل المدرسي، مما ساهم بتعزيز سلوك تحمّل المسؤولية لدي	8
18	متوسط	.83532	2.0725	فرضت أسرتي عليّ نوع الدراسة التي أدرسها بالثانوية	9
13	مرتفع	.65300	2.4894	وجّهتني أسرتي للاستفادة من إيجابيات التكنولوجيا لأعرف كيفية التصرف بالمواقف الحياتية المختلفة	10
14	مرتفع	.67575	2.4864	دعم أسرتي المتواصل دفعني للمشاركة بالأنشطة والبرامج التعليمية بالمدرسة	11
6	مرتفع	.59683	2.6254	وجّهتني أسرتي لمساعدة الفقراء بشهر رمضان المبارك	12
4	مرتفع	.54523	2.6616	قيام والديّ بمساعدة المحتاجين دفعني لتقليدتهما بحياتي اليومية	13
7	مرتفع	.59474	2.6103	تعزيز أسرتي تحثني أمام الناس ساهم بزيادة ثقتي بنفسي ورفع الروح المعنوية لديّ	14
2	مرتفع	.54436	2.6979	تبنى والديّ لقيم التسامح بمواقف الحياة دفعني للاقتداء بهما والتصرف مثلهما	15
5	مرتفع	.58884	2.6586	إقامة والديّ بزيارات لأقارب دفعني لتقليد تصرفهما	16
10	مرتفع	.60460	2.5801	التزام والديّ بالتضحية من أجل المصلحة العامة ساعدني على التخلص من أنانيتي	17
20	متوسط	.71697	1.8852	تميل أسرتي للأعمال الفردية بدلاً من الانخراط بالنشاطات التطوعية أو الاجتماعية	18
15	مرتفع	.66905	2.4441	وجّهتني أسرتي للاستفادة من التكنولوجيا للتواصل الاجتماعي	19
12	مرتفع	.69350	2.5106	تواصلت أسرتي مع مدرستي بهدف متابعة نشاطي الحسن ومتابعته	20
		7.36000	2.48	المجموع	

يتضح من الجدول رقم (14) أن المتوسطات الحسابية لبنود المحور الثاني تراوحت بين (1.8852-2.7976) وهي بين درجة عالية ومتوسطة، بواقع (16) بند بدرجة مرتفعة، و(4) بنود بدرجة متوسطة. مما يدلّ أن دور الأسرة في تعزيز السلوك الإيجابي بأبعاده الفرعية (المبادأة والإيثار، تحمل المسؤولية -الثقة بالنفس - المشاركة) جاء بدرجة مرتفعة لـ(16) بند، و(4) بنود بدرجة متوسطة. مما يدلّ على الدور الإيجابي الذي تلعبه الأسرة من خلال تمثلها القدوة الحسنة للأبناء. حيث جاءت بالمرتبة الأولى عبارة " ساعدتني أسرتي على التحلي بالأخلاق الحسنة من خلال التشجيع المستمر".

أما العبارة التي جاءت بالمرتبة الأخيرة فهي "تميل أسرتي للأعمال الفردية بدلاً من الانخراط بالنشاطات التطوعية أو الاجتماعية". هذا يدل على أن السلوك الاجتماعي الإيجابي لدى الأبناء مكتسب من خلال الاقتداء بالوالدين وسلوكهم بالحياة اليومية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (ليري، 2006) التي توصلت على أن "معظم الأسر الكويتية تعامل المراهق معاملة موضوعية، وتشجعه، ولا تتدخل كثيراً في شؤونه الخاصة، وإنما تساعد على إيجاد الحلول المناسبة للمعوقات والتحديات التي تعترض طريقه". كما تتفق مع نتيجة دراسة (الجمي، 2016) التي توصلت "لفعالية التعزيز الإيجابي في خفض السلوك العدواني لدى طالب من ذوي الإعاقة الفكرية".

ويعزو الباحث هذه النتيجة لكون الأسرة أهم الانساق الاجتماعية وأكثرها تأثيراً على سلوكيات الأفراد، وبناء شخصياتهم بشكل مباشر وبطرق عديدة، فكلما كانت القواعد بين الأسرة والأدوار المنوط بالأسرة القيام بها واضحة ومحددة (التنظيم الأسري)، كلما كانت الإجراءات المتبعة لتقييم سلوك أفراد الأسرة وخاصة الأبناء في مراحلهم النمائية المختلفة واضحة، مما يمكن من تحسين أدائهم وتعاملهم في شكل إيجابي مع الظروف المحيطة بهم (قوة الضبط الأسري).

فعلى سبيل المثال، إن إحساس الفرد بحالة الآخر ومشاركته له وجدانياً، تتطلب أن يكون قد بلغ إلى درجة من الخبرات الخاصة المماثلة، وقد بلغ مستوى من النضج العقلي حتى يستطيع أن يدرك انفعال الشخص الآخر، لا بد له أن يتعلم بالوقت المناسب عن طريق خبرته الشخصية (المباشرة) أو عن طريق القدوة أو التلقين كيف يعبر عن مشاركته الوجدانية بشكل مثمر. وهذا لا يتم إلا بالاقتداء بالسلوك الاجتماعي للوالدين بكافة المواقف الحياتية وتعميمه. وهذه الدراسة تتفق مع دراسة (دراسة ليري، 2006) حيث أظهرت تلك الدراسة أن دور الأسرة مهم لتنمية سلوكيات إيجابية من حيث إشراك المراهق في اتخاذ القرارات والتي تنمي لديه تحمل المسؤولية وتدعم مشاركته داخل المجتمع والثقة بالنفس وحل المشكلات.

واتفقت أيضاً مع دراسة (الحازمي، 2015) في أن الوسائل التربوية وتناول (المنهج الإسلامي) لها دور كبير في تنمية السلوك الإيجابي

التساؤل الثالث:

هل توجد علاقة دالة إحصائياً بين دور الأسرة وبين تعزيز السلوك الإيجابي بأبعاده الفرعية (المبادأة والإيثار، تحمل المسؤولية -الثقة بالنفس - المشاركة) لدى طلاب المرحلة الثانوية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب معامل الارتباط بين مجموع الدرجات على المحور الأول (مستويات السلوك الإيجابي) ومجموع الدرجات على المحور الثاني (دور الأسرة بتعزيز السلوك)، ومع مجموع الدرجات على الاستبانة ككل، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (15) معامل الارتباط للعلاقة بين دور الأسرة وبين تعزيز السلوك الإيجابي

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القرار	قوة الارتباط
مستويات السلوك الإيجابي	48.7341	5.89365	.645**	000.	دال	قوي
دور الأسرة	49.7251	7.36000	.927**	000.	دال	قوي
الاستبانة ككل	98.4592	12.03734	.884**	000.	دال	قوي

يتضح من الجدول رقم (15) أن العلاقة بين متوسط الدرجات على المحور الأول (السلوك الإيجابي) والمحور الثاني (دور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي) هي علاقة طردية قوية ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث بلغ معامل الارتباط بين المحور الأول والثاني (.884**) كما بلغ مستوى الدلالة (0.00) وهو أصغر من (0.05). هذا يشير لدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي بأبعاده الفرعية (المبادأة والإيثار، تحمل المسؤولية -الثقة بالنفس - المشاركة) لدى طلاب المرحلة الثانوية. الامر الذي لا يتحقق إلا من خلال القدوة الحسنة وتمثل الأخلاق العالية والمشاركة المجتمعية من قبل الوالدين كي يقتدي بهم الأبناء بحياتهم الاجتماعية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة صالح ليري التي توصلت إلى: "أن معظم الأسر الكويتية تعامل المراهق معاملة موضوعية، وتشجعه، ولا تتدخل كثيراً في شؤونه الخاصة، وإنما تساعد على إيجاد الحلول المناسبة للمعوقات والتحديات التي تعترض طريقه".

ويمكن تفسير هذه النتيجة لكون الآباء يمثلون نماذج ومثلاً علياً أمام الأبناء يقتدون بها، ويتقمصونها ويقلدونها. فالأسرة هي النسق الاجتماعي المسؤول عن تربية الطفل وهي القوة النفسية بالمجتمع. والتي تخلق لديه بناء الاتجاهات والقيم والمعايير السلوكية المرغوب بها. فأسلوب القدوة أو النموذج أهم الأساليب التي تقترحها نظرية التعلم الاجتماعي لتعليم السلوك وتعزيزه لدى الأفراد.

ويعتبر التعزيز الإيجابي والسلبي وسيلتين للإصلاح وتقويم السلوك، ويمثل الثواب شكلاً من أشكال التعزيز الإيجابي للسلوك، ويثير في النفس مشاعر الرضا، ويساعد على تأكيد الذات، مما يدفع المتعلم لبذل المزيد من الجهود وبالتالي تكرار السلوك السليم والسلوك الأفضل.

كما أن أهم الوظائف الواجب على الأسرة القيام بها: التربية الأخلاقية والنفسية والوجدانية، التربية العقلية، والتربية الاجتماعية. وهنا من الضروري تفعيل دور الأسرة في تنمية قيم حب الوطن والاعتزاز بمقدراته لبناء جيل قوي وقادر على حماية مكتسبات وطنه.

الإجابة على تساؤلات البحث:

التساؤل الأول: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير العمر أم لا؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Anova، كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (16) الإحصاء الوصفي لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أخطاء الانحراف المعياري
16	91	98.2747	11.22306	1.17650
17	97	99.6186	12.53781	1.27302
18	143	97.7902	12.21627	1.02158
Total	331	98.4592	12.03734	66163.

بلغ المتوسط الحسابي لإجابات الطلاب الذين أعمارهم 16 (98.2747) بانحراف معياري قدره (11.22306). كما بلغ المتوسط الحسابي لإجابات الطلاب الذين أعمارهم 17 (99.6186) بانحراف معياري قدره (12.53781). وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات الطلاب الذين أعمارهم 18 (97.7902) بانحراف معياري قدره (12.21627). ويرى الباحث بأن استقلالية درجات المتغير التابع عن بعضها: أي أن تعيين أي فرد في مجموعة العينة لن يؤثر بطريقة أو بأخرى على كيفية اختيار أعمار أفراد الآخرين أو تعيينهم في المجموعات الأخرى حسب أعمارهم لتعريف سلوكهم الإيجابي في نطاق الأسرة أو المدرسة. ويتم التحقق من هذا الافتراض عن طريق تحقق التوزيع العشوائي والتعيين العشوائي لأفراد العينة.

جدول (17) تحليل التباين الأحادي لمتوسط الدرجات تبعاً لمتغير العمر

مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
197.475	2	98.737	.680	.507
47618.725	328	145.179		
47816.199	330			

يتبين من الجدول رقم (17) أن قيمة ف (680)، كما أن مستوى الدلالة قد بلغ (507.) وهو أكبر من (0.05)، مما يشير لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير العمر. وبالتالي فالإجابة هي "نعم" على التساؤل بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير العمر".

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (حنتوشي والعتيبي، 2017) التي توصلت لوجود فروق دالة إحصائياً في البعدين (المهاري، والقيمي) من مقياس دور الأسرة في تعزيز الدور التربوي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لأولياء الأمور من وجهة نظرهم.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (ليري، 2006)، ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى أن دور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي لم توجد فروق تبعاً لمتغير عمر الطلاب، فالأسرة النسق الاجتماعي الأول الذي يزود المراهق برصيده الأول من القيم والعادات الاجتماعية من مرحلة الطفولة، وتكون بمثابة دليل يرشده في تصرفاته وتحديد سلوكياته، حيث يتعلم الحق والواجب، الخطأ والصواب. ودورها مستمر بالتنشئة الاجتماعية، خلال المراحل العمرية المتتابعة. كما أن دورها بالإرشاد والتوجيه والتعزيز لا يتوقف ولا يختلف من مرحلة عمرية لأخرى.

التساؤل الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير الصف.

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Anova، كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (18) الإحصاء الوصفي لمتغير الصف

الصف	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أخطاء الانحراف المعياري
الأول الثانوي	122	99.0082	11.68067	1.05752
الثاني الثانوي	102	99.0588	11.71934	1.16039
الثالث الثانوي	107	97.2617	12.74151	1.23177
Total	331	98.4592	12.03734	66163.

بلغ المتوسط الحسابي لإجابات طلاب الصف الأول الثانوي (99.0082) بانحراف معياري قدره (11.68067). كما بلغ المتوسط الحسابي لإجابات طلاب الصف الثاني الثانوي (99.0588) بانحراف معياري قدره (11.71934). وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات طلاب الصف الثالث الثانوي (97.2617) بانحراف معياري قدره (12.74151).

جدول (19) تحليل التباين الأحادي لمتوسط الدرجات تبعاً لمتغير الصف

مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
226.888	2	113.444	.782	.458
47589.312	328	145.089		
47816.199	330			

يتبين من الجدول رقم (19) أن قيمة ف (782.)، كما أن مستوى الدلالة قد بلغ (458) وهو أكبر من (0.05)، مما يشير لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير العمر. وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير الصف".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن دور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي لم يختلف تبعاً لمتغير الصف. فالأسرة هي الإطار الذي يحدد تصرفات أفرادها، فهي التي تشكل حياتهم، وتضفي عليهم خصائصها، فهي مصدر العادات والتقاليد ودعم الدين، يرجع الفضل إليها بالقيام بأهم وظيفة اجتماعية، ألا وهي عملية التنشئة الاجتماعية التي تنظم سلوك النشء، وتراقب علاقاته بغيره من أفراد المجتمع، وذلك من خلال التعليم والتدريب، واستمرار العلاقات الاجتماعية. ودورها لا يختلف باختلاف الصف أو العمر لدى أفرادها.

فالأسرة هي المؤسسة التربوية الأولى التي يتشرب بها الأبناء قيم المواطنة، فالانتماء للوطن ليس عملية تلقائية، بل تعزى إلى إدراك الأسرة لحجم الضغوط التي يتعرض لها الوطن والمواطن وبالتالي تهديد تماسك المجتمع السعودي. مما يستلزم منها تحصين أبنائها وتنمية الإحساس بالمسؤولية تجاه وطنهم ومجتمعهم وذلك خلال المراحل العمرية والدراسية المتتالية.

التساؤل الثالث: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير مستوى دخل الأسرة.

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Anova، كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (20) الإحصاء الوصفي لدرجات الطلاب

عدد طلاب الصف الاول الثانوي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أخطاء الانحراف المعياري
45	95.9556	14.27483	2.12797
235	98.1106	11.62210	75814.
51	102.2745	11.12669	1.55805
331	98.4592	12.03734	66163.

يتبين من الجدول رقم (20) أن المتوسط الحسابي لصالح ذوي الدخل المنخفض (95.9556) بانحراف معياري قدره (14.27483) بينما بلغ المتوسط الحسابي لذوي الدخل المتوسط (98.1106) بانحراف معياري قدره (11.62210)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لذوي الدخل المرتفع (102.2745) بانحراف معياري قدره (11.12669).

وفيما يلي نتيجة تحليل التباين الأحادي تبعاً لمتغير دخل الأسرة.

جدول (21) تحليل التباين الأحادي لمتوسط الدرجات تبعاً لمتغير دخل الأسرة

مستوى الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
.026	3.693	526.504	2	1053.008	بين المجموعات
		142.571	328	46763.191	داخل المجموعات
			330	47816.199	الكل

يتبين من الجدول رقم (21) أن قيمة ف (3.693)، كما أنّ مستوى الدلالة قد بلغ (0.026) وهو أصغر من (0.05)، مما يشير لوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير دخل الأسرة.

وبالتالي فالإجابة بعدم قبول التساؤل الذي ينص على: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير دخل الأسرة ".

والاجابة "بنعم" على التساؤل البديل الذي ينص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير دخل الأسرة.

جدول (22) المقارنات البعدية لاختبار تحليل التباين الأحادي تبعاً لمتغير الدخل

الثقة 95%		مستوى الدلالة	أخطاء الانحراف المعياري	فروق المتوسطات	الدخل (I) الدخل (j)	
الحد الأدنى	الحد الأعلى				متوسط	منخفض
-6.9326	2.6225	.541	1.94292	-2.15508	منخفض	متوسط
-12.3239	-.3140	.036	2.44208	-6.31895*		عالي
-2.6225	6.9326	.541	1.94292	2.15508	منخفض	متوسط
-8.6994	.3717	.080	1.84450	-4.16387		عالي
.3140	12.3239	.036	2.44208	6.31895*	منخفض	متوسط
-.3717	8.6994	.080	1.84450	4.16387		عالي

دالة عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من جدول رقم (22) المقارنات البعدية أن الفروق بالدخل جاءت بين ذوي الدخل المنخفض والمرتفع لصالح ذوي الدخل المرتفع، حيث في حين بلغ المتوسط الحسابي لذوي الدخل المرتفع (102.2745) بانحراف معياري قدره (11.12669). مما يدل على أن الأسرة كلما كان دخلها مرتفع أكثر كلما كان دورها أكبر بتعزيز السلوك الإيجابي للأفراد لديها. بينما لم توجد فروق بين ذوي الدخل المتوسط والمنخفض.

ويفسر الباحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي لدى أفرادها لصالح " ذوي الدخل المرتفع". لانشغال الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط بتأمين مصادر الدخل لأفرادها وانشغالهم بالعمل معظم الوقت، بالإضافة إلى كثرة أعباء ومشاكل الحياة التي قللت من دور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي. كما قللت من عدد الساعات التي تقضيها هذه الأسر مع أفرادها. وتخوف الأسرة من تأثر مستوى أبنائها الدراسي عند المشاركة بالأنشطة الاجتماعية. مما أدى لعزوف الأبناء عن المشاركة بالأنشطة الاجتماعية وظهور الفروق لصالح الأسر ذات الدخل المرتفع.

ويرى الباحث بأنه لم تتناول الدراسات السابقة أي دلالات إحصائية خاصة بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي لدى أفرادها لصالح أصحاب الدخل المرتفع. مما يدل على أن هذه الدراسة قد تطرقت لطرح تساؤلات تم بحثها للوصول إلى العلاقة ذات الدلالة الإحصائية التي تشيد بدور الأسرة في تعزيز السلوك الإيجابي لدى أصحاب الدخل المرتفع عنه عند أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط لتأمين مصادر العيش الكريم لأفراد أسرهم. فهم مشغولين معظم الوقت بتحمل أعباء ومشاكل الحياة مما يؤدي إلى تقليل الدور الإيجابي لتعزيز سلوك أبنائهم وبالتالي تأثيره على تحصيلهم الدراسي.

التساؤل الرابع: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة.

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Anova، كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (23) الإحصاء الوصفي

عدد أفراد الأسرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أخطاء الانحراف المعياري
وحيد	7	95.7143	13.26291	5.01291
ثلاثة فأقل	33	94.0000	13.20511	2.29872
أربعة فأكثر	291	99.0309	11.79958	69170.
Total	331	98.4592	12.03734	66163.

بلغ المتوسط الحسابي لمتغير لعدد أفراد الأسرة (98.4592)، بانحراف معياري قدره (12.03734). وفيما يلي تحليل التباين الأحادي.

جدول (24) تحليل التباين الأحادي لمتوسط الدرجات تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة

مستوى الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
.062	2.805	402.025	2	804.049	بين المجموعات
		143.330	328	47012.150	داخل المجموعات
			330	47816.199	الكل

يتبين من الجدول رقم (24) أن قيمة ف (2.805)، كما أنّ مستوى الدلالة قد بلغ (0.062). وهو أكبر من (0.05) مما يشير لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة.

وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة".

ويعزو الباحث عدم وجود فروق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي لأفرادها لصالح عدد أفراد الأسرة، لكون الأسر ذات وعي وثقافة بدورها المهم بالتوعية الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية لأفرادها، فمسؤولية الآباء نحو الأبناء مسؤولية شاملة فيما يتعلق بإصلاح نفوسهم وتقويم اعوجاجهم، وترفعهم عن الدنيا وحسن معاملتهم للآخرين.

كما أنّ التوجيه القيمي يبدأ في نطاق الأسرة، فالأسرة هي التي تكسب الفرد قيمه فيعرف الحق والباطل، لذلك فإن مسؤولية الأسرة في تعليم أولادها القيم الرفيعة والأخلاق الحسنة وليس السعي من أجل الرزق والطعام والشراب. انطلاقاً من "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته".

وتتسجم نتائج الدراسة الحالية مع دراسة الجناعي الذي ركزت دراسته على مسؤولية الآباء في تنمية السلوك الاجتماعي الإيجابي وأثره على حدوث تحسينات لدى أفراد المجتمع حيث يجب على المدرسين والآباء والمتخصصين النفسيين مساعدتهم على تطبيق ذلك في حياتهم العلمية والعملية لبناء تربي صحيحة للأجيال.

نتائج البحث (الاستنتاج العام للدراسة):

ان موضوع الدراسة الحالية من خلال الاهداف التي طرحتها والفرضيات التي صاغتها حاولت التعرف علي دور الاسرة في تعزيز السلوك الإيجابي باعتبارها مؤسسة فاعلة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية والاساس الاول في بناء الطفل، مما دعا الباحث إلى القيام بالدراسة لمعرفة مدى تأثير دور الاسرة في تعزيز السلوك الإيجابي وبعد تحليل النتائج ومناقشتها توصل الباحث الى ان للأسرة دور تنمية وتعزيز السلوك الإيجابي وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج، والتي هي عبارة عن اجابات للتساؤلات المطروحة في هذه الدراسة.

حيث توصل البحث الحالي إلى:

- إن مستويات السلوك الإيجابي لدى طلاب التعليم الثانوي جاءت بدرجة مرتفعة، حيث جاء بالمرتبة الأولى سلوك المشاركة بمتوسط حسابي قدره (2.58)، وجاء سلوك تحمل المسؤولية بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (2.50)، وجاء بالمرتبة الثالثة سلوك الإيثار بمتوسط حسابي قدره (2.46)، وجاء بالمرتبة الرابعة سلوك المبادأة بمتوسط حسابي قدره (2.38)، وجاءت الثقة بالنفس بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (2.14).

- دور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي كان إيجابياً، حيث تراوحت بين (1.8852-2.7976) وهي بين درجة عالية ومتوسطة، بواقع (16) بند بدرجة مرتفعة، و(4) بنود بدرجة متوسطة. بمجموع قدره (49.7251) وهي درجة عالية.

- وجود علاقة طردية إيجابية قوية بين تعزيز السلوك الإيجابي ودور الأسرة بتعزيز هذا السلوك.

حيث أن العلاقة بين متوسط الدرجات على المحور الأول (السلوك الإيجابي) والمحور الثاني (دور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي) هي علاقة طردية قوية ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث بلغ معامل الارتباط بين المحور الأول والثاني (**884.) كما بلغ مستوى الدلالة (0.00) وهو أصغر من (0.05). هذا يشير لدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي بأبعاده الفرعية (المبادأة والإيثار، تحمل المسؤولية - الثقة بالنفس - المشاركة) لدى طلاب المرحلة الثانوية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير العمر.

كما أن مستوى الدلالة قد بلغ (507.) وهو أكبر من (0.05)، مما يشير لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير العمر.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير الصف.

أن مستوى الدلالة قد بلغ (458.) وهو أكبر من (0.05)، مما يشير لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير الصف.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير دخل الأسرة لصالح ذوي الدخل المرتفع.

أن مستوى الدلالة قد بلغ (026.) وهو أصغر من (0.05)، مما يشير لوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير دخل الأسرة.

حيث أن الفروق بالدخل جاءت بين ذوي الدخل المنخفض والمرتفع لصالح ذوي الدخل المرتفع، في حين بلغ المتوسط الحسابي لذوي الدخل المرتفع (102.2745) بانحراف معياري قدره (11.12669). مما يدل على أن الأسرة كلما كان دخلها مرتفع أكثر كلما كان دورها أكبر بتعزيز السلوك الإيجابي للأفراد لديها. بينما لم توجد فروق بين ذوي الدخل المتوسط والمنخفض.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة.

- أن مستوى الدلالة قد بلغ (.062) وهو أكبر من (0.05) مما يشير لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب فيما يتعلق بدور الأسرة بتعزيز السلوك الإيجابي تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة.

توصيات البحث ومقترحاته:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج تتمثل في ان موضوع الدراسة الحالية حاولت التعرف على دور الاسرة في تعزيز السلوك الإيجابي باعتبارها مؤسسة فاعلة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية والاساس الاول في بناء الطفل، مما دعا الباحث إلى القيام بالدراسة لمعرفة مدى تأثير دور الاسرة في تعزيز السلوك الإيجابي، يمكن أن نقوم بوضع الحلول التالية:

1- مخاطبة وزارة التعليم والمجتمع المحليين بضرورة القيام بالتالي:

- بناء برامج إرشادية موجهة لتدريب الاسر على الفهم العميق لقيمة تعزيز السلوكيات الإيجابية ودورها في التنشئة السوية.
- التوجيه الى إدارة نظام الجودة في المدارس للعمل على تطوير الاساليب التربوية المختلفة
- عمل ورش تدريبية في المدارس العلمية لتعزيز وتنمية السلوكيات الإيجابية
- مجالس الآباء والأمهات مُطلبة بالتعاون والتواصل الدائم مع إدارة المدرسة.
- ضرورة تضمين اساسيات السلوكيات الإيجابية في المناهج التربوية والتعليمية.
- ضرورة إجراء دراسة مقارنة للسلوك الإيجابي بأبعاده الفرعية بين الطلاب والطالبات بمراحل تعليمية مختلفة.
- ضرورة تنفيذ محاضرات للمُعلمين حول كيفية التعامل مع الطلبة وتفهم احتياجاتهم.
- تكثيف برامج إيمانية في المؤسسات التربوية لأسر الطالب لترسيخ مفاهيم الحياة والسلوكيات الإيمانية المترتبة عليها لديهم.
- أن تتعاون المؤسسات الاجتماعية والثقافية من أجل نشر الثقافة المجتمعية وترسيخها لدى الطلبة، والعمل على نشرها عن طريق وسائل العالم والمساجد والقنوات الفضائية.

2- التوجيه إلى الأخصائيين الاجتماعيين ب:

- أهمية المتابعة بين الاسرة والطالب الذي من جهته ساهم في ظهور السلوكيات الخاطئة.
- في كل أسبوع دراسي، يتم التركيز فيه على مشكلة واحدة أو سلوك خاطئ.
- العمل على زيادة الأنشطة الاجتماعية والتربوية والثقافية بالمدارس التي تدعم السلوك الإيجابي والتشاركي.

- زيادة البرامج الإرشادية ممنهجة يتم من خلالها توجيه الآباء والأمهات لكيفية تدعيم اسلوك الإيجابي، وبيان الأضرار التي تكمن بالسلوك الإنساني

- عمل توعية إعلامية تربوية من خلال تقديم صور حية عن السلوك الإيجابي الاجتماعي وانعكاساته على الحياة اليومية.

3- التوجيه لأولياء الأمور باقتراحات تربوية توعوية التالية:

- توعية الاسر من خلال وسائل الاعلام وبرامج التوعية الاعلامية والدينية المختلفة، والتركيز على اهمية النموذج والقذوة الحسنة المتمثلة في الوالدين والمعلمين.

- ضرورة اهتمام الأسرة بالقيم والمعايير الأخلاقية، وتربية أبنائها على التمسك بها مع استخدام الثواب والعقاب في غرس تلك القيم.

- على الإرشاد الطلابي في الإدارة المدرسية والمعلمين:

- تفعيل لائحة شؤون الطلاب لضوابط وإجراءات التعامل مع السلوكيات الخاطئة.

- ضرورة تركيز على تعزيز القيم الإيجابية الاجتماعية التي تنعكس إيجاباً على السلوك

المصادر والمراجع:

- 1- إبراهيم أنيس، وآخرون (2004) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
- 2- ابن منظور، محمد مكرم (1416) لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.
- 3- أبو مصلح، عدنان (2010). معجم علم الاجتماع. عمان: دار أسامة المشرق الثقافي
- 4- الشماس، عيسى وميلاد، محمود. (2015). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. كلية التربية. جامعة دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- 5- بدوي، أحمد ذكي (1993). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.
- 6- بدير، كريمان (2008). التعليم الإيجابي وصعوبات التعلم، رؤية نفسية وتربوية معاصرة. ط1، القاهرة: علم الكتب.
- 7- البديوي، إنعام بنت محمد مصطفى. (2019). دور الأسرة في حماية أبنائها من التطرف الفكري عبر وسائل التواصل الاجتماعي. مجلة كلية التربية: جامعة كفر الشيخ - كلية التربية، مج19، ع1، 39 - 68.
- 8- بلقاسم سلاطينه، بوعنقة علي (د ت) علم الاجتماع التربوي مدخل ودراسات قضايا المفاهيم، منشورات جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 9- تنيرة، كمال حسن مصطفى (2010). أنماط السلوك السلبي الشائعة لدى طلبة المرحلة الثانوية وعلاجها في ضوء معايير التربية الإسلامية. كلية التربية، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- 10- الجناعي، مني بدر (2015). برنامج إرشادي لتنمية السلوك الاجتماعي الإيجابي لدى أطفال الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بدولة الكويت. مجلة كلية التربية، جامعة طنطا - كلية التربية، 58، 432-488.

- 11- الجوهري، عبد الهادي (2001). دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسية الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث.
- 12- الحازمي، زكي بن رزيق بن عطا الله. (2015). منهج الإسلام في تنمية وتعزيز السلوك الإيجابي. مجلة القراءة والمعرفة: جامعة عين شمس - كلية التربية - الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، ع159، 55 - 83.
- 13- حنان عبد الحميد العناني (2000) الطفل والأسرة والمجتمع، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 14- الحنتوشي، عباس غازي بندر، والعتيبي، مطر بن عبيد عبد الله. (2017). دور الأسرة في تعزيز الدور التربوي لبناء أجيال المستقبل. المجلة التربوية الدولية المتخصصة: دار سمات للدراسات والأبحاث، مج6، ع6، 185 - 197.
- 15- الحيلة، محمد (1432) مهارات التدريس الصفي، ط1، دار المسيرة، عمان.
- 16- الخطيب، جمال، الحديد، منى (1997). تعديل السلوك. جامعة القدس المفتوحة، عمان.
- 17- ديكنة، فهيمة الطيب، وعبد الخالق، شادية أحمد. (2016). الأسرة والسلوك العدواني عند الأطفال. مجلة البحث العلمي في التربية: جامعة عين شمس - كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ع17، ج1، 403 - 410.
- 18- رمضان، سيد (1999) اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- 19- الزراقي، منيرة مقبول عويضة، والعمرو، صالح بن سليمان بن صالح. (2010). دور الأسرة المسلمة في علاج بعض المشكلات السلوكية لدى الأطفال من وجهة نظر الأمهات في مدينة مكة المكرمة: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- 20- زهران، حامد عبد السلام (1984). علم النفس الاجتماعي. عالم الكتب: الطبعة الخامسة.
- 21- زهران، حامد عبد السلام (2003). علم النفس الاجتماعي. القاهرة: عالم الكتب.
- 22- زيتون، حسن (2001) مهارات التدريس، رؤية في تنفيذ التدريس، ط1، عالم الكتاب، القاهرة.
- 23- الصفدي، صلاح الدين (2013) الوافي بالوفيات، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت.
- 24- عبد اللا، مختار، الفيصل، عبد الله (1991). السمات الشخصية للشباب السعودي، جامعة الملك سعود، مركز البحوث، كلية الآداب.
- 25- عبد المقصود، هانم، طاحون، حسين (2008). التنبؤ بالسلوك الإيثاري من خلال إدراك طلبة كلية التربية لأساليب المعاملة الوالدية وبعض المتغيرات النفسية والديموجرافية. مجلة علم النفس المعاصر والعلوم الإنسانية، مركز البحوث بكلية الآداب، جامعة المنيا، ص 11 - 96.
- 26- العجمي، ناصر بن سعد، والنويصر، عبد الله بن راشد. (2016). فعالية التعزيز الإيجابي في خفض السلوك العدواني للتلاميذ ذوي الإعاقة الفكرية. المجلة السعودية للتربية الخاصة: جامعة الملك سعود، مج2، ع1، 19 - 51.
- 27- عقلة، محمد (1989) نظام الأسرة في الإسلام، ط2، مكتبة الرسالة الحديثة - الأردن.
- 28- العقيد، نعيمة عبد الله (2014) الدور التربوي للأسرة في تحقيق الأمن الثقافي على ضوء تحديات العولمة الثقافية من وجهة نظر.
- 29- عواد، بهاء عبد القادر عبد البار (2010). دور المحفظات بمراكز تحفيظ القرآن الكريم في تعزيز السلوك الإيجابي لدى طالبات المركز. رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

- 30- غبريال، إيريني سمير. (2017). فعالية برنامج لدعم السلوك الإيجابي لخفض مستوى سلوكيات التحدي لدى الطفل التوحدي والمعاق ذهنياً: دراسة حالة. دراسات نفسية: رابطة الاخصائيين النفسيين المصرية (رأى)، مج27، ع3، 467 - 50
- 31- غيث، محمد عاطف (1979). قاموس علم الاجتماع. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 32- فاروق، سحر (2001). تقييم فاعلية برنامج تدريبي لتنمية الذكاء الوجداني. رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- 33- الفسفوس، عدنان، (2011) المرجع البسيط في أساليب تعديل السلوك، ط1، مؤسسة أطفال الخليج ذوي الاحتياجات الخاصة.
- 34- قنديل، محمد متولي، صافي ناز شلبي (2006) مدخل إلى رعاية الطفل والأسرة، دار الفكر، عمان، الأردن.
- 35- كريمة، مي بشير. (2017). تقييم فعالية برنامج تدريبي قائم على تطبيق تقنية التعزيز الإيجابي: تعديل السلوكيات العدوانية لدى المراهقين المتخلفين عقلياً القابلين للتعليم. دراسات: جامعة عمار ثلجي بالأغواط، ع58، 132 - 149.
- 36- ليري، صالح. (2006). العلاقة بين الأسرة وتصرفات المراهقين: دراسة استطلاعية على عينة من الأسر الكويتية. مجلة العلوم الاجتماعية: جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي، مج 34، ع 1، 95 - 119.
- 37- مخيمر، صلاح (1981). في إيجابية التوافق. القاهرة: لأنجلو المصرية.
- 38- المسعودي، أحمد سليم عيد (2017). السلوك الاجتماعي الإيجابي وعلاقته بالتحصيل الأكاديمي لدى طلبة جامعة تبوك في ضوء بعض المتغيرات الديموجرافية. المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، مصر، 8، 14-45.
- 39- المقاطي، منيره (د ت) السلوك الإيجابي في التعليم، شبكة الألوكة.
- 40- المهدي، أحمد محمد (1990) دراسة في تنمية السلوك الاجتماعي الإيجابي عند أطفال الحلقة الأولى من التعليم من التعليم الأساسي. رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- 41- ميم هاينمان، كارين شيلدر، جان سيرجاي (2001) والوالدية ودعم السلوك الإيجابي، دليل عملي، ترجمة، عزيزة السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v3.29.3

Financial Engineering and Shari'a compliant (Urbun, Promise, Participation and Cooperative)

Dr. Racha Mohamad Arab Ghayad*

Assistant Professor, Head of Finance Department, Faculty of Economic Sciences and Business Administration, Lebanese University, Lebanon

*Email: ghayad_racha@yahoo.fr, r.ghayad@ul.edu.lb

Dr. Mohamad Ali Hamdan

Assistant Professor, Head of Marketing Department, Faculty of Economic Sciences and Business Administration, Lebanese University, Lebanon

Email: mohamad.hamdan.2@ul.edu.lb

Abstract:

This research present a list of instruments proposed as Islamic instruments for the management of market risks. Moreover, through the filtering of the instruments collected, resulting from this conceptualization effort, our approach has enabled us to identify certain "non- replicative" and other "replicative" instruments. We have seen how the latter: often present obvious contractual and /or financial weaknesses or limits, and above all, generally struggle to represent real Islamic derivatives, according to the very discourse of Islamic finance. Indeed, faced with such a contradiction between theory and practice, we have tried to find the possible path (s) towards such a radical change in practice, by returning to this sharing of risk.

Keywords: Gharar, Risk, Participation, Islamic, instrument, Financial engineering

1. Introduction

Islamic financial institutions need new tools that can enhance liquidity in the market, and develop their performance in risk management. But the process of creating new tools is complex and sensitive and requires interdisciplinary study including a deep understanding of Islamic jurisprudence.

The future of Islamic financial institutions- considered an emerging industry compared to its conventional counterparts- depends on financial engineering. Therefore, Islamic banks, to be competitive, need a variety of financial tools capable of responding to local and global economic variables. This article will present the role of financial engineering in the risk management of Islamic financial institutions

Economists regularly distinguish between the terms “risk” and “uncertainty.” Based on Knight (1921), risk explains situations in which probabilities of diverse results can be “objectively” evaluated. Uncertainty describes situations where such measurement is infeasible. But, according to Takayama (1993), if subjective probabilities are used instead, and axiomatic approach is employed, the difference among risk and uncertainty "seems to have become mostly irrelevant". In point of view of Islam, risk as such, like hardship, is not desirable for its own sake. Hardship is desired only when involved benefits more than offset associated hardship. Risks are desirable only when they stimulate productive efforts and value-added activities. However, this does not mean that any decision to take risks is prohibited. Moudaraba involves significant risks, but it is completely Islamic.

Derivatives play an essential role in hedging and mitigating risk. However, most financial derivatives in the financial markets are rejected by the lawyers mainly because of Gharar involved in these transactions .

Islamic banks, similar to conventional banks, face credit risk, liquidity risk, profit-rate risk and currency risks, among others. Conventional banks use derivatives to hedge their exposures against interest-rate risk and currency risk, in addition to offering their customers derivative products. However, more than 30% of Fitch-rated Islamic banks do not use derivatives, and most of the remaining 70% use it in a limited capacity, constraining it to instruments like profit-rate swaps and Islamic-currency forward contracts.

Why Conventional derivatives are prohibited?

The derivatives are accused, among other things: of promoting speculation, of driving finance away from the economy real from contribute at the distortion some price to increase the complexity of markets, to promote inequality in the distribution of risk and therefore wealth. As the object of a transaction may not exist at the time a contract is signed, Islamic scholars argue that derivatives could lead to excessive uncertainty, unnecessary risk (gharar) or speculation that borders on gambling (maisir) due to contingent state pricing and the lack of predetermined object characteristics. Value could lead to zero-sum gains on both sides of the market (Kamali, 2007) and possible exploitation of the ignorant (Smolarski et al., 2006). Many derivative contracts are also used for speculation (they lack an actual hedging need), disproving equal risk sharing (sharing) in the actual ownership of the reference asset(s) by all contractual parties subject to the religious constraints that govern lending and profit-taking (Jobst, 2007b; Ahmad, 2000).

A large number of Sharia scholars do not accept futures and options because they are not concluded contract (Osmani, 1999). "Some basic concepts and some form requirements of futures trading are exactly the same as those established by the Prophet Muhammad for futures trading", says Khan (1995), but the problem is the possibility of unnecessary risks resulting from speculation, exploitation, and perceived lack of ownership of physical assets, rendering traditional futures incompatible with the Sharia.

Another reason for considering them not in conformity with the Shariah relates to the deferment of both actual asset delivery and final payment in conventional derivatives contracts, such as futures (Jobst, 2008b).

For similar causes, many scholars judge options as incompatible with Sharia. Holders of a call (put) option ("promises") obtain from the seller ("promissory") the right (but not the obligation) to obtain (sell) the underlying asset at a pre-determined price through a precise period of time.

Usmani (1999) examines that "according to the principle of the shari'ah, an option is a promise to sell or purchase a thing on a specific price within a specified period. Such a promise in itself is permissible and is normally binding on the promisor (like a wa'ad contract). But, this promise cannot be the issue subject of a sale or purchase. Consequently, the promisor cannot charge the promisee a charge for making such a promise".

In many cases, Arbon (down payment) and Waad (one-sided promise) have been used to design Shariah-compliant tools similar to call options (Al-Jamal, 2006; Oberoi et al., 2009).

For Basha (1999) the exclusion of options on the basis of Gharar and Maisir is assumed to be dealt with primarily for speculative gain rather than a true hedge. Therefore, we can say that the use of futures or options is contrary to Islamic principles (Jobste, 2008a).

1.1. Research objective

The main objective of this paper is to suggest products and tools for financial derivatives that can be used in Islamic finance for the risk management. This research aim to propose Islamic financial instruments based on the principle of "risk sharing" (as opposed to "transferring" or "selling" the risk). This research is mainly based on two ideas: the first is "permissible risk", and the second is the rule of Gharar, while we try to define the possible conceptual meanings of "prohibited gharar" in contemporary financial terms.

Our research focuses on field discovery, hybrid exploration (theoretical and empirical) of the research object and the proposal for improving the existing (Baumard and Ibert, 2003). Indeed, the sub-objectives of the research are: (1) Discover, understand and identify contracts, practices, techniques or financial instruments intended for the management of market risks, currently used by institutions Financial and banking, or proposed in the literature of Islamic Finance. (2) Complete the prospecting work, in the light of our work theoretical and conceptual previous ones, i.e. in particular: by filtering the instruments obtained with predefined criteria in order to separate "replicative instruments" from derivatives of "non-replicable instruments". (3) Propose, if necessary, from there and all of our analyses and results, avenues for the future in terms of managing market risks.

2. Methodology

Our research follows the path of exploration, as opposed to hypothesis testing. Based on all of our analyses and observations, we will suggest ways forward in terms of market risk management. The empirical part will start by a case study (three Islamic financial institutions), both descriptive and exploratory.

The **exploratory case study** allow us to discover the ground at the start of the research: its results will then be substantiated and deepened by the extended investigation with the aim of describing / exploring their market risk management practices and techniques.

However, we will move from this simple case study to a more **extensive field survey**.

We therefore set out to build a sample of 100 Islamic financial institutions around the world in order to study carefully and in detail their annual reports, websites and other available financial publications.

3. Literature review

We don't have, from Fiqh, a fairly accurate general definition of "Gharar", especially "forbidden gharar". Although the legal aspects of gharar are well established in Islamic jurisprudence, researchers in Islamic finance constantly face the dilemma of defining the concept and its precise meaning.

3.1. Definitions of Gharar

Badawi (1998, p. 16) considers that: "The precise meaning of Gharar is itself uncertain. The literature does not give us an agreed definition and scholars rely more on enumerating individual instances of Gharar as substitute for a precise definition of the term." Frank Vogel (1998, p. 64) expresses a similar tone: "As with riba, fiqh scholars have been unable to define the exact scope of gharar." These claims might well be exaggerating, but they point to the need for further contemporary formulation of the subject.

Gharar has many definitions, which can be summarized under three headings: (Al-Darir 1977):

1) Gharar means uncertainty. Ibn Abidin defines Gharar as "uncertainty over the existence of the subject matter of sale".

2) *Gharar* also means ignorance and this can be when the subject matter of sale is unknown.

According to Ibn Hazm "*Gharar* in sale occurs when the purchaser does not know what he has bought and the seller does not know what he has sold".

3) *Gharar* means both the unknown and the doubtful. According to Al-Sarakhsi "*Gharar* obtains where consequences are concealed".

This view is shared by most jurists.

3.2. Classification of *Gharar*

There are many hadiths that forbid Gharar, either by name or by identifying one or more of its equivalents. But Gharar cannot be completely avoided. According to Shatby, "removing all gharar from contracts is difficult to achieve". In the opinion of the majority of jurists, the gharar that affects the contract is the excessive gharar because it affects the validity of the contract, while the slight gharar has no effect.

The jurists distinguish between two types of Gharar: excessive and light gharar, and its effect on the contract is questionable. According to al-Baji, the slight gharar is that from which only just a contract is free although **excessive Gharar** is that which dominates the contract that it comes to characterize it.

Based on the degree of permissibility of gharar in Islamic operations, we can present four types of gharar

1) The Prohibited *Gharar*:

For Fukuoha, gambling is the pure form of gharar, the latter being a zero-sum game with uncertain winnings. Imam Malik's explain: "Gharar and risky deals include the case of a man who lost slavery, or his slave ran away, the price of which is (say) fifty dinars, so someone else tells him. The man: buy it for twenty dinars. If the buyer finds it, the seller loses thirty dinars. Otherwise, the buyer loses twenty Dinars. **Ibn Taymiyyah** explicitly explains: "Al-Gharar describes matters with an unknown fate. Selling such things is easy and a gamble". **Ibn al-Qayyim writes**: "Gharar is the possibility of existence and nonexistence. Its sale is forbidden because it is a sort of gambling, which is maysir".

2) The Permissible *Gharar*:

According to Shatibi, the *Hadith* (which prohibits *Gharar*) does not intend to prohibit all *Gharar* because jurists permit some transactions which have *Gharar* such as selling what is hidden in the ground, selling a house though its foundation has not been seen.

Gharar can be permissible when there is no general agreement among the schools of jurisprudence that this *Gharar* is prohibited and the contract that involves this *Gharar* is invalid. If at least one school permits it with or without conditions, then it is considered permissible *Gharar*.

3) The Acceptable *Gharar*

In the Islamic context jurists define *Gharar* to mean risk. Islam does not prohibit a contract just because it involves risk. Only when risk is a channel to make one party profits at the expense of the other that it becomes **Gharar**. Based on Ibn Taymiah, Islam did not prohibit every kind of risk. What is prohibited among such kinds is eating wealth for nothing, even if there were no risk, not that risk as such is prohibited.

Jurisprudence scholars have three conditions for **permissible risk**. The risks involved must be:

- 1) Neglected: The probability of failure is low enough. As the magnitude of the potential loss rises, the degree of certainty needed to consider this loss diminishes Al-Ghazali notes.
- 2) Inevitable: The game allows win-win results, so that a beneficial exchange can be made.
- 3) Unintentional: Win-win outcomes are preferred over lose-lose outcomes. If the player's goal is to search for a win-win outcome this is a beneficial transaction.

When the endogenous or the exogenous uncertainties are the main sources of Gharar then this Gharar can be considered acceptable Gharar.

4) The Mandatory Uncertainty

In this case *Gharar* (uncertainty) is a prerequisite to the validity of the contract. This is the well-established view concerning the *musharakah*, *ijarah* and *mudarabah* contracts. In the *musharakah* contract all parties are partners in case of profit and liable in case of loss and no minimum profit can be assured to one party, or one party is entitled to a share in profit only while the other party is made liable for the entire loss along with his share in profit as these situations could contradict the above maxims.

4. Empirical Study

On the empirical study, we postulated that the "Prohibited Gharar" verified a number of characteristics, which we translated into terms of filtering criteria already analyzed and clarified on this research. The data analysis consist essentially of market risk management techniques and instruments used in Islamic Financial Institutions or proposed in the literature, as well as their characteristics. The second bias is that of the field survey conducted at the level of annual reports and financial publications/communications of a well-considered sample of Islamic financial institutions.

The collection phase therefore enabled us to draw up a list of market risk management instruments: instruments already used or at least proposed for use in Islamic financial institutions. We have analyzed/ filtered these instruments based on the conceptual framework already mentioned.

Indeed, we started by taking one or two cases per country, gradually moving from one country to another, and so on. The sample is composed of 100 IFIs (mainly BIs). The representativeness of the sample was checked in the light of the statistics of geographical distribution but also,

In the light of a "theoretical" analysis taking into account the distribution of the schools/models of the IF and the composition of the Sharia Councils.

The collection phase has therefore enabled us to compile a list of market risk management instruments: instruments already in use or at least proposed for use in Islamic financial institutions. We analyzed / filter these instruments starting from the conceptual framework discussed . We postulated a given vision of the "Forbidden Gharar", whose characteristics gave rise to a number of analytical criteria. this postulated view reflects the majority view in Islamic Finance, emphasizing the transfer aspect of market risk not only in the prohibition but also in the alternative.

Thus, after having constituted a sample of instruments, we filtered them with these criteria (Filter I). Two categories of instruments are therefore obtained: "derivatives replicative instruments" according to the postulated majority view ("Category I") and "non- replicative instruments" ("Category II"). Then, this Category II was in turn be subjected to a qualitative filtering (Filter II), aimed above all at opening the way to the final discussion of the results.

The sampling and collection work corresponding to our field survey is long, repetitive and perilous. Indeed, we studied the financial publications for each institution. It is almost the work of an archivist: defined the desired information sections, read the media, list the information in a central Excel file, go back and forth continuously between the sections and the elements discovered (etc.), and all this while constantly comparing with our study of the literature.

Filter I. The two criteria of "zero-sum game" and "sale of risk" best reflect, according to our study, the problem of extension. We have in the first place essentially numerical and / or financial criteria explained, and which is called "numerical-financial criteria of Filter I" (CNF). These are: (1) already specified criterion of "sale of risk"; (2) the already specified "zero-sum game" criterion; and (3) the "fictitious sale" test already specified. In addition to these criteria, there are essentially qualitative and/or legal criteria. We called them "Filter I qualitative criteria" (CQ1 and CQ2).

CQ1 allow instruments to be analyses from the point of view of the property-return-risk-taking relationship, and therefore of the "cause of gain". The CQ2 make it possible to analyze the instruments from the angle of Bay' al-Gharar. To these two families of criteria, precedes a contractual and fiqhic study of the assemblies in question.

How the analysis have taken place in practice?

(1) We started with the preliminary stage and with the contractual and fiqhic study.(2) We studied the instrument from the angle of the CQ1 and CQ2 of Filter I: this allowed us to make a first idea, to detect possible problems, to compare with our previous analyses.

(3)Then, we passed the instrument through the CNF, with the aim of refining and deciding the results.(4) We classified the instrument in one of the two categories mentioned above generally: any device verifying any of the CNFs is classified in Category I.

Filter II. After obtaining the expected results of submitting our list of devices to Filter I, we are submitted the devices of Category II ("non-replicative") obtained to a second filter, qualitative (Filter II). The latter has two main objectives: (1) attempt to identify the possible limitations/benefits of these instruments, especially in comparison with conventional derivatives; (2) attempt to assess, in the light of all of our conceptual work, the extent to which they ultimately represent "alternatives" to conventional derivatives.

In the second step, we exposed and then discussed the results of our approach (Filter I and Filter II) in particular those corresponding to Filter I. In this context, it is useful to mention that the first product of our work, after the list of instruments, is the distinction between "replicative instruments" and "non- replicative instruments" within the meaning of our study. The second is the identification of the financial philosophies underlying each of the corresponding categories, and their comparison with our conceptual framework in order to complete the answer to our research questions. The third will be the proposal of avenues of reflection taking into account the various results of this research.

Therefore, first we present preliminary fiqhical and theoretical analyzes and insights fundamental for the precise understanding of the results. Second, we present and discuss the instruments corresponding to Category I according to our approach, and those corresponding to Category II. Indeed, we present a summary of the result of the submission to our analysis of the "Islamic instruments" collected in this study. We tried to explain most of the legal and conceptual characteristics of these instruments. Beyond the exploratory aspect, our approach will emerge from the conceptual and managerial results that will be discussed in detail.

The ideal typical view defended by contemporary Islamic finance essentially emphasizes, "risk sharing", thus opposed to the "risk selling" philosophy on which derivatives are based.

In accordance with this vision, it is therefore from this idea of "risk sharing" that we start in order to complete the reflection on the existence or not of alternatives to conventional derivatives (Cf. theory of need and of general interest). Indeed, our reflection leading to the paths set out below, is based on two fundamental theoretical pillars:

- **The first combines the Islamic moral and** / or legal notions of Musharakah (or "participation") and Ta`awun ("cooperation"). According to this pillar, "participatory" and / or "cooperative" solutions should constitute the best reflection and the best path towards the ends (Maqasid) sought by Islamic Finance, but also by the entire Shari`ah. In other words, they should constitute the true antithesis to derivatives, but also, which amounts to the same thing, the true antithesis to the dominant and already conceptualized idealtypical view of the "forbidden Gharar". We have already seen that the Koranic discourse brought the logic of "game" (Gharar-game relation) closer to ideas of enmity (al-`Adawah) and hatred (al-Baghda `). In accordance with the prevailing contemporary vision, favoring the spirit of participation, mutual aid and cooperation would therefore be consistent with the discourse of the Koran and of Islam.

- **The second pillar**, linked to the first and conditioning it, is based on the Islamic notions of Maqsid ("finality") and Ma`nah ("meaning"). This refers to two famous fiqhic rule-maxims (Qawa`ed Fiqhiyyah).

1) The first states: "Things are according to their ends [or intentions]. », (Al Umuru Bi Maqasidihah).

2) The second goes in the same direction and more explicitly: "Contracts must be understood in relation to their purposes [or intentions] and meaning, and not in relation to their words and sentences. », (Al` Ibrah Fil `Uqud Lil Maqasidi Wal Ma`ani...). In other words, according to this pillar, it is the "finality" of the proposed technical path that must be our target and not its appearance. This pillar also refers to our concept of "fictitious sale".

By resting therefore on these two pillars, we are going to propose a number of potentially exploitable (non-exclusive) pathways. It is also about responding to the more abstract theoretical need regarding the question of Gharar and risk.

It will in fact: (1) the consistency of this investigation with our conclusions on Gharar (Cf. notions of need, general interest, alternatives and Risk-sharing); and (2) that we do not adopt here - in the ideological sense of the term - one ideal-typical view rather than another.

We are content to apply for one so that we can explore its possible translations in financial practice.

At this stage, we are synthesized the conclusions of our reflections on so-called "classical" instruments. Secondly, we present the so-called participatory and cooperative forms, then those based specifically on Wa`d (lit. "promise"), and those based specifically on Khiyar (lit. "option"), with an opening on the concept of "Islamic convertibles".

5. Results and discussions

Our empirical research work has allowed us to classify the financial products used by Islamic banks for risk management into different lists: (1) the first list consists of Islamic replicative products of their conventional counterparts (Category I); (2) "non-replicating" instruments that we have categorized as structurally weak (Category II.A); and (3) a "Category II.B" consisting of non-replicating instruments. To these we have added the traditional Islamic instruments.

The empirical work carried out has allowed us to conclude that Islamic financial engineering tries to start from existing conventional products by trying to rectify these products and make them compatible with Islamic law. Indeed, Islamic finance has a problem of creating new financial products without making a reproduction of conventional finance.

The theory of Islamic finance is mainly based on "risk sharing", which is different from "risk selling" on which derivatives are based. However, we will start from the theoretical and empirical study carried out to be able to propose ideas to help in the creation of new Islamic financial products that can be used to manage the risks of these banks. These proposals are based on the notion of participation, cooperation and Islamic concepts of purpose. Based on these two concepts, we announce a number of proposals that are probably exploitable using the results of our empirical study. Indeed, we have exposed the so-called participatory and cooperative aspects, those based clearly on the Promise, and those based specifically on the option, with an opening on the concept of "Islamic convertibles".

For a list of the main instruments in question, as well as to the bibliographical references. Recall that these are so-called "classic" contracts because they come from the classical fiqhic heritage, and in principle authorized by contemporaries. At this level, it seems useful to us to mention that contracts such as Salam, Istisna or Bay al-Urbun were intended to finance, manufacture or deliver, and not to protect themselves against risk.

For this, the use of these products in risk coverage is limited.

5.1. Proposals based on participation

As we mentioned earlier, our proposal will be for Islamic financial products based on "perfect" participatory or cooperative concepts. Then, we offered other mixed products containing a part of Derivative-like and a part of participation/cooperation.

5.1.1. Participation and "pure" cooperatives

At this level, we offer new financial products based entirely on the concepts of participation and collaboration. This participatory proposal is based on the concept of profit and loss sharing between the two parties.

The essential basis of the cooperative principle is that the actor who makes a profit will ensure the losing party, and vis-versa.:

5. 1.2. Symmetrical participation in market risk (MR)

Indeed, the principle of participation applies in the Moucharaka contract used by all Islamic banks. The essential notion of this Moucharaka contract is that the capital will be provided by the shareholders who share the profit and the loss of market: in the case of profit they share the profit and in the case of a loss they lose together. In Islamic law, Moucharakat (participatory forms) is generally discussed, as opposed to Ijara (Masri, 2010a). Based on this philosophy, we have built the proposal in question:

Presentation

In the context of a 'symmetrical holding' (SM), it is an actor subject to a given market risk seeking to associate this risk with another actor as opposed to a (symmetrical) participation in favour of the corresponding market. That participation between two parties is based on the fact that the second party bears such a percentage of the potential loss of that of the first party on a given position on a specific date, but this, in return, entitles it to the same percentage of its possible profit.

In this context, we can mention that the profits and losses of both parties to the contract go in parallel. Moreover, the second party was not going to agree to enter into such a contract if it did not provide for a suitable action for both parties.

An example is the case of a company (E) which has 200 measures of wheat (A) and which forecasts a decrease in prices compared to a reference price (p) at maturity (n). In order to hedge against this price reduction,

This company can sign a contract based on the relationship (SM) with another agent (G) who anticipates an increase in market prices.

Based on this contract with the conditions mentioned above: if the market price at maturity $P_m(n)$ is lower than the reference price (P), this company receives $[P - P_m(n)] * a\%$ from the agent (G). On the other hand, if the market price of wheat is higher than the reference price, the company will give $[P_m(n) - P] * a\%$ to the agent (G). However, an in-depth study of the SM contract cited above allows us to conclude that the purpose of the SM particularly for the company (E) is joined by that of the FUT contract used for coverage.

In this case, the company (E) will have precisely in the FUT contract a job opposite to its cash job, but with a given number of contracts (remember the a% rate mentioned above). In the case of a FUT contract, if at maturity (n) the market price increases, the company (E) will bear a loss to the speculator, part of what he earns on the cash and vis-versa.

At this level, we can mention that with this **FUT** contract, the company transfers a percentage of its risk to the speculator. Nevertheless, unlike the situation of the company (E) with the **FUT** contract, in the contract (SM) it is not a sales contract, rather a sharing of risk.

That is to say, as soon as the contract is signed, both parties agree on the sharing of risk.

To conclude this proposal (SM) based on the principle of profit and loss sharing is a solution. At this level, it seems important to us to mention that the creation of new products requires the development of a clear assembly. In a Mousharaka contract, the partner must insure a share of the capital (property), or insure capital and labor. Based on this principle, we will propose possible legal "solutions":

(1) Theoretically, the company seeking to hedge against the risk can make a donation of a portion (a%) of a form of Mousharaka (with legal personality), founded specifically for this reason,

And whose purpose is to achieve a beneficial result of the operation of sales and purchases of the assets in question, at a maturity (n). Let us cite at this level an example within the framework of an SM proposal, of which at the moment zero the planter (E) signs with an Islamic speculator an SM with the objective of making a profit through the sale of the harvest on the date (n).

However, on date (n), the planter or the director of the operation (Moucharaka) will sell the goods subject to the contract, if this operation makes a gain by referring to the price (P), this profit will be shared up to such a percentage (a%) between the farmer and his partner. Also, if the MM operation achieves a negative result, the latter will be shared up to a percentage (a%).

Let us mention at this level that one of the problems that can be encountered in this operation is the fact that the goods, which are the subject of this contract, are not really bought or sold at the moment (n).

However, on date (n), the planter or the director of the operation (Moucharaka) will sell the goods subject to the contract, if this operation makes a gain by referring to the price (P), this profit will be shared up to such a percentage (a%) between the farmer and his partner. Also, if the MM operation achieves a negative result, the latter will be shared up to a percentage (a%). Let us mention at this level that one of the problems that can be encountered in this operation is the fact that the goods, which are the subject of this contract, are not really bought or sold at the moment (n). Formally, we will propose the following solution to solve this problem:

(1) Indeed, at moment (t) equals zero, two unilateral and binding promises are given for the purpose of cooperation. The first promise is given by the party (X), the latter undertakes to give a part a% of its profit to another party (Y) in the case of the realization of a profit at maturity (n) (in comparison with the reference price (P)).

(2) The second promise is given jointly by party (Y): the latter promises to bear part a% of the loss to (Y) in the case of a negative result at maturity (n), the use of promises, clearly transcribed in the framework of cooperation, or even donation, is quite different from the dominant use at present.

(3) The third solution is also based on the principles of charity and profit and loss sharing, two parties of which agree to undertake to share between themselves a market risk, on a specific date and at a specific percentage a% and the associated market profits.

Indeed, according to this proposal, the company (E) enters into a contract who has as its objective to share the risk and not in the obligation to sell shares in a Moucharaka contract. It should be noted at this level that the essential advantage of this proposal lies in the fact that both parties win together and lose together. Improvements can be proposed, according to the dominant contemporary vision:

5.1.3. Reciprocal and integral cooperation on market risk (CR)

This proposal is based on the concept of cooperation between the different parties in which the party in a good situation compensates for the party in an unfavorable situation, and vice-versa. The "CR" proposes a link between the two parties (X) and (Y) who are in a situation of risk on the market separate and diametrically opposed, on the same good, in such a way that those who win on the date (n) fully compensate the losing party and vice-versa.

1) Suppose that on date (n), the bank (X) is in a long position regarding dollars and short on the euro, that is, this bank will buy dollar in n, and sell euro. In this case, the bank (X) will look for another party (Y) who is in an opposite situation, on the same date, with a third party (Z): short situation in dollars and long in euros. The two banks (X) and (Y) agree on a contract (CR) determining the reference price (P), of which the bank (X) uses its profit to fully compensate for the loss made by (Y) and vice-versa.

Taking the example of the company (E), mentioned above, which seeks to sell its goods at maturity (n), finds a company has a need to buy this same property. We do not use the traditional Forward contract, both parties of the contract sign a form of (CR), allowing them to tie their prices on a reference (P) by compensating reciprocally, between them, the market profits and losses at the moment (n).

In this context we have proposed two traces of relevant legal solutions.

(1) They will also issue two unilateral and binding promises within the framework of cooperation and solidarity. At this level, we can say that each party gives a unilateral promise to reimburse the total market loss suffered by the other party on a given situation on a given date (n).

(2) This solution is based on the principle of authorisation, the new proposal will be to set up a new contract (CR), based on the concept of cooperation between the different parties, each party declaring a commitment to compensate the other party for its diametrically opposed loss for the same property on a specific date.

5.1.4. Reciprocal and partial cooperation on market risk – (CRP)

The new proposal that we have called it "CRP" is based on the fact that each party can take part of the profit in the event of good market developments. At this level, we can mention that the compensation for loss will be limited to a well-defined rate.

5.1.5. "Partial" participatory and cooperative proposals

These proposals take on some features of the Derivative -like contract and another of "risk sharing". So that the operation is based on the real exchange taking into account the principle of cooperation. At this level, we can say that this proposal concerns the technical part which requires a fiqhic agreement.

5.1.6. Forward Sale Proposal with Market Risk Cooperation (BMT)

Within the framework of this proposal, we can say that the agreement between the two parties (X) and (Y) is based on the fact that the winner compensates for a fixed rate of loss and vice-versa. Indeed, it is easy to see that full compensation would amount to executing the sale at spot market prices at the moment (n).

Taking up at this level the example of the company (E) which can sign a real forward contract (BMT) with a company (F), for a specific date, this contract sets an exercise price (P). If at the specified maturity (n) the market price is higher than the price of the financial year, the company (E) will lose in: the company (Z) that wins, then pays it a fixed percentage of loss and vice-versa. Another innovation can be proposed at this level which is to introduce a support element in a contract called "Islamic Forward". Another proposal is to create a contract whose object is regularly mutual participation in market prices, between a seller and a futures buyer.

5.2. Participations based on the principle of promise

In this context, we have set out some proposals based on the principle of promise.

5.2.1. Proposal 1: Unilateral, independent and no-premium promise

According to our empirical study, we mentioned that there is an instrument used by some Islamic banks called independent and unilateral promise that is based on notions near this proposal. As part of our proposal, we add an element saying that the promise should be: unilateral, independent and free (without detached premium and without resale logic). With regard to this proposal,

we can say that party (X) gives a unilateral and unprimed promise for the interest of the other party of contract (Y) whose purpose is precisely: (1) or to buy (or sell) a specific good to it at a fixed deadline and a fixed price; (2) or to pay the person the total (or partial) sum of a loss suffered in a given activity.

5.2.2. Proposal of the "attached promise" (or parallel)

This proposal consists in linking the promise to a specific sale or other transaction. Provided that this promise is made for the purpose of cooperation. Let us cite at this point a practical example illustrating the case. Taking the example of the company (X) which carries out a sale transaction today to business (Y) of any property (B) at a price specified at the signing of the contract either (P), but the execution will be postponed to a given date(n).

The company (Y) bears a market risk specifically related to the possibility of a price reduction of much less than (P) on the specified date.

Under the title of cooperation, the enterprise (X) gives a promise, at the time of signing the contract, to the enterprise (Y) to compensate it a specified percentage of the sum of loss which exceeds a certain limit at maturity (n).

For all that concerns the optional aspect in our ways of reflection, we refer, in depth and in addition, to the KS (Ash-Shart option):

Participations based on the concept of choice or option and openness to "Islamic convertibles"

A Khiyar is generally defined as: the "right" conferred on a party to cancel (Haq al-Faskh) or to confirm (Haq al-Imda') unilaterally a contract after it has been signed, within a given period of time. This resemblance, even partial, between the concept of Khiyar and the concept of OPT in contemporary finance has led us, like other researchers, to reflect on possible alternative ways to conventional Call and Put and in line with the (ideological) vision postulated.

5.3. Proposal for the option

Our proposal of the option will be based on the opinion of specialists in Islamic jurisprudence who insist on the obligation to avoid cases of Gharar, ignorance or deception. As a result, we can say that it is possible to launch a call or sell option at a fixed price that is part of the vision of cooperation and mutual aid (or even donation). Therefore, this proposal is based on the prohibition of the premium and the sale of risk.

5.3.1. Proposal: Islamic option without premium for the purpose of cooperation

As part of our research, we propose an Islamic option issued within the framework of collaboration and cooperation. Let us mention at this level the case of two Islamic institutions (B1) and (B2) of which B1 will sell on a given date (d) goods (M) at the market price (P), which makes that B1 bears a risk related to the price of these goods on the market.

The institution (B2) can give B1 an Islamic option (without premium) with the objective of selling goods (M) at a price (P) and at the moment (n). This will allow B1 to protect itself against the risk of a decrease in market prices. In order for (B2) to have an interest in giving this free selling option to (B1), the latter must, at the same time, protect (B2) on another different risk. This implies that (B2) bears a risk quite opposite to that of (B1) which allows us to easily achieve the targeted cooperative specificity.

6. Conclusion

The importance of these conclusions for our research is twofold: on the one hand, they allowed us to approach the question of Gharar and derivatives starting from a coherent theoretical framework of the risk (and return) allowed, and on the other hand, they allowed us to highlight the foundations of a general theory of Islamic Finance, potentially consensual.

Based on our data, we were able to propose a new attempt to define, as generalizable as possible, the Gharar (or Bay` al-Gharar) prohibited in financial transactions, while taking into account the necessary precautions. Moreover, the issue of Gharar, or the transfer of risk that most often results from it between the two parties, clearly seems to be, above all, a matter of contractual justice, justice most likely seen in the contract.

Therefore, we deal in this research with derivatives that depend on two questions. After assuming a certain vision of this “prohibited gharar”, we have effectively extended the logic of gharar to a post-contract market context, and we are looking for new Islamic financial products that are possible alternatives to derivatives, to manage market risk in international financial institutions. Based on the study of the forbidden risk in financial transactions and our knowledge of the question of gharar, a way out has been suggested through the idea of the alternative (and the need for Muta). At the end of this research, we presented possible technical answers and suggestions for Islamic financial instruments.

In terms of the creation of new Islamic financial products, therefore starting from a certain vision of the "Forbidden Gharar", and in the spirit of the already mentioned theory of need and the general interest, we went to the search for new Islamic instruments in the literature as well as in the financial publications of a sample of Islamic financial institutions around the world. This observation was reinforced and deepened by the filtering work carried out on the instruments collected.

As part of this research work, we have proposed, based on our work on Gharar and risk taking, a conceptualization of the view of derivatives by contemporaries, and therefore of the very search for the alternative. This conceptualization will reflect above all the content in terms of transfer of market risk, as opposed to the simple legal form.

Through our investigation, we were able to obtain a list of instruments proposed as Islamic instruments for the management of market risks. Moreover, through the filtering of the instruments collected, resulting from this conceptualization effort, our approach has enabled us to identify certain "non-replicative" and other "replicative" instruments.

We have seen how the latter: often present obvious contractual and/or financial weaknesses or limits, and above all, generally struggle to represent real Islamic derivatives, according to the very discourse of Islamic finance.

Indeed, faced with such a contradiction between theory and practice, we have tried to find the possible path(s) towards such a radical change in practice, by returning to this sharing of risk.

7. References

- AHMAD A.A., SHAHIMI S., 2012, Islamic forward exchange contracts as a hedging mechanism: An analysis of Wa`d principle, *International Business Management*, Vol.6, No. 1.
- AHMAD K., 2000, Islamic Finance and Banking: The challenge and prospects, *Review of Islamic Economics*, No. 9, p. 57-82.
- AHMED H., 2009, Financial crisis: Risk and lessons for Islamic Finance, *ISRA International Journal of Islamic Finance*, Vol. 1, No. 1.
- AKKIZIDIS I.S., KHANDELWAL S.K., 2008, *Financial risk management for Islamic Banking and Finance*, Hampshire: Palgrave MacMillan.
- Al-Darir (1990), Al-Gharar and its Effect on Contracts, Dallah Group.
- Al-Darir, Siddiq, 1997, Al-Gharar in Contracts and its Effects on Contemporary Transaction, IRTI, IDB, Eminent Scholars Lecture Series, No. 16.

- AYUB M., 2011, Use of Wa`d and Tawarruq for swaps in the framework of Islamic Finance, *8th International Conference on Islamic Economics and Finance*, Doha, Qatar.
- HULL J., 2004, *Options, futures et autres actifs dérivés*, trad. Française dirigée par Patrick Roger, 5ème édition, Paris: Pearson Education France.
- JOBST A.A., SOLE J., 2012, Operative principles of Islamic derivatives: Towards a coherent theory, *IMF Working Paper WP/12/63*, autorisé à la distribution par: Laura Kodres.
- KHAN T., AHMED H., 2003, [La gestion des risques: Analyse de questions dans l'industrie financière islamique], *Occ. Paper No. 5*, IRTI (en arabe).
- QANDUZ A.A., 2012, [Révision de la théorie de la prise de risque dans l'Economie Islamique et son rôle dans la création et le développement de produits de gestion des risques dans l'industrie de la Finance Islamique], *4ème Session du Forum de Khartoum sur les Produits Financiers Islamiques*, 5-6 avril (en arabe).
- SUWAÏLEM S. As-, 2006, *Hedging in Islamic Finance*, Djeddah: IDB
- SUWAÏLEM S. As-, 2007, Financial engineering: An Islamic perspective, *Journal Sinergi*, Vol. 9, No. 1, p. 87-102.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v3.29.5

The Operationalizing and Influencing Factors of Internal Audit Effectiveness

Maram Husain Saad Alsharif

Master degree, Accounting, management, Swansea University, United Kingdom

Email: maramalshreef@hotmail.com

Abstract:

This study has carried out a systematic literature review to examine the metrics that have been applied in the prevailing literature to operationalise or quantify the effectiveness of internal auditing, as well as to determine the factors that are thought to have impact on the influence of the internal auditing. With predefined exclusion and inclusion criteria, this research has finally selected a total of 33 primary studies that were published between 2000 and 2019.

This study has identified a total of eleven indicators will used to measure the effectiveness of auditing. These indicators have further grouped into two categories: objectively assessed effectiveness; and perceived effectiveness. The indicators in the perceived group have dominance in the prevailing literature, and therefore this study argues that the indicators used for measuring the effectiveness in objective way generally demonstrates the strides assumed by the internal auditors. Additionally, this study has identified a total of twenty factors that have been considered as the influencing factors in terms of the influence of internal audit. These twenty factors have been further grouped into two categories: factors on supply side and factors on demand side.

Keywords: The Operationalizing, Influencing Factors, Internal Audit, Effectiveness

1. Introduction

1.1 The Background of the Research

The aim of this research is to identity the factors that potentially affect the influence of the internal audits. The significance of internal audit quality (IAQ) is well-recognised in the advanced nations,

wherein the Chief Audit Executives (CAEs) compile the International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (ISPPPIA) through their actions, facilitating the functions of internal audit in various ways (Komalasari *et al.*, 2016; Turley and Zaman, 2007). In this regard, the CAEs and the ISPPPIA try to develop an understanding of professionalism among the internal auditors and introduce organisational structures that enable the internal auditors operating unrestrictedly in the interests of the transparencies and internal control (Cameran *et al.*, 2017). The Institute of Internal Auditors (IIA, 2020) has defined the internal auditing as ‘a consulting activity, objective assurance and independent’ that adds values and enhances the operational activities of the organisations. However, in many developing countries, the CAEs’ attitudes towards the types of activities for safeguarding the internal audit function’s (IAF) independence are different, which raise impediments for the effective discharge of the duties of the internal auditors (Komalasari *et al.*, 2016; Turley and Zaman, 2007). Research (e.g. Abdolmohammadi and Sarens, 2011; Chan *et al.*, 2003; Hell and Wang, 2009; Hope *et al.*, 2008; Jeffrey *et al.*, 2004) suggests that these differing attitudes are the outcome of the varying cultural perspectives and traditions, a topic that has resulted in an increasing interest among the researchers, relating to the significant influence that culture plays on the ways in which general auditing practices are performed.

In an effort to enhance the effectiveness of internal audit, the IIA developed the International Professional Practices Framework (IPPF) in July 2015, which is also referred as the ten core principles of IAF effectiveness. According to the IIA (2019), these ten principles are: demonstrating integrity; demonstrating competencies and professional care; working independently and Secure from unnecessary interference; aligning the objectives, risks of the organisation; offering adequate resources, strategies and appropriate positioning; continuous improvements and demonstrating quality ; communicating effectively; providing risk-based assurances; being perspicuous, proactiveness and future-oriented; and encouragement of organizational change. Although management’s responsibility is to safeguard an entity’s assets, management is not trained to detect the frauds and irregularities, and these are left to the auditors (Sim, 2010). Based on the IPPF, both Alzeban & Sawan (2013) and Alzeban (2015) argued that the quality of internal audit (QIA) could be assessed by the objectivity, competence, and the tasks carried out by the internal auditors.

However, auditors do not supervise all decisions, as auditors are only desired to evaluate the audit risks based on audit evidence that are collected by the internal control's effectiveness (Sim, 2010). Therefore, when the internal control is strong or effective, the auditors evaluate the low control risks and revise their previous beliefs to the audit risk of an entity (ICAEW, 2015).

Considering the current challenging environments due to the COVID-19 pandemic, it would be difficult for entities to measure how effective the activities related to the internal auditing would be and whether the benefits of internal auditing could be achieved. Therefore, Accurate, persuasive and clear metrics are required to allow organizations to determine the efficacy of internal auditing, as it is a crucial feature of knowing the internal audit quality drivers (Cohen & Sayag, 2010). Additionally, these studies focused on the significant aspects and failed to recognise the quantification or operationalisation of the effectiveness of internal auditing in relevant empirical works. It should be anticipated that companies should not only consider potentially powerful internal auditing factors, but also evaluate their actual effect on the company through well-defined indicators.

1.2. Research Gap

According to Pistoni *et al.* (2018), one of the crucial features of internal audit reporting is the effectiveness of the audit quality. Although there are many research (e.g. Adams and Kuasirikun, 2000; Adams and Simnett, 2011; Alfiero *et al.*, 2018) that have focused on the reporting of the internal audit, Vitolla *et al.* (2019) noted that only few research has concentrates on the effectiveness and quality of the internal reporting. Consequently, there exists a research gap in relation to the effectiveness and quality of the internal auditing and the national culture.

1.3. Research Aim, Objectives, and Research Questions

The target of this study is to identify the factors that potentially affect the performance of the internal audits. In accordance with the aim, the current study has two objectives:

- To find out the indicators that are used to operationalise the influence of the internal audit; and
- To find out the factors that influence the effectiveness of the internal audit.

To fulfil these objectives, this study has two research questions:

- What are the indicators that are used for operationalising the effectiveness of internal audit?
- What are the factors that influence the effectiveness of the internal audit?

1.4. Structure of the Research

This study has five chapters. The history of the research was provided by the first chapter – Introduction – and developed the research aim, objectives, and research questions; the second chapter – Literature Review – has reviewed the existing literature on internal control and has identified the gaps, and based on the identified gaps, it has developed research hypotheses. The third chapter – Research Methodology – has explained the adopted research methods for the study and has explained why other research methods were not adopted for this study. The fourth chapter – Research Findings – has provided the results from the data analysis. The fifth chapter – Discussion – has discussed the findings from the data analysis chapter. The final chapter – Conclusion – has provided the summary of the findings, implications of the findings, research limitations, and future avenues for further research on audit function.

2. Literature Review

2.1. Introduction

This chapter has reviewed the literature on the effectiveness of internal audits and to understand the factors that influence audit effectiveness. This chapter has first reviewed the theoretical perspectives on internal audit, which is followed by a review on the quality of internal audit. A conclusion has been provided at the end of this chapter.

2.2. Theoretical Perspectives

From theoretical perspectives, the literature review has identified a number of main theories, for example the agency theory, stewardship theory, contingency theory, and institutional theory related to the effectiveness of internal audit in auditing research.

2.2.1. Agency Theory

Based on financial economics literature, the agency theory posits that a firm contains the contracts nexus between the managers and owners of the economic resources,

Who are entrusted to use and control those economic resources (Adams, 1994; Mihret, 2014). The agency theory also postulates that agents have more information compared to those of the principals, Which create information asymmetry and severely affect the ability of the principals to monitor whether agents efficiently represent the needs of the principals. This theory also argues that agents and principals use the contracting processes for maximising their wealth, suggesting that agents have self-seeking motives and these results in opportunistic behaviours. According to the ICAEW (2006), a number of factors, for example economic rewards, opportunities that evolve from the labour markets and the relationships with other parties that are not associated with the principals. Furthermore, auditors could also be concerned regarding the information asymmetries wherein agents possess the information, while the principals do not have access to that information. Consequently, principals have lack of trust on their agents, and thus they will introduce mechanisms, for example internal audit for reinforcing this trust.

Traditionally, the internal audit's characteristics are related to the substantiation of accounting information's accurateness, timeliness, and completeness (Courtemanche, 1991), or broadly, to assess the evidence of accounting information for determining and reporting about how well the accounting information is reported in accordance with the recognised standards (Arnes & Loebbecke, 2000). Conventionally, the annual statements reflect the historical information and founded on accounting profits, which are increasingly employed for determining the firms' values, and therefore firms' management and external stakeholders have significant interest in the future cash flows of firms. Additionally, through the financial statements, these economic profits assure that firms have the capability of materialising these future cash flows (Swinkels, 2009).

However, the application of agency theory in internal auditing has received a number of criticisms. Firstly, Reed (2002) noted that the use of neoclassical in internal auditing research are more applicable to developed markets, and therefore the applicability of the agency theory has confinement in the explanation of the internal auditing in extensive settings. Secondly, the agency theory is founded on the supposition that the capitalist-agency relationships are based on the competitive markets (Mihret, 2014). This constrains the applicability of agency theory on internal auditing research, as the demand for internal auditing is not market driven, wherein both the capital markets and shareholders are unable to access the reports generated by the internal auditors.

Thirdly, the applicability of agency theory in internal auditing is problematic for the state-owned firms, as the principals might be indistinct and the public might not hold a single united interest (Al-Shbail & Turki, 2017).

This results in discrepancy in interest that might exist between the principals/managers and the public at large. Fourthly, the ICAEW (2006) noted that the agency theory fails to fulfil the interests of other stakeholders like the regulators, who have interest in the audit reports. In reality, the regulators act on behalf of the principals and expect that their interests are considered appropriately. However, markets are integrally unstable and fluctuate, which create problems for the regulators to act as principals. Finally, while the agency theory postulates that principals do not have trust on their agents.

2.2.2. Stewardship Theory

Regarding to the theoretical perspective of internal audit, a complement to the agency theory has been viewed as the stewardship theory. The stewardship theory implies that auditors are driven to work for others or for organizations to carry out the tasks and duties they have been entrusted with (Davis, Schoorman, & Donaldson, 1997; Donaldson & Davis, 1991). This theory argues that individuals are pro-organisational and collective-oriented rather than assuming individualism perspective, and thus people work towards the achievement of goals of the societies, groups, or organisations, as they find higher level of satisfaction when they act like this. In stewardship theory, a steward has been defined as an individual who assumes the responsibilities to take care of something on behalf of another individual or group of individuals (Menyah, 2013). Therefore, the steward's behaviour is collective and aims to achieve the organisational objectives, which can be beneficial at the end for the principals like the shareholders and the managerial super-ordinates. Assuming a robust relationship between the satisfaction of the principal and the organisational success, the steward 'protects and maximises shareholders' wealth through firm performance, because, by so doing, the steward's utility functions are maximised' (Davis *et al.*, 1997, p.25).

A number of studies (e.g. Davis, Allen, & Hayes, 2010; Ebimobowei & Binaebi, 2013; Hernandez, 2012) have confirmed that auditing exists due to the stewardship concept and stewardship accounting. In contrast to the agency theory, which is based on economic models, the stewardship theory is based on the aspects of sociology and psychology,

And therefore this theory is suitable to explain valuable employees' behaviours (Albrecht *et al.*, 2004), as well as the relationship amongst different cultures in family businesses (Davis *et al.*, 2010) and the interactions that exist among crucial and responsible employees, their customers, and organisations (Hernandez, 2012). Therefore, stewardship argues that managers are responsible and trustworthy, and thus they would not engage in activities that may lead to misappropriations of organisational resources.

2.2.3. Contingency Theory

The term 'contingency' refers to something that is only valid under specific circumstances (Chenhall, 2003). Developed by Woodward (1965), contingency theory posits that there is no best way to manage. According to Daft (2015), the contingency theory postulates that one action depends on other actions, and to be effective, these actions must have a goodness of fit between the contingent considerations and the organisational design. Consequently, the optimal structure of a firm is contingent on various aspects, for example the market conditions, the work characteristics of the firms, and firms' adopted technologies. These assumptions are in accordance with the findings of Haldma & Laats (2002) and Reid & Smith (2000), demonstrating that there is no perfect means to develop a good accounting system, but the system depends on various contingencies that establish the best options for management accounting systems in specific conditions.

Based on the contingency theory, the influence of internal auditing is affected by a number of internal factors, for example the professionalism of the auditors and the independence of auditors. According to Arens *et al.* (2020), professionalism refers to the professional skills that are possessed by the auditors when they conduct the auditing for the firms' financial statements. Similarly, independence refers to the activities that are performed objectively and are not influenced by other parties who are related to the carried out audit activities (Poltak *et al.*, 2019). When auditors are influenced by other parties, their professional activities are affected to perform the audit activities. Independence is provided through organisational status, which helps the maintenance of the objectivity of the auditors to the auditees. According to Van Peurse (2005), the success of an audit programme is determined by the absence of pressure from the auditees and the independence offered by the management.

A number of studies (e.g. Cohen & Sayag, 2010; George et al., 2015) have empirically proved that organisational independence affects the effectiveness of internal auditing. On the other hand, based on the contingency theory, the influence of the internal auditing is also affected by a number of external factors, For example, the relationship between internal auditors and external auditors, the perceptions of the auditees and top management support.

In relation to the first factor, Alzeban & Gwilliam (2014) found that the collaborations and coordination between the external and internal auditors are highly important for the firms and their external stakeholders for auditing purposes. Badara & Saidin (2014) noted that internal auditors can enhance internal audit's effectiveness when they are able to develop relationships with the external auditors. The second factor – perception refers to the process to interpret, organise, and provide meanings to the stimuli that come from the environment due to the experiences and learning processes (Sulaiman, 2011). Therefore, individuals have different perceptions when they give differing meanings to the different objects, and consequently when it is perceived value by both the audit service users and the internal auditors that internal auditing adds, the effectiveness of the internal auditing also increases (Poltak et al., 2019). Finally, top management support critically contributes in the development of circumstances that are necessary for the success of projects like the internal auditing (Staehr, 2010). According to Kandelousi et al. (2011), top management can provide support to handle obstacles, demonstrate commitments towards works, and encourage the subordinates.

2.2.4. Institutional Theory

In recent times, the effect of internal audit function on the effectiveness of internal auditing has been assessed through the application of institutional theory with increasing interest by a number of studies, for instance Al-Twajjry et al. (2003), Arena & Azzone (2007), Lenz et al. (2018), Mihret et al. (2010), and Vadasi et al. (2019). The institutional theory can explain the emergence process of the institutional standards and accepted social practices (Scott, 1987; Tolbert & Zucker, 1983). The institutional theory posits that organisations need to react with the social rules that are recognised as acceptable practices or behaviours and should not emphasise purely on performance and profit. This theory also posits that organisations are subject to institutional regulations and they need to comply with for obtaining legitimacies and accessing to resources for stability (Meyer & Rowan, 1977). The institutional theory is also applicable to internal auditing research.

For example, legitimacy is required for firms, and one means for the internal auditing of obtaining legitimacy is to offer evidence for its effectiveness. However, Lenz et al. (2018) noted that it is not an easy task for the internal auditors to provide such evidence, as the works of the internal auditors are not directly associated with the firms' profits.

Legitimacies do not essentially ensure that firms operate effectively, and therefore firms have tendency for pursuing effectiveness through the adoption of the behaviours and characteristics of other firms within their environment (Al-Twajiry et al., 2003). According to Arena & Azzone (2007), this aspect is known as the isomorphism, which could be performed through three forces, such as the normative forces, coercive forces and the mimetic isomorphism forces, which cause the 'institutional isomorphic change' (DiMaggio & Powell, 1983, p.147). Therefore, coercive isomorphism occurs through mechanisms of legitimacies, authorities, and power that compel firms establishing internal audit departments, which not only assess the suitability of the internal control systems but also involve in a broader assessment of the economy, effectiveness, and efficiency of the firm's actions and their impact on firm performance.

The second isomorphism is the normative isomorphism that refers to the process through which professionalism within a particular area affects organisations to change over time and to become more similar to one another (DiMaggio & Powell, 1983). Consequently, under the normative isomorphism, firms need to comply with the requirements like professional norms, such as the IIA guidance. Related to the internal auditing, the normative isomorphism increases the professionalism within the firms, which can arise when the internal auditors study the internal auditing as a subject at the colleges and universities and finally become a qualified CIA through certification, or when they establish chapters of the IIA as the local levels. These activities can enhance the profiles of internal auditing and the IIA within the firms, and they can also offer more motivation to the disseminations of internal audit activities to other firms. Additionally, the enhancement of the professionalization can also generate a higher level of adherence to the IIA standards. Finally, the mimetic isomorphism refers to the process through which organisations respond to uncertainty through the emulation of practices performed by other organisations (DiMaggio & Powell, 1983).

In summary, the institutional theory argues that coercive isomorphism occurs due to the result of the firms' stride for gaining legitimacies;

Normative isomorphism occurs when institutional changes take place because of firms' acknowledgment of the profession; and the mimetic isomorphism takes place when firms respond to uncertainties through emulation of other firms' practices. Therefore, the institutional theory has implications that are related to the probable context-dependence of the effectiveness of internal auditing,

For example, the establishment of internal auditing department to manage risks by emulating the practices of other firms or the professionalization that can advance the practices of internal auditing.

2.3. Quality of Internal Audit

The Chartered Institute of Internal Auditors (2019) identify internal auditing as 'a consulting activity, objective assurance and independent' that adds value and improvise the operational activities of the organisations. Consequently, internal auditing facilitates an organisation accomplishing its goals and objectives through introducing methodical and systematic approaches to evaluation and enhancement of the efficacy of governance, control and risk management processes (Chartered Institute of Internal Auditors, 2019). This conceot of internal auditing sets the fundamental characteristic, objective, and goal of the internal auditing. stated by the Chartered Institute of Internal Auditors (2019a), both the internal auditing and the 'code of ethics' influence the quality of internal auditing. also, there is no universally accepted concept of quality, as the notion of quality is interpreted differently and it depends on the contexts (Chartered Institute of Internal Auditors, 2019a). Despite this difficulty, the International Organisation for Standardisation (2015) has identified seven principles of quality management, such as customer focus (i.e. anticipating the future needs); leadership (i.e. providing vision and directions for achieving the results); engagement of people (i.e. delivering value through the development of individuals); process approach (i.e. increasing efficiency); continuous improvement (i.e. making performance enhancement a perpetual goal); evidence-based decision making (i.e. making decisions employing accurate data and facts); and relationship management (i.e. maintaining mutually beneficial relationships).

However, quality does not just happen, and it transforms good intents into working practices and outcomes (Chartered Institute of Internal Auditors, 2019a).

In relation to internal auditing, researchers (e.g. Al-Shetwi et al., 2011; Alzeban, 2015; Alzeban & Sawan, 2013; Arena & Azzone, 2009; Lin et al., 2011; Missier et al., 2011; Plant et al., 2013; and Prawitt et al., 2009) have tried to define the variables that impact the quality of internal auditing, and the most common attributes of the quality of internal auditing are: competence, independence, and objectivity.

2.3.1. Competence

In this competence section, three aspects have been reviewed, such as internal auditing as a profession, the Internal Audit Competency Framework (IACF), and individual competency requirements.

2.3.1.1. Internal Auditing as a Profession

A number of authors (e.g. Carey, 1969; Carr-Saunders, 1928; Elliot, 1972; Larson, 1977; Larson, 2013; West, 1996) have underlined the nature of a profession. In general, these authors have identified five characteristics, such as knowledge, training and education, obedience to ethical standards, offering services to the general people, and connection to various professional bodies. As auditors are the professionals who assume critical roles in businesses to authenticate companies' financial health by examining the accurateness of the financial statements, it discusses that the identified five characteristics are also applicable to the professionals who work in accounting and internal auditing fields. According to Plant et al. (2013), individuals who aspire to be members of the internal auditing profession should possess particular standard, for example having a professional bachelor's degree, holding two years of continuous experience in internal auditing or similar fields, and should successfully complete the certification programme.

Although the internal auditing history can be traced back to centuries B.C. the actual growth of internal auditing as a profession happened during the 19th and 20th centuries with the increasing growth of the corporate businesses, which demanded for new systems of control to conduct their business activities across the globe (IIA, 2020b). Consequently, it can be argued that internal auditing is a new profession compared to other conventional professions like the law or the medicine. For example, The Institute of Internal Auditing (IIA) was established only in 1941 with its global headquarter in Lake Mary, Florida, the USA. The 1992 Cadbury Report (Cadbury, 1992) was the first feat that emphasised on the internal auditing as part of corporate governance.

Other reports like the Turnbull Report (Turnbull Committee, 1999) in 1999, which established the best practices on internal control for the UK listed companies, and the Smith Report (Smith, 2003) in 2003, which also established the guidance for the audit committees for the UK listed companies and endorsed the IIA internal standards also helped to increasing the awareness and recognition for the internal auditing as a profession.

At present, the IIA has more than 200,000 members from more than 170 countries and territories across the world (IIA, 2019a). Since its inception, the IIA has implemented various initiatives for the development of Common Body of Knowledge (CBOK) of internal auditing and the International Professional Framework (IPPF) as a competency framework with an aim to increase the professional success of the internal auditors. Therefore, the IIA can be viewed as the recognised authority, chief advocator, and principal educator for the internal auditing professionals who work in various organisational areas.

2.3.1.2. The Internal Audit Competency Framework (IACF)

Although the internal auditing has been considered as a well-established and well-respected activity, Mautz & Sharaf (1982) stated that the internal auditing was not clearly defined and directed till the 1980s. The business environment significantly changed during the 1980s and 1990s, and the IIA updated three its CBOK in during this time (Abdolmohammadi et al., 2006), and another two updates were carried out in 2006 and 2010 (Plant et al., 2013), and finally, it approved its updated version of IACF in October 2016, which is known as the International Professional Practices Framework (IPPF), as shown in Figure 1.



Figure (1): The International Professional Practices Framework (IPPF) (IIA, 2020b)

Figure (1) shows that the IPPF contains ten core competencies for the internal auditors that have been recommended at three broad job levels, such as internal audit staff, internal audit management, and the chief audit executive. According to the IIA (2020b), the ten core competencies are:

- Professional ethics: It applies the professional ethics among tasks that carried out by auditors.
- Internal audit management: The task of this competency is to develop and manage the audit function.
- IPPF: The competency task to apply the IPPF across the organisation.
- Control, risk and governance: This develops the understanding regarding control, risk and governance that are relevant to the firms.
- Business acumen: The task of this competency is to maintain the expertise regarding business environment, industry practices, and particular organisational aspects.
- Communication: The task of this competency is to communicate with the stakeholders for visible impact.
- Persuasion and collaborations: Through collaboration and cooperation, this competency aims to persuade and motivate others within the organisations.
- Critical thinking: The tasks of this competency are to carry out the process analyses, apply the business intelligence, and develop and apply the problem solving techniques for the internal auditors.
- Internal audit delivery: The task of this competency is to deliver the engagements related to the internal auditing.
- Improvements and innovations: The task of this competency is to embrace the changes and drive the auditors for further improvements and innovations.

2.3.1.3. Tasks Carried Out by the Internal Auditors

Previous studies (e.g. Brown, 1983; Messier & Schneider, 1988) have evaluated the performance of the internal auditors depend on the tasks they did, and these studies have identified five criteria that evaluated the performance of the internal auditors, such as the overall assistance for the auditing by the managers; the satisfaction of the external auditors; the procedures for follow-up;

the supervision of internal auditing works; and the scope of the internal auditing. Two more recent studies, such as Al-Shetwi et al. (2011) and Lin et al. (2011) have identified five criteria of performance measurement of internal auditing, such as controlling, internal auditing reports, and auditing feedbacks from the clients.

2.3.2. Independence of internal audit

The IIA (2020b) has defined independence from conditions that threaten, the capability of the internal auditors to perform their auditing tasks and any threat to independence should be achieved all the levels, including organisational, functional and individual. For example, Stewart & Subramaniam (2009) identified seven threats for the auditors. According to Stewart & Subramaniam (2009), these threats are: self-reviewing, when the internal auditors review their own works; social pressure, which arises from the auditees or from other members of the auditing team; economic interest, which arises when someone exerts his/her power to influence the employment or salary of the internal auditors; personal relationship, wherein the internal auditors are associated with the auditees; familiarities, which arises from long-term work relationship with the auditee; cultural, gender, and racial biases, which arise mainly in multinational organisations when the internal auditors do not have proper understanding regarding the local culture or customs; and the cognitive biases, which arise when the internal auditors adopt a specific psychological perspective or preconceived notions to carry out the auditing tasks.. Zhang et al. (2007) considered that internal audit's independence can be viewed as a determining aspect of the influence of internal audit. Similarly, the study of Cohen & Sayag (2010) also noted that the organisational independence of internal auditing influences the effectiveness of auditing. Additionally, the study of Alzeban & Gwilliam (2014) examined the effectiveness of internal auditing in Saudi Arabian, and this study found that along with the organisational independence, other factors like support from management, the competencies of the internal auditing department, the size of the internal auditing sector and the relationship between the external auditors and internal.

2.3.3. Objectivity

The Chartered Institute of Internal Auditors (2019b, p.2) defined objectivity as a balanced mental approach that enables the internal auditors performing engagements in such a way that the auditors believe in their outputs while not compromising with any quality of the works.

Reported to the Chartered Institute of Internal Auditors (2019b), objectivity attribute necessitates that the internal auditors must not subservient their judgements to others regarding the auditing matters. Both Missier et al. (2011) and Prawitt et al. (2011) identified that the internal audit's objectivity is related to the Chief Audit Executives report to the audit committees.

However, this reporting relationship for the external auditors is related to when they evaluate the objectivity of the auditing (Gramling et al., 2004).

2.4. Summary

The agency theory assumes that agents are likely to have differing motivations as opposed to the principals, the internal audit will also provide independent controls on the work of the agents, which can facilitate maintaining the confidence and trust. It can also reduce the monitoring costs. the stewardship theory tries to understand the interactions that exist among the valuable employees, the organisations, and their customers. The contingency theory assumes that there is no perfect means that can offer a good management accounting system, and therefore good management accounting system depends on the circumstances that dictate the best option, as the design effectiveness of the accounting system is influenced by organisation's capability to change from both the internal and external factors. Finally, the institutional theory suggests that organisations need to conform to the societal requirements and other stakeholders' requirements, From the literature review, it has been noted that the most common attributes of the quality of internal auditing are competence, objectivity, the tasks carried out by the auditors.

3. Research Methodology

The purpose of this study is to identify the variables that potentially impact the performance of the internal audits. In accordance with the aim, the current study has two objectives: to find out the indicators that are used to operationalise the influence of the internal audit to find out the variables that impact the performance of the internal audit. To fulfil these objectives, this study has two research questions. The first research question is: what are the indicators that are used for operationalising the influence of internal audit? And the other research question is: what are the variables that influence the internal audit? Due to the COVID-19 pandemic, the investigator agreed to perform a systematic literature review as a research methodology, which has reviewed the existing empirical studies related to internal auditing to answer the research questions.

The literature review has identified a research gap, which is related to the differing opinions regarding the actual or expected roles of the internal auditors. Based on the previous research, this study has inferred that the function of internal auditing could be related to the ‘jack of all trade’ in terms of governance.

A number of previous studies, for example Roussy & Perron (2018) and Turetken et al. (2020) have used the systematic literature review to define the variables that affect the performance of internal audit.

Emerged as an inverse approach to the traditional thematic literature review, the systematic literature review offers a robust demonstrative base to develop the policies in education, accounting and auditing, and medical research (Tranfield et al., 2003). A systematic review has been realised by Liberati et al. (2009, p.19) as a research method that collates all empirical evidence in accordance with the pre-defined eligibility criteria for answering some particular research questions. The systematic literature review employs explicit systematic methods for minimising biasness, which provides reliable outcomes for making conclusions and decisions. According to Liberati et al. (2009), the systematic review has four unique features: an evidently specified set of goals with reproducible methodology; a methodical exploration to identify the documents in accordance with the eligibilities; an assessment of the validities of findings for the particular studies; and a systematic arrangement and analysis of the aspects and consequences of the specified studies.

This study has adopted the systematic literature review approach suggested by Massaro et al. (2010), which contains 11 steps. This study has selected the systematic literature review approach developed by Massaro et al. (2010) for two critical reasons, such as ensuring higher level of transparency, and ensuring higher degree of replicability, as suggested by Easterby-Smith et al. (2015).

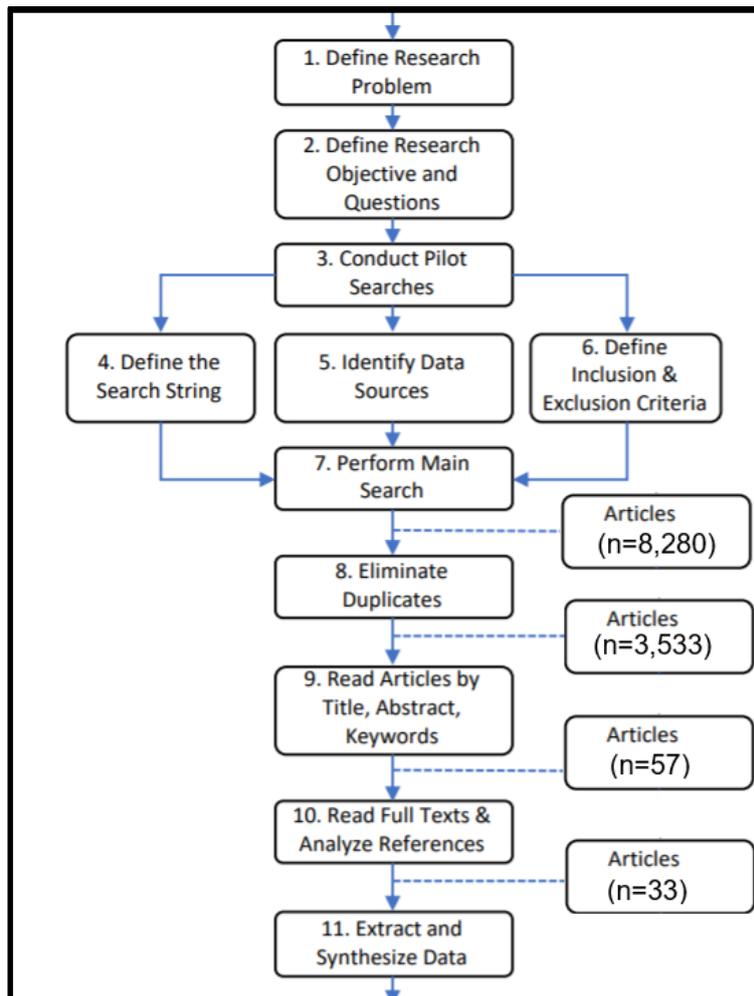


Figure (2): The PRISMA (reporting tools for meta-analyses and systematic reviews)

Figure (2) shows the PRISMA (reporting tools for meta-analyses and systematic reviews) flow chart for the current study. The researcher has defined the research problem as identified in the introduction chapter of this study, which has been followed by development of the research questions and research objectives for the current study in second step. The researcher has performed a pilot research to identify the scope of the search, and some amendments were done in the search strings to carry out the subsequent comprehensive studies.

In the fourth step, the researcher derived the search strings based on the outcomes derived from the 3rd step. In accordance with the definition provided by the IIA (2020b) on the IPPF, this study focused on the terms like ‘efficiency’ and ‘effectiveness’, and a number of studies (e.g. Abbott et al., 2016; Trotman & Duncan 2018) have interchangeably used the terms ‘effectiveness’

And ‘quality’, and therefore this study has used the following string for the retrieval of data from the website.

("internal audit") And ((effectiveness) or (quality))

In the fifth step, the research has identified the suitable electronic data sources that can provide the relevant studies for the current research. The research performed a general search on Google for the identification of the most relevant and appropriate databases for research studies that focused on the internal audit effectiveness. The Google search identified an article from Aksnes & Sivertsen (2019), which suggested for using Science Direct, Scopus, and Web of Science that can provide the highest level of relevant articles in relation to the social science research. The researcher decided to use both the Scopus and Science Direct databases for the literature search, as both the databases have well-established and multidisciplinary research platforms. Additionally, both the databases have wide variety of and up-to-date peer-reviewed journal articles. The reason for using two databases is the fact that it can ensure all pertinent studies for consideration, as there is high probability to omit a relevant study when the researcher uses only one database (Crossan & Apaydin, 2010).

In the sixth step, the researcher developed the exclusion criteria and inclusion were used to identify listed studies related to primary study research. The researcher developed the exclusion criteria and inclusion based on the research aim, objectives, and research questions. This study has identified five inclusion criteria for the search strategy, which are:

- Studies that have been published in English language;
- Studies that have been published from 2000 to 2019;
- Studies that are related to the internal auditing title;
- Studies that were reported through quantitative analyses with measurements; and
- Studies that were reported through the qualitative analyses incorporating the factors that have affected the quality or the effectiveness of the internal auditing.

The rationale to include both the quantitative studies and qualitative is due to the fact that of study has intended to enhance the findings and support the conclusions that have been derived both from the empirical studies and literature review.

In contrast to the inclusion criteria, the researcher has also developed five exclusion criteria for the systematic review, which are:

- Studies that have been considered as the grey literature, for example the papers without bibliographic information, the working papers, the white papers, and the reports produced by the auditing firms or internal auditing related organisations;
- Studies that are not explicitly related to the internal auditing;
- Studies that examined particular sub-topics on auditing related to accounting or finance;
- Studies that assessed the measurements and indicators, or evaluated the efficiency of the internal auditing rather than the effectiveness of the internal auditing; and
- studies that contain the latest versions that increase, complete, and provide a greater degree of contribution towards the original studies.

In the seventh step, the researcher carried out the main search on the digital databases for the publications that are considered as the peer-reviewed journal articles, conference proceedings, and scientific books, which were published between 2001 and 2019. As both the Science Direct and Scopus databases provided slightly differing search aspects, particular query strings and strategies have been formulated for each database considering the main search string that has been developed in the fourth step as a foundation.

The eighth step used the exclusion criteria and inclusion, and the researcher removed the duplicate entries that resulted from the use of multiple digital databases, and it resulted in a list of unique studies. In the ninth step, the researcher reviewed each study carefully based on the information supplied through the keywords, summary, and title.

In the ninth stage, Both the inclusion and exclusion criteria were applied to select the pertinent studies. In the tenth step, the researcher read all the selected studies that have been identified in the previous step. The researcher reapplied both the inclusion and exclusion criteria to these studies, which resulted in a refined list of studies. The researcher then analysed the reference lists of these studies following a snowball sampling approach, which has been defined as a way to find the research subjects (Atkinson & Flint, 2001). The tenth step resulted of primary publications. Considering these studies as a primary publish means that these studies would be explored as a source for answering the research questions in the systematic literature review.

In the final step, a data extraction scheme has been developed to facilitate the extraction, analysis, and synthesis of the main proof from the studies. It is included information regarding the research methods,

The independent variables and the dependent variables were analysed, the means through which these variables were operationalised, and the metrics that were employed for indicating these variables, such as the effectiveness of audit and the outcomes of the studies.

4. Research Findings

4.1. Introduction

It has provided the research findings from systematic literature review of the selected 33 articles for this research. This chapter has been structured into three sections: general findings; indicators of the impact of internal auditing and influencing variables in the influence of internal auditing.

4.2. General Findings

This section has provided a summary of the general results derived from the selected studies are related to publication types and years, study types, the methods of analyses, the participated firms based on sectors, and the analyses of measurements. Both the Table (1) and Figure (3) demonstrate the distribution of the research in accordance with the publication years between 2000 and 2019.

Year	Studies	Number
2000		-
2001	Dittenhofer	1
2002		-
2003	Al-Twajry, Brierley, & Gwilliam	1
2004		-
2005		-
2006		-
2007	Mihret & Yismaw; Mizrahi & Ness-Weisman; Rupsys & Boguslauskas	3
2008		
2009	Ahmad, Othman, Othaman, & Jusoff; Arena & Azzone; Cristina & Cristina	3
2010	Bota-Avram, Popa, & Stefanescu; Cohen & Sayag; Mihret, James, & Mula	3

2011	Al Matarneh; Karagiorgos, Drogalas, & Giovanis; Salameh, Al-Weshah, Al-Nsour, & Al-Hiyari	3
2012	Feizizadeh	1
2013	Badara & Saidin; Endaya & Hanefah	2
2014	Alzeban & Gwilliam; Badara & Saidin	2
2015	Alzeban; D'Onza, Selim, Melville, & Allegrini; Lenz & Hahn	3
2016	Barisic & Tusek; Dejnaronk, Little, Mujtaba, & McClelland; Dellai, Ali, & Omri;	3
2017	Alshbiel; Baheri, Sudarmanto, & Wekke; Lenz, Sarens, & Hoos	3
2018	Bednarek; Erasmus & Coetzee; Nurdiono, & Gamayuni; Oussii & Taktak	4
2019	Chang, Chen, Cheng, & Chi	1
	Total	33

Table (1): Distribution some of studies in accordance of year

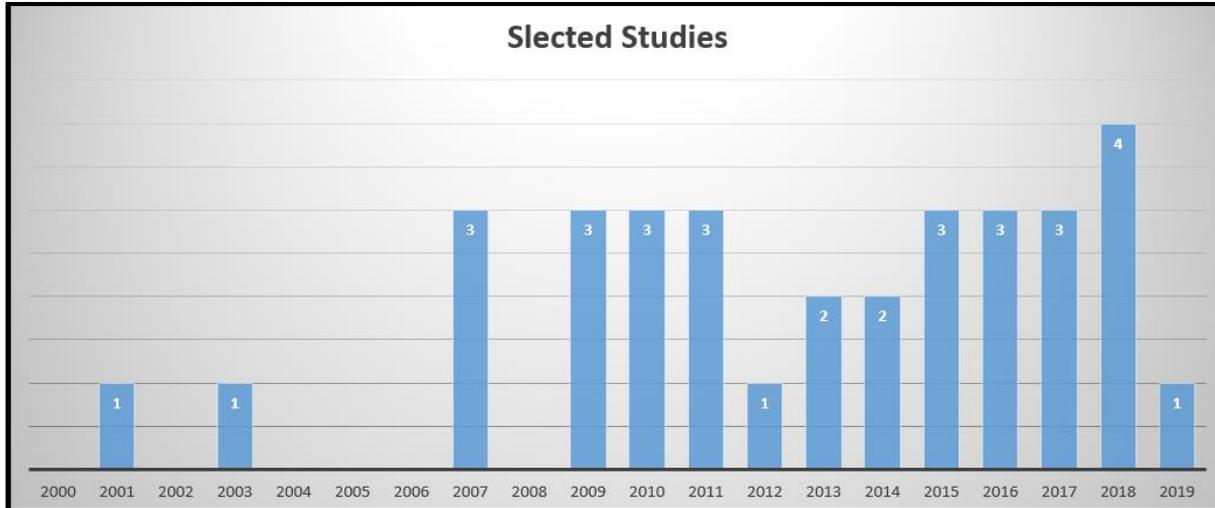


Figure (3): Distribution studies in accordance of year

Figure (3) shows that 2018 had the highest number of selected studies, while three studies were selected from 2007, 2009, 2010, 2011, 2015, 2016, and 2017. Figure (3) also implies that there was an increasing interest regarding the subject area of the effectiveness of internal auditing between 2015 and 2018. Out of the 33 selected studies, 29 studies were published as journal articles,

And the *Managerial Auditing Journal* had the highest publications of 7 studies, which is followed by *International Journal of Auditing* with 3 publications, and the *Research Journal of Finance and Accounting* with 2 publications.

In relation to the study types, 27 publications were based on empirical studies, while 6 studies were based on literature reviews that can be categorised as the secondary study. In relation to the method of analysis, 24 studies or 73% of the studies adopted the survey method to collect data from multiple stakeholders, for example, the internal stakeholders like the internal auditors and the auditees, and the external stakeholders like the management board and the external auditors. There were a total of 6 studies (18%) adopted both the survey and interview methods for the collection of their study data, while 3 studies or 9% of the selected studies used the secondary data analysis method for their reported data.

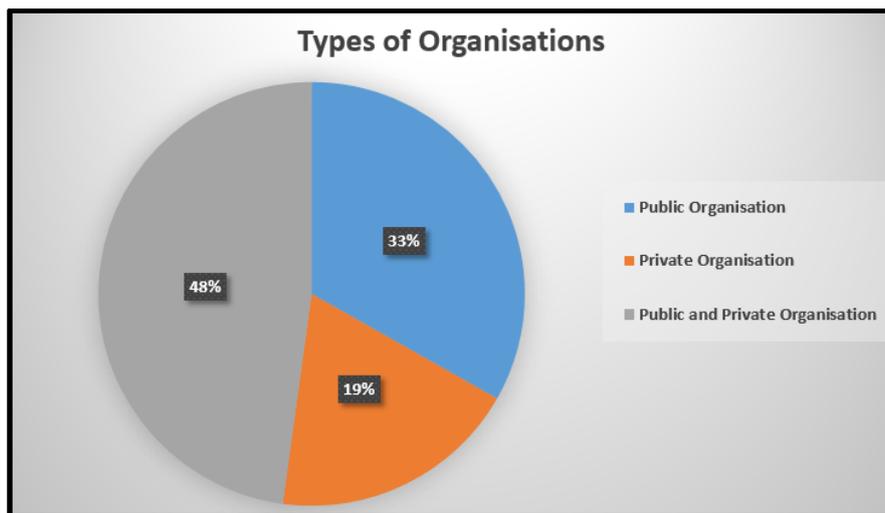


Figure (4): Types of firms based on sectors

Figure (4) demonstrates the organisational types on which the selected studies were carried out, and Figure (4) reveals that 48% of the primary studies or 13 of the out of 27 primary studies were performed on both the public and private organisations; while 33% or 9 organisations belonged to public sector and 19% or 5 organisations belonged to private sector. In relation to the analyses of measurements, nearly half of the 27 empirical studies (48.14%) performed the regression analysis for examining the variables that impact the influence of the internal auditing, while a total of 6 studies,

For example Badara & Saidin (2013); Cristina & Cristina (2009), Dittenhofer (2001); Endaya & Hanefah (2013), Feizizadeh (2012), and Lenz & Hahn (2015) were based on the literature review or secondary study to examine the impact of factors that effect on internal auditing.

4.3. Indicators of the Effectiveness of Internal Auditing

There are two objectives of the current study, and one of the objectives is to find out the indicators that are used to operationalise the performance of the internal audit. The development of the indicators is based on the operationalisations that are detectable and assessable entities that enable to develop the notion (Bryman, 2012; Sarantakos, 2013). Due to the level of academic studies that assessed the influence of the internal auditing, Cohen & Sayag (2010) noted that the literature proposed only few indicators, which have been substantiated and tested to assess their reliability. Consequently, although the selected studies have noted the variables that can affect the influence of internal auditing, these studies (e.g. Dittenhofer, 2001; Endaya & Haefah, 2013; Lenz & Hahn, 2015; Lenz, Sarens, & Hoos, 2017) have not presented the actual metrics that can applied to quantify the influence of the internal auditing. Additionally, from the literature review, it has been noted that there is no universally recognised metrics that can be applied for the quantification of the influence of the internal auditing. This section has synthesised the metrics that have been applied in the selected primary studies for answering this study's first research question.

Table 2 demonstrates the identified metrics to operationalise (IMO) the influence of internal auditing, along with the measurement perspectives, and many studies that applied the metrics in their research. These metrics have been divided into two groups: objectively assessed effectiveness; and the perceived effectiveness that are based on the stakeholders' subjective perceptions. Additionally, in accordance with the study of Arena & Azzone (2009), these metrics have been grouped into three categories, such as process, output, and outcome metrics based on the organisational types that were assessed. According to Arena & Azzone (2009), the process metrics evaluate the tasks carried out by the auditors, for example adhering to the standards, planning and executing the auditing tasks, and communicating the findings from the auditing tasks. The output metrics are associated with the stakeholders' expectations related to the internal auditing (Dittenhofer, 2001). According to Dittenhofer (2001), these metrics are in accordance with the changing expectations of the stakeholders. Lastly, the outcome metrics apply the impacts of the auditing process's specific outcome (Arena & Azzone, 2009).

	Identified Metrics of Effectiveness	Types of Entity	List of Studies
Objectively Assessed Effectiveness			
IMO-1	Audit Values	Outcomes	Al-Twajry, Brierley, & Gwilliam (2003); Bota-Avram, Popa, & Stefanescu (2010); Erasmus & Coetzee (2018)
IMO-2	Number of Audit Outcomes	Outputs	Bota-Avram, Popa, & Stefanescu (2010); Chang, Chen, Cheng, & Chi (2019); Dittenhofer (2001); D'Onza, Selim, Melville, & Allegrini (2015); Nurdiono, & Gamayuni (2018); Oussii & Taktak (2018)
IMO-3	Time Management	Outputs	Cristina & Cristina (2009)
IMO-4	Time for Solving the Internal Audit Findings	Outputs	Bota-Avram, Popa, & Stefanescu (2010); Cristina & Cristina (2009)
IMO-5	Time for Issuing Internal Audit Reports	Outputs	Bota-Avram, Popa, & Stefanescu (2010); Cristina & Cristina (2009)
IMO-6	Implementation Level of Recommendations	Outputs	Arena & Azzone (2009); Barisic & Tusek (2016); Bednarek (2018); Bota-Avram, Popa, & Stefanescu (2010); Erasmus & Coetzee (2018); Mizrahi & Ness-Weisman (2007)
IMO-7	Time Needed for Completing the Audit Plan	Processes	Bota-Avram, Popa, & Stefanescu (2010)
IMO-8	Fulfilment Level of Internal Auditing Plan	Processes	Bota-Avram, Popa, & Stefanescu (2010); Cristina & Cristina (2009)
Perceived Effectiveness			
IMO-9	Perceived Effectiveness of Internal Auditing	Outputs	Ahmad, Othman, Othaman, & Jusoff (2009); Al Matarneh (2011); Alshbiel (2017); Al-Twajry, Brierley, & Gwilliam (2003); Alzeban & Gwilliam (2014); Badara & Saidin (2014); Baheri,

			Sudarmanto, & Wekke (2017); Barisic & Tusek (2016); Dejnaronk, Little, Mujtaba, & McClelland (2016); Dellai, Ali, & Omri (2016); Endaya & Hanefah (2013); Lenz, Sarens, & Hoos (2017); Mihret, James, & Mula (2010); Rupsys & Boguslauskas (2007); Salameh, Al-Weshah, Al-Nsour, & Al-Hiyari (2011)
IMO-10	Satisfaction of the Stakeholders	Outputs	Bota-Avram, Popa, & Stefanescu (2010); Cohen & Sayag (2010); Erasmus & Coetzee (2018)
IMO-11	Perceived Organisational Values	Outcomes	Cohen & Sayag (2010); D'Onza, Selim, Melville, & Allegrini (2015); Erasmus & Coetzee (2018)

Table (2): Effectiveness metrics of internal auditing in accordance with the primary studies

This section has briefly described each of the metric to assess the effectiveness of the internal auditing.

IMO-1: Audit Values: Al-Twajry et al. (2003) defined the notion of value tracking as the enhancements of revenues or savings in expenses because of the internal auditing tasks. This study has used the cost-benefit analysis for tracking and calculating the values that the internal auditing could offer to the organisations. The study of Bota-Avram et al. (2010) revealed that firms can apply the cost-benefit metrics for quantifying the effectiveness of the internal auditing.

IMO-2: Number of Audit Outcomes: Audit findings have been identified as 'products of the assessment of the audit evidence collected against audit criteria' (ISO, 2018), and therefore the findings from the audit may identify the conformities or nonconformities against the set procedures and thus can result in the development of the enhancement recommendations. Both the studies of Bota-Avram et al. (2010) and Chang et al. (2019) used a number of audit findings as indicators for measure the influence of the internal auditing.

IMO-3: Time Management: The study of Cristina & Cristina (2009) proposed this metric to measure the effectiveness of internal auditing, distinguishing the time necessary for performing the tasks related to the internal auditing and the time necessary for performing other tasks, for example administrative tasks. This finding supported by other studies like Arena & Azzone (2009) and Bender (2006).

IMO-4: Solving the Internal Audit results: From the study of Cristina & Cristina (2009), it has been noted that monitoring the time to solve the internal audit findings can be used as a measure of the effectiveness of internal auditing. Therefore, the time required to solve the findings from internal auditing may entail the time necessary for analysing and validating the findings until the findings turn into real problem, along with the time necessary for solving the real problems. In reality, workloads and time pressure can compromise the influence of internal auditing by compressing the number of days allocated for the production of the report. This finding has been supported by the study of Ali (2016).

IMO-5: Time for Issuing Internal Audit Reports: From both the studies of Bota-Avram et al. (2010) and Cristina & Cristina (2009), it has been noted that the time for publishing audit reports is used to measure the effectiveness of internal auditing.

IMO-6: Implementation Level of Recommendations: Table 2 reveals that a total of six studies used this metric for representing the influence of the internal audit. This metric identifies the proportion between the total number of approved recommendations from the auditees and the recommendations that have been executed and the numbers of proposed recommendations suggested by the auditors. Therefore, this metric facilitates the auditees determine the internal audit's impact to a large extent.

IMO-7: Time Needed for Completing the Audit Plan: From the study of Bota-Avram et al. (2010), it has been noted that the time needed to complete the audit plan and mission. However, this study did not specify how to measure the time required for the completion of the plan auditing and mission.

IMO-8: Fulfilment Level of Internal Auditing Plan: The fulfilment level of internal audit plan has been defined as the proportion of internal audit tasks which are executed in accordance with the internal audit strategy in a specific time against the planned tasks (Bednarek, 2018). Therefore, this metric counts the number of realised tasks for a specific duration and compare those against the original plan.

IMO-9: Perceived Effectiveness of Internal Auditing: Tackie et al. (2016) defined the perceived influence of internal auditing as the extent to which pre-established goals that are recognised by the audit stakeholders and accomplished through the task of an internal auditing.

Alzeban & Gwilliam (2014) noted that this metric is the key aspects for examining the effectiveness of the internal auditing, and this has been reflected in most of the selected empirical studies.

IMO-10: Satisfaction of the Stakeholders: Both the studies from Bota-Abram et al. (2010) and Cohen & Sayag (2010), it has been noted that it is necessary to measure the overall satisfaction rate of the stakeholders of the internal audit, as well as to identify the possible reasons of stakeholders' dissatisfaction related to internal audit tasks. Therefore, majority of the selected empirical studies used this metric to measure the influence of the internal auditing. However, Lenz et al. (2017) noted the disadvantage of this metric, as there are differing expectations among the stakeholders and these expectations could be contradictory to each other in practice.

IMO-11: Perceived Organisational Values: The primary goal of the internal audit is to added new value for organisations (Mihret et al., 2010), and therefore most of the selected empirical studies are tried to use this metric to estimate the influence of internal audit through organisational performance (Alzeban & Gwilliam, 2014) or enhanced organisational processes (Dellai et al., 2016). However, D'Onza et al. (2015) noted that it is not easy to create relation between the auditing tasks and financial performance that bring additional values to the organisations.

4.4. Influencing Factors in the Influence of the Internal Auditing

The second research objective of this study is to find out the factors that impact the effectiveness of the internal audit. The literature review has noted that an effective audit can bring additional values to the organisations through complying with the established regulations and procedures and can bring improvements in the existing processes and these problems are generally identified after the internal auditing tasks, which create problem to define the influence of the internal auditing (Bender, 2006). Consequently, it is important to examine the factors that impact the influence of the internal audit by addressing the second research question of this study.

Based on the scheme developed by Cohen & Sayag (2010) and Lenz & Hahn (2015), the current study has identified and categorised the potential influencing factors in the effectiveness of internal auditing to two groups: factors on the demand side and factors on the supply side. the demand side factors contain the other stakeholders' perspectives. Whereas the supply side factors are associated with the factors that emerge from the self-evaluation of the auditors.

Factors of Effectiveness (FOE) in Internal Auditing	
Supply Side	
FOE-1	Competencies of the internal audit sector
FOE-2	The size of the internal audit sector
FOE-3	Compliance with standards
FOE-4	Organisational settings
FOE-5	The limitation of the auditing scope
FOE-6	Attributes of the auditees
FOE-7	Ground of management training
FOE-8	Independence of the internal auditing
FOE-9	Objectivity of the internal auditing
FOE-10	Risk assessment
FOE-11	Outsourcing of internal auditing
FOE-12	The quality of the auditing tasks
FOE-13	The leadership style of the Chief Audit Executive
Demand Side	
FOE-14	Support from management
FOE-15	Relationships between external and internal audits
FOE-16	Relationships with the audit committee
FOE-17	Communication and information sharing
FOE-18	Availability of the follow-up processes
FOE-19	Accommodating control environment
FOE-20	Cultural dimensions

Table (3): The factors of effectiveness (FOE) in internal auditing

Table (3) demonstrates the factors of effectiveness (FOE) in internal auditing, and these factors have been analysed briefly in the following section.

FOE-1: Competencies of the internal audit sector: The most common examined factor in the existing literature is the expertise of the internal auditing sector, and 18 of the 27 empirical studies examined this factor. According to the IIA (2012), the competencies of the members of the auditing team is the critical aspect of the influence of the internal auditing task.

In reality, this factor is linked to the proficiency and the sponsor of the auditors. In relation to the proficiencies, auditors must have expertise, skills and competencies. A number of selected empirical studies (e.g. Ahmad *et al.*, 2009; Al-Twajjry *et al.*, 2003; Dellai *et al.*, 2016; Mihret *et al.*, 2010) have identified the competencies as the team members' educational levels, experience, and professional qualifications.

FOE-2: The size of the internal audit department: Studies like Alhajri (2017), Bednarek (2018), and Chang *et al.* (2019) revealed that another used metric to consider the effectiveness of internal audit is the size of the internal audit department, as larger department facilitates performing the roles of the auditors in rotation, which leads to more objectivity of the internal auditing. Additionally, larger size of the internal audit department requires higher investments and resources, which ensure higher quality.

FOE-3: Compliance with standards: Both the external and internal auditors must comply with the applicable standards, and this notion has been reflected in Dejnaronk *et al.* (2016) and Feizizadeh (2012). Based on these studies, it has been noted that internal auditors must adhere to the objectivity, professional sponsor and proficiencies of the internal auditing, which is also in line with the argument made by the IIA (2012).

FOE-4: Organisational settings: Studies from Karagiorgos *et al.* (2011), Lenz *et al.* (2017), and Mihret *et al.* (2010) revealed that policies and procedures that are in accordance with the organisational practices are significant to influence the effectiveness of the internal auditing. Therefore, organisational policies and procedures clarify the roles and positions of the organisations along with the profiles, which develop the structure and determine the segregation of the work roles, resulting in effective internal auditing.

FOE-5: The limitation of the auditing scope: The level and boundaries of the audit determine the scope of the audit (ISO, 2018). Studies from Al-Twajjry *et al.* (2003) and Erasmus & Coetzee (2018) noted that audit can examine any feature, process, and system of the organisation, and thus it can detect non-compliance and provide framework for potential improvements by communicating with all the stakeholders. Therefore, a good scope constraint for the internal auditing suggests that there should not be any constraint on the activities of the internal auditing.

FOE-6: Attributes of the auditees: Auditees refer to the individuals in the organisations. The empirical studies revealed a number of characteristics of the auditees, such as proficiencies, attitude, and the extent of cooperation with the auditors, which are critical to assess the influence of the internal auditing (Mihret *et al.*, 2010).

FOE-7: Ground of management training: Studies of Cohen & Sayag (2010) and Dellai et al. (2016) found the ground of training enhances the influence of the internal audit, as the tasks of audit could be used for training to the future managers. By performing the audit tasks, the internal auditors can develop clearer understanding regarding the processes and wider variety of knowledge, including the internal controls.

FOE-8: Independence of the internal auditing: Dejnaronk et al. (2016) defined independence from provisions that reduce the capability of internal audit for carrying the responsibilities of the internal audit in an impartial way. The studies of Al-Twajry et al. (2003), Alzeban & Gwilliam (2014), and D'Onza et al. (2015) recognised the independence of the internal audit as a main driver to the influence of internal audit. However, to work independently, internal auditors should have safeguarding mechanisms like the reference documents that include the roles of the internal auditing sector, the scope of the internal auditing, records and assets, and the rights of accessing to individuals, which can ensure the independence of the internal auditing.

FOE-9: Objectivity of the internal auditing: In addition to the independence, studies from Al Matarneh (2011) and Alzeban & Gwilliam (2014) considered the objectivity issue as another principal driver to the effectiveness of the internal auditing. Objectivity has been defined by Dejnaronk et al. (2016) state that enables the auditors carry out their engagements along with no compromises are occurred in terms of tasks and quality. Although auditors need high degree of subjectivity to perform their tasks.

FOE-10: Risk assessment: Through developing risk profile, organisations can develop controls for managing their risks, which can enhance the organisational processes in the end. Studies from Arena & Azzone (2009) and Lenz & Hahn (2015) noted that risk-based auditing has become a new perspective in auditing that can facilitate organisations understanding their risks, as these risks can impede the achievement of the organisational objectives.

This suggests that, in addition to the traditional role of focusing on the compliances and monitoring the processes against the regulatory requirements, auditors have new roles that offer consulting services for the improvement of the processes to achieve higher organisational performance.

FOE-11: Outsourcing of internal auditing: The study of Dellai et al. (2016) noted that internal auditing can be performed through in-house, outsourced, or a mixture of these approaches. However, there are both advantages and disadvantages of in-house auditing and outsourcing. For example, in-house auditing helps employees to obtain knowledge and skills, but this approach can be expensive in relation to the recruitment and training of employees. On the other hand, outsourcing increases the degree of objectivity of the auditing, while it fails to understand the organisational culture and the critical knowledge of the business.

FOE-12: The quality of the auditing tasks: Quality of auditing tasks include planning and supervision, fieldworks, recording, analysing and generating outcomes, developing recommendations, and follow-up the tasks (Endaya & Hanefah, 2013). Studies from Al-Twajiry et al. (2003), Badara & Saidin (2014), and Cohen & Sayag (2010) noted that internal auditors must perform their tasks and asses the processes in accordance to the established procedures or standards.

FOE-13: The leadership way of the Chief Audit Executive: The value proposition of the internal auditing depends on how the CAE manages the internal auditing (D'Onza et al., 2015). Studies from Alzeban (2015, Alzeban & Gwilliam (2014), and Baheri et al. (2017) noted that influence of the internal auditing largely consists on the quality of the leadership. Leadership could be transactional, transformational, and laissez-faire. The transactional leadership practices contingent reinforcement of followers and rewards when the followers meet expectations; the transformational leadership inspires and motivates the followers to carry out works for the overall good rather than fulfilling own interest; while the laissez-faire leadership is considered as the absence of leadership (Eagly *et al.*, 2003). However, Nurdiono, & Gamayuni (2018) noted that these three leadership styles may not be appropriate in a regulated environment.

FOE-14: Support from management: Although internal auditors have higher level of autonomy and independence, their tasks might be constrained when they do not receive assistance from management.

Studies from Ahmed et al. (2012), Alzeban & Gwilliam (2014), and Baheri et al. (2017) found that the influence of internal auditing largely depends on the support from top management, particularly in case of the implementations of the recommendations provided by the internal auditors.

FOE-15: Relationships between external and internal audits: Studies from Alzeban & Gwilliam (2014) and Badara & Saidin (2013, 2014) noted that increased and positive interactions work as a key driver in the effectiveness of internal auditing.

FOE-16: Relationships with the audit committee: The internal audit carries out their tasks within the organisation, whereas the audit committee consists the board members for monitoring and assessment purposes, and therefore positive and impact collaboration between the audit committee and auditing is significant for the influence of internal auditing, as demonstrated from the studies of Alshbiel, (2017) and Bednarek (2018).

FOE-17: Communication and information sharing: This factor identifies, understands, and exchanges information in the appropriate time and forms for the fulfilment of the objectives of the internal auditing. Studies from Dejnaronk et al. (2016) and Karagiorgos et al. (2011) found that both verbal and written forms of communication should be in place for the fulfilment of the internal objectives.

FOE-18: Availability of the follow-up processes: Studies from Mihret & Yismaw (2007) and Oussii & Taktak (2018) found that the follow-up process is essential for the influence of the internal auditing for the implementations of the recommendations.

FOE19: Accommodating control environment: it is contains the processes, rules and structures that develop the foundation to perform the internal control across the organisation (COSO, 2013). Studies from Barisic & Tusek (2016) and Karagiorgos et al. (2011) demonstrated that supportive control environment is a key driver for the influence of the internal audit.

FOE-20: Cultural dimensions: placed to Hofstede's cultural framework, the study of Alzeban (2015) examined the influence of three cultural dimensions, such as uncertainty avoidance and the power distance on the internal audit's quality. This study revealed that auditors have positive relationship between uncertainty avoidance, individualism, higher power distance and higher internal audit quality.

Therefore, the outcomes of this study indicated that the influence of the internal audit is mainly impacts by the achievements of the internal auditors that are related to the processes. It should be noted in here that a high-power distance society has clearly established hierarchies within the institutions, while the individualistic society demonstrates loose relationships related to individuals to the immediate families (Hofstede *et al.*, 2010).

5. Discussions

This chapter has presented an overview of the effectiveness factors that have been identified in the previous chapter. Based on the findings, this study has developed an integrated effectiveness framework, which has been mapped with the outcomes of the Common Body of Knowledge (CBOK) 2015 Practitioner Survey (IIA, 2015).

5.1. Outcomes of the Empirical studies that impact on the factors of the auditors (internal)

Table (4) has listed all the selected studies for this research and provided an identification number for discussion purposes.

Study	Identification Number
Ahmad, Othman, Othaman, & Jusoff (2009)	R1
Al Matarneh (2011)	R2
Alshbiel (2017)	R3
Al-Twaijry, Brierley, & Gwilliam (2003)	R4
Alzeban (2015)	R5
Alzeban & Gwilliam (2014)	R6
Arena & Azzone (2009)	R7
Badara & Saidin (2013)	R8
Badara & Saidin (2014)	R9
Baheri, Sudarmanto, & Wekke (2017)	R10
Barisic & Tusek (2016)	R11
Bednarek (2018)	R12
Bota-Avram, Popa, & Stefanescu (2010)	R13
Chang, Chen, Cheng, & Chi (2019)	R14
Cohen & Sayag (2010)	R15

Cristina & Cristina (2009)	R16
Dejnaronk, Little, Mujtaba, & McClelland (2016)	R17
Dellai, Ali, & Omri (2016)	R18
Dittenhofer (2001)	R19
D'Onza, Selim, Melville, & Allegrini (2015)	R20
Endaya & Hanefah (2013)	R21
Erasmus & Coetzee (2018)	R22
Feizizadeh (2012)	R23
Karagiorgos, Drogalas, & Giovanis (2011)	R24
Lenz & Hahn (2015)	R25
Lenz, Sarens, & Hoos (2017)	R26
Mihret, James, & Mula (2010)	R27
Mihret & Yismaw (2007)	R28
Mizrahi & Ness-Weisman (2007)	R29
Nurdiono, & Gamayuni (2018)	R30
Oussii & Taktak (2018)	R31
Rupsys & Boguslauskas (2007)	R32
Salameh, Al-Weshah, Al-Nsour, & Al-Hiyari (2011)	R33

Table (4): List of the selected studies and their identification number

Table (5) demonstrates the outcomes of the empirical studies on the factors that have been recognised as the influencing factors on the internal audit's effectiveness. Table (5) has used the following legends to identify the factors:

Statistical significance = S

Positive statistical significance = SP

Negative statistical significance = SN

Inconclusive outcomes = IO

No correlation = NC

No statistical check = NS

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10	F11	F12	F13	F14	F15	F16	F17	F18	F19	F20
R1	NS	NS												NS		NS				
R2	SP							SP												
R3	SP							SP				SP		SP			SP			
R4	NS			NS				NS				NS		NS						
R5																				S
R6	SP	SP						SP						SP	SP					
R7	IO	IO								IO						IO				
R8																				
R9	SP									SP						SP				
R10														NC						
R11																			SP	
R12	SP	NC						SP				IO				IO				
R13												NS								
R14	SP	SP																		
R15						NC		SP				SP		SP						
R16												NS			NS					
R17					SP			IO	IO	SP		SP		IO			IO			
R18	NC					SP		SP	SP		NC			SP						
R19																				
R20					NC			SP	SP									SP		SP
R21	NS								NS			NS								
R22	IO	IO		S				IO		NC		IO			IO					
R23	NS				NS															
R24										NS						NS	NS		NS	NS
R25	NS		NS	NS				NS		NS				NS	NS	NS				
R26	NS		NS											NS						
R27			NS							NS						NS				
R28	NS		NS				NS							NS				NS		
R29																				
R30	SP																			
R31	SP		NC									SP				SP		SP		
R32	NS											NS								
R33			S																	

Table (5): Outcomes of the primary studies that impact on the factors of the auditors

Based on the empirical studies, it is possible to deduce that the degree of influence of some the effectiveness factors rely on the interactions with the stakeholders and other factors. Consequently, the outcomes of some of these studies vary significantly. For instance, the study of Erasmus & Coetzee (2018) reported mixed outcomes on the variables that impact the influence of the internal auditing, for instance the independence of audit department, the objectivity of the internal auditing, and managerial support for the internal auditing, when the study considered the various stakeholder groups in its analysis. Likewise, the study of Badara & Saidin (2014) reported inconsistent outcomes regarding the impact of the management of risk consulting. Although the study of Badara & Saidin (2014) reported a positive relation on outsourcing of the internal auditing, the study of Erasmus & Coetzee (2018) reported a negative relationship on this factor. Similarly, the study of Dejnaronk et al. (2016) assured a positive relationship on this factor, and the study of D’Onza et al. (2012) did not find any relationship.

In relation to the empirical studies, this research has examined the types of organisations on which the studies were based on.

As demonstrated in Figure (4), there is a balanced participation of the types of organisations, such as public, private, and both. However, this study has not found out any primary study that examined the inequality between the private organisations and public organisations in relation to the practices and effectiveness of the factors in the auditing. However, research from Goodwin (2004) and Mihret et al. (2010) noted that there are considerable inequality between the organisations in the private sector and public sector in relation to the practices of internal auditing. Consequently, it can be argued that it is necessary for further examination on the moderating impact of private-public organisational settings in relation to the factors that affect the influence of the internal auditing. Similar to the types of the organisations, the organisational settings (FOE-4) has inconsistent outcomes, as demonstrated in Table 5, despite the fact that the influence of internal auditing is impacts by organisational factors (Lenz *et al.*, 2017).

Several studies, for example Lenz & Hahn (2015) and Mihret et al. (2010) focused on internal auditors' soft-skills, such as determination, negotiation, and capability of speaking up in complex contexts, which are thought to be crucial in the influence of internal auditing. The study of Soh & Martinov-Bennie (2011) also supports this finding. Similarly, the internal audit's effectiveness facilitates achieving organisational goals (D'Onza *et al.*, 2015), and Table 5 demonstrates inconsistent outcomes, and thus it requires further investigation.

Although this study has identified a wide range of indicators and variables that are used for operationalising the internal audit's effectiveness, this study has not found any clear evidence of the convergence of metrics that can be used as a generally accepted set of metrics. However, this study has differentiated between two groups of indicators that were found in the prevailing literature, such as indicators measured through objectively, and indicators measured through perceived effectiveness.

5.2. Integrated Model for the Effectiveness of Internal Auditing

It has been noted in the previous section that there is no set of generally admitted metrics which will used to estimate the efficiency of audit and this study has developed an integrated model to estimate the effectiveness of the internal audit through the synthesising of the prevailing literature.

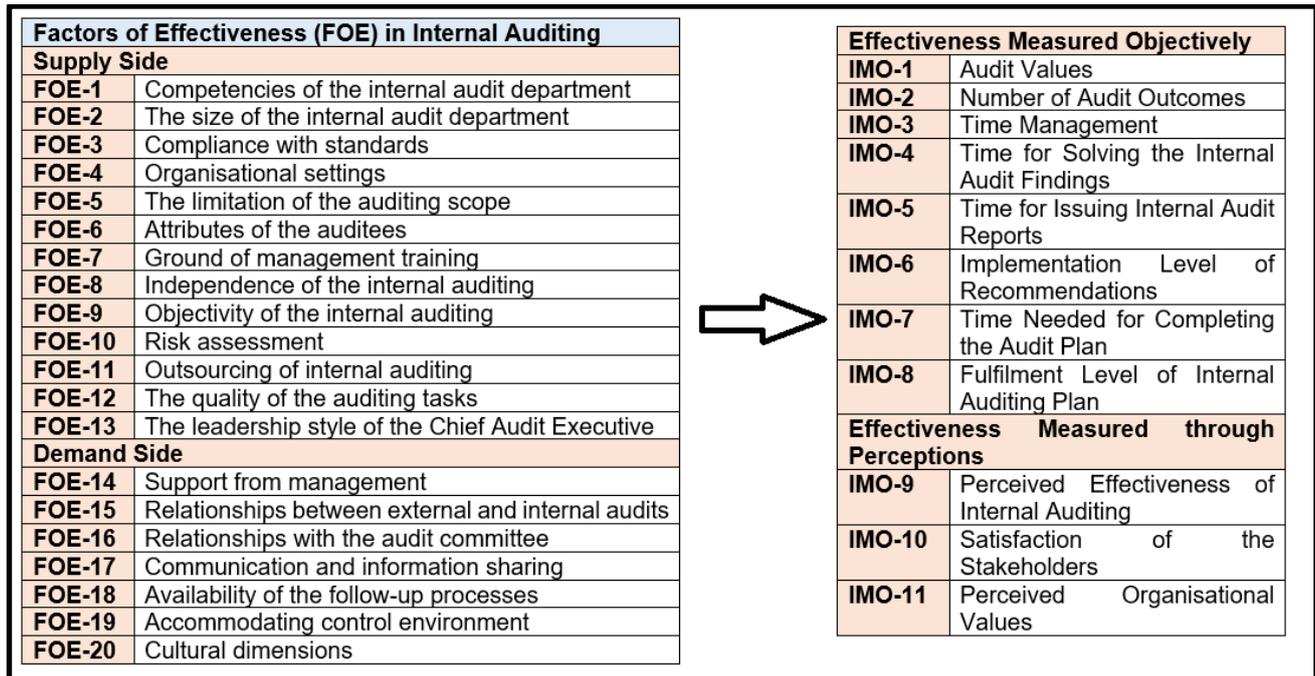


Figure (5): Integrated model for the efficiency of internal auditing

Figure (5) demonstrates the integrated model to gauge the effectiveness of internal auditing. This model has incorporated the metrics employed for gauging the effectiveness of internal auditing. Each selected study has assessed in this literature review examined the effect of as a minimum one of these metrics on at least one of indicators of the influence of internal auditing.

The state of the practices of the internal auditing is presented in the CBOOK (Common Body of Knowledge), which is developed through comprehensive survey by the members of the IIA (2015). The CBOOK 2015 global practitioner survey includes a total of ten measurements that can be used for evaluating the internal audit activity performance by the organisations. Figure 6 demonstrates shows the effectiveness indicators of internal auditing from model (Figure 5) and ten measurements that have been employed in the CBOOK 2015 global practitioner survey.

Integrated Model of the Effectiveness Measured Objectively		Internal Audit Performance (CBOK 2015 Global Practitioner Survey) (Seago, 2015)
IMO-1	Audit Values	
IMO-2	Number of Audit Outcomes	
IMO-3	Time Management	
IMO-4	Time for Solving the Internal Audit Findings	2. Timely completion of the issues related to auditing
IMO-5	Time for Issuing Internal Audit Reports	8. Cycle time to the draft report from the conference initiation 9. Cycle time to the final report from the end of fieldwork
IMO-6	Implementation Level of Recommendations	5. The accomplishment of particular set of expectations that have been agreed with the stakeholders
IMO-7	Time Needed for Completing the Audit Plan	3. Accomplishment of assigned coverage
IMO-8	Fulfilment Level of Internal Auditing Plan	1. Proportion of completed audit plan
IMO-9	Perceived Effectiveness of Internal Auditing	
IMO-10	Satisfaction of the Stakeholders	4. Satisfaction objectives of the clients
IMO-11	Perceived Organisational Values	
		6. Budget to actual audit hours
		7. Performance against the internal audit financial budget
		10. We have not established formal performance measures

Figure (6): Mapping of the integrated model of the effectiveness measured objectively with the internal audit performance measurements in the CBOK 2015 global practitioner survey

Figure (6) shows a significant overlap between the current study's developed integrated model and the measurements of the CBOK 2015 survey. Ignoring number 10 measurement of the CBOK 2015 measurements, Figure 6 demonstrates that two measurements of the CBOK 2015 survey have not been matched with the current study's developed integrated model – number 6 and number 7, and these two measurements are directed to assess the assigned budgeted hours and the assigned financial resources in comparison to the actual hours and resources. However, the current study has not found any evidence of using these measurements in the selected studies. In contrast, there are a total of four measurements in the developed model that have not been incorporated into the CBOK 2015 global practitioner survey. Among these four indicators, IMO-2 and IMO-9 are significant, as these are the two metrics that have been used in most of the selected empirical studies in this research. This finding is in contrast with the CBOK 2015 survey findings, which have been compiled from 14,518 participants from 166 countries (Seago, 2015).

Data from the CBOK 2015 survey indicates that 73% of the organisations use the proportion of completed audit plan as a measurement of the performance of the internal audit (Seago, 2015). This finding is significantly higher compared to the IMO0-8 measurement that is used by only three studies out of 33 selected studies (or 9%).

6. Conclusions

This chapter has concluded the current research, providing the summary findings of the research, implications of the findings, limitations and suggestions for future research.

6.1. Summary of the Research

The purpose of this research is to identify the variables that potentially affect the influence of the internal audits. In accordance with the aim, the current study has two objectives: to find out the indicators that are used to operationalise the influence of the internal audit; and to find out the variables of the influence of the internal audit. To fulfil the research objectives, this study has carried out a systematic literature review to examine the metrics that have been applied in the prevailing literature to operationalise or quantify the effectiveness of internal auditing, as well as to identify the variables that are thought to have impact on the effectiveness of the internal auditing. The study used two electronic databases: Scopus and Science Direct databases for the literature search. With predefined exclusion and inclusion criteria, this research has finally selected 33 primary studies that were published between 2000 and 2019. In accordance with the developed research questions, the researcher has analysed the relevant data from the 33 selected studies.

In relation to the first research objective, this study has identified a total of eleven indicators to find the effectiveness of internal auditing. These indicators have further grouped into two categories. The first category has been termed as objectively assessed effectiveness, which contains eight metrics, such as audit values; number of audit outcomes; time management; time for solving the internal audit findings; time for issuing internal audit report; implementation level of recommendations; time needed for completing the audit plan; and fulfilment level of internal auditing plan. The second category has been termed as perceived effectiveness, which contains three metrics, such as perceived effectiveness of internal auditing; satisfaction of the stakeholders; and perceived organisational values.

It has also been noted that the indicators in the perceived group have dominance in the prevailing literature, and therefore this study argues that the indicators used for measuring the effectiveness in objective way generally demonstrates the strides assumed by the internal auditors, and they have not reached at the outcome level.

In relation to the second research objective, this study has identified a total of twenty factors that have been considered as the influencing factors in terms of the effectiveness of internal audit. These twenty factors have been further grouped into two categories. The first category is related from supply side, and this category contains a total of 13 factors, such as competencies of the internal audit department; compliance with standards; organisational settings; the limitation of the auditing scope; attributes of the auditees; ground of management training; independence of the internal auditing; objectivity of the internal auditing; risk assessment; outsourcing of internal auditing and the quality of the auditing tasks. The second category is related to the factors that emerge from demand side, and this category contains a total of 7 factors, such as support from management; relationships with the audit committee; communication and information sharing; availability of the follow-up processes and cultural dimensions.

Based on these two research objectives, this study has developed an integrated model of the effectiveness of internal auditing, and finally it has mapped the integrated model of the effectiveness measured objectively with the internal audit performance measurements in the CBOK 2015 global practitioner survey. It has been noted that there is a significant overlap between the current study's developed integrated model and the measurements of the CBOK 2015 survey. Data from the CBOK 2015 survey indicates that 73% of the organisations use the proportion of completed audit plan as a measurement of the performance of the internal audit, which is significantly higher compared to the current study's findings – only 9% of the selected studies used this measurement.

6.2. Implications of the Findings

The result of the current research has practical and academic implications. From the practitioners' perspective, the developed integrated model could be effective for the practitioners who aspire to develop the effectiveness of the internal auditing in their firms.

Both the identified metrics and factors can be applied not only to evaluate and monitor the effectiveness of the auditing tasks, but also to understand and enhance the factors that contribute in the effectiveness of these tasks.

From academic perspective, researchers can use the integrated model as a basis of future research within the auditing field. The outcomes of this study suggest that there is limited understanding on the factors that contribute in the effectiveness of internal auditing, and therefore researchers can examine the operationalisation of the effectiveness of auditing in relation to the outcome-related and objectively-evaluated metrics based on the developed integrated model in this study.

6.3. Limitations of the Study

The current study has used the systematic literature review as the research method, which has a number of limitations on its own as a research method. For example, the current study has used only the empirical studies, and the predefined exclusion and inclusion criteria have constrained the current study with only specific types of publications. The current study has excluded the non-academic magazine articles, books, industry reports, white papers, non-English papers, unpublished papers, and studies that did not any bibliographic data. Therefore, the inclusion of these publications could have provided more insights on the subject of effectiveness of internal auditing. Additionally, the current study has investigated the influencing factors of the effectiveness of internal auditing, which have been published as a scientific study and used the effectiveness of internal auditing as a dependent variable. However, the effectiveness of internal auditing can be measured through other diverse sets of functions, for example the influence of the factors on the influence of internal auditing and the financial reporting quality.

6.4. Suggestions for Future Research

The limitations of this study can be used as suggestions for future research. For example, as previously noted in the limitation section that the current study did not consider the studies that reviewed the effect of internal audit effectiveness on a number of key aspects like financial reporting quality or the earnings management. In future studies, researchers can focus on the empirical studies that incorporated the effectiveness of the internal audit not only as a dependent variable but also as the independent variable.

Consequently, researchers can incorporate a wider set of metrics and functions in the developed model in this research to operationalise the effectiveness of the internal auditing. Additionally, future studies can be extended into the scope of review by incorporating the grey literature like technical reports or industry reports, which can provide a more thorough understanding on the effectiveness, influencing factors, and operationalising factors of the internal auditing.

7. References

- Abbott, L. J., Daugherty, B., Parker, S., & Peters, G. F. (2016). Internal Audit Quality and Financial Reporting Quality: The Joint Importance of Independence and Competence. *Journal of Accounting Research*, 54(1), 3–40.
- Abdolmohammadi, M.J., Burnaby, P., & Hass, S. (2006). A review of prior common body of knowledge (CBOK) studies in internal auditing and an overview of the global CBOK. *Managerial Auditing Journal*, 21(8): 811-821.
- Abdolmohammadi, M. J., & Sarens, G. (2011). An investigation of the association between cultural dimensions and variations in perceived use of and compliance with internal auditing standards in 19 countries. *The International Journal of Accounting*, 46(4), 365-389.
- Adams, C. A., & Kuasirikun, N. (2000). A comparative analysis of corporate reporting on ethical issues by UK and German chemical and pharmaceutical companies. *European Accounting Review*, 9(1), 53-79.
- Adams, M. B. (1994). Agency Theory and the Internal Audit. *Managerial Auditing Journal*, 9(8), 8-12.
- Adams, S., & Simnett, R., (2011). Integrated Reporting: An opportunity for Australia's not- for-profit sector. *Australian Accounting Review*, 21(3), 292-301.
- Ahmad, N. H., Othman, R., Othman, R., & Jusoff, K. (2009). The Effectiveness of Internal Audit in Malaysian Public Sector. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 5(9), 53-62.
- Aksnes, D. W., & Sivertsen, G. (2019). A Criteria-based Assessment of the Coverage of Scopus and Web of Science. *Journal of Data and Information Science*, 4(1), 1-21.

- Albrecht, W. S., Albrecht, C. C., & Albrecht, C. O. (2004). Fraud and corporate executives: Agency, stewardship and Broken Trust. *Journal of Forensic Accounting*, 5, 109-130.
- Alfiero, S., Cane, M., Doronzo, R., & Esposito, A. (2018). Determining characteristics of boards adopting Integrated Reporting. *Financial Reporting*, 2, 37-71.
- Ali, A. (2016). *Change in Internal Auditing Practice: Evolution, Constraints and Ingenious Solutions*. Doctoral Thesis, Aston University.
- Al Matarneh, G. F. (2011). Factors Determining the Internal Audit Quality in Banks: Empirical Evidence from Jordan. *International Research Journal of Finance and Economics*, 73, 110-119.
- Al-Shbail, A. M., & Turki, T. A. A. (2017). A Theoretical Discussion of Internal Audit Effectiveness in Kuwaiti Industrial SMEs. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 7(1), 107-116.
- Alshbiel, S. O. (2017). Internal Auditing Effectiveness Success Model: A Study on Jordanian Industrial Firms. *Proceedings of the Second American Academic Research Conference on Global Business, Economics, Finance and Social Sciences* (pp. 978–1).
- Al-Shetwi, M., Ramadili, S., Chowdury, T., & Sori, Z. (2011). Impact of internal audit function (IAF) on financial reporting quality (FRQ): Evidence from Saudi Arabia. *African Journal of Business Management*, 5(27), 11189-11198.
- Al-Twajry, A. A. M., Brierley, J. A., & Gwilliam, D. R. (2003). The development of internal audit in Saudi Arabia: An institutional theory perspective. *Critical Perspectives on Accounting*, 14(5), 507–531.
- Alzeban, A. (2015). The Impact of Culture on the Quality of Internal Audit: An Empirical Study. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 30(1), 57–77.
- Alzeban, A., & Gwilliam, D. (2014). Factors Affecting the Internal Audit Effectiveness: A Survey of the Saudi Public Sector. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 23(2), 74-86.
- Alzeban, A., & Sawan, N. (2013). The role of internal audit function in the public sector context in Saudi Arabia. *African Journal of Business Management*, 7(6), 443-454,

- Arena, M., & Azzone, G. (2009). Identifying Organizational Drivers of Internal Audit Effectiveness. *International Journal of Auditing*, 13(1), 43–60.
- Arens, A. A., Elder, R. J., Beasley, M. S., & Hogan, C. E. (2020). *Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach* (17th ed.). Upper Saddle River, NJ: Pearson.
- Arens, A. A., & Loebbecke, J. K. (2000). *Auditing: An Integrated Approach* (8th ed.). Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.
- Atkinson, R., & Flint, J. (2001). Accessing Hidden and Hard-to-Reach Populations: Snowball Research Strategies. *Social Research Update*, 33, 1-4.
- Badara, M. S., & Saidin, S. Z. (2013). The Journey so far on Internal Audit Effectiveness: A Calling for Expansion. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 3(3), 340– 351.
- Badara, M. S., & Saidin, S. Z. (2014). Empirical Evidence of Antecedents of Internal Audit Effectiveness from Nigerian Perspective. *Middle-East Journal of Scientific Research*, 19(4), 460–471.
- Baheri, J., Sudarmanto, & Wekke, I. S. (2017). The Effect of Management Support to Effectiveness of Internal Audit for Public Universities. *Journal of Engineering and Applied Sciences*, 12(7), 1696–1700.
- Barisic, I., & Tusek, B. (2016). The Importance of the Supportive Control Environment for Internal Audit Effectiveness – The Case of Croatian Companies. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 29(1), 1021– 1037.
- Bednarek, P. (2018). Factors Affecting the Internal Audit Effectiveness: A Survey of the Polish Private and Public Sectors. In: *Efficiency in Business and Economics* (pp. 1–16). Cham, Switzerland: Springer.
- Bender, R. (2006). What is an effective audit and how can you tell? The Audit Committee Chair Forum.
- Bota-Avram, C., Popa, I., & Stefanescu, C. (2010). Methods of Measuring the Performance of Internal Audit. *The Annals of the “Stefan Cel Mare” University of Suceava*, 10, 137–14.

- Brown, P. (1983). Independent auditor judgment in the evaluation of internal audit functions. *Journal of Accounting Research*, 21(2), 444-455.
- Bryman, A. (2012). *Social Research Methods* (4th ed.). Oxford: Oxford University Press.
- Cadbury, A. (1992). *Report on the Committee on: The Financial Aspects of Corporate Governance*. London: Gee/Professional Publishing Ltd.
- Cameran, M., Ditillo, A., & Pettinicchio, A. (2017). *Auditing Teams: Dynamics and Efficiency*. Oxon: Routledge.
- Carey, J. L. (1969). *The Rise of the Accounting Profession: From Technician to Professional, 1896-1936*. New York, NY: American Institute of Certified Public Accountants.
- Carr-Saunders, A. M. (1928). *The professions: Their organisation and place in society*. Oxford: Clarendon Press.
- Chan, K. H., Lin, K. Z., & Mo, P. L. L. (2003). An empirical study on the impact of culture on audit-detected accounting errors. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 22(2), 281-295.
- Chang, Y-T., Chen, H., Cheng, R. K., & Chi, W. (2019). The Impact of Internal Audit Attributes on the Effectiveness of Internal Control over Operations and Compliance. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 15(1), 1–19.
- Chartered Institute of Internal Auditors. (2019). Definition of Internal Auditing.
- Chartered Institute of Internal Auditors. (2019a). Quality and Internal Audit.
- Chartered Institute of Internal Auditors. (2019b). *Attribute Standards*.
- Chenhall, R. H. (2003). Management control systems design within its organizational context: Findings from contingency-based research and directions for the future. *Accounting, Organisations and Society*, 28(2-3), 127-168.
- Cohen, A., & Sayag, G. (2010). The Effectiveness of Internal Auditing: An Empirical Examination of its Determinants in Israeli Organisations. *Australian Accounting Review*, 20(3), 296-307.
- COSO. (2013). *Internal Control – Integrated Framework*.

- Courtemanche, G. (1991). How has internal audit evolved since 1941. *Internal Auditor*, 48(3), 106-109.
- Cristina, B-A., & Cristina, P. (2009). Measuring and Assessment of Internal Audit's Effectiveness. *Annals of Faculty of Economics*, 3(1), 784–790.
- Crossan, M. M., and Apaydin, M. (2020). A multi-dimensional framework of organizational innovation: A systematic review of the literature. *Journal of Management Studies*, 47(6), 1154-1191.
- Daft, R. L. (2015). *Organisation Theory and Design*. Boston, MA: Cengage Learning.
- Davis, J. H., Allen, M. R., & Hayes, D. (2010). Is blood thicker than Water? A study of stewardship perceptions in family business. *Entrepreneurship Theory and Practice*, 34(6), 1093-1116.
- Davis, J. H., Schoorman, F. D., & Donaldson, L. (1997). Toward a Stewardship Theory of Management. *The Academy of Management Review*, 22(1), 20-47.
- Dejnaronk, J., Little, H. T., Mujtaba, B. G., & McClelland, R. (2016). Factors Influencing the Effectiveness of the Internal Audit Function in Thailand. *Journal of Business and Policy Research*, 11(2), 80–93.
- Dellai, H., Ali, M., & Omri, B. (2016). Factors Affecting the Internal Audit Effectiveness in Tunisian Organizations. *Research Journal of Finance and Accounting*, 7(16), 209–221.
- DiMaggio, P. J., & Powell, W. (1983). The iron cage revisited: Institutional isomorphism and collective rationality in organisational fields. *American Sociological Review*, 48, 147-160.
- Dittenhofer, M. (2001). Internal Auditing Effectiveness: An Expansion of Present Methods. *Managerial Auditing Journal*, 16(8), 443–450.
- Donaldson, L., & Davis, J. H. (1991). Stewardship theory or agency theory: CEO governance and shareholder return. *Australian Journal of Management*, 16(1), 49-64.
- D'Onza, G., Selim, G. M., Melville, R., & Allegrini, M. (2015). A Study on Internal Auditor Perceptions of the Function Ability to Add Value. *International Journal of Auditing*, 19(3), 182–194.

- Eagly, A. H., Johannesen-Schmidt, M. C., & van Engen, M. L. (2003). Transformational, Transactional, and Laissez-Faire Leadership Styles: A Meta-Analysis Comparing Women and Men. *Psychological Bulletin*, 129(4), 569-591.
- Easterby-Smith, M., Thorpe, R., and Jackson, P. (2015). *Management and Business Research* (5th ed.). London: SAGE.
- Ebimobowei, A., & Binaebi, B. (2013). An Examination of the effectiveness of auditing of local government financial reports in Bayelsa State, Nigeria. *Current Research Journal of Social Sciences*, 5(2), 45-51.
- Elliot, T. (1972). *The Sociology of Professions*. London: MacMillan.
- Endaya, K. A., & Hanefah, M. M. (2013). Internal Audit Effectiveness: An Approach Proposition to Develop the Theoretical Framework. *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(10), 92-102.
- Erasmus, L. J., & Coetzee, P. (2018). Drivers of Stakeholders' View of Internal Audit Effectiveness: Management versus Audit Committee. *Managerial Auditing Journal*, 33(1), 90-114.
- Feizizadeh, A. (2012). Strengthening Internal Audit Effectiveness. *Indian Journal of Science and Technology*, 5(5), 2777- 2778.
- George, D., Theofanis, K., & Konstantinos, A. (2015). Factors Associated with Internal Audit Effectiveness: Evidence from Greece. *Journal of Accounting and Taxation*, 7(7), 113-122.
- Goodwin, J. (2004). A comparison of internal audit in the private and public sectors. *Managerial Auditing Journal*, 19(5), 640–650.
- Gramling, A., Maletta, M., Schneider, A., & Church, B. (2004). The role of the internal audit function in corporate governance: A synthesis of the extant internal auditing literature and directions for future research. *Journal of Accounting Literature*, 23(1), 194-244.
- Haldma, T., & Laats, K. (2002). Contingencies influencing the management accounting practices of Estonian manufacturing companies. *Management Accounting Research*, 13(4), 379–400.

- Hell, R. E., & Wang, D. (2009). *Cultural impact on the auditing planning phase: An empirical study in China and Finance*. Master's Thesis, Umea University, Sweden.
- Hernandez, M. (2012). Toward an understanding of the psychology of stewardship. *Academy of Management Review*, 37(2), 172–193.
- Hofstede, G., Hofstede, G. J., & Minkov, M. (2010). *Cultures and organisations: Software of the mind: Intercultural cooperation and its importance for survival* (3rd ed.). New York, NY: McGraw-Hill.
- Hope, O-K., Kang, T., Thomas, W., & Yoo, Y. K. (2008). Culture and auditor choice: A test of the secrecy hypothesis. *Journal of Accounting and Public Policy*, 27(5), 357-373.
- ICAEW. (2006). *Agency Theory and the Role of Internal Audit*. London: ICAEW (Institute of Chartered Accountants in England and Wales).
- ICAEW. (2015). *Risk Assessment and Internal Controls: Continuing Challenges for Auditors*. London: ICAEW.
- IIA. (2012). *International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards)*.
- IIA. (2015). *Learn from The World: Share with The World: The Global Internal Audit Common Body of Knowledge (CBOK)*.
- IIA. (2019). International Professional Practices Framework (IPPF). *The Institute of Internal Auditors (IIA)*.
- IIA. (2019a). The IIA Tops 200,000 Members. *The Institute of Internal Auditors (IIA)*.
- IIA. (2020). Definition of Internal Auditing. *The Institute of Internal Auditors (IIA)*.
- IIA. (2020a). About the IIA. *Institute of Internal Auditors (IIA)*.
- IIA. (2020b). independence & Objectivity. *Institute of Internal Auditors (IIA)*.
- International Organisation for Standardisation. (2015). *Quality Management Principles*. Geneva: International Organisation for Standardisation.
- ISO. (2018). ISO 19011: 2018(en) Guidelines for auditing management systems.

- Jeffrey, C., Dilla, W., & Weatherholt, N. (2004). The impact of ethical development and cultural constructs on auditor judgments: A study of auditors in Taiwan. *Business Ethics Quarterly*, 14(3), 553-579.
- Kandelousi, N. S. Ooi, J., & Abdollah, A. (2011). Key Success Factors for Managing Projects. *World Academy of Science, Engineering and Technology, International Journal of Social, Behavioural, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering*, 5(11): 1541-1545.
- Karagiorgos, T., Drogalas, G., & Giovanis, N. (2011). Evaluation of the Effectiveness of Internal Audit in Greek Hotel Business. *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*, 4(1), 19–34.
- Komalasari, N., Jiang, X., & Wang, A. (2016). *Audit Quality Project – Phase 4 Cross-country Differences in Audit Quality*. Research School of Accounting, The Australian National University.
- Larson, M. L. (1977). The Rise of Professionalism. *Paediatrics*, 63(3), 490.
- Larson, M. S. (2013). *The Rise of Professionalism: Monopolies of Competence and Sheltered Markets*. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.
- Lenz, R., & Hahn, U. (2015). A Synthesis of Empirical Internal Audit Effectiveness Literature Pointing to New Research Opportunities. *Managerial Auditing Journal*, 30(1), 5–33.
- Lenz, R., Sarens, G., & Jeppesen, K. K. (2018). In search of a measure of effectiveness for internal audit functions: An institutional perspective. *The EDP Audit, Control, and Security Newsletter*, 58(2), 1-36.
- Lenz, R., Sarens, G., & Hoos, F. (2017). Internal Audit Effectiveness: Multiple Case Study Research Involving Chief Audit Executives and Senior Management. *The EDP Audit, Control, and Security Newsletter*, 55(1), 1–17.
- Liberati, A., Altman, D. G., Tetzlaff, J., Mulrow, C., Gotzsche, P., Ioannidis, J. P. A., Clarke, M., Devereaux, P., Kleijnen, J., & Moher, D. (2009). The PRISMA statement for reporting systematic reviews and meta-analyses of studies that evaluate healthcare interventions: explanation and elaboration. *The BMJ*, 339(b2700), 1-27.

- Lin, S., Pizzini, M., Vargus, M., & Bardhan, I. (2011). The role of the internal audit function in the disclosure of material weaknesses. *The Accounting Review*, 86(1), 287-323.
- Massaro, M., Dumay, J., & Guthrie, J. (2016). On the shoulders of giants: Undertaking a structured literature review in accounting. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 29 (5), 767–801.
- Mautz, R. K., & Sharaf, H. A. (1982). *The Philosophy of Auditing*. Sarasota, FL: American Accounting Association.
- Messier, W., & Schneider, A. (1988). A hierarchical approach to the external auditor's evaluation of the internal auditing function. *Contemporary Accounting Research*, 4(2), 337-353.
- Menyah, K. (2013). Stewardship Theory. In: S. O. Idowu, N. Capaldi, L. Zu, & A. D. Gupta, *Encyclopaedia of Corporate Social Responsibility* (pp. 2322-2329). Berlin: Springer.
- Meyer, J. W., & Rowan, B. (1977). Institutionalised organisations: Formal structure as myth and ceremony. *American Journal of Sociology*, 83(2), 340-363.
- Mihret, D. G. (2014). How can we explain internal auditing? The inadequacy of agency theory and a labour process alternative. *Critical Perspectives on Accounting*, 25(8), 771-782.
- Mihret, D. G., James, K., & Mula, J. M. (2010). Antecedents and Organisational Performance Implications of Internal Audit Effectiveness. *Pacific Accounting Review*, 22(3), 224–252.
- Mihret, D. G., & Yismaw, A. W. (2007). Internal Audit Effectiveness: An Ethiopian Public Sector Case Study. *Managerial Auditing Journal*, 22(5), 470–484.
- Missier, W., Reynolds, J., Simon, C., & Wood, D. (2011). The effect of using the internal audit function as a management training ground on the external auditor's reliance decision. *The Accounting Review*, 86(6), 2131-2154.
- Mizrahi, S., & Ness-Weisman, I. (2007). Evaluating the Effectiveness of Auditing in Local Municipalities using Analytic Hierarchy Process (AHP): A General Model and the Israeli Example. *International Journal of Auditing*, 11(3), 187–210.
- Nurdiono, & Gamayuni, R. R. (2018). The Effect of Internal Auditor Competency on Internal Audit Quality and Its Implication on the Accountability of Local Government. *European Research Studies Journal*, 21(4), 426– 434

- Oussii, A. A., & Taktak, N. B. (2018). The Impact of Internal Audit Function Characteristics on Internal Control Quality. *Managerial Auditing Journal*, 33(5), 450–469.
- Pistoni, A., Songini, L., & Bavagnoli, F. (2018). Integrated Reporting Quality: An Empirical Analysis. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 25(4), 489-507.
- Plant, K., Coetzee, G. P., Fourie, H., & Steyn, D. (2013). Internal audit competencies: skills requirements for internal audit staff in South Africa. *Southern African Journal of Accountability and Auditing Research*, 15, 65-74.
- Poltak, H., Sudarma, M., & Purwanti, L. (2019). The Determinants of the Effectiveness of Internal Audits with Management Support as the Moderating Variable. *International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding*, 6(1), 33-51.
- Prawitt, D. F., Smith, J., & Wood, D. A. (2009). Internal audit quality and earnings management. *The Accounting Review*, 84(4), 1255-1280.
- Reed, D. (2002). Employing normative stakeholder theory in developing countries a critical theory perspective. *Business and Society*, 41(2), 166-207.
- Reid, G. C., & Smith, J. A. (2000). The impact of contingencies on management accounting system development. *Management Accounting Research*, 11(4), 427–450.
- Roussy, M., & Perron, A. (2018). New Perspectives in Internal Audit Research: A Structured Literature Review. *Accounting Perspectives*, 17(3), 345-385.
- Rupsys, R., & Boguslauskas, V. (2007). Measuring Performance of Internal Auditing: Empirical Evidence. *Engineering Economics*, 5(55), 9-15.
- Salameh, R., Al-Weshah, G., Al-Nsour, M., & Al-Hiyari. (2011). Alternative internal audit structures and perceived effectiveness of internal audit in fraud prevention: Evidence from Jordanian banking industry. *Canadian Social Science*, 7(3), 40-50.
- Sarantakos, S. (2013). *Social Research* (4th ed.). London: Red Globe Press.
- Sarens, G., & De Beelde, I. (2006). Internal auditors' perception about their role in risk management: A comparison between US and Belgian companies. *Managerial Auditing Journal*, 21(1), 63-80.

- Scott, R. W. (1987). The adolescence of institutional theory. *Administrative Science Quarterly*, 32(4), 493-511
- Seago, J. (2015). *Delivering on the Promise: Measuring Internal Audit Value and Performance*.
- Sim, M. (2010). National culture effects on groups evaluating internal control. *Managerial Auditing Journal*, 25(1), 53-78.
- Smith, R. (2003). *Audit Committees Combined Code Guidance*. London: Financial Reporting Council.
- Soh, D. S.B. & Martinov-Bennie, N. (2011). The Internal Audit Function: Perceptions of Internal Audit Roles, Effectiveness and Evaluation. *Managerial Auditing Journal*, 26(7), 605–622.
- Staehr, L. (2010). Understanding the Role of Managerial Agency in Achieving Business Benefits from ERP Systems. *Information Systems Journal*, 20(3): 213-238.
- Stewart, J., & Subramaniam, N. (2009). *Internal Audit Independence and Objectivity: A review of current literature and opportunities for future research*. Griffith Business School Discussion Paper No. 2009-01.
- Sulaiman, N. A. (2011). *Audit Quality in Practice: A Study of Perceptions of Auditors, Audit Committee Members and Quality Inspectors*. Doctoral Thesis. Manchester: University of Manchester.
- Swinkels, W. H. A. (2009). Contributions and limits of internal auditing to the internal control of the firm. *7th European IACG Conference*, (pp. 1-27).
- Tolbert, P. S., & Zucker, L. G. (1983). Institutional sources of change in the formal structure of organisations: The diffusion of civil service reform, 1880-1935. *Administrative Science Quarterly*, 28(1), 22-39.
- Tranfield, D., Denyer, D., & Smart, P. (2003). Towards a methodology for developing evidence-informed management knowledge by means of systematic review. *British Journal of Management*, 14(3), 207-222.

- Trotman, A. J., & Duncan, K. R. (2018). Internal Audit Quality: Insights from Audit Committee Members, Senior Management, and Internal Auditors. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 37(4), 235–259.
- Turetken, O., Jethefer, S., & Ozkan, B. (2020). Internal audit effectiveness: operationalization and influencing factors. *Managerial Auditing Journal*, 35(2), 238-271
- Turley, S., & Zaman, M. (2007). Audit committee effectiveness: informal processes and behavioural effects. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 20(5), 765-788.
- Turnbull Committee. (1999). *Internal Control: Guidance for Directors on the Combined Code*. London: ICAEW.
- Vadasi, C., Bekiaris, M., & Andrikopoulos, A. (2019). Corporate governance and internal audit: an institutional theory perspective. *Corporate Governance*, 20(1), 175-190.
- Van Peurse, K. A. (2005). Conversations with Internal Auditors: The Power of Ambiguity. *Managerial Auditing Journal*, 20(5), 489-512.
- Vitolla, F., Raimo, N., & Rubino, M. (2019). Appreciations, criticisms, determinants, and effects of integrated reporting: A systematic literature review. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 26(2), 518-528.
- West, B. P. (1996). The professionalization of accounting: A review of recent historical research and its implications. *Accounting History*, 1(1), 77-102.
- Woodward, J. (1965). *Industrial Organisation: Theory and Practice*. Oxford: Oxford University Press.
- Yee, C. S. L., Sujana, A., James, K., & Leung, J. K. S. (2008). Perceptions of Singaporean internal audit customers regarding the role and effectiveness of internal audit. *Asian Journal of Business and Accounting*, 1(2), 147–174.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v3.29.6

دور التماسك الأسري في الحد من حالات انحراف الأحداث (دراسة ميدانية في مدينة تبوك)

The Role of Family Cohesion in Reducing Juvenile Delinquency (A Field Study in the City of Tabuk)

إعداد الباحث/ نايف بن جمعان الزهراني

ماجستير توجيه واصلاح أسري، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

مستخلص الدراسة:

تناولت الدراسة موضوع: دور التماسك الأسري في الحد من حالات انحراف الأحداث: دراسة ميدانية في مدينة تبوك. هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأهمية التماسك الأسري للزوجين ولكافة أفراد الأسرة، وكذلك التعرف على علاقة العوامل المؤثرة على تماسك الأسرة (الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية والدينية) بانحراف الأحداث. كما هدفت إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث، ومحاولة التوصل إلى تدابير وقائية من شأنها أن تحد من ظاهرة جنوح الأحداث.

وتوصلت الدراسة إلى عديد من النتائج؛ أهمها يتمثل في الآتي: أن أكثر العوامل الاجتماعية المؤثرة على تماسك الأسرة ولها علاقة بانحراف الأحداث هي: سوء العلاقة بين الزوجين، وضعف تحمل المسؤولية من أحد الطرفين، أن أكثر العوامل الاقتصادية المؤثرة على تماسك الأسرة ولها علاقة بانحراف الأحداث هي: كثرة متطلبات واحتياجات الأسرة، وعدم القدرة على تدبير احتياجات الأسرة، أن أكثر العوامل النفسية المؤثرة على تماسك الأسرة ولها علاقة بانحراف الأحداث هي: الإحساس بالأمن والأمان، وإبداء شاعر الحب والود لكافة أفراد الأسرة، أن أكثر العوامل الصحية المؤثرة على تماسك الأسرة ولها علاقة بانحراف الأحداث هي: الاهتمام بنظافة المنزل وتهويته حفاظاً على صحة أفراد الأسرة، ومراعاة اتخاذ الإجراءات الصحية الوقائية عند إصابة أي فرد بمرض معدي، أن أكثر العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث هي تأثير رفاق السوء، وضعف الرقابة الأسرية.

الكلمات المفتاحية: التماسك الأسري، حالات، انحراف الأحداث، مدينة تبوك

The Role of Family Cohesion in Reducing Juvenile Delinquency (A Field Study in the City of Tabuk)

Abstract:

The study addressed the topic: The role of family cohesion in reducing cases of juvenile delinquency: A field study in the city of Tabuk.

The study aimed to identify the concept and importance of family cohesion for spouses and all family members, as well as the relationship of factors affecting family cohesion (social, economic, health, psychological and religious) with juvenile delinquency. It also aimed to identify the factors that lead to juvenile delinquency, and to try to come up with preventive measures that would limit the phenomenon of juvenile delinquency.

. The most important of them are as follows: That the most social factors affecting family cohesion and related to juvenile delinquency are: bad relationship between spouses, and weakness of responsibility for one of the two parties, The most economic factors affecting family cohesion and related to juvenile delinquency are: the large number of family requirements and needs, and the inability to manage the family's needs, The most psychological factors affecting family cohesion and related to juvenile delinquency are: Feeling safe and secure, and the poet expressing love and affection for all family members, The most important health factors affecting family cohesion and related to juvenile delinquency are Paying attention to the cleanliness and ventilation of the home in order to preserve the health of family members, and taking measures into account, Preventive health when an individual is infected with an infectious disease, That the most common factors leading to juvenile delinquency is the influence of bad companions and weak family control.

Keywords: Family cohesion, Cases, Juvenile delinquency, Tabuk city

1. الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة:

تعتبر الأسرة النواة الأولى التي تعمل على تنمية شخصية أبنائها في المجتمع، وتساعدهم على تشكيل شخصياتهم بصفة عامة، ونظراً لكثرة المشاكل الأسرية في الوقت الحاضر، وما عترها من فقدان للتواصل وغياب العلاقات الحميمة التي كانت من أبرز سماتها. حيث نجد أن وضع البنين الأسري في كثير من الدول العربية قد بات يتعرض إلى شقوق وتصدمات خلقتها أسباب كثيرة؛ أدت بدورها إلى مظاهر من التفكك والانهيار في بعض الأسر، وإلى تفاقم المشكلات الأسرية. (العمرو، 2007) ولقد أصبح التفكك الأسري من المشاكل الاجتماعية التي أفرزها التغيير الاجتماعي السريع، وما يصاحبه من آثار سلبية أثرت على بناء وتركيب الأسرة وأنماطها، كما أدى هذا التغيير إلى تغيير في الأدوار الاجتماعية وإلى غياب ما يسمى بالضبط الاجتماعي وفقدان المعايير الاجتماعية وغياب الضمير الجمعي، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور قيم وعادات اجتماعية جديدة على حساب غياب عادات وقيم المجتمع الأصلية وظهور مشاكل نفسية اجتماعية تنعكس على المحيط الأسري وخاصة الأبناء. (الهوري، 2020، ص226)

2.1. مشكلة البحث:

تعتبر مشكلة تفكك الأسرة إحدى مخاطر التفكك الاجتماعي، وهي ظاهرة اجتماعية تعاني منها كل المجتمعات البشرية، وقد أخذت هذه الظاهرة في التزايد في الوقت الراهن، وذلك يرجع لعدة أسباب وعوامل متشابكة ومتداخلة فيما بينها، والتي من أبرزها تلك المشكلات الاقتصادية والثقافية التي تواجهها الأسرة في المجتمعات المعاصرة، وهذه تشكل عبءاً أمام تلك المجتمعات؛ نظراً للآثار السلبية الناتجة عنها، والتي تهدد كيان الأسرة وتماسكها، مما ينعكس سلباً على الأبناء وتنشئتهم الاجتماعية. (الربيعي، 2013، ص246)

مما سبق يستنتج الباحث أن التفكك الأسري عادةً ما ينتج عنه عدم الشعور بالأمان، وضعف القدرة على مواجهة المشكلات، والبحث عن أيسر الطرق وأسرعها لتحقيق الهدف المراد دون النظر إلى شرعية الوسيلة المستخدمة في الوصول إليه مثل الوقوع في المخالفات والجنوح.

وتعتبر ظاهرة جنوح الأحداث إحدى المشكلات الخطيرة التي تهدد استقرار المجتمع؛ نظراً للاختلالات التي تحدثها، وتتجلى في بعض السلوكيات غير المرغوبة والمستهجنة من قبل المجتمع، والتي من المفروض ألا تظهر لو كانت البيئة الأسرية للحدث سليمة و متماسكة. (لبنى، 2017)

وفي ضوء ذلك فإن مشكلة هذا البحث تتمثل في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما أثر تماسك الأسرة في الحد من حالات انحراف الأحداث؟

3.1. أهمية البحث:

أولاً: الأهمية العلمية: (النظرية)

- تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة فيما سوف تقدمه من إضافة علمية حول شريحة من الأطفال الذين يعيشون في وسط أسري غير متماسك وتحديد مدى تأثير ذلك على سلوكياتهم؛ مما يساعد على تطوير المفاهيم العلمية حول فقدان الرعاية الأسرية بسبب الطلاق أو الوفاة أو نقص الرقابة الوالدية... إلخ.

- رسم صورة واضحة عن جنوح الأحداث ومعرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك.
 - محاولة تقديم تحليل علمي لهذه الظاهرة والتوعية بخطورتها وكيفية الوقاية منها.
- ثانياً: الأهمية العملية: (التطبيقية)**
- أنّ هذه الدراسة تمثل مساهمة في المكتبة العلمية في جانب الدراسات التي تتناول موضوع تفكك الأسرة وأثره على انحراف الأحداث.
 - سدّ الفجوة المتعلقة بقلة الدراسات النفسية والاجتماعية التي تهتم بقضايا الأسرة وانحراف الأحداث.
 - يُؤمل أن تستفيد المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات المعنية بالتوجيه والإرشاد الأسري من نتائج هذه الدراسة في مجال القضايا التي تخص الأسرة.

4.1. أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مفهوم وأهمية التماسك الأسري للزوجين ولكافة أفراد الأسرة.
2. التعرف على علاقة العوامل المؤثرة على تماسك الأسرة (الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية والدينية) بانحراف الأحداث.
3. التعرف على العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث.
4. معرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول معوقات تماسك الأسر تُعزى للمتغيرات (النوع - المؤهل التعليمي - الفئة العمرية)
5. محاولة التوصل إلى تدابير وقائية من شأنها أن تحد من ظاهرة جنوح الأحداث.

5.1. تساؤلات البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما مفهوم وأهمية التماسك الأسري للزوجين ولكافة أفراد الأسرة؟
2. ما علاقة العوامل المؤثرة على تماسك الأسرة (الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية والدينية) بانحراف الأحداث؟
3. ما هي العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث؟
4. ما الفروق في إجابات أفراد العينة حول معوقات تماسك الأسرة والتي تُعزى للمتغيرات (النوع - المؤهل التعليمي - الفئة العمرية)؟
5. ما هي التدابير الوقائية التي من شأنها الحدّ من ظاهرة جنوح الأحداث؟

6.1. مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم التفكك:

لغة: يُقال فكّ فصله وخلصه، ويُقصد بالتفكك تفكك الشيء أي انكسر إلى أجزاء، لذا فإنّ التفكك الأسري هو تفكك الأسرة إلى أجزاء بعدما كانت منسجمة. (الربيعي، 2013، ص249)

اصطلاحاً: يُراد بظاهرة التفكك انهيار وحدة وتداعي بناءها واختلال وظائفها وتدهور نظامها سواءً كانت هذه الوحدة شخص أم جماعة أو مؤسسة أو أمة بأسرها وهو عكس الترابط والتماسك. (نعيمة، 2016، ص6)
إجرائياً: هو انحلال الروابط وانهيارها وتشنت وحداتها سواء كان ذلك على مستوى الشخص أو الجماعة أو المؤسسة.
2- الأسرة:

لغة: كلمة مشتقة من الأسر، والأسر هو القيد وتعني الأسرة أيضا الدرع الحصين، وأهل الرجل وعشيرته، والأسرة جماعة يربطها أمر مشترك. (العايب، وبولقرون، 2017، ص11)
اصطلاحاً:

هي "الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي، فهي تنبعث من ظروف الحياة التلقائية للأوضاع الاجتماعية، ففيها تبدأ حياتنا الأولى، ونتعود عليها وهي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك، وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري". (العمرو، 2007، ص10)
إجرائياً: الأسرة جماعة من الأشخاص يرتبطون معا برابطة الزواج أو الدم أو تبني ويشكلون عائلة واحدة.
3- التماسك الأسري:

يُعرف على أنه: "مجموعة من العلاقات الإيجابية والحقوق الأسرية بين أعضاء الأسرة، والتي تجعلهم قادرين على أداء سليم للوظائف المختلفة، وتجعل الأسرة أداة جذب لأعضائها، أو على مستوى طبيعة نتاج الأسرة من الأبناء". (أسامة، 2012)
4- التفكك الأسري:

يعرف التفكك الأسري على أنه: "تكيف أو توافق، وانحلال يُصيب الروابط التي تربط الجماعة الأسرية كل من الآخر، ولا يقتصر وهن هذه الروابط على ما قد يُصيب العلاقة بين الرجل والمرأة، بل قد يشمل كذلك علاقة الوالدين بأبنائهم"، وقد اختلفت تسميات هذا المصطلح، فبعضهم يدعوه التفكك الأسري ويتم بفقد أحد الوالدين أو كليهما، وآخرون يدعوه (تصدع الأسرة) (صليحة، 2010، ص8)

إجرائياً: هو اختلال وظائف الأسرة وانهيار الأدوار والبناء الأسري نتيجة لغياب أحد الوالدين أو كليهما نتيجة الطلاق أو الوفاة وتتميز الأسر المتفككة بالتوتر والنزاعات المستمرة. هذا نقل حرفي من أحد المراجع التي صورتها لي. التعريف الإجرائي ينبغي أن يكون من أسلوب الباحث وليس نقلا حرفياً.
4- انحراف الأحداث:

الانحراف في علم الاجتماع هو "كل خروج عن المألوف من السلوك الاجتماعي دون أن يبلغ حد الإخلال بالأمن الاجتماعي بصورة ملحوظة أو خطيرة تهدد الاستقرار الداخلي للمجتمع". (الهوري، 2020: ص229)
إجرائياً: كل فعل يتعارض مع القوانين الوضعية التي سنّها المجتمع، والانحراف أيضاً نمط من أنماط السلوك التي حرّمها المجتمع، ويعاقب مرتكبيها عن طريق القانون.

5- الحدث:

لغة: هناك عدة تعريفات للأحداث، أو لفظ الحدث عند علماء اللغة تكاد تكون جميعها تعبر على أن الحدث؛ "فهو صغير السن أو حديث السن، فالبعض عرف الأحداث بأنهم حديثو السن ورجل حدثٌ بفتحيتين أي الشاب، وإن ذكرت السن قلت حديث السن. وغلما حدثان أي أحداث، وهؤلاء قوم حدثان، وجمع حدث هو الفتى صغير السن". (لبنى، 2017)

اصطلاحاً: "الحدث هو من لم يتجاوز سنه ثماني عشر ميلادية وقت ارتكابه للجريمة أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض للانحراف". (لبنى، 2017)

إجرائياً: هو صغير السن الذي لم يبلغ من العمر سنّاً يقع بين سن تميز وسن الرشد الجنائي، أو بعبارة أخرى هو الإنسان الذي يبلغ من العمر سنّاً يقع بين سن انعدام المسؤولية وسن تقدير المسؤولية.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة**1.1.2. الإطار النظري:****1.1.1. التماسك الأسري:**

تمثل الأسرة الخلية الأساسية في بناء المجتمع، كما أنها أهم مؤسسة اجتماعية تُوكل إليها مهمة التنشئة الاجتماعية لما لها من أهمية كبرى، حيث تستمد الأسرة أهميتها وخطورتها من حيث أنها البيئة الاجتماعية الأولى، بل والوحيدة التي تستقبل الإنسان منذ ولادته وتحضنه طيلة مدة طويلة في حياته، ففيها يمارس الفرد أول علاقاته الإنسانية، ولذا تمثل المجتمع الإنساني الأول. ويمكن الإشارة إلى أنّ العلاقة بين الأسرة والمجتمع عبارة عن علاقة تكاملية تبادلية (تأثير وتأثر)، وتماسكها بالضرورة يؤدي إلى تماسك المجتمع الذي تنتمي إليه. فالتماسك هو حالة من الارتباط الذي يسود العلاقات الأسرية والزوجية، والتي تشمل جميع جوانبها الحياتية، وله أهمية عظمى في بناء المجتمعات والحضارات الإنسانية، وله أثر واح في تشكيل السلوك الإنساني. (عيشور، وعوارم، 2013، ص1)

تعريف التماسك الأسري:

إنّ مفهوم التماسك بشكلٍ عام من المفاهيم الهامة التي شغلت اهتمام كثير من الاجتماعيين أمثال "إميل دوركايم" الذي يرى أنّ "المستوى المرتفع من التماسك داخل الأسرة وكذلك بين الجماعة يدفع الفرد إلى التضحية من أجلهم، ويرى مصلحتهم هي مصلحته، ولا يستطيع العيش بمعزلٍ عنهم". ويرى الباحث أنّ التماسك الأسري يمثل الركيزة الأساسية التي من خلاله يُهيأ وسطاً أسرياً، وعلاقات سوية في تنشئة الأبناء. فالأسرة المتماسكة تكون ذات مناخ أسري إيجابي، والعلاقة المتوافقة بين الوالدين تعمل على نمو شخصيات متكاملة متزنة بين الأبناء، بخلاف التوتر الناتج عن العلاقات غير المتوافقة بين الوالدين؛ فهو بلا شك يُحدث أنماطاً سلوكية غير سوية لدى الأبناء مثل الغيرة والأنانية والخوف.

وللتماسك الأسري عدة ركائز وقواعد يستند عليها، تتمثل في الآتي: (أحمد، 2017، ص297-298)

أولاً: يمثل رب الأسرة دور القائد الذي تقع عليه مسؤولية إرشاد وتوجيه الأسرة، فهو القدرة والناصح لها.

ثانياً: يتطلب أن تكون العلاقات بين أفراد الأسرة قائمة على الاحترام والتفاهم والصدق، لكي تُعطي ثمارها كما ينبغي.

ثالثاً: احترام رأي الآخرين؛ أيّاً كان مصدره، وهذا يُعطي لكافة أفراد الأسرة الحق في إبداء رأيهم ووجهات نظرهم الخاصة.
مكونات الأنظمة الأسرية:

- التماسك: ويعرّف على أنه: "الرباط العاطفي بين أعضاء الأسرة"؛ حيث يُحدّد النموذج القطبي عدداً من المتغيرات التي يُمكن أن تُستخدم لتشخيص وقياس أبعاد التماسك الأسري، وهي الرباط العاطفي، التحالف، الحدود والمحدّدات، الوقت والمكان، والأصدقاء، وصنع القرار، والمصالح المشتركة، والترفيه.
- الاتصال: فإنّ التواصل غير الفعّال يترك آثار سلبية لدى أفراد الأسرة؛ لأنه يزيد من سوء الفهم الذي يولّد العداء والخصومات الأسرية، وبالتالي فإنّ العلاقات الودية بين كلٍّ من الآباء والأبناء يُمكن أن تؤدي أيضاً إلى مشكلات سلوكية وانضباطية. لذلك ينبغي على الآباء "التحدث مع أبنائهم"، وتبادل الأفكار، والمشاعر بكلّ حرية لتعزيز سبل التواصل بينهم، والابتعاد عن ممارسة الاستراتيجيات التربوية الصارمة تجاه أبنائهم، فهذا يؤدي إلى العداء وعدم الانضباط لدى الأبناء.
- المرونة: أنّ الأسر التي تتسم بالمرونة هي الأسر القادرة على تحقيق التوازن بين ثبات احتياجاتها للاستقرار مقابل حاجاتها للتغيير، وإنّ المرونة بشكل أساسي تركز على التغيير في أدوار العائلة والقيادات والقواعد، وهي القادرة على تأمين الاستقرار العائلي لدى أفرادها مع إحداث التغيير المناسب والملائم عند اقتضاء الحاجة، وتلك الفعّالية هي التي ستميزها عن باقي الأسر.

أهمية التماسك الأسري:

إنّ التماسك الأسري يمثّل أساس التماسك الاجتماعي، فالعلاقات الأسرية السليمة ثمرتها اكتساب الأبناء الخصائص السلوكية المناسبة للتعامل مع المجتمع بفاعلية، فالتماسك يضمن تحديد الأدوار الفعّالة للأسرة داخل المجتمع. فعلى مستوى الأزواج يحقق التماسك الأسري السكينة والمودة والرحمة. وعلى مستوى الأبناء يوفر لهم الجو الملائم للتنشئة السليمة، ويُسبغ رغباتهم وحاجاتهم الضرورية التي تُكمل توازنهم النفسي والعقلي والشخصي. أما على مستوى المجتمع فالتماسك الأسري يحفظ له هويته وقوته ووحدته ويدفعه إلى المزيد من النمو والتطور، فهو شرط أساسي لخلق مجتمع آمن ومنسجم ومتكامل.
(البغدادي، 2013، ص32)

مظاهر التماسك الأسري:

- أ. توحد الهدف للأسرة: بمعنى أنّ أيّ أسرة لها أهداف تسعى إلى تحقيقها؛ مما يتطلب التعاون من كل أفراد الأسرة، حتى يستطيعوا تحقيق أهدافهم.
- ب. المشاركة بين الزوجين: تتطلب الحياة الزوجية قيام أفرادها بمهامهم، ونتيجةً للتغيرات التي تتطلب المشاركة في الأدوار بين الزوجين؛ مما يخلق علاقة مزدوجة ومتوازنة في الحياة الأسرية.
- ج. التعاون: ويكون التعاون باشتراك الشباب في مسؤوليات الأسرة؛ ويزداد هذا الاشتراك بتقدم سن الشباب، فالأسرة تمثّل أهم مؤسسات المجتمع للقيم بنشاطات واهتمامات عامة، حيث نجد كل فرد من أفراد الأسرة يشارك في تفاعل أسرته، مع غيرها من الأسر والمؤسسات والمجتمع ككل.
- د. الحوار: يعتبر الحوار من وسائل الاتصال الفعّالة؛ ولما كان الخلاف ظاهرة بشرية؛ يأتي الحوار لتقريب النفوس وكبح جماحها، حيث أنّ الحوار الهادف بين الزوجين ينعكس مردوده الإيجابي على سلوكيات الأبناء، ونموهم الصحي والنفسي.

مقومات التماسك الأسري:

- 1) المقوم البنائي: والذي يتطلب وجود أسرة متكاملة من أب وأم وأبناء وغيرهم أن وجد.
- 2) المقوم الديني: ويمثل أهم المقومات التي تؤدي إلى زيادة تماسك الأسرة والوحدة بين أفرادها، كما أنه يزيد من تماسكها فكرياً ومعنوياً ويحميها من التفكك والانحراف.
- 3) المقوم العاطفي: وهذا المقوم يعتمد على ما يسود الأسرة من عواطف إيجابية تربط بين أفرادها، وتظهر في الحب والولاء والتقدير والاحترام المتبادل.
- 4) المقوم الاقتصادي: وهذا المقوم يتمثل في قدرة الأسرة على تلبية احتياجات أفرادها المادية؛ مما يشعرها بالطمأنينة والأمن والسعادة.
- 5) المقوم الصحي: ويقوم على مدى خلو أفراد الأسرة من الأمراض المختلفة، والوراثية، ومدى قدرة أفراد الأسرة من مواجهة أزمات المرض، وما يتبعه من صعوبات.

المشكلات والصعوبات التي تؤثر على تماسك الأسرة ووظائفها:

- 1) العلاقة بين الوالدين: فالأسرة السعيدة؛ تقوم على عوامل متعددة ومهمة أولها التفاهم والحب الحقيقي بين الزوجين، حيث تعتمد العلاقة بين الوالدين على الاختيار السليم لكل منهما، ذلك الاختيار المبني على أسس عقلية سليمة، وليس العواطف السريعة.
- 2) العوامل الجسمية: لجميع المتغيرات الجسمية أثرها البالغ في حدوث الموقف الإشكالي داخل الأسرة، حيث أن المرض أكثرها في إحداث المشكلة الأسرية، فغنه عبارة عن حالة اجتماعية تؤثر على أسلوب حياة الفرد والأسرة.
- 3) العوامل النفسية: فالصحة النفسية أحد العوامل النفسية المؤثرة على علاقات أفراد الأسرة ووظائفها؛ سواء بين الأبناء أو الآباء.
- 4) العوامل الاجتماعية: من أهم العوامل ذات صلة بالفرد؛ تلك العوامل الاجتماعية، ولها اتصال وثيق بشخصية كل فرد من أفراد الأسرة، حيث تؤدي بالأسرة إلى الاضطراب وعدم الاتزان الوظيفي.
- 5) العوامل السياسية: إذا كان النظام الأسري في مجتمع ما منحلًا وفاسدًا؛ فإن الفساد يتردد صداه في وضعه السياسي وإنتاجه الاقتصادي ومعايير الأخلاقية، وبالتالي إذا فسد النظام السياسي؛ يؤثر على مستوى معيشة الأسرة وفي تماسكها.
- 6) العوامل الاقتصادية: تعتبر عاملاً ذو تأثير بالغ على تماسك الأسرة وأدائها لأدوارها، خاصة تلك المتعلقة بالعيشة والرعاية الصحية والعقلية والتعليمية.
- 7) العوامل الثقافية: يتحدد بمستوى تحصيل الأبوين المدرسي، حيث وجد أن مستوى تعليم الأبوين يتدخل بشكل كبير في تحديد أسلوب تعاملها مع أبنائها. فالأسلوب الديمقراطي هو ذلك الأسلوب الذي يتخذه الأبوين ذو المستوى الثقافي المرتفع.

2.1.2. انحراف الأحداث:

يمثل انحراف الأحداث ظاهرة اجتماعية، وأن الانحراف ما هو إلا أنماط سلوكية تنضوي في نطاق الظاهرة. فالانحراف في علم الاجتماع هو كل خروج عن المؤلف من السلوك الاجتماعي دون أن يبلغ حد الإخلال بالأمن الاجتماعي بصورة ملحوظة تهدد الاستقرار الداخلي للمجتمع. (الهوري، 2020، ص 229)

التعريف الاجتماعي للانحراف:

يُعرف بأنه الفعل الذي يضر بمصلحة الجماعة أو المجتمع، كما أنه يهدد كيانه، ويمثل هذا الفعل سلوك انحرافي، بمعنى عدم التزام من يقوم بهذا الفعل بالقيم والمعايير في المجتمع، والتي تحرص وتحافظ عليها الجماعة، فالانحراف يتضمن أنماطاً من السلوك المضاد للمجتمع، والذي يؤدي إلى الإضرار بالتنظيم الاجتماعي. (الشمري، 2015، ص 346)

العوامل المؤدية للانحراف:

تنقسم العوامل المؤدية للانحراف إلى قسمين: عوامل داخلية وخارجية. (الهوري، 2020، ص 230)

العوامل الداخلية: والتي تنقسم إلى:

العوامل النفسية؛ حيث أن القلق والاكتئاب والوحدة النفسية والانطواء والشعور بالنقص والتوتر وصعوبة التحصيل الدراسي، وكذلك الصعوبة في التوافق وضعف الاتزان العاطفي، فتجتمع كل هذه الحالات والظروف لتكوين سبب رئيسي ومهم يؤدي بالحدث إلى الانحراف.

العوامل الذاتية: وتتمثل في عدد من العوامل النفسية لشخصية الحدث، والتي تسبب له اضطراباً نفسياً وعصبياً وجسدياً، ومنها: الوراثة التي تساعد على نشوء الاستعداد للانحراف، كما أن للبيئة عامل تفاعلي بالنسبة للوراثة، علماً بأن البيئة تدعم العوامل الداخلية المؤدية للسلوك المنحرف أو تضعفه أو تُبده. حيث أن لتدني مفهوم الذات دوراً كبيراً كأهم العوامل الذاتية التي تؤدي للانحراف، فما أن تشوّه مفهوم الذات إلا تأثرت عملية النمو النفسي السوي، وقُلّت من تقدير الحدث لنفسه، مما جعل الحدث عُرضةً لانعدام التكيف الاجتماعي، مما يجعله متجهاً للانحراف.

العوامل الخارجية: والتي تتمثل في: ضعف الانضباط وغياب القدوة الحسنة، وعدم التقيد بالقوانين، وغياب اتخاذ إجراءات صارمة في معالجة بعض السلوكيات الخاطئة.

العوامل الاجتماعية المؤدية إلى انحراف الأحداث:

يمكن تقسيم العوامل المؤدية إلى الانحراف إلى فئتين؛ كالتالي: (حمد، 2008، ص 108-109)

1) العوامل التي تتصل بذات الحدث، وتكوينه النفسي والعقلي، وتسمى العوامل الداخلية:

ذلك الصراع الذي يتعرض له الحدث في شخصيته ويُسقط رغبات محبة داخلية غير مرغوب فيها؛ مما يؤدي إلى التفكير حسب رغباته هو ليس حسب الحقائق الموضوعية، وكذلك الحال في الحالات الانفعالية كفقدان الحالة المزاجية أو الانقباض النفسي؛ المتمثل في شعوره بالحزن والأسى واليأس. وتعبّر هذه الحالات الانفعالية عن حاجة الحدث إلى العطف والشعور بالأمان والطمأنينة.

(2) عامل ظروف البيئة الخاصة والعامة، وتسمى بعوامل البيئة الخارجية: إنّ تداخل العوامل البيئية والذاتية يجعل من الصعب جداً تحديدها. فقد يؤدي ازدحام أفراد الأسرة في حجرة واحدة إلى تحديد أنماط التعامل بين أفرادها. وبذلك يمكن اعتبار المسكن مؤثراً بيئياً خارجياً من ناحية، ومؤثراً بيئياً داخلياً من ناحية أخرى.

العوامل الداخلية والخارجية المؤدية لانحراف الأحداث في المجتمع:

أولاً: من أهم العوامل الداخلية لانحراف الأحداث: (لعروسي، 2014، ص 252-263)

1. الوراثة: هي انتقال خصائص معينة من الأصول إلى الفروع في لحظة تكوين الجنين، حيث يتم انتقال الأمراض العضوية والعقلية عن طريق الوراثة إلى الأحداث والمساهمة في تكوين سلوكهم المنحرف، فإنّ سلوك الإنسان لا يتغير فقط بالظروف، ولكن بالخصائص الفيزيولوجية أيضاً، كأن يكون الأصل مدمناً على الخمر والمخدرات فينشأ الفرع لصاً أو سيء السلوك والسيرة.

2. التكوين العضوي والعقلي للحدث: ويقصد به مجموعة الصفات التي تتعلق بالحدث منذ الولادة؛ بالنسبة لشكله الخارجي وتركيبه الحيوي العضوي

3. التكوين النفسي للحدث: حيث تتعدد العوامل التي تدخل في التكوين النفسي وتتداخل مع بعضها البعض، وتنعكس الحياة النفسية بجميع جوانبها والتكوين النفسي مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر في تكوين شخصية الحدث وتتفاعل مع البيئة الخارجية، فالمرض النفسي اضطراب في تفكير الفرد؛ وشعوره يكون من الخطورة بدرجة تحول بين الفرد وقيامه بوظيفته في المجتمع بطريقة سوية مُرضية.

ثانياً: أهم العوامل الاجتماعية الخارجية لانحراف الأحداث: (الضعيف، 2016، ص 90-91)

أ- المدرسة: حيث تشكل المدرسة دوراً هاماً في مساعدة الحدث على أن يتعلم كيف يساعد غيره، وكيف يقوم بالواجبات المكلف بها، وأيضاً كيف يتعاف على عادات المجتمع وتقاليده، وبالتالي تكمن مسؤولياتها في صقل المواهب وتوجيه النشاطات وتنمية الشخصية. ويمكن القول أنّ المدرسة تلعب دوراً هاماً في التأثير على تكوين شخصية الحدث، من حيث أنها قد تجعله يكتسب سلوك إيجابي وهو السلوك السوي، أو تجعله يتبع السلوك غير السوي وهو المنحرف والمتعارض مع المجتمع.

ب- الرفاق والأصدقاء: إذ يتضح دورهم البالغ في تكوين شخصية الحدث، وذلك بتهيئة جو ملائم للطفل أو الحدث؛ يشعر فيه بالحرية والانطلاق، ويبثّ شعور التحرر من جو المنزل أو المدرسة المشحون بالضغوط الانفعالية، والتي يزعم أنها تُحرمه من إشباع رغباته وخصوصاً النفسية، مما يجعله ينتمي لجماعات ترتكب سلوكيات منحرفة.

ج- وقت الفراغ: كون الطفل يحتاج إلى اللعب، فإن لم يجد هذا الطفل أو الحدث ما يُشبع رغباته واحتياجاته فإنه وبلاشك سيتهج إلى الشارع ليحمله المكان الذي يلجأ إليه لممارسة نشاطه. فوقت الفراغ له تأثير كبير على سلوك الفرد، فإن لم يُستغل بما يُفيد؛ فهذا من شأنه أن يجعله ينحرف عن القواعد والقوانين، وبالتالي يُصبح منحرف.

وهناك كثير من الأمور التي تحدث داخل الأسرة؛ وتؤدي إلى الانحراف السلوكي للأبناء: (حمد، 2008، ص 203-204)

- ما يشوب العلاقة بين الوالدين من خلافات جسمية ومناقشات حادة مستمرة؛ قد تصل إلى حالة من الانفعال بي الزوجين، وربما إلى الطلاق؛ مما يؤدي إلى انهيار الأسرة وتشرذم الأبناء.

- قسوة الوالدين أو أحدهما مع الطفل واللجوء إلى الشدة أو العنف في التربية، وقد يحدث العكس تماماً بالتدليل والتغاضي عن الخطأ، وفي كلا الحالتين تكون النتائج سلبية.
 - التفريق بين الأبناء بالمعاملة كتدليل الولد والقسوة على البنات، وهذا يخلق جواً من المشاحنات بين الأبناء وعدم الانسجام بينهما.
 - إهمال الزوج للزوجة الأولى وأبنائها بعد زواجه من أخرى، مما يفقد الطفل الجو الأسري السليم الملائم لنموه العاطفي والوجداني السوي.
 - عمل الزوجة خارج منزلها وتغيبها عن رعاية الأبناء لفترة طويلة وتقصيرها في رعاية أبنائها والحفاظ عليهم.
- النظريات المفسرة للانحراف والعود إليه:**

- (1) النظرية البيولوجية: فالتكوين البيولوجي للفرد بمثابة المحدد الرئيسي للسلوك، فالمجرم ينشأ بحتمية بيولوجية، وسلوكه المضاد للمجتمع ينتقل إليه عن طريق الوراثة من أسلافه. ويمكن القول أنّ الاتجاه البيولوجي هو اتجاه فردي في تفسير السلوك؛ لأنّ الفرد هو محور الدراسة لديه، حيث أنّ هذا الاتجاه يحاول البحث عن سبب السلوك الانحرافي في داخل الفرد نفسه.
- (2) النظرية السيكلوجية: ويعتبر هذا الاتجاه امتداداً بيولوجياً مع الاختلاف في النظرة إلى المنحرفين سلوكياً، إذ يعتبرهم هذا الاتجاه على أنهم أفراد يجب دراستهم ومعاملتهم كأفراد، حيث لا يمكن علاج المنحرف إلاّ باعتباره شخصاً في حدّ ذاته؛ بعكس الاتجاه البيولوجي الذي يعتبر المنحرف كإنسان حيواني.

العوامل الأسرية التي تلعب دوراً في جنوح الأحداث: (حجيلة، 2015، ص 87-90)

- (1) **البيت المتصدع:** ويقصد به في كثير من الأحيان غياب أحد الوالدين أو كليهما لأسباب مختلفة كالطلاق والانفصال والهجر والوفاة وزواج الاب مرة أخرى، وزواج الأم من آخر. ويؤدي التصدع الأسري إلى نتيجة واحدة وهي التفكك الاجتماعي؛ وذلك نتيجة التغير في الأدوار الاجتماعية الناتجة عن التغيرات الثقافية والاقتصادية التي أجبرت كثير من الأولياء على ترك منازلهم لتوفير احتياجات الأسرة المادية؛ مع إهمال حق أبنائهم في الرعاية والعطف؛ مما قد يؤدي إلى خلق نزاعات بين الأولياء والتي قد تؤدي إلى الانفصال أو الطلاق، والتي تؤدي بدورها إلى توغل الأبناء في سلوكيات منحرفة، واتخاذ طرق الجريمة.
- (2) **التوتر العائلي:** تمثل الخلافات الأسرية بين الأبوين سبباً في نفور الأبناء من المنزل؛ نظراً للجو الأسري الذي يعيشون فيه والمشحون بالمشاكل، وبحثهم عن أماكن أخرى تجعلهم يحسون بالأمان وراحة البال، وبغرض نسيان الهموم وما تواجهه من مشكلات يلجأ البعض إلى تعاطي المخدرات، أو القيام بسلوكيات عنيفة.
- (3) **المستوى السلوكي السيء للعائلة:** ويعتبر من أكثر العوامل المؤثرة على انحراف الأحداث، حيث يسوء المستوى السلوكي للعائلة في حالة كون الوالدين أو أحدهما مجرمًا أو مُنحلاً خُلُقياً، أو مدمناً على المخدرات، فالطفل أو الحدث يجد نفسه في عائلة أو غل فيها الوالدان أو أحدهما في الاجرام أو الانحلال الخُلقي، وبالتالي يقع الحدث في ارتكاب الجرائم، جاعلاً من والديه، أو أحدهما قدوةً في السلوك، ويزداد الأمر سوءاً إذا تولى الوالدان أو أحدهما توجيه الحدث إلى اقتراف الرذيلة وارتكاب الجرائم بغية استغلاله وحصوله على مغانم محرمة.

4) **التربية الخاطئة:** وتتمثل تلك التربية الخاطئة في معاملة الآباء والأمهات بقسوة أو بلين أو بالتأرجح بينهما، أو الإهمال وعدم المبالاة، فلأسرة المسؤولية الكبرى في تربية أبنائها التربية السليمة والرعاية الجيدة والحسنة.

أثر التفكك الأسري على انحراف الأحداث:

- الهروب: حيث يُعتبر الهروب المثال الأول للانحراف؛ فقد يدلُّ مغادرة المنزل العائلي على قلق وضيق الشخص في عائلته؛ بسبب الاضطرابات العاطفية، أو بسبب الظروف العائلية السلبية.
- التشرّد: والذي يمثل أيضاً شكلاً من أشكال الانحراف.
- العدوان: هو عبارة عن سلوك يصدر إما عن الطفل تجاه أفراد آخرين، ويكون هذا كرد فعلٍ إمّا عن عدم الرضى بالواقع الاجتماعي، وإمّا ناتجاً عن النقص، وإمّا يكون ناتجاً عن المشاكل الأسرية ومنها التفكك الأسري.

الأساليب الوقائية إزاء انحرافات البيئة الأسرية: (حجيلة، 2015، ص 90 – 94)

- أ- الإعداد للحياة الأسرية: حيث يتطلب إعداد الفرد للحياة الأسرية؛ قبل أن يُشارك في تكوينها لمعرفة واجباته ومسؤولياته، وهذا ضماناً للأبناء من الوقوع في هاوية الانحراف والجنوح.
- ب- حُسن اختيار الفرد لشريكه في الحياة الزوجية: حيث يُعتبر اختيار الزوج والزوجة الضمان الأساسي لتكوين العائلة السعيدة والتنشئة السليمة لأطفالها والطريقة المثلى لهذا الاختيار، ويكون بتحكيم العقل والعاطفة معاً.
- ج- الحفاظ على الانسجام العائلي: ويتمثل ذلك في قدرة الزوجين على التكيف وفقاً لمفومات شخصية، وطبقاً للظروف المحيطة بهما. فاستمرار الأسرة لا يكون إلا بتضحية أحدهما من خلال التخلي عن بعض الحقوق تجنباً للمشاكل الكبيرة التي قد تؤدي بحياتهما إلى الانفصال والزوال.
- د- معاقبة المقصر في الواجبات الأسرية: إن وجود نصوص قانونية بفرض عقوبة على الطرف المقصر في القيام بالواجبات العائلية يحول إلى حد كبير دون التقصير لأحد الزوجين. والمتمثلة في التقصير في الواجبات العائلية، إساءة أفراد الأسرة، امتناع دفع النفقة، وغيرها. ولقد جاءت هذه التشريعات ضماناً لحفاظ الأطفال، ولردع كل من يحاول ارتكاب جرائم في حق الآخرين، لأنّ القيام بمثل هذه الأعمال كالإساءة إلى الأطفال بالمعاملة القاسية؛ سيؤدي بهم إلى الهروب من ذلك المنزل، واللجوء إلى مكان آخر بعيداً عن تلك المشاكل، فيكون عُرضةً لخطر أصدقاء السوء الذين يعلمانه سلوكيات منحرفة.
- هـ- الرعاية الاجتماعية للأسرة: والتي تُعتبر جزء لا يتجزأ من سياسة الدول على اختلاف فلسفتها ونظنها في الحكم، حيث تتولى تخطيط وتنفيذ هذه البرامج أجهزة حكومية متخصصة بالتعاون مع مؤسسات مجتمعية أخرى.

2.2. الدراسات السابقة:

- 1) دراسة: الهواري (2020). بعنوان: "العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري وانحراف الأحداث في المجتمع الأردني". وقد توصلت النتائج إلى أن التربية الخاطئة لأحد الزوجين أو كلاهما، وتقصير الرجل في القيام بواجباته من العوامل الاجتماعية للتفكك، والبطالة وخروج المرأة للعمل لعوامل اقتصادية، واعتياد الكذب في العلاقة بين الوالدين والأبناء، وذلك الطفل المتدني من العوامل النفسية، وسوء التغذية والمشاكل الصحية المترتبة عليها،

ووجود عاقبة في الأسرة من العوامل الصحية للتفكك، في حين جاءت العوامل المؤدية للانحراف في إدمان أحد أفراد الأسرة على الكحول والتمييز بين الأبناء من العوامل الأسرية.

(2) دراسة: حسين (2017). بعنوان: "التفكك الأسري ودوره في انحراف الأحداث: دراسة ميدانية لمؤسسات رعاية وتوجيه الأحداث المنحرفين بمدينة بنغازي".

لقد كان الهدف الذي يسعى إليه البحث هو معرفة أنواع التفكك الذي يصيب الأسرة، وأثر ذلك على الأبناء الذين ربما يصبحون منحرفين فيما بعد، كما كان الهدف هو الاهتمام بالنواة الأولى وهي الأسرة، كما يهدف إلى الحد من ظاهرة انحراف الأحداث وتقليل خطورتها بقدر الإمكان. اعتمدت الدراسة على نظرية (سيرل بيرت) في انحراف الأحداث واعتمدت أيضاً على منهج المسح الاجتماعي الشامل. والبحث عموماً يتكون من خمسة فصول تناول الفصل الأول مشكلة الدراسة، وأهمية الدراسة، وأهداف الدراسة، وتسؤلات الدراسة، وتحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية الخاصة بالدراسة، والفصل الثاني احتوى على تفسير ظاهرة الانحراف، وأسباب وعوامل الانحراف، والأسرة وعلاقتها بالسلوك الانحرافي، وأهمية الأسرة في الديانات السماوية، والوقاية الأسرية من ظاهرة انحراف الأحداث، والدراسات السابقة، وفروض الدراسة، وتضمن الفصل الثالث تحليلاً بنائياً للأسرة. وأخيراً قدم الفصل الخامس عرضاً لنتائج الدراسة وأهم توصياتها. وقد توصل البحث إلى أن هناك علاقة وثيقة بين التفكك الأسري وانحراف الأحداث.

(3) دراسة: محمد (2017). بعنوان: "التماسك الأسري وتأثيره على الأبناء".

وناقش المحور الثاني العوامل التي تؤثر على تماسك الأسرة ووظائفها، واشتمل على عدة عناصر ومنها، العلاقة بين الوالدين، والعوامل الجسمية، والعوامل النفسية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل السياسية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل الثقافية، وعامل سوء الأحوال السكنية، وعامل الترتيب الميلادي للأبناء، وعامل عدم التكافؤ بين الزوجين. وتطرق المحور الثالث إلى خطورة عدم إشباع الاحتياجات على تماسك الأسرة والأبناء وتعامل الآباء معها. وأشار المحور الرابع إلى مؤشرات التماسك الأسري ومنها، التوافق، والتوافق مع الأزمات الأسرية، والحدود والتماسك، والبناء التنظيمي والأدوار، وقواعد الأسرة، وتوازن الأسرة. وركّز المحور الخامس على مقومات التماسك الأسري ومنها، المقوم البنائي، والمقوم النفسي والعاطفي، والمقوم الاقتصادي والمقوم الصحي، والمقوم الديني.

(4) دراسة: الكبيسي (2017). بعنوان: "التماسك الأسري في المجتمع القطري: دراسة إمبريقية على الأسرة القطرية".

أشارت النتائج إلى وجود تأثير دال إحصائياً للمتغيرات الوضع داخل الأسرة، النوع، السن، المستوى التعليمي، الحالة الزوجية، عدد الأطفال، الحالة الصحية، المستوى الاقتصادي للأسرة) على رؤية الآباء والأمهات والأبناء والأجداد على التماسك الأسري.

(5) دراسة: الربيعي (2013). بعنوان: "مشكلة التفكك الأسري وأثرها في انحراف الأبناء وتنشئتهم الاجتماعية".

وقد كشفت الدراسة عن عمق هذه المشكلة التي تواجهها الأسرة العصرية وأسبابها، من خلال استعراض عدد من الشواهد والوقائع والبيانات المرجعية المتاحة، التي أجابت عن الأهداف المرسومة لها، الدال عليها عنوانها. ويأمل الباحث من الباحثين والجهات المعنية أن تولي هذه المؤسسة جل الاهتمام عن طريق البحث والدراسة لكل القضايا التي تتعرض لها،

- ومن ثم الاستفادة من هذه الدراسات والبحوث في التدابير الوقائية التي من شأنها أن توفر عوامل الاستقرار والطمأنينة للأسرة العصرية التي تعصف بها رياح التغيير الاجتماعي.
- (6) دراسة: حسن، سيف محمد (2010). بعنوان: "بعض العوامل المساهمة في جنوح الأحداث كما يدركها الجانحون والعاملون معهم في دولة الإمارات العربية المتحدة".
- هدفت الدراسة إلى استكشاف أهم العوامل الاجتماعية والذاتية والأسرية، المساهمة في الجنوح من وجهة الجانحين والعاملين معهم والمقارنة بين وجهات نظرهم.
- وقد دلّت النتائج أنّ من أهمّ العوامل الاجتماعية المساهمة في الجنوح: سوء استغلال وقت الفراغ، وعرض مظاهر الانحلال الخلقي والأفلام الفاضحة في التلفاز وأفلام الفيديو والسينما، والنظرة الاجتماعية لأصحاب الانحرافات البسيطة، وتدني المستوى التعليمي كأصحاب سوابق، ودمج أصحاب السوابق في الجنوح المدارس ومراكز التنشئة، وتأثير رفاق السوء، وعرض مظاهر العنف والجريمة في وسائل الإعلام، وضعف تزويد الأسرة بالإرشاد والتوجيه التربوي والاجتماعي. وأهمّ النتائج في الجنوح: شعور الجانح بأنه غير مقبول من الآخرين، وأنّ الناس لا يفهمونه والإحساس بسرعة الانفعال والاستثارة وتوليد العداء، وضعف شعور الجانح بالأمن والاستقرار داخل الأسرة.
- (7) دراسة: الكنانى (2009). بعنوان: " دور الأسرة في وقاية الأبناء من الانحرافات السلوكية من منظور التربية الإسلامية".
- هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لدور الأسرة في وقاية الأبناء من الانحرافات السلوكية، والمتمثلة في عقوق الوالدين، والاستخدام السيء للإنترنت والتقليد الأعمى والاستخدام السيء لتقنية البلوتوث في الهاتف المحمول. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لوصف بعض مظاهر الانحرافات السلوكية وحصرها وتصنيفها ثم وضع بعض الآليات التي تساعد الأسرة في الوقاية من الانحرافات السلوكية.
- وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج؛ أهمها: أنّ الاهتمام والعناية بتربية الأبناء وتنشئتهم التنشئة الإسلامية الصحيحة تقوّي جانب الخوف والخشية من الله، مما يُبعد الشباب عن تيار الانحرافات. كما توصلت الدراسة إلى أنّ أهمّ آثار الانحرافات السلوكية على الفرد عدم التكيف مع البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد، والشعور بالإحباط واليأس والقلق النفسي. كما أنّ دعاء الوالدين على أبنائهم وغياب القدوة الحسنة في الأسرة وقصور الدور التربوي لوسائل الإعلام والمساجد والمدارس ساهمت في إعداد جيل من الأبناء لا يراعي في والديه إلا ولا ذمة.
- (8) دراسة: حمد (2008). بعنوان: " أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث: دراسة ميدانية على محافظات غزة (مؤسسة الربيع)
- ولقد توصل الباحث إلى أنّ هناك من أفراد العينة من يعيشون مع والديهم، وأنّ والدهم متزوج من واحدة، وكانت جنحتهم السركة وعلاقتهم مع الأم جيدة، ويشعرون بالندم على ما ارتكبه ويخططون مستقبلاً أن يكونوا أعضاء فاعلين في مجتمعهم، كما كان لرفقاء السوء تأثيرهم الفعال في الانحراف، وإلى جانب غياب الأب عن الأسرة ويمكن حصر أسباب الجنوح في سوء التنشئة الاجتماعية، والحالة الاقتصادية، والإهمال الزائد، وعدم الاهتمام بالحدث ومراقبته.
- (9) دراسة: حمد (2008). بعنوان: " التفكك الأسري في انحراف الأحداث في المجتمع الفلسطيني: دراسة حالة على بعض الأحداث المنحرفين في محافظات غزة".

تركزت مشكلة الدراسة على إظهار ومعرفة علاقة التفكك الأسري بانحراف الأحداث، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث في المجتمع الفلسطيني في محافظات غزة، ويتكون مجتمع الدراسة من "70" حدثاً، وتم وضع أربع تساؤلات لها علاقة بالحدث، وهي مستوى الطلاق، وتعدد الزوجات، وغياب أحد الوالدين، وفارق السن، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بعمل استبانة لدراسة أفراد العينة، وقد توصلت الدراسة إلى أن عامل الطلاق كان مسبباً لانحراف الأحداث، وتعدد الزوجات، وفقدان أحد الوالدين أو كليهما، وفارق السن لدى والدي الأحداث كعامل سبب في الانحراف.

(10) دراسة: العمرو (2007). بعنوان: "التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الفتيات في الأردن: دراسة مقارنة بين الفتيات المنحرفات وغير المنحرفات.

هدفت إلى التعرف على أسباب التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الفتيات في مراكز الأحداث في الأردن والتعرف على حجم ظاهرة جنوح الفتيات الواقعات تحت تأثير التفكك الأسري للمحكومات في مراكز الأحداث وأنماط السلوك المنحرف لديهن، وتكونت العينة من (70) فتاة من المنحرفات و(70) من العينات الغير منحرفات، وأشارت النتائج إلى أن تدني مستوى تعليم الأب والأم، والفقر، وكبر حجم العائلة من الأسباب الرئيسية لانحراف الفتيات.

(11) دراسة: العموش (2006). بعنوان: "البناء الأسري وجنوح الأحداث في مجتمع الإمارات".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى البناء الأسري وجنوح الأحداث في مجتمع الإمارات، وذلك من خلال بيان الخصائص الديمغرافية للجناحين (النوع، والعمر، والمستوى التعليمي، والعلاقة بين الآباء والأمهات) وخصائص آباء الجناحين وأمهاتهم، والبناء الأسري للأحداث الجناحين، وطبيعة الإدارة والإشراف الأبوي. وأظهرت نتائج الدراسة المتغيرات التي تحدثت فروقاً ذات دلالة إحصائية في درجة اهتمام الآباء والأمهات بالأحداث الجناحين. وانطلقت الدراسة من النظرية العامة للجريمة لجتفر دسون وهيرشي.

(12) دراسة: فيروز (2005). بعنوان: "الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق".

وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي؛ عن طريق أداة الاستبيان كأداة للدراسة، وأن العينة المستخدمة في هذه الدراسة تتكون من (174) فرداً، كما يمثل مجتمع الدراسة في الأحداث المنحرفين، إلى جانب تلاميذ ثانويتي عمر حرايق وعمار خلوفي، حيث يوجد بمركز عبد الواحد خزانجي (64) حدثاً معرض لخطر الانحراف، تتراوح أعمارهم ما بين 12 و 18 سنة، في حين تضم ثانوية عمر حرايق (1192) تلميذ وتلميذة، يوظهرهم (50) أستاذاً، أما ثانوية عمار خلوفي فتضم (833) تلميذاً يوظهرهم (35) أستاذاً. وتم تطبيق الدراسة في مركز إعادة التربية لولاية سطيف لاختيار وحدات المجموعة التجريبية، وثانويتي عمار خلوفي ببوقاعة وعمر حرايق بسطيف. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج؛ أهمها: وجود علاقة طردية بين طبيعة العلاقات الأسرية والانحراف. وكذلك توصلت الدراسة إلى أن مرحلة المراهقة تأثير كبير على تغيير سلوكيات الأحداث، والتأثير على انفعالاته. وأيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوضع الاقتصادي للأسرة والسلوك الانحرافي للابن المراهق، كما أنه لضعف المستوى التعليمي وعدم التوافق العلمي بين الوالدين تأثيراً على السلوك الانحرافي للأبناء.

3. الإصلاح والإرشاد الأسري

خدمة الإصلاح الأسري:

هي خدمة تقدم عبر أقسام تسمى بمكاتب الإصلاح الأسري ضمن مؤسسات اجتماعية أسرية، تعمل على استقبال المشكلات الأسرية والتي غالباً ما يحضر أصحابها إلى تلك المكاتب قبل التوجه إلى المحاكم طلباً للمساعدة في علاج قضاياهم ومشكلاتهم الزوجية، وقد تحال لها بعض القضايا الأسرية من قبل المحاكم والجهات الرسمية الأخرى. كما يتبع لهذه المراكز والجمعيات أقسام خاصة داخل المحاكم منفصلة عن المكاتب القضائية، ولجان متخصصة في العديد من الجوانب (الشرعية – النفسية – الاجتماعية)، تحال إليها القضايا الأسرية غير المنتهية بالطلاق البائن، لتعمل على محاولة الإصلاح بين الزوجين، أو التخفيف من آثار الطلاق بالاتفاق على ما بعد الطلاق فيما يتعلق بالطرفين وأبنائهما من نفقة وزيارة وحضانة وحقوق أخرى، وقد تأخذ تلك اللجان دور المحكم إذا أوكل القاضي لها ذلك، ثم تكتب اللجنة محضراً للصلح، أو تقريراً عن المشكلة في حال عدم التمكن من إنهائها بالصلح يرفع للقاضي يتضمن رؤية وتصور اللجنة للقضية. (الشلي، 2019، 57)

ويرى الباحث أنّ الإرشاد الأسري برز كأحد قنوات الخدمة المجتمعية التي تقدّم للأسرة وأفرادها بهدف تحسين الاتصالات بين أعضاء الأسرة والتوجيه الإيجابي للتفاعل الأسري والذي من شأنه تقوية وتوضيح الحدود والمعايير الأسرية، وهذا كله ينعكس أثره على تحسين وتدعيم الوظائف الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والصحية والعاطفية للأسرة ككل. ويتوصل الباحث أنّ دور المرشد الأسري يتمثل في توجيه وإرشاد أفراد الأسرة إلى الأساليب المثلى في التعامل مع ما يواجههم من صعوبات ومشاكل اجتماعية، ويسعى لوقاية أفراد الأسرة من المشكلات الاجتماعية والنفسية والقانونية ويحاول زيادة الوعي لأفراد الأسرة حول حقوقهم وواجباً تهم الشخصية والأسرية، وكذا زيادة الوعي بأهمية التخطيط الأسري وتطوير المعرفة العلمية في مجال المشكلات الاجتماعية والتقنية من حيث مدى انتشارها وطرق مواجهتها والوقاية منها.

أهمية الإرشاد الأسري:

– أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة: تتنوع أساليب التنشئة الاجتماعية للأسرة والمجتمع للطفل بين الأسلوب السوي الذي يعتمد على التسلط والحماية الزائدة والإهمال والتدليل وإثارة الألم النفسي والقسوة والتذبذب والتفرقة وإن كانت الأساليب السوية في التنشئة الاجتماعية تنتج شخصية متزنة متوافقة فعالة منتجة، فإنّ الأساليب غير السوية تنتج شخصية غير متزنة وغير متوافقة وغير فعالة وغير منتجة تتجه إلى المرض والجناح، ولذلك فإنّ الإرشاد السري الذي يساعد الأسرة في التبصير بالأساليب غير السوية. (المسعود، 1434هـ)

– اضطراب العلاقات الودية: إنّ العلاقة بين الوالدين من أسمى العلاقات على وجه الإطلاق إذ أنها علاقة بموجب ميثاق غليظ وعقد سامي ومناخ يخيم عليه المودة والرحمة، فإذا استوت العلاقة بين الوالدين؛ فإنّ الحياة الأسرية تكون على درجة عالية من الرضا والتوافق والسعادة، أما إذا خيم على الحياة الأسرية الشقاق والنفاق واضطربت العلاقة الأسرية بين الزوجين، فإنّ المحصلة ستكون بنفس الدرجة من سوء والاضطراب سواءً كان ذلك في الحياة النفسية للزوجين أو الأبناء على حدٍ سواء، وهنا يبرز دور الإرشاد في الوقاية من هذه الاضطرابات وعلاجها. (السند، 2018)

– الضغوط الأسرية: حيث تعاني معظم الأسر في الآونة الأخيرة من كثيرٍ من العوائق التي تمثّل مصادر للضغوط، ونذكر منها: (السند، 2018)

- العوائق النفسية: ويقصد بها نقص القدرات العقلية لدى أفراد الأسرة أو نقص المهارات النفس حركية أو خلل في نمو الشخصية أو اضطراب فيها، والذي قد يعوق الشخص عن تحقيق بعض أهدافه.
- العوائق المادية والاقتصادية: لقد ميّز الله في العقل والرزق، فرضى كل منا بعقله ولكن الغالبية العظمى منا لم يرضوا بأرزاقهم، حيث يعتبر الكثير منا عدم توفر الإمكانيات المادية عائقاً يمنع كثيراً من الناس من تحقيق أهدافهم في الحياة، وقد يسبب ذلك شعور بالإحباط مما يستدعي الإرشاد في ذلك.
- العوائق الاجتماعية: وتمثل العادات والتقاليد قيوداً اجتماعية لضبط السلوك الإنساني وتنظيم العلاقات، وقد تكون هذه القيود طبيعية ومناسبة، وقد تكون مثالية وغير مناسبة مثل غلاء المهور؛ مما يجعلها عائقاً أمام تيسير الزواج، وبالتالي ازدياد العنوسة؛ الأمر الذي يزيد عوامل الانحراف والانجراف والجنوح لدى الشباب، وهنا قد يكون الإرشاد الأسري وإرشاد الزواج عاملاً مساعداً على تقريب الغايات والأهداف والميول والاتجاهات لتيسير عملة الزواج.
- البطالة: تمثل البطالة في أي مجتمع قنبلة موقوتة إذا لم يتم التعامل معها ودراستها ومحاولة التقليل من آثارها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.
- مشكلات المرأة العاملة والعاطلة: عمل المرأة ضرورة إذا كانت الأسرة في حاجة إلى هذا العمل، وإذا كان الأولاد داخل الأسرة ليسوا في أمس الحاجة إلى وجودها معهم، أما إذا كانت حاجة الأبناء إلى الأم يفوق حاجتهم إلى ما ينتج عنه عمل الأم يكون البيت والأولاد والأسرة هم الأولى بالرعاية والعناية والتربية.
- التدخين والإدمان: الإدمان هو الوجه الآخر للبطالة والانحراف، وإذا كان الإدمان هو بوابة الهاوية؛ فإنّ التدخين بوابة الإدمان، وإذا كان الإدمان في منتهى الخطورة على حياة أفراد الاسر والشعوب؛ فإنّ التدخين لا يقل خطورة.
- الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة: إنّ مولد طفل معاق أو من ذوي الاحتياجات الخاصة، لاشكّ أنه يؤثر تأثيراً كبيراً في مناخ الأسرة الذي يسود النسق الأسري، والذي يحتاج إلى ألوان من التعامل الأسري والاجتماعي والنفسي وتختلف باختلاف هذه الإعاقات ودرجاتها.
- التفكك الأسري: إنّ النسج الأسري مبني على المودة والرحمة، وهذه الوشائج هي أقوى الأربطة الاجتماعية والنفسية والعاطفية والمادية التي تساعد على ترابط النسق الأسري وتساعد على ديمومة الارتقاء بهذا النسق ليمتد إلى النسق البنائي للمجتمع كله، إلا أنّ هناك بعض الأسباب التي تعمل على تفكك الأسرة منها الصراعات الزوجية وضعف الشخصية وانشغال أحد الزوجين أو كليهما.

وتتمثل أهم أهداف مكاتب الإرشاد والإصلاح الأسري في الآتي: (الشليبي، 2019، 53)

- إقامة وتفعيل البرامج الأسرية والتربوية التي تساعد في حل المشكلات.
- توجيه الأسرة لمصادر الخدمات المختلفة في المجتمع للانتفاع بها والاستفادة منها في حل مشاكلها.
- تقديم العون لمحاكم الأحوال الشخصية من خلال دراسة بعض القضايا، وإعداد البحث الاجتماعي للأسرة.
- والقاء الضوء على أسباب المنازعات واقتراح الحلول الملائمة لها.
- التنسيق مع المؤسسات الأهلية والخيرية والحكومية لإقامة واعداد البرامج المشتركة التي تخدم الأسرة وتعالج قضاياها.

كيفية تحقيق التماسك الأسري من وجهة نظر الإصلاح والإرشاد الأسري:

يتحقق التماسك الأسري من وجهة نظر الإصلاح والإرشاد الأسري؛ على النحو التالي: (العنبي، 2017، 62 – 67)

- مساعدة الأزواج أن يكونوا أزواجاً متحابين صالحين وكذلك بقية أفراد الأسرة.
- التغلب على المشكلات التي تعترض طريق الحياة الزوجية وتؤدي إلى التفكك والانهايار.
- الحفاظ على استقرار وتماسك الحياة الزوجية.
- توعية الراغبين في الزواج من الجنسين بمتطلبات الحياة الزوجية من منظور قيمي وأخلاقي وذلك ضماناً لاستمرار العلاقة بينهما.
- مساعدة الأزواج على معرفة الخلل في العلاقات الأسرية والزوجية وأثره السيء عليها وعلى الأسرة.
- مساعدة الزوجين على تبني طرقاً جديدة في الاتصالات بينهما تقوم على الفهم والحب المرتبط بالمصالح المشتركة.
- مساعدة أفراد الأسرة على تحقيق النمو النفسي والجسمي والأخلاقي والمحافظة على عرى الود والمحبة بينهم.
- مساعدة الزوجين على خلق علاقات متوازنة مع الآخرين ومع أطفالهم.
- مساعدة أعضاء الأسرة على تقبل الفروق المختلفة فيما بينهم.
- مساعدة الزوجين على التعامل مع الضغوط التي يمارسها أعضاء الأسرة مع بعضهم البعض، وكذلك الضغوط الخارجية التي تؤثر على الأسرة.

كما يُقدّم الإرشاد الوقائي تبصير كل فرد بواجباته وحقوقه في الأسرة، واكسابه مهارات التواصل مع أفراد أسرته، والتوافق مع الحياة الأسرية، والتجاوب مع متطلباتها، وصولاً إلى الاستقرار الأسري وتنمية علاقات التنمية والمودة بينهم. (آل درعان، والشلي، 2011، 7)

قيمة الإرشاد الأسري وإمكانياته:

يتبين أنّ الإرشاد الأسري ينطلق من حقيقة يُسلم بها المرشدون، وهي أنّ الأسرة هي الوحدة التي تحتاج إلى الخدمة النفسية، وليس أحد أعضائها فقط، وأنّ مرض العضو الذي حدته الأسرة كمرريض أو كمضطرب، ليس إلاّ أحد أعراض ضعف الأسرة واختلال أداء الوظائف فيها. والعضو الذي أفصحت الأسرة من خلاله عن اضطرابها عادةً ما يكون أضعف الحلقات فيها. حيث وضح جلياً أمام المنظرين والممارسين على السواء في مجال العلاج النفسي والإرشاد النفسي؛ أنّ الأسرة ليست عاملاً مهماً فقط في نشأة الاضطراب والمرض عند أيّ فرد من أفراد الأسرة، ولكنها عامل حاكم وأكثر مما كان يظن. ورغم أنّ العوامل الوراثية كلها تتم في أحضان الأسرة، فإننا عندما نتحدث عن الأسرة كعامل بيئي، حتى في هذا الإطار (البيئي) عامل بيئي مهم؛ بل أهم العوامل فيما يتعلق بالجوانب الوجدانية والاجتماعية والخلفية. كما تأكد للرواد من المعالجين والمرشدين الأسريين؛ أنه من الصعب انتزاع الفرد المسترشد من سياقه الأسري، وإرشاده بعيداً عن أسرته، وعودته مرة أخرى إلى الأسرة التي كانت أحد العوامل الأساسية الفاعلة في انحرافه واضطرابه دون أن يحدث فيها أيّ تغيير. (كفاي، 2008، 13-14)

ويرى الباحث أنّ المنطق يحكم في هذه الحالة أنه إذا كانت الأسرة ضالعة في نشأة اضطراب الفرد؛ فإنه لا ينبغي إهمالها حين الإرشاد والعلاج،

بل يجب أن تكون حاضرة ومشاركة حتى يحدث في بنائها وفي أساليب تفاعلها التغيير المطلوب في الاتجاه السوي؛ لتواكب وتُعزز التحسن الذي يفترض أن يحدث عند عضو الأسرة. ولقد كان التحول في حركة الإرشاد والعلاج النفسي بصفة عامة نحو الأسرة استجابة لأوجه القصور التي اكتشفت في التوجهات العلاجية والإرشادية الأخرى.

4. الإجراءات المنهجية للدراسة

1.4. نوع الدراسة:

تُعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التي تُعرض خصائص ظاهرة ما كميًا أو كميًا بناءً على تساؤلات الدراسة، وتهتم بتحديد العوامل المختلفة المرتبطة بالظاهرة.

والبحوث الوصفية تُعني بوصف وملاحظة وجمع الحقائق وتقريرها كما هي، وتهتم بتحديد العوامل المختلفة المرتبطة بالظاهرة، كما تهتم بالتشخيص وما ينبغي أن تكون عليه الظاهرة المدروسة واقتراح الصورة الممكنة لها، فالبحوث الوصفية تصور بدقة خصائص فرد أو جماعة أو موقف. (نوري، 2014، ص61)

2.4. المنهج المستخدم:

يُعتبر منهج المسح الاجتماعي من أشهر مناهج البحث وأكثرها استخداماً في الدراسات الوصفية خاصة وأنه يوفر الكثير من البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة. ويعتبر المسح أكثر طرق البحث الاجتماعي والتربوي استعمالاً، ذلك لأننا بواسطته نجمع وقائع ومعلومات موضوعية عن ظاهرة معينة أو حادثة مخصصة أو جماعة من الجماعات أو ناحية من النواحي (صحية، تربوية، اجتماعية... إلخ). (نوري، 2014، ص69)

وفي المسح الاجتماعي يتم جمع بيانات مقننة من مجتمع البحث، وتُعد الاستبيان والمقابلات المقننة أكثر الأساليب استخداماً في تنفيذ المسوح الاجتماعية. ويتمثل الغرض الرئيسي من إجراء المسح في إنتاج بيانات تشكّل أساساً للتعميم حول مجتمع المسح أو الجماعات المستهدفة. (عبيدات وآخرون، 2020)

3.4. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الأسر بمدينة تبوك -حي اليرموك، خلال العام 1442هـ/2021م، والذي يُقدّر حجمه بعدد (600) أسرة.

4.4. عينة الدراسة:

العينة هي جزء من المجتمع الكلي قيد البحث يُراعى عند سحبها أخذ أقصى درجات الحيطة والحذر بحيث تمثل العينة المجتمع تمثيلاً صادقاً وسليماً بمعنى أن كل مفردة فيها لديها نفس فرصة الاختيار من المجتمع الكلي (طبيه، 2008، ص14). لذا فإن العينة تمثل المجتمع الأصلي وتحقق أغراض البحث وتغني الباحث عن مشقة دراسة كامل المجتمع، لذا فهي جزء من المجتمع يختارها الباحث بأساليب مختلفة وتضم عدداً من الأفراد من المجتمع الأصلي (عبيدات وآخرون، 1984، ص110). ونسبة لكبر حجم مجتمع الدراسة، وعدم التوصل إليه كاملاً، يتم اختيار عينة منه بالطريقة العشوائية؛ والتي بلغ حجمها عدد (113) أسرة من سكان حي اليرموك بمدينة تبوك.

اختيار العينة:

والعينة هي وحدات جزئية من المجتمع تتوزع فيها خصائص المجتمع بنفس النسب الواردة في المجتمع، ويتم اختيارها وفقاً لأسس وقواعد إحصائية محددة.

فبعد أن قام الباحث بتحديد المجتمع الأصلي والمتمثل في الأسر بمدينة تبوك - بحى اليرموك، فقد آثر الباحث استخدام أسلوب العينة العشوائية، حيث قام الباحث بحصر مجتمع البحث بالاستعانة بـ والمتمثل في عدد الأسر بحى اليرموك بمدينة تبوك والبالغ عددهم (600) أسرة، وتم اعطائهم ترقيم من (1 إلى 600) أسرة؛ بالاستعانة بعمدة الحى والجهات المختصة. حيث قام الباحث بعمل الاستبانة على رابط الكتروني وتم نشره على تلك الأسر بطريقة عشوائية، وتم التوصل إلى استجابة (113) من الأسر من سكان حى اليرموك بمدينة تبوك.

فتم تحديد حجم العينة بطريقة معادلة استقن ثامبسون

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{[N-1 \times (d^2 \div z^2)] + p(1-p)}$$

مع الأخذ في الاعتبار نسبة الخطأ 5%، ونسبة الثقة 95%، وتم توزيع الاستبيان على بعض الأسر بحى اليرموك بمدينة تبوك، وتم استرداد عدد (113) استبانة؛ بنسبة استرداد 98%، واعتماد هذا العدد ليمثل حجم العينة.

5.4. أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، يقوم الباحث بإعداد استبانة بهدف دراسة دور التماسك الأسري في الحد من حالات انحراف الأحداث: دراسة ميدانية في مدينة تبوك؛ وذلك بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية والأدب النظري. وتتمثل أداة الاستبانة في محورين أساسيين؛ على النحو التالي:

المحور الأول: التماسك الأسري، وهذا المحور يضم الأبعاد الآتية:

أولاً: مقومات تماسك الأسرة الاجتماعية.

ثانياً: مقومات تماسك الأسرة الاقتصادية.

ثالثاً: مقومات تماسك الأسرة النفسية والعاطفية.

رابعاً: مقومات تماسك الأسرة الصحية.

خامساً: مقومات تماسك الأسرة الدينية.

المحور الثاني: العوامل المؤدي لانحراف الأحداث.

6.4. مصادر البيانات:

يتم جمع بيانات ومعلومات هذه الدراسة عن طريق مصدرين أساسيين؛ هما:

- البيانات الأولية: وذلك من خلال الدراسة الميدانية باستخدام أداة الاستبيان، وجمع المعلومات اللازمة من مجتمع

الدراسة، ومن ثم تفرغها وتحليلها؛ بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

- البيانات الثانوية: وذلك من خلال مراجعة الكتب والمراجع والدوريات والأبحاث العلمية والدراسات السابقة والمجلات

والمقالات العلمية ومصادر الانترنت.

7.4. حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة حدودها الموضوعية والمكانية والزمنية والبشرية على النحو التالي:

- الحدود الموضوعية: يقتصر موضوع الدراسة على (دور التماسك الأسري في الحدّ من حالات انحراف الأحداث: دراسة ميدانية في مدينة تبوك).
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة حدودها المكانية على (مدينة تبوك- حي اليرموك).
- الحدود الزمنية: الفترة التي يتوقع الباحث الانتهاء فيها من جمع بيانات الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام 1442هـ/2021م.
- الحدود البشرية: تقتصر الدراسة حدودها البشرية في عينة من أفراد سكان حي اليرموك بمدينة تبوك.

صدق الاتساق الداخلي للاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لأداة البحث من خلال حساب معامل الارتباط لبيرسون بين كل عبارة ودرجة المحور الذي تتبع له، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (4-1): الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول حسب الأبعاد بطريقة معاملات بيرسون للارتباط.

الأبعاد	رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية	رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
العوامل الاجتماعية المؤثرة على تماسك الأسرة	1	.548**	0.000	8	.465**	0.000
	2	.621**	0.000	9	.438**	0.000
	3	.358**	0.000	10	.537**	0.000
	4	.321**	0.001	11	.526**	0.000
	5	.523**	0.000	12	.506**	0.000
	6	.552**	0.000	13	.384**	0.000
	7	.327**	0.000			
العوامل الاقتصادية المؤثرة على تماسك الأسرة	1	.526**	0.000	8	.641**	0.000
	2	.570**	0.000	9	.377**	0.000
	3	.549**	0.000	10	.316**	0.001

0.000	.481**	11	0.000	.637**	4	
0.000	.516**	12	0.000	.745**	5	
0.000	.457**	13	0.000	.723**	6	
			0.000	.602**	7	
0.000	.524**	8	0.000	.638**	1	العوامل النفسية المؤثرة على تماسك الأسرة
0.000	.498**	9	0.000	.553**	2	
0.000	.565**	10	0.000	.606**	3	
0.000	.548**	11	0.000	.540**	4	
0.000	.650**	12	0.000	.456**	5	
0.000	.532**	13	0.000	.593**	6	
			0.000	.451**	7	
0.000	.360**	8	0.000	.609**	1	العوامل الصحية المؤثرة على تماسك الأسرة
0.000	.376**	9	0.000	.579**	2	
0.010	.342**	10	0.000	.700**	3	
0.000	.411**	11	0.000	.786**	4	
0.000	.542**	12	0.000	.759**	5	
0.000	.427**	13	0.000	.764**	6	
			0.000	.737**	7	
0.000	.656**	8	0.000	.625**	1	العوامل الدينية المؤثرة على

0.000	.669**	9	0.000	.618**	2	تماسك الأسرة
0.000	.634**	10	0.000	.614**	3	
0.000	.678**	11	0.000	.460**	4	
0.000	.678**	12	0.000	.535**	5	
0.000	.669**	13	0.000	.622**	6	
			0.000	.645**	7	

(**) دالة عند مستوى دلالة إحصائي (0.01)

جدول رقم (2-4): الاتساق الداخلي لعبارة المحور الثاني بطريقة معاملات بيرسون للارتباط.

الدالة الإحصائية	معامل الارتباط	رقم العبارة	الدالة الإحصائية	معامل الارتباط	رقم العبارة	المحور
0.000	.795**	11	0.001	.310**	1	العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث
0.000	.770**	12	0.000	.534**	2	
0.000	.668**	13	0.000	.535**	3	
0.000	.685**	14	0.000	.589**	4	
0.000	.749**	15	0.000	.679**	5	
0.000	.653**	16	0.000	.634**	6	
0.000	.731**	17	0.000	.792**	7	
0.000	.709**	18	0.000	.616**	8	
0.000	.732**	19	0.000	.654**	9	
0.000	.626**	20	0.000	.649**	10	

(**) دالة عند مستوى دلالة إحصائي (0.01)

ثبات الاستبانة:

للتحقق من ثبات أداة البحث تم استخدام معاملات ألفا كرونباخ، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3-4): معاملات الثبات للاستبيان بطريقة معاملات ألفا كرونباخ

المحاور	الأبعاد	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
المحور الأول: العوامل المؤثرة على تماسك الأسرة	أولاً: العوامل الاجتماعية المؤثرة على تماسك الأسرة	13	0.884
	ثانياً: العوامل الاقتصادية المؤثرة على تماسك الأسرة	13	0.809
	ثالثاً: العوامل النفسية المؤثرة على تماسك الأسرة	13	0.807
	رابعاً: العوامل الصحية المؤثرة على تماسك الأسرة	13	0.811
	خامساً: العوامل الدينية المؤثرة على تماسك الأسرة	13	0.848
المحور الثاني: العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث		20	0.930
	الأداة ككل	85	0.941

جدول رقم (4-4): أوزان الإجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي.

الإجابة	الوزن	المتوسط الموزون
أوافق بشدة	5	5 - 4.20
أوافق	4	4.20 > - 3.40
لا أدري	3	3.40 > - 2.60
لا أوافق	2	2.60 > - 1.80
لا أوافق بشدة	1	1.80 > - 1

تم حساب المتوسطات الحسابية المرجحة لكل عبارة من عبارات أداة البحث ومقارنتها مع المدى الموجود في الجدول السابق وتعطى الإجابة المقابلة للمدى الذي يقع بداخله متوسط العبارة.

8.4. الأدوات والمعالجات الإحصائية المستخدمة:

سيتم تحليل بيانات هذه الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، كما تمت الاستعانة ببرنامج (اكسل) لعمل الرسوم البيانية، وسيتم استخدام المعالجات والاختبارات الإحصائية التالية:

- 1-معامل ارتباط بيرسون لقياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
- 2-معامل ألفا كرونباخ لإيجاد معامل الثبات.
- 3-التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة البحث وفقاً للمتغيرات الأولية.
- 4-المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية للإجابة على تساؤلات الدراسة.
- 5-تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في محاور الاستبانة وفقاً للمتغيرات الأولية.

5. نتائج البحث وتفسيرها

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي خرجت بها الدراسة، بناءً على التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبانة، والإجابة على التساؤلات التي تم طرحها.

1.5. وصف عينة البحث:

جدول رقم (5-1). توزيع العينة حسب الفئة العمرية.

النسبة	التكرار	الفئة العمرية
30.1 %	34	من 30 وأقل من 40 سنة
44.2 %	50	من 40 وأقل من 50 سنة
17.7 %	20	من 50 وأقل من 60 سنة
8.0 %	9	60 سنة فأكثر
100.0 %	113	المجموع

جدول رقم (5-2). توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
22.1 %	25	ثانوي وما دون
8.0 %	9	دبلوم أو ما يعادله
47.8 %	54	بكالوريوس
22.1 %	25	دراسات عليا
100.0 %	113	المجموع

جدول رقم (5-3). توزيع العينة حسب عدد أفراد الأسرة.

النسبة	التكرار	عدد أفراد الأسرة
26.5 %	30	أقل من 4 أفراد

23.0 %	26	5 أفراد
24.8 %	28	6 أفراد
25.7 %	29	7 أفراد فأكثر
100.0 %	113	المجموع

2.5. نتائج الإجابة على التساؤلات

تم تحليل محاور أداة الدراسة، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة تجاه كل عبارة من عبارات المحاور والأبعاد الفرعية للإجابة على التساؤلات التي تم طرحها، وذلك كما يلي:

1. نتائج السؤال الأول: ما علاقة العوامل المؤثرة على تماسك الأسرة (الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية والدينية) بانحراف الأحداث؟

للإجابة على هذا التساؤل، فقد تم تحليل عبارات أبعاد المحور الأول، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات أبعاد المحور الأول، وذلك كما يلي

جدول رقم (4-5). العوامل الاجتماعية المؤثرة على تماسك الأسرة.

الترتيب	المستوى	نسبة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
1	أوافق بشدة	92.9 %	0.81	4.65	1. سوء العلاقة بين الزوجين.
2	أوافق بشدة	87.6 %	0.78	4.38	2. ضعف تحمل المسؤولية من أحد الطرفين.
10	أوافق	75.4 %	1.15	3.77	3. اهتم بالعمل على حساب المنزل.
12	لا أدري	63.5 %	1.20	3.18	4. الطموح الشديد لدى أحد الزوجين.
5	أوافق بشدة	85.7 %	0.91	4.28	5. تكرار المشكلات بين الزوجين.
11	أوافق	75.2 %	1.17	3.76	6. النزاع على القيادة في الأسرة.
13	لا أدري	61.4 %	1.18	3.07	7. هناك فارق في السن بين الطرفين.

8	أوافق	% 80.7	1.15	4.04	8. يتدخل الأهل في حياة الأسرة.
3	أوافق بشدة	% 86.5	0.92	4.33	9. أحاول توفير جو يسوده الهدوء والاستقرار لأفراد أسرتي.
4	أوافق بشدة	% 86.5	0.97	4.33	10. أتعاون في الأمور المتعلقة بشؤون الأسرة.
6	أوافق بشدة	% 84.8	0.97	4.24	11. أشرك في المناسبات التي تتعلق بالأسرة.
7	أوافق	% 82.1	0.94	4.11	12. أسمح لأفراد أسرتي بالمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الأسرة.
9	أوافق	% 79.6	0.95	3.98	13. أقوم بدعوة أصدقاء أبنائي للتعرف على سلوكياتهم.
	أوافق	% 80.2	1.01	4.01	المتوسط العام للبعد

جدول رقم (5-5). العوامل الاقتصادية المؤثرة على تماسك الأسرة.

الترتيب	المستوى	نسبة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
2	أوافق	% 82.5	0.93	4.12	1. كثرة متطلبات واحتياجات الأسرة.
7	أوافق	% 77.3	1.15	3.87	2. الفقر وانخفاض الدخل بشكل ملحوظ.
8	أوافق	% 72.9	1.08	3.65	3. سوء حالة السكن.
9	أوافق	% 71.2	1.27	3.56	4. تتطلع الأسرة إلى شراء أجهزة باهظة الثمن.
6	أوافق	% 78.8	1.27	3.94	5. الإسراف في الإنفاق على متطلبات غير ضرورية.
10	لا أدرى	% 66.4	1.35	3.32	6. يسرف رب الأسرة في الإنفاق على

متطلباته الشخصية.					
3	أوافق	% 82.3	1.04	4.12	7. عدم ادخار الأسرة مبلغ شهري للمستقبل.
4	أوافق	% 79.6	1.06	3.98	8. عدم القدرة على تدبير احتياجات الأسرة.
5	أوافق	% 79.3	1.00	3.96	9. أبحث عن عمل إضافي لتحسين المستوى المعيشي للأسرة
1	أوافق بشدة	% 84.4	0.83	4.22	10. أقوم برصد ميزانية لدخل الأسرة المالي حتى لا تتعرض لأزمات.
13	لا أوافق	% 50.3	1.41	2.51	11. أتهرب من مسؤوليتي في الإنفاق على أفراد الأسرة.
12	لا أدري	% 56.5	1.47	2.82	12. أتسبب في تكبيد الأسرة مصاريف فوق طاقتها بسبب الأقساط.
11	لا أدري	% 60.4	1.15	3.02	13. أخصص الجزء الأكبر من راتبي لوالدي.
	أوافق	% 72.4	1.15	3.62	المتوسط العام للبعد

جدول رقم (5-6). العوامل النفسية المؤثرة على تماسك الأسرة.

الترتيب	المستوى	نسبة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
7	أوافق	% 81.8	1.15	4.09	1. الأثنية المفرطة لأحد الزوجين
8	أوافق	% 81.4	1.04	4.07	2. سوء التوافق العاطفي بين الزوجين.
10	أوافق	% 78.6	1.14	3.93	3. الغيرة الشديدة بين الزوجين.
11	أوافق	% 73.8	1.13	3.69	4. تنافر الميول الشخصية.
12	أوافق	% 72.4	1.19	3.62	5. التأثير بخبرات سيئة سابقة لأخرين.

9	أوافق	79.5 %	1.14	3.97	6. كثرة الشك بين الزوجين.
2	أوافق بشدة	86.5 %	1.03	4.33	7. أبدي مشاعر الحب والود لكافة أفراد أسرتي.
3	أوافق بشدة	86.2 %	0.94	4.31	8. أنظر للحياة نظرة متفائلة.
5	أوافق	83.0 %	1.00	4.15	9. أحس بارتباط قوي بجنورنا العائلية.
1	أوافق بشدة	88.0 %	0.88	4.40	10. في أسرتي يتوفر لديّ الإحساس بالأمن والأمان.
4	أوافق بشدة	85.5 %	0.95	4.27	11. في أسرتي لدينا روابط روحية قوية تجعل من حياتي أفضل.
13	أوافق	70.8 %	1.18	3.54	12. الاضطراب النفسي لأحد الوالدين
6	أوافق	83.0 %	0.91	4.15	13. أعمل على تجديد نمط الحياة الأسرية للبقاء على الرتبة والملل.
	أوافق	80.8 %	1.05	4.04	المتوسط العام للبعد

جدول رقم (5-7). العوامل الصحية المؤثرة على تماسك الأسرة.

الترتيب	المستوى	نسبة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
5	أوافق	68.7 %	1.19	3.43	1. المرض الزمن لأحد الزوجين أو الأبناء.
7	لا أدري	63.9 %	1.22	3.19	2. وجود عاهات منفرة لدى أحد الزوجين.
11	لا أدري	58.4 %	1.23	2.92	3. تعرضت لحادث أعاقني من ممارسة دوري في الأسرة.
10	لا أدري	59.3 %	1.25	2.96	4. إصابة أحد الزوجين بمرض معدي.
6	أوافق	68.0 %	1.19	3.40	5. سوء التغذية والمشاكل الصحية المترتبة عليها.
9	لا أدري	60.2 %	1.22	3.01	6. أتعرض لو عكة صحية لكبر سني.

8	لا أدري	% 60.4	1.13	3.02	7. أتاثر صحياً من أقل مجهود.
1	أوافق بشدة	% 86.0	0.96	4.30	8. أهتم بنظافة المنزل وتهويته حفاظاً على صحة أفراد الأسرة.
2	أوافق بشدة	% 86.0	0.96	4.30	9. أراعي اتخاذ الاجراءات الصحية الوقائية عند إصابة أي فرد بمرض معدي.
12	لا أدري	% 56.6	1.41	2.83	10. أمارس عادات صحية سيئة.
13	لا أوافق	% 44.6	1.67	2.23	11. أتعاطى الكحول والمخدرات باستمرار.
4	أوافق	% 69.0	1.39	3.45	12. أحرص على استشارة الطبيب أو المختص عند تناول المنشطات الرياضية.
3	أوافق	% 83.5	0.90	4.18	13. أهتم بمعرفة ومتابعة نمط السلوك الصحي لأفراد أسرتي.
	لا أدري	% 66.5	1.21	3.33	المتوسط العام للبعد

جدول رقم (5-8). العوامل الدينية المؤثرة على تماسك الأسرة.

الترتيب	المستوى	نسبة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
9	أوافق	% 79.3	1.43	3.96	1. البعد عن أداء الشعائر الدينية.
10	أوافق	% 77.3	1.40	3.87	2. فهم الدين بشكل خاطئ.
12	أوافق	% 71.2	1.55	3.56	3. اختلاف العقيدة الدينية بين الزوجين.
13	لا أدري	% 67.3	1.30	3.36	4. خلاف ضبط النسل وتحديده.
11	أوافق	% 76.3	1.44	3.81	5. الخيانات الزوجية المنتشرة.
4	أوافق بشدة	% 92.0	0.87	4.60	6. أحرص على تعليم أبنائي الصدق والأمانة
1	أوافق بشدة	% 92.9	0.73	4.65	7. أهتم بأن تتصف معاملتي لأبنائي بالمساواة والعدل.
3	أوافق بشدة	% 92.2	0.87	4.61	8. أربي أبنائي على برّ الوالدين.
7	أوافق بشدة	% 89.7	0.94	4.49	9. أحرص على تعليم أبنائي مساعدة واحترام الآخرين.
2	أوافق بشدة	% 92.6	0.77	4.63	10. أحرص أن أكون قدوة حسنة لأبنائي.

5	أوافق بشدة	91.0 %	0.88	4.55	11. أهتم بترسيح المفاهيم الدينية الصحيحة لدى أبنائي.
8	أوافق بشدة	89.4 %	0.96	4.47	12. أحرص على تنمية الوازع الديني في نفوس الأبناء.
6	أوافق بشدة	90.1 %	0.93	4.50	13. أعمل على تنمية الضمير الخلقى للأبناء ليكون رقيباً ذاتياً من داخلهم.
	أوافق بشدة	84.7 %	1.08	4.24	المتوسط العام للبعد

2. نتائج السؤال الثاني: ما هي العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث؟

للإجابة على هذا التساؤل، فقد تم تحليل عبارات المحور الثاني، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات المحور الثاني، وذلك كما يلي

جدول رقم (5-9). العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث.

الترتيب	المستوى	نسبة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
7	أوافق	83.5 %	0.89	4.18	1. قلة توفر المؤسسات الخاصة بتطوير المواهب والموال.
3	أوافق بشدة	86.9 %	0.75	4.35	2. الفشل في استغلال أوقات الفراغ.
6	أوافق بشدة	83.7 %	0.99	4.19	3. ضعف البرامج الإصلاحية والإرشادية في الأندية والمدارس.
1	أوافق بشدة	89.9 %	0.81	4.50	4. تأثير رفاق السوء.
2	أوافق بشدة	87.8 %	0.86	4.39	5. ضعف الرقابة الأسرية.
4	أوافق بشدة	86.4 %	0.97	4.32	6. انفصال الوالدين بطلاق أو هجر.
10	أوافق	79.6 %	1.16	3.98	7. التنشئة الأسرية المتسلطة أو المتساهلة.
11	أوافق	79.3 %	1.12	3.96	8. زواج الاب من أكثر من زوجة وإهماله لأسرته.
8	أوافق	82.3 %	1.08	4.12	9. غياب رب الأسرة المتكرر لفترات طويلة.
16	أوافق	75.8 %	1.22	3.79	10. تدخل أهل الأبوين في حياة الحدث أو الأسرة.

9	أوافق	% 81.8	1.07	4.09	11. فقدان الحدث للدعم الاجتماعي والاقتصادي عند تعرضه للمشاكل.
12	أوافق	% 78.8	1.25	3.94	12. التشهير بأخطاء الأبناء والأسرة للآخرين.
13	أوافق	% 78.8	1.20	3.94	13. تذكير الحدث المنحرف دائماً بخطئه يزيد من جنوحه.
20	لا أدري	% 67.6	1.46	3.38	14. النظر للانحراف كعامل من عوامل الشجاعة والرجولة.
17	أوافق	% 74.9	1.18	3.74	15. شعور الحدث المنحرف بأنه غير مقبول من الآخرين.
18	أوافق	% 73.6	1.26	3.68	16. الإحساس باليأس من المستقبل.
19	أوافق	% 72.7	1.17	3.64	17. اعتقاد الحدث المنحرف بأن سلوكياته هي انتقام من المجتمع الذي ينتمي إليه.
15	أوافق	% 77.9	1.07	3.89	18. انهيار مكانة الوالدين وسيطرة الآخر عليه.
14	أوافق	% 78.6	1.08	3.93	19. تفضيل الوالدين لأحد أفراد الأسرة على الآخر.
5	أوافق بشدة	% 86.4	0.86	4.32	20. قلة الوقت الذي يخصصه الوالدين للجلوس مع الحدث.
	أوافق	% 80.3	1.07	4.02	المتوسط العام للمحور

3.5. الفروق في محاور الدراسة وفقاً للمتغيرات الأولية

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدراسة الفروق في محاور الدراسة وفقاً للبيانات الأولية، وذلك

كما يلي:

جدول رقم (5-10). نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق بين إجابات أفراد العينة تجاه محاور أداة الدراسة

وفقاً للفئات العمرية

المحاور / الأبعاد	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	قيمة الدلالة
العوامل الاجتماعية المؤثرة على	بين المجموعات	2.3	3	0.78	3.90	0.011

		0.20	109	21.9	داخل المجموعات	تماسك الأسرة
			112	24.2	الكلي	
0.663	0.53	0.22	3	0.7	بين المجموعات	العوامل الاقتصادية المؤثرة على تماسك الأسرة
		0.42	109	45.8	داخل المجموعات	
			112	46.4	الكلي	
0.403	0.99	0.33	3	1.0	بين المجموعات	العوامل النفسية المؤثرة على تماسك الأسرة
		0.34	109	36.8	داخل المجموعات	
			112	37.8	الكلي	
0.709	0.46	0.22	3	0.6	بين المجموعات	العوامل الصحية المؤثرة على تماسك الأسرة
		0.47	109	50.9	داخل المجموعات	
			112	51.6	الكلي	
0.027	3.17	1.33	3	4.0	بين المجموعات	العوامل الدينية المؤثرة على تماسك الأسرة
		0.42	109	45.6	داخل المجموعات	
			112	49.5	الكلي	
0.973	0.08	0.04	3	0.1	بين المجموعات	العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث
		0.52	109	56.7	داخل المجموعات	
			112	56.8	الكلي	

جدول رقم (5-11). نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق بين إجابات أفراد العينة تجاه محاور أداة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي

قيمة الدلالة	قيمة (F)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصادر التباين	المحاور / الأبعاد
0.227	1.47	0.31	3	0.9	بين المجموعات	العوامل الاجتماعية المؤثرة على تماسك الأسرة
		0.21	109	23.3	داخل المجموعات	
			112	24.2	الكلي	
0.046	2.76	1.09	3	3.3	بين المجموعات	العوامل الاقتصادية المؤثرة على تماسك الأسرة
		0.40	109	43.2	داخل المجموعات	
			112	46.4	الكلي	

0.025	3.25	1.03	3	3.1	بين المجموعات	العوامل النفسية المؤثرة على تماسك الأسرة
		0.32	109	34.7	داخل المجموعات	
			112	37.8	الكلي	
0.153	1.79	0.81	3	2.4	بين المجموعات	العوامل الصحية المؤثرة على تماسك الأسرة
		0.45	109	49.2	داخل المجموعات	
			112	51.6	الكلي	
0.781	0.36	0.16	3	0.5	بين المجموعات	العوامل الدينية المؤثرة على تماسك الأسرة
		0.45	109	49.1	داخل المجموعات	
			112	49.5	الكلي	
0.060	2.54	1.24	3	3.7	بين المجموعات	العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث
		0.49	109	53.1	داخل المجموعات	
			112	56.8	الكلي	

جدول رقم (5-12). نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق بين إجابات أفراد العينة تجاه محاور أداة الدراسة وفقاً لعدد أفراد الأسرة

قيمة الدلالة	قيمة (F)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصادر التباين	المحاور / الأبعاد
0.239	1.42	0.30	3	0.9	بين المجموعات	العوامل الاجتماعية المؤثرة على تماسك الأسرة
		0.21	109	23.3	داخل المجموعات	
			112	24.2	الكلي	
0.599	0.63	0.26	3	0.8	بين المجموعات	العوامل الاقتصادية المؤثرة على تماسك الأسرة
		0.42	109	45.7	داخل المجموعات	
			112	46.4	الكلي	
0.098	2.15	0.70	3	2.1	بين المجموعات	العوامل النفسية المؤثرة على تماسك الأسرة
		0.33	109	35.7	داخل المجموعات	
			112	37.8	الكلي	
0.440	0.91	0.42	3	1.3	بين المجموعات	العوامل الصحية المؤثرة على تماسك الأسرة
		0.46	109	50.3	داخل المجموعات	

			112	51.6	الكلية	
0.222	1.49	0.65	3	1.9	بين المجموعات	العوامل الدينية المؤثرة على تماسك الأسرة
		0.44	109	47.6	داخل المجموعات	
			112	49.5	الكلية	
0.605	0.62	0.32	3	1.0	بين المجموعات	العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث
		0.51	109	55.8	داخل المجموعات	
			112	56.8	الكلية	

4.5. تفسير نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة:

بالنظر إلى نتائج الدراسة؛ وما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، والإطار النظري؛ نلاحظ الآتي:

أن أكثر العوامل الاجتماعية المؤثرة على تماسك الأسرة ولها علاقة بانحراف الأحداث تتمثل في سوء العلاقة بين الزوجين، وضعف تحمل المسؤولية؛ وهذا ما أشارت إليه دراسة الهواري (2020) بأن تقصير الرجل في القيام بواجباته من العوامل الاجتماعية للتفكك. كما أكدت دراسة حسين (2017) بأن هناك علاقة وثيقة بين التفكك الأسري وانحراف الأحداث. ولقد قسم حمد (2008، ص 108-109) العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث إلى فئتين: العوامل التي تتصل بذات الحدث، وتكوينه النفسي والعقلي، وتسمى العوامل الداخلية، وعوامل ظروف البيئة الخاصة والعامة، وتسمى بعوامل البيئة الخارجية. وبينت دراسة محمد (2017) الوظائف الأساسية لتماسك الأسرة والتي اشتملت على الوظيفة البيولوجية، والاقتصادية، والنفسية، والعاطفية، والاجتماعية والدينية والأخلاقية والتربوية والثقافية والعقلية، حيث توصلت لذلك الدراسة الحالية في نتائجها فأشارت إلى أن أكثر العوامل الاقتصادية المؤثرة على تماسك الأسرة ولها علاقة بانحراف الأحداث تتمثل في رصد ميزانية لدخل الأسرة المالي، وكثرة متطلبات واحتياجات الأسرة، وعدم القدرة على تدبير احتياجات الأسرة، وتوافقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة كل من: فيروز (2005)، والعمرو (2007)، ودراسة الكبيسي (207) في وجود علاقة طردية بين طبيعة العلاقات الأسرية والانحراف، وكذلك وجود علاقة إحصائية بين الوضع الاقتصادي للأسرة والسلوك الانحرافي للأبناء، كما أنه لضعف المستوى التعليمي وعدم التوافق العلمي بين الوالدين تأثيراً على السلوك الانحرافي للأبناء. وتوصلت الدراسة الحالية إلى أن أكثر العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث تتمثل في تأثير رفاق السوء، وضعف الرقابة الأسرية، والفشل في استغلال أوقات الفراغ، وهذا ما بينته دراسة حسن (2010) في نتائجها. ولقد توافقت نتائج الدراسة مع دراسة الكنانة (2009) في أن الاهتمام والعناية بتربية الأبناء وتنشئتهم التنشئة الإسلامية الصحيحة تقوي جانب الخوف والخشية من الله، مما يُبعد الشباب عن تيار الانحرافات.

6. النتائج والتوصيات

1.6. ملخص بأهم النتائج

- 1/ تكونت العينة من (113) أسرة من سكان حي اليرموك بمدينة تبوك، وبإجراء التحليل الوصفي للبيانات الأولية تم التوصل إلى أن نسبة (44.2%) من العينة في الفئة العمرية (من 40 وأقل من 50 سنة)، وأن نسبة (47.8%) من العينة مستواهم التعليمي (بكالوريوس)، وأن نسبة (26.5%) من العينة يبلغ عدد أفراد أسرهم (أقل من 4 أفراد)، وأن نسبة (25.7%) يبلغ عدد أفراد أسرهم (7 أفراد فأكثر).
- 2/ بينت النتائج أن غالبية أفراد العينة يوافقون بنسبة 80.2% على العوامل الاجتماعية المؤثرة على تماسك الأسرة وعلاقتها بانحراف الأحداث، وأن أكثر العوامل الاجتماعية المؤثرة على تماسك الأسرة ولها علاقة بانحراف الأحداث هي:
- سوء العلاقة بين الزوجين
 - ضعف تحمل المسؤولية من أحد الطرفين
 - تكرار المشكلات بين الزوجين
 - إشراك في المناسبات التي تتعلق بالأسرة.
- 3/ بينت النتائج أن غالبية أفراد العينة يوافقون بنسبة 72.4% على العوامل الاقتصادية المؤثرة على تماسك الأسرة وعلاقتها بانحراف الأحداث، وأن أكثر العوامل الاقتصادية المؤثرة على تماسك الأسرة ولها علاقة بانحراف الأحداث هي:
- أقوم برصد ميزانية لدخل الأسرة المالي حتى لا تتعرض لأزمات
 - كثرة متطلبات واحتياجات الأسرة
 - عدم ادخار الأسرة مبلغ شهري للمستقبل
 - عدم القدرة على تدبير احتياجات الأسرة
- 4/ بينت النتائج أن غالبية أفراد العينة يوافقون بنسبة 80.8% على العوامل النفسية المؤثرة على تماسك الأسرة وعلاقتها بانحراف الأحداث، وأن أكثر العوامل النفسية المؤثرة على تماسك الأسرة ولها علاقة بانحراف الأحداث هي:
- في أسرتي يتوفر لديّ الإحساس بالأمن والأمان
 - أبدي مشاعر الحب والود لكافة أفراد أسرتي
 - أعمل على تجديد نمط الحياة الأسرية للقضاء على الرتابة والملل.
- 5/ بينت النتائج أن غالبية أفراد العينة لا يدرون بنسبة 66.5% عن العوامل الصحية المؤثرة على تماسك الأسرة وعلاقتها بانحراف الأحداث، وأن أكثر العوامل الصحية المؤثرة على تماسك الأسرة ولها علاقة بانحراف الأحداث هي:
- أهتم بنظافة المنزل وتهويته حفاظاً على صحة أفراد الأسرة.
 - أراعي اتخاذ الإجراءات الصحية الوقائية عند إصابة أي فرد بمرض معدي.
 - أهتم بمعرفة ومتابعة نمط السلوك الصحي لأفراد أسرتي
 - أحرص على استشارة الطبيب أو المختص عند تناول المنشطات الرياضية

6/ بينت النتائج أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة بنسبة 84.7 % على العوامل الدينية المؤثرة على تماسك الأسرة وعلاقتها بانحراف الأحداث، وأن أكثر العوامل الدينية المؤثرة على تماسك الأسرة ولها علاقة بانحراف الأحداث هي:

- أهتم بأن تتصف معاملتي لأبنائي بالمساواة والعدل

- أحرص أن أكون قدوة حسنة لأبنائي

- أربي أبنائي على برّ الوالدين

- أحرص على تعليم أبنائي الصدق والأمانة

- أهتم بترويض المفاهيم الدينية الصحيحة لدى أبنائي

- أعمل على تنمية الضمير الخلفي للأبناء ليكون رقيباً ذاتياً من داخلهم.

7/ بينت النتائج أن غالبية أفراد العينة يوافقون بنسبة 80.3 % على العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث، وأن أكثر العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث هي:

- تأثير رفاق السوء.

- ضعف الرقابة الأسرية.

- الفشل في استغلال أوقات الفراغ.

- انفصال الوالدين بطلاق أو هجر.

8/ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين آراء أفراد العينة نحو البُعدين (العوامل الاجتماعية المؤثرة على تماسك الأسرة) و (العوامل الدينية المؤثرة على تماسك الأسرة) وفقاً للفئات العمرية.

9/ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول الأبعاد (العوامل الاقتصادية المؤثرة على تماسك الأسرة) و (العوامل النفسية المؤثرة على تماسك الأسرة) و (العوامل الصحية المؤثرة على تماسك الأسرة) والمحور (العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث) وفقاً لمتغير الفئات العمرية.

10/ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين آراء أفراد العينة نحو البُعدين (العوامل الاقتصادية المؤثرة على تماسك الأسرة) و (العوامل النفسية المؤثرة على) وفقاً للمستوى التعليمي.

11/ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول الأبعاد (العوامل الاجتماعية المؤثرة على تماسك الأسرة) و (العوامل الصحية المؤثرة على تماسك الأسرة) و (العوامل الدينية المؤثرة على تماسك الأسرة) والمحور (العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث) وفقاً لمتغير المستوى التعليمي.

12/ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول محاور وأبعاد أداة الدراسة وفقاً لمتغير عدد أفراد الأسرة.

2.6. أهم التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ يخرج الباحث بعدة توصيات، أهمها:

1/ ضرورة محافظة الآباء والأمهات على التماسك الأسري في بيوتهم وبين أفراد أسرهم وفي مختلف المجالات.

2/ توعية الآباء على بدورهم في غرس الممارسات التي تعزز من قيم التماسك الأسري بأبعاده المختلفة، وخاصة على التواصل والتعاون لدى الأسر كبيرة الحجم.

- 3/ إقامة الندوات التوعوية والدورات التدريبية على أبعاد التماسك الأسري وأهميته في الحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي.
- 4/ تفعيل دور مراكز الاستشارات الأسرية في إعداد الفعاليات المختلفة لتنمية التماسك الأسري بأبعاده المختلفة لدى الشباب من الجنسين-خاصة المقبلين على الزواج.
- 5/ العمل على إشراك الأبناء في حلّ النزاعات التي تحدث داخل الأسرة وبما يتناسب مع أعمارهم وقدراتهم العقلية والنفسية.
- 6/ الابتعاد عن اتباع الأساليب الصارمة مع الأبناء في محاولة إجبارهم على الخضوع والطاعة الكاملة للوالدين، بل من الممكن الاستعاضة في هذا المجال بالطرق اللينة والمناسبة والمحبة للأبناء.
- 7/ إثراء البيئة الأسرية بالحوار والتعويد المبكر للأولاد على التعبير والمشاركة في الرأي واتخاذ القرار في محيط الأسرة.
- 8/ النظر إلى الأسرة ككيان متكامل مع مراعاة النواحي النفسية والثقافية والصحية.
- 9/ تشجيع وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمقروءة والمرئية ثم المساجد ودور القرآن والمدارس؛ إضافة إلى الجمعيات والنوادي الثقافية والتربوية والدعوية بالتوعية بأهمية الأسرة في المجتمع والتأكيد على أهمية انتماء الفرد لأسرته.
- 10/ ضرورة استقرار الأسرة في المجتمع السعودي من خلال اهتمام الجهات المختصة بمعالجة المشكلات العامة التي تواجه الأسر مثل فقدان العائل أو المسكن.
- 11/ ضرورة إقامة برامج تثقيفية وتوعوية خاصة الإرشاد الزواجي قبل الزواج وبداية الاختيار الزواجي للوقاية من المشكلات الأسرية.
- 12/ إنشاء عيادات نفسية متخصصة لمعالجة الأحداث المنحرفين من الاضطرابات التي يعانون منها بسبب تفكك الأسرة.
- 13/ توجيه أصحاب المهن المساندة لمساعدة الأحداث في توفير فرص عمل من خلال التكاتف مع التنمية الاجتماعية لتقليل من أعدادهم ولمنحهم فرصة لإثبات ذاتهم.
- 14/ التركيز على دور الأسرة بالنسبة للحدث في بلوغ الهدف الأسمى وهو أن يصبح عنصراً فاعلاً صالحاً في المجتمع وذلك من خلال المزيد من الإرشادات من الأسر.
- 15/ التركيز على برامج التوعية الدينية وتنمية الوازع الديني لدى الحدث وخاصة في مراكز إعادة التربية لما لها من أثر فعال في عدم العودة لمثل ما قام به من سلوك جانح.
- 16/ متابعة الأبناء فيما يصاحبون ويرافقون، والتوعية المستمرة لهم باختيار صاحب ذو الأخلاق الحميدة.
- 17/ عدم النظر إلى الأحداث الذين ارتكبوا جانحة ما على أنهم منبوذين من المجتمع، بل يجب العمل على محاولة ادماجهم في المجتمع ليصبحوا عناصر بناءة وفاعلة.
- 18/ إجراء دراسات أخرى تشابه هذه الدراسة؛ تتناول متغيرات أخرى مثل التوافق الأسري وعلاقته بالتماسك الأسري، أو أساليب المعاملة الوالدية وتأثيرها على الأبناء من الذكور والإناث.

7. المراجع:

- 1) أحمد، أحمد السيد. (2017). عوامل ضعف التماسك الأسري كما تُدركها النساء العاملات المصابات بسرطان الثدي، مجلة الخدمة الاجتماعية، مج(5)، ع(57)، مصر: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.
- 2) أسامة، كمال محمد. (2012). التماسك الأسري ومهارات حل المشكلات الاجتماعية لدى الأبناء، المكتب الجامعي الحديث، دار الكتب والوثائق القومية.
- 3) أبو العلا، تركي بن حسن. (2016). دور برنامج الإرشاد الأسري الهاتفي في تعديل أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة للأطفال، مجلة الخدمة الاجتماعية، ج(4)، ع(56)، مصر: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.
- 4) البغدادي، ضحى سليمان. (2013). أداء الوالدين لمسؤولياتهم الأسرية وأثره على التماسك الأسري، رسالة ماجستير، عمان: جامعة عمان العربية، كلية العلوم التربوية والنفسية.
- 5) بوزيرة، سوسن. (2008). علاقة مراكز إعادة التربية بالعود لدى الأحداث المنحرفين، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- 6) بن علو، فيروز. (2014). تعدد الزوجات وأثره على التماسك الأسري: دراسة ميدانية على عينة من الأزواج والزوجات بولاية وهران، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة وهران، قسم علم النفس والأرطوفونيا.
- 7) الجليل، البندري بنت عبد الله. (2014). الطلاق في المملكة العربية السعودية: أسبابه وأثاره، دار الأندلس للطباعة، مصر: جامعة الأزهر، كلية أصول الدين.
- 8) حجيلة، حنون. (2015). علاقة غياب أحد الوالدين بجنوح الأحداث: دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية والتأهيل بالطاهير، رسالة ماجستير في علم اجتماع التربية، الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحيى.
- 9) حسن، سيف محمد (2010). بعض العوامل المسهمة في جنوح الأحداث كما يدركها الجانحون والعاملون معهم في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، سلطنة عمان: جامعة نزوي، كلية العلوم والآداب.
- 10) حسين، أحمد الهرام. (2017). التفكك الأسري ودوره في انحراف الأحداث: دراسة ميدانية لمؤسسات رعاية وتوجيه الأحداث المنحرفين بمدينة بنغازي، المجلة الليبية العالمية، ع(26)، ليبيا: جامعة بنغازي.
- 11) حمد، ابراهيم حمد. (2008). التفكك الأسري في انحراف الأحداث في المجتمع الفلسطيني: دراسة حالة على بعض الأحداث المنحرفين في محافظات غزة، مجلة كلية التربية - القسم الأدبي، مج(14)، ع(2)، مصر: جامعة عين شمس - كلية التربية.
- 12) حمد، ابراهيم. (2008). أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث: دراسة ميدانية على محافظات غزة (مؤسسة الربيع)، غزة: مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، مج(10)، ع(2-8).
- 13) آل درعان، علي، والشلبي، ياسر. (2011). واقع الإصلاح والإرشاد الأسري في جمعية المودة الخيرية للإصلاح الاجتماعي بمنطقة مكة المكرمة وسبل التطوير: دراسة استطلاعية في محافظة جدة
- 14) عبيدات، ذوقان، وعدس؛ عبد الرحمن، وعبد الحق؛ كايد. (2020). البحث العلمي (مفهومه-أدواته - أساليبه)، ط(18)، عمان، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.

- (15) العتيبي، نورة بنت بشير. (2017). اسهامات مراكز الاستشارات الأسرية في مجال التوجيه والإرشاد الأسري والزواجي بالمملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية: دراسات وبحوث تطبيقية، مج(1)، ع(6)، مصر: جامعة أسيوط، كلية الخدمة الاجتماعية.
- (16) العزب، سهام أحمد. (2019). التماسك الأسري كما تُدرسه طالبات الجامعة في ضوء بعض الخصائص الأسرية، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، ع(8).
- (17) العمرو، نادية هائل. (2007). التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الفتيات في الأردن: دراسة مقارنة بين الفتيات المنحرفات وغير المنحرفات، العراق: جامعة مؤتة.
- (18) العموش، أحمد. (2006). البناء الأسري وجنوح الأحداث في مجتمع الإمارات، مؤتة للبحوث والدراسات: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج(21)، ع(3)، الأردن: جامعة مؤتة.
- (19) عياد، أيمن عبد الحفيظ. (2005). التفكك الأسري وانحراف الأحداث، مجلة البحوث التربوية، ع(5)، كلية المعلمين في الباحة، مركز البحوث التربوية.
- (20) عيشور؛ كززة، وعوارم؛ مهدي. (2013). التماسك الأسري: تعريفه وعوامل تحقيقه، الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية.
- (21) فيروز، زاراقة. (2005). الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق: دراسة نظرية ميدانية على عينة من الأحداث وتلاميذ التعليم الثانوي بولاية سطيف، رسالة دكتوراه في العلوم، تخصص: علم اجتماع التنمية، الجزائر: جامعة منتوري، قسنطينة.
- (22) الكبيسي، فاطمة علي. (2017). التماسك الأسري في المجتمع القطري: دراسة إمبريقية على الأسرة القطرية، مجلة كلية التربية، مج(67)، ع(3)، مصر: جامعة طنطا، كلية التربية.
- (23) كفاي، علاء الدين أحمد. (2008). دور الإرشاد الأسري في مناهضة العنف ضد الأطفال، مجلة خطوة، ع(28)، المجلس العربي للطفولة والتنمية.
- (24) الكنانى، أحمد بن ضيف الله. (2009). دور الأسرة في وقاية الأبناء من الانحرافات السلوكية من منظور التربية الإسلامية، رسالة ماجستير، السعودية، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية التربية.
- (25) لبنى، معاوي. (2017). التفكك الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث، الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، قسم علم النفس وعلوم التربية والأورطوفونيا.
- (26) لعروسي، بوعلام. (2014). العوامل المؤدية لانحراف الأحداث، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجلفة.
- (27) اللوزي، صلاح. (2006). مراحل ممارسة الإرشاد الأسري في الأردن وصعوباته، مؤتة للبحوث والدراسات: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج(21)، ع(3)، الأردن: جامعة مؤتة.

- (28) المالكي، موزة. (2003). اتجاهات المواطنين القطريين نحو الإرشاد الزواجي والأسري، قطر: رسالة علمية غير منشورة، مجلة العلوم التربوية بقطر.
- (29) محمد، مصطفى محروس. (2017). التماسك الأسري وتأثيره على الأبناء، مجلة الخدمة الاجتماعية، مج(57)، ع(8)، مصر: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.
- (30) محمد، هالة منصور. (2016). العلاقة بين عوامل ضعف التماسك الأسري وارتفاع معدلات الطلاق لدى المرأة العاملة من منظور سوسيولوجي، مجلة كلية الآداب، ع(59)، جامعة المنصورة.
- (31) محمد، مصطفى محروس. (2017). التماسك الأسري وتأثيره على الأبناء، مجلة الخدمة الاجتماعية، مج(8)، ع(56)، مصر: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.
- (32) المسعود، منيرة سليمان. (1434هـ). الصعوبات المهنية التي تواجه المرشدين الأسريين وآلية التغلب عليها، جمعية المودة الخيرية للإصلاح الاجتماعي بمحافظة جدة، مسابقة الدراسات الأسرية.
- (33) نسيمة، فاطمة الزهراء. (2015). التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث، مجلة جبل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع(5)، الجزائر: مركز جيل البحث العلمي.
- (34) نعيمة، ماني سعادة. (2016). التفكك الأسري وعلاقته بالاضطرابات السلوكية عند الطفل، رسالة ماجستير في علم النفس العيادي والصحة العقلية، الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس.
- (35) نوري، محمد عثمان. (2014). تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية والسلوكية، خطوات البحث العلمي: الجزء الأول، ط(4)، جدة: دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.
- (36) الهواري، ازدهار خلف. (2020). العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري وانحراف الأحداث في المجتمع الأردني، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد(186)، الجزء الثاني.
- (37) الهواري، ازدهار خلف. (2020). العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري وانحراف الأحداث في المجتمع الأردني، جامعة مؤتة، كلية العلوم الاجتماعية، الأردن.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v3.29.7

المعوقات الإدارية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل
(دراسة مطبقة على مراكز التأهيل الشامل بمنطقة مكة المكرمة)

**Administrative Obstacles Facing the Role of the Social Worker in Comprehensive
Rehabilitation Centers (A study applied to comprehensive rehabilitation centers in the
Makkah region)**

إعداد الباحث/ توفيق عطا الله سالم العقيلي

ماجستير في التنظيم والإدارة في الخدمة الاجتماعية، قسم الخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

مستخلص الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة من خلال هدفها الرئيسي في التعرف على المعوقات الإدارية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل بمنطقة مكة المكرمة، والتي تفرعت منه مجموعة من الأهداف المتمثلة في التعرف على طبيعة الأعمال التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين، والتعرف على المعوقات الإدارية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل التي من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين، والمحاولة في الوصول إلى مجموعة من المقترحات للتغلب على المعوقات الإدارية التي تواجه عمل الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل.

وتنتهي الدراسة إلى الدراسات الوصفية المسحية عن طريق استخدام المسح الاجتماعي بالحصص الشامل للأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيات الاجتماعيات في مراكز التأهيل الشامل بمنطقة مكة المكرمة، والذي استجاب منهم (78)، من خلال استخدام أداة الاستبانة في جمع البيانات.

وقد توصلت الدراسة من خلال نتائجها إلى أبرز الأعمال التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي تتمثل: في تكوين علاقة مهنية مع المعاق، والمشاركة مع الفريق المهني في توفير المعلومات اللازمة عن المعاق، والمشاركة في تنظيم العمل الإداري داخل المركز، كما توصلت النتائج إلى أن أبرز المعوقات الإدارية التي تواجه الأخصائي الاجتماعي تتمثل في قلة الاهتمام بقضية تهيئة المكان المناسب للأخصائي الاجتماعي للقيام بأدواره المهنية، ونقص في تقدير الموارد البشرية واستغلالها بالشكل الأمثل في إنجاز الأهداف بالمركز، وقلة الحوافز المقدمة للأخصائي الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: المعوقات الإدارية، دور الأخصائي الاجتماعي، مراكز التأهيل الشامل، منطقة مكة المكرمة

Administrative Obstacles Facing the Role of the Social Worker in Comprehensive Rehabilitation Centers (A study applied to comprehensive rehabilitation centers in the Makkah region)

Abstract:

The study issue is summarized as per its key goal into the identification of the administrative obstacles facing the Social worker in the Exhaustive rehabilitation centers - in Makkah region - from which a set of goals subordinated and represented to identify the nature of the work presented by the counseling specialist in the exhaustive rehabilitation centers in the prospect of identifying the administrative hinders, confronting them in the exhaustive rehabilitation and trying to conclude a set of conclusions to overcome these obstacles.

The study is classified as the descriptive survey studies, throughout using the social survey by the involvement of 78 respondents to the questionnaire tool used in collecting the data.

The study concluded, through its results, to the most prominent works practiced by the social worker, namely: forming a professional relationship with people with disabilities, participating with the professional team in providing the necessary information about people with disabilities, and participating in organizing administrative work. Work within the center. The social worker faces a lack of interest in the issue of finding a suitable place for the social worker to perform his professional roles, a lack of appreciation of human resources and optimum utilization of them in achieving the goals of the center, and the lack of incentives provided to the social worker.

Keywords: Administrative obstacles, the role of the social worker, comprehensive rehabilitation centers, Makkah Al Mukarramah Region

1. الإطار العام للدراسة

1.1. مقدمة:

لقد شهد الاهتمام بذوي الإعاقة أهميةً كبيرةً من خلال شريعتنا الإسلامية وما جاء في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم في أن يتم الاهتمام بهم اهتماماً خاصاً بتلك الفئة.

وتتضح تلك الرؤية في الآية الكريمة (عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى * وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى) (عبس: ص6)

ويبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أهمية هؤلاء الضعفاء، حيث جاء في الحديث الشريف إذا فقد المسلم بصره، ثم احتسب، كان ذلك من أسباب دخول الجنة، فعن أنس بن مالك قال: سمعت رسول الله يقول: (إن الله تعالى قال: إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه فصبر عوضته منهما الجنة، يريد عينه) ورآه البخاري نقلاً من (الشيخلي، 2016، ص240).

ولقد كان هناك الاهتمام برعاية ذوي الإعاقة في السنوات الأخيرة يرجع إلى التغيير في نظرة المجتمع لذوي الإعاقة، مما عزز الاقتناع بأن الأشخاص المعاقين لهم الحق كغيرهم من أفراد المجتمع في الحياة الكريمة، مما دفع المهتمون بشئونهم في تعليمهم وتأهيلهم ورعايتهم (عبد الحميد، 2018، ص11).

2.1. مشكلة الدراسة:

تعتبر الخدمة الاجتماعية لها الدور الفعال في تطوير كافة الخدمات التي تسعى المؤسسات الاجتماعية في توفيرها لرعاية ذوي الإعاقة، فالخدمة الاجتماعية قامت على التنظيم والتخطيط المهني والاجتماعي لإشباع احتياجات الأفراد، والاستخدام الأمثل لكافة الموارد من بشرية ومادية وتوظيفها لتحقيق الأهداف المطلوبة في فترة زمنية معينة بأقل التكاليف وأفضل الطرق. (بركات، 2017، ص22).

وانطلاقاً من ما تم الاطلاع عليه من قبل الباحث في تلك الدراسات والبحوث العلمية المرتبطة بالموضوع بشكل مباشر وغير مباشر، تبين على حد علمه أن هناك ندرة واضحة في الدراسات العلمية التي تتطرق إلى المعوقات في الجانب الإداري بشكل خاص في المملكة العربية السعودية في مجال مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن هنا كان دافع واهتمام الباحث في محاولة الكشف عن طبيعة الأدوار التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي، ومن ثم التعرف على المعوقات الإدارية التي تواجهه في مراكز التأهيل الشامل بمنطقة مكة المكرمة، وذلك من أجل تحسين الرعاية الاجتماعية لذوي الإعاقة داخل تلك المراكز.

وتبرز وتتلخص مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل التالي " ما هي المعوقات الإدارية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل؟"

3.1. أهمية الدراسة:

يرجع الباحث أهمية الدراسة إلى مجموعة من العوامل وهي وفق التالي:

1. تأتي أهمية الدراسة الحالية في ضوء اهتمام الدولة بذوي الإعاقة وبما توفره من رعاية واهتمام بهم في المجتمع السعودي.
2. من المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في إضافة رؤية مستقبلية عن دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل من خلال التعرف على المعوقات الإدارية أثناء الممارسة المهنية.
3. تحديد أبرز الصعوبات والتحديات الإدارية في الوقت الحالي لدى مؤسسات ذوي الإعاقة.

4. وضوح أهمية فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في رؤية 2030 والتي تهدف إلى شمولية الأهداف العلاجية والوقائية والاجتماعية للمعاقين، والحصول على كافة حقوقهم ودمجهم في المجتمع بشكل كامل، ولا تتحقق تلك الأهداف إلا من خلال دور كامل وفعال من قبل الأخصائي الاجتماعي.
5. من المتوقع أن تساعد هذه الدراسة في الحد من المعوقات الإدارية التي تواجه الأخصائي الاجتماعي أثناء القيام بدوره.

4.1. مفاهيم الدراسة:

1. المعوقات الإدارية:

أ. المعوقات في اللغة:

يشير ابن منظور إلى أن كلمة عوق هو كل شيء يعوقه عَوْقًا وحبسة وكذلك التعويق والاعتياق. (ابن منظور، 1414، ص479).

ب. المعوقات الإدارية في الاصطلاح:

تُعرّف المعوقات في الإدارة اصطلاحاً بأنه " هي المعوقات التي تنتج من الإدارة كالقوانين والأنظمة المؤسسية والسياسة والإجراءات والأهداف والهيكل التنظيمية وفلسفة الإداريين ونمط السلوك والقيادة ونظم الاتصال المستخدمة. (المغربي، 1994، ص327).

ج. المعوقات إجرائياً:

يُعرّف الباحث المعوقات في هذه الدراسة إجرائياً على أنها مجموعة من الصعوبات والمعوقات الإدارية والمهنية والتنظيمية التي تعيق عمل الأخصائي الاجتماعي في مراكز المعاقين للقيام بمهامهم العملية بشكل فعال ومتكامل.

2. الدور:

أ. الدور في اللغة: ويشير الدور في اللغة إلى الاصطلاح بمهمة. (الهنائي، 1984، ص451).

ب. الدور في الاصطلاح:

يُعرّف الدور بأنه " نموذج يركز حول بعض الحقوق والواجبات، ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل الجماعة أو موقف اجتماعي معين، ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الفرد". (غيث، 1997، ص390).

ج. ويُعرّف الباحث الدور في هذه الدراسة إجرائياً على أنه:

هي تلك الأدوار التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي سواء أدوار مرفوضة كقائد في مركز التأهيل الشامل، أو أدوار مكتسبة في المواقف التي يمر بها أثناء التعامل مع المعاقين أو العملاء داخل المركز.

3. الأخصائي الاجتماعي:**أ. يُعرّف الأخصائي الاجتماعي في الاصطلاح:**

بأنه "الشخص المهني المعد علمياً ونظرياً ليعمل في ميدان الخدمة الاجتماعية، وليكون مؤثراً بمهاراته تأثيراً إيجابياً في تغيير أفراد أو جماعات ومجتمعات". (عبد الجليل، 2013، ص19).

ب. ويُعرّف الباحث الأخصائي الاجتماعي إجرائياً في الدراسة الحالية:

هم الأفراد الذين تم إعدادهم في مرحلة البكالوريوس علمياً ومهيناً في إطار الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية؛ لكي يعملوا في المنظمات والمؤسسات الاجتماعية، ومنهم الأخصائيون الاجتماعيون العاملون في مراكز التأهيل الشامل لرعاية المعاقين من خلال تأهيل المعاقين وتمكينهم ودمجهم في المجتمع، والذين يواجهون العديد من المعوقات التي تعيق القيام بدورهم المهني.

ت. التأهيل الشامل:**أ. التأهيل في اللغة:**

إصلاح فرد أو عضو حتى يصبح نافعاً للمجتمع بعد أن كان عاجزاً. (موقع معجم المعاني، 2020).

ب. التأهيل في الاصطلاح:

يشير مصطلح التأهيل الشامل " بأنه العمليات والخدمات المنظمة التي تهدف إلى مساعدة وإيصال المعاق إلى أعلى وأقصى حدٍّ يمكن من القدرات الاجتماعية والعقلية والجسمية والمهنية لديه" (شاهين والنواوي، 2009، ص21).

ج. ويُعرّف الباحث مفهوم التأهيل الشامل إجرائياً فيما يلي:

بأنه الجهود التي تبذل من قبل الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مراكز التأهيل الشامل للمعاقين من خلال تقديم خدمات اجتماعية وصحية ونفسية وتأهيلية، لتمكينهم من دمجهم في المجتمع وفق خطط مهنية وتنظيمية مدروسة.

5.1 أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي للدراسة الحالية هو " التعرف على المعوقات الإدارية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل" والتي تتفرع منها عدة أهداف وهي وفق التالي:

1. التعرف على طبيعة الأعمال التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.
2. التعرف على المعوقات الإدارية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.

3. محاولة الوصول إلى مجموعة من المقترحات للتغلب على المعوقات الإدارية التي تواجه عمل الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل.

6.1. تساؤلات الدراسة:

تتمثل الدراسة الحالية في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما المعوقات الإدارية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل؟ والتي تنفرع منها عدة أسئلة:

1. ما طبيعة الأعمال التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين؟
2. ما المعوقات الإدارية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل بمكة المكرمة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين؟
3. ما الحلول المقترحة للتغلب على المشكلات الإدارية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل؟

7.1. خاتمة:

لقد تم في هذا الفصل التعرف على مشكلة الدراسة الحالية، من حيث عرض تحديد المشكلة من الإطار العام إلى الخاص حتى الوصول إلى تحديد مشكلة الدراسة، وكذلك تم التطرق في هذا الفصل إلى أهمية الدراسة والمفاهيم العلمية من حيث الجانب اللغوي والاصطلاحي والإجرائي، وأهداف الدراسة وتساؤلاتها.

أما في الفصل التالي سوف يتم عرض الإطار النظري للدراسة والذي يتمثل في التالي:

- المبحث الأول: استعراض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية، والمنطلقات النظرية المرتبطة بالدراسة.
- المبحث الثاني: الإدارة في الخدمة الاجتماعية.
- المبحث الثالث: الخدمة الاجتماعية في رعاية المعاقين.
- المبحث الرابع: تأهيل ذوي الإعاقة.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. الدراسات السابقة والمنطلقات النظرية للدراسة

1.1.2. الدراسات السابقة:

1. دراسة (العربي، 2013): بعنوان تصور مقترح لدور أخصائي خدمة الجماعة في العمل مع أسرة الطفل التوحدي بحضانة المعاقين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: نقص العاملين المؤهلين في التعامل مع أطفال التوحد، وقلة المتابعة من أسرة الأطفال المعاقين، وكذلك قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين مع عدد الأطفال المعاقين،

- وخرجت بمجموعة من التوصيات المقترحة ومن أبرزها: التعرف على احتياجات الأطفال من ذوي التوحد وإشباعها، توعية الأسر في كيفية التعامل مع الطفل المصاب بالتوحد، زيادة فاعلية البرامج.
2. **دراسة (كريستيانا ماك وكلوديا باكت، 2013): بعنوان الإجهاد والإرهاق بين الأخصائيين الاجتماعيين،** وظهرت النتائج أن العوامل الرئيسية التي تفسر الإرهاق والضغط في العمل هي: كثرة الحالات التي يتعاملون معها، والقيود المفروضة على تدخلات العمل الاجتماعي، وعدم التقدير والمكافأة على عملهم ونقص الدعم، وانخفاض الحافز والرضا الوظيفي، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات من أبرزها: التقليل من عبء العمل لدى الأخصائيين الاجتماعيين، وإدارة الوقت بشكل أفضل، ودعم تماسك الفريق، وتقديم مكافأة مناسبة لهم، وتنظيم العمل بشكل جيد، والقيام على تطوير الأخصائيين الاجتماعيين بشكل مهني بما يساعدهم على مواجهة ضغوط العمل.
3. **دراسة (برسون نساما كاباسو، 2015): بعنوان: استكشاف دور العاملين في مجال الإعاقة المجتمعية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: غياب المرافق العامة ووسائل النقل لذوي الإعاقة، وضعف التعليم، وقلة توظيف ذوي الإعاقة في سوق العمل، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها: إعادة هيكلة سياسات التعليم بما يتناسب مع احتياجات ذوي الإعاقة، توفير فرص التدريب المناسبة لذوي الإعاقة لتمكينهم وتوظيفهم في المجتمع، توفير جميع الإمكانيات من القيادة المجتمعية لمساعدة وتسهيل عيش ذوي الإعاقة في المجتمع.**
4. **دراسة (الدين، 2017): بعنوان: دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز المعاقين حركياً بولاية الخرطوم،** وتوصلت الباحثة إلى أهم النتائج: أن هناك نقصاً في عدد الأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسة، وعدم وجود التوظيف المناسب لدور الأخصائيين الاجتماعيين في مدينة الخرطوم، وكذلك قلة المراكز التي تقوم على رعاية ذوي الإعاقة، وعلى ضوء النتائج خرجت بعدة توصيات أهمها: توفير مراكز تدريب للحرف المختلفة في المدينة، وإنشاء مراكز متخصصة في تنمية قدرات ذوي الإعاقة.
5. **دراسة (العباسي، 2017): بعنوان: معوقات عمل الأخصائي الاجتماعي الطبي مع جماعات المرضى بالمستشفيات الحكومية بمدينة بريدة،** وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج من أهمها عدم حرص الأخصائيين الاجتماعيين على تطوير معارفهم، ونقص مهارات الأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع جماعات المرضى، ونقص في الموارد البشرية للأنشطة الجماعية لجماعات المرضى، وقد أوصت الدراسة بتحفيز الموظفين من خلال عمل دورات تدريبية لهم، وتصميم برامج لتنمية معارف ومهارات العمل، وتوفير بيئة مناسبة للأخصائيين الاجتماعيين أثناء العمل.
6. **دراسة (العوضي، 2017): بعنوان: المعوقات التي تواجه أخصائي العمل مع الجماعات في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة،** وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: توفر الأماكن المناسبة للممارسة الأنشطة والبرامج، نقص العائد المادي للأخصائي الاجتماعي، وعدم التنوع والتجديد في البرامج المقدمة لذوي الإعاقة، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها، توفير الرعاية الاجتماعية والتعليمية والترفيهية والصحية للمعاقين داخل المؤسسات التي تهتم بهم، والعمل على إعداد الأخصائي الاجتماعي من خلال توفير دورات تدريبية في المهارات والأساليب التي تساعد في التعامل مع ذوي الإعاقة، والسعي في توفير برامج تدريبية مهنية للمعاقين لتساعدهم في كسب رزقهم.

7. دراسة (أحمد، 2017): بعنوان: معوقات دور الأخصائي الاجتماعي في أقسام الرعاية التلطيفية لمرضى السرطان وتصور مقترح لمواجهة هذه التحديات، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات جاء في أبرزها، توفير الإمكانيات المادية لتقديم خدمات الرعاية التلطيفية، وتوفير الإمكانيات التخطيطية والتنظيمية لتقديم خدمات الرعاية التلطيفية، توفير القوى البشرية والتنظيمية اللازمة لتقديم خدمات الرعاية.
8. دراسة (الأسمرى، 2018): بعنوان: بعض المعوقات الإدارية التي تواجه الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي في مجال رعاية الأيتام وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج: أن من أهم المعوقات في مجال رعاية الأيتام هي قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين وعدم تناسبهم مع عدد الأيتام، وكذلك قلة الدورات التدريبية، وعدم التعاون الفعال بين العاملين في المؤسسة.
9. دراسة محمد (2018): بعنوان: المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي العامل بالمجال الطبي، وتوصل الباحث إلى أهم النتائج حيث تمثلت في: عدم وجود اهتمام بآراء الأخصائيين الاجتماعيين، وكذلك كثرة الأعباء الإدارية على الأخصائيين الاجتماعيين خارج إطار عمله.
10. دراسة (سوجي اندري، 2020): بعنوان: دور الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز الإعاقة باستخدام الأدوات لدعم الأنشطة اليومية وخرجت الدراسة بعدد من النتائج جاء في أبرزها، توفير مساعدات مالية وأجهزة طبية لذوي الإعاقة، ضعف دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز ذوي الإعاقة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات تمثلت في التالي: بناء القدرات اللازمة للأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التأهيل من خلال التعليم والتدريب وممارسة العمل الاجتماعي، توفير كافة الخدمات والمساعدات لذوي الإعاقة، تشجيع المعاقين وخلق التفاعل والتعاون بينهم وبين الآخرين.
11. دراسة (صن ولي، 2020) بعنوان: العلاقة بين العمل العاطفي وضغوط العمل والأداء الوظيفي للأخصائيين الاجتماعيين، وكانت أبرز النتائج: درجة الاهتمام بالتعبير العاطفي، وهو مفهوم فرعي للموافقة، والتناظر العاطفي، وتكرار العمل العاطفي، كلها مفاهيم فرعية للأداء الوظيفي مثل الدور الزائد للأخصائي الاجتماعي والعكس، لم يكن هناك تأثير ذات دلالة إحصائية على كل من الصراع والغموض الوظيفي، وكذلك من ضمن النتائج وجود ضغوط العمل وتضارب الأدوار له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على كل من الأداء داخل الدور والأداء غير المتعلق بالدور، وهما مفاهيم فرعية للأداء الوظيفي.
12. دراسة يماني (2020): بعنوان: معوقات دور الأخصائي الاجتماعي في تحقيق الدمج الاجتماعي لجماعات المعاقين ذهنياً ومقترحات التغلب عليها وتوصلت الدراسة إلى أن أبرز معوقات دور الأخصائي الاجتماعي وهي عدم تعاون فريق العمل مع الأخصائي الاجتماعي وقلة عددهم مع طبيعة العمل القائم، وكذلك قلة الدورات التدريبية وعدم وجود لائحة تنظيمية خاصة ببرامج الدمج داخل مؤسسات ذوي الإعاقة.
13. دراسة (روب ميغان، 2021): بعنوان: مفاهيم الأخصائيين الاجتماعيين للعنف المنزلي وسوء المعاملة ضد الأشخاص الذين يعانون من صعوبات التعلم، وتشير نتائج الدراسة إلى أن الأخصائيين الاجتماعيين ينظرون إلى الأشخاص الذين يعانون من صعوبات التعلم على أنهم ضعفاء بسبب تجارب حياتهم الفردية، كما تشير أبرز النتائج إلى أن الأخصائيين الاجتماعيين يجدون صعوبة في كيفية التعامل مع استجابة ذوي صعوبات التعلم إلى إعاقته،

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: دعم وتدريب الأخصائي الاجتماعي في كيفية التعامل مع ذوي الإعاقة العقلية وتحسين التدخل المهني أثناء التعامل معهم، وتطوير السياسة التعليمية التي تساهم في بشكل أكثر فعالية في تسهيل التعلم للأشخاص الذين يعانون من صعوبة في التعلم.

2.1.2. المنطلقات النظرية للدراسة (نظرية الدور):

تستند الخدمة الاجتماعية في مهنتها على أسس معرفية، من خلال مجموعة من النظريات العلمية التي تم الاستناد عليها من العلوم الاجتماعية والإنسانية، وذلك للمساهمة في أن يكون للخدمة الاجتماعية ثقل مهني أثناء الممارسة المهنية. (بركات، 2017، ص36).

وأثناء القيام بالبحوث العلمية في الخدمة الاجتماعية، يجب أن تستند على نظرية أو مجموعة من النظريات العلمية التي تلائم طبيعة الدراسة وأهدافها، مما يجب توظيف تلك النظريات بما يتناسب مع مراحل البحث وأهداف الدراسة العلمية. (مختار، 1995، ص219).

وفي ضوء ذلك تبرز أهمية النظرية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، من خلال المساهمة والمساعدة في محاولة فهم الواقع الاجتماعي، والتنبؤ بالتطورات والتغيرات الاجتماعية التي تحدث على مختلف المستويات سواء على مستوى الفرد، والأسرة، والمنظمة، والمجتمع (زيدان وآخرون، 2013، ص61).

لذلك يرى الباحث من الممكن توظيف نظرية الدور في الدراسة الحالية من خلال ربطها بطبيعة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها.

ويعتبر أول ظهور لنظرية الدور في بداية القرن العشرين، وهي من النظريات الحديثة والتي تركز على سلوك الفرد وتفاعلاته الاجتماعية والأدوار التي يمارسها في المجتمع، فنظرية الدور ترى أن الفرد لا يمارس دوراً واحداً بل يمارس مجموعة من الأدوار في المؤسسات المختلفة كالأدوار القيادية والقاعدية والوسطية (عز الدين، 2016، ص86).

ولقد كان هناك اهتمام كبير من قبل ماكس فيبر بنظرية الدور الاجتماعي، حيث يرى أن الدور الذي يقوم به الفرد من خلال السلوك أو النشاط الاجتماعي يكون قائماً بشكل أكبر على العلاقة المباشرة بأفراد المجتمع (الداهري، 2010، ص390).

ونظرية الدور تستمد مفاهيمها ومتغيراتها من خلال علم النفس الاجتماعي، والتي تركز بشكل مهم على دور الفرد الذي يقوم به داخل الجماعات والمؤسسات الاجتماعية وفي المجتمع المحلي، ومعرفة مدى التفاعل القائم بينهم. (فهيم، 2009، ص258).

وترجع أهمية نظرية الدور في تحديد تصرف الفرد في المجالات التي يشتغل فيها، فمثال على ذلك دور الأخصائي الاجتماعي في تنظيم المجتمع، والذي يتطلب منه عدداً من الأدوار والواجبات، والتي تتمثل في كيفية معرفة وتحديد الأدوار المناسبة للآخرين، وقياس التفاعل معهم ومنح المكافآت والحوافز وكذلك وضع العقوبات (نوح، 1998، ص92).

ويمكن توضيح أن أبرز الأهداف التي تتميز بها نظرية الدور في المؤسسات الاجتماعية تتمثل فيما يلي: (حبيب وحناء، 2016، ص420)

- 1) القيام بتعديل أدوار الأفراد في المؤسسات الاجتماعية.
- 2) تمكين الأفراد في ممارسة أدوارهم الاجتماعية بفاعلية.
- 3) إكساب وتعليم الأفراد أدواراً جديدةً.
- 4) تحليل وتفسير دور الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعية وفي تنظيم المجتمع.

ولكي يستطيع الفرد القيام بدوره، فإن هناك العديد من المهارات والصفات التي يجب أن تتوفر فيه، والتي تتمثل في المشاعر ومدى ارتباطها بالدور، وأثر دور الفرد في نجاحها وتقبله في القيام بتلك الأدوار (زيدان، 1993، ص29).

ويعتبر الهدف من نظرية الدور هو السعي في إكساب الفرد القدرة على القيام بالأدوار بما يتفق مع المعايير المراد تحقيقها دون حدوث خلل في الدور، وكذلك إزالة المعوقات التي تعيق عملية الأداء (الشهراني، 2013، ص22).

وتوظيف نظرية الدور في الدراسة الحالية تتمثل في التالي:

1. تساهم نظرية الدور في معرفة غموض الأدوار التي يتعرض لها الأخصائي الاجتماعي أثناء العمل في مراكز التأهيل الشامل، والتي تتمثل في التالي:
 - أ. عدم الإدراك والمعرفة الكافية بالمهام والأدوار الإدارية والمهنية الذي يقوم بها داخل تلك المراكز.
 - ب. عدم المعرفة الكافية بسياسة وأهداف العمل داخل مراكز التأهيل الشامل.
 - ج. وجود الارتباك وضعف الثقة أثناء القيام بدوره داخل مراكز التأهيل الشامل.
2. تساهم نظرية الدور في محاولة الكشف عن صراع الأدوار التي يتعرض لها الأخصائي الاجتماعي في داخل مراكز التأهيل الشامل، والتي تكون بين نفسه من خلال عدم الشعور من تحقيق المهام الإدارية والمهنية المطلوبة منه، مما ينتج عن وجود معوقات تحتاج للدراسة العلمية.
3. تساهم في معرفة طبيعة الأدوار الفعلية والمتوقعة التي يجب أن يمارسها الأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسات الاجتماعية.

2.2. الإدارة في الخدمة الاجتماعية

1.2.2. مفهوم الإدارة في الخدمة الاجتماعية:

تعتبر الإدارة في الخدمة الاجتماعية لها الدور البارز والمهم في تنفيذ وتطوير وتنمية الخدمة الاجتماعية في جميع مؤسسات ومنظمات الرعاية الاجتماعية، حيث تلك المنظمات لا يمكن أن تحقق أهدافها وتنهض بخدماتها دون وجود إدارة مهنية ومتمكنة في تحفيز وتنظيم الجهود داخل تلك المؤسسات الاجتماعية وتوجيهها لتحقيق الأهداف وفق الخطط المرسومة، حيث عرف مايو الإدارة في الخدمة الاجتماعية " بأنها تحديد وتوضيح الوظيفة ووضع السياسات والإجراءات وتفويض السلطة واختيار

الموظفين وتدريبهم والإشراف عليهم وحشد وتنظيم كل الموارد المتاحة والملائمة، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية" (حمزة، 2015، ص38).

2.2.2. أهمية الإدارة في المؤسسات الاجتماعية:

- الخدمة الاجتماعية مهنة قائمة على العمل في المؤسسات الاجتماعية.
- العمل الإداري المنظم ضرورة لنجاح المؤسسات الاجتماعية والتي يعمل بها الأخصائي الاجتماعي.
- تنفيذ البرامج الحديثة والتدريب والإشراف والتوجيه عمل قائم على التخطيط والتنفيذ من قبل الأخصائي الاجتماعي.
- تبصير الأخصائي الاجتماعي حول المتطلبات العملية والإدارية وما هي المهام المطلوبة لتنفيذها والقيام بها في المؤسسات الاجتماعية.

3.2.2. دور الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعية بشكل عام:

- (1) القيام بدراسة المجتمع المحيط بالمؤسسة، والمساعد في وضع السياسات للمؤسسة سواء حكومية أو أهلية.
- (2) المساهمة في تنفيذ برامج وخطط المؤسسة.
- (3) القيام على تحديد الميزانية السنوية وذلك من أجل عرضها على الإدارة العليا.
- (4) السعي في توفير الموارد المالية في المؤسسات الأهلية عن طريق الهبات والتبرعات المادية.
- (5) العمل على إعداد الدراسات العلمية في المجال الإداري لتحسين الأداء في المؤسسة.

4.2.2. أهمية دور الأخصائي الاجتماعي في مؤسسات ذوي الإعاقة كإداري:

1. يجب الاعتراف بالخبرات التي يمتلكها أعضاء الفريق.
2. العمل على إتاحة الفرصة لأعضاء في المشاركة في جميع الخطط والبرامج أثناء مراحل العمل.
3. العمل على تقبل جميع الآراء المختلفة أثناء وضع الخطط لتحقيق أهداف العمل.
4. العمل على احترام الأساليب المهنية التي يقوم بها أعضاء فريق العمل.
5. العمل على تحمل المسؤولية الجماعية بهدف الوصول إلى الخدمات المطلوبة بشكل الأمثل.

5.2.2. المعوقات التي تواجه مؤسسات الرعاية الاجتماعية:

1. **نقص المعلومات:** تعتبر المعلومات من العوامل الرئيسية في نجاح عمل المؤسسات، وكلما توفرت المعلومات الصحيحة والواضحة؛ زادت الفرص التي تساهم في نجاح عمل المؤسسات، وهناك العديد من المؤسسات تعاني من نقص المعلومات الخاصة في معرفة احتياجات المجتمع والمشكلات التي تتعرض لها في الدولة النامية.
2. **قلة الموارد والإمكانات:** وتتمثل هذه الموارد والإمكانات فيما يلي:
 - أ. قلة المتخصصين من الإمكانات البشرية في تلك المؤسسات.
 - ب. ضعف الإعداد المهني للموارد البشرية وعدم استغلالها بالشكل الأمثل.

- ج. ضعف في الخبرة والمهارة للعاملين في تلك المؤسسات الاجتماعية.
3. **عدم إعلان المؤسسة عن الاحتياجات:** والتي تتمثل في قصور العلاقات العامة بالمؤسسة وعدم القدرة على تفعيل حلقة الوصل بين المؤسسات وأفراد المجتمع وشرح أهداف المؤسسة ودورها في المجتمع لإشباع احتياجات الأهالي.
4. **ضعف في الجهاز الإداري للمؤسسات:** من الملاحظ أن الإدارة عليها الدور الأكبر في نجاح عمل المؤسسة أو العكس، ويؤدي قلة تدريب العاملين بشكل مستمر، ونقص التمويل للخدمات والبرامج، وعدم استغلال الوقت والجهود بالشكل المناسب في تحقيق أهداف المؤسسة من أهم العوامل في فشل المؤسسات والراجعة لضعف الجهاز الإداري.
5. **العوامل الخارجية:** والتي يُقصد بها تعرض المجتمع لمجموعة من الصدمات الخارجية التي يكون لها الانعكاس الكبير على مؤسسات المجتمع بشكل عام، والمتمثلة في التقلبات السياسية، والأزمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، مما تساهم بشكل سلبي في تنفيذ الخطط في وقتها المحدد.
6. **عدم منح تفويض سلطة العمل داخل المؤسسة:** وهنا التفويض يتمثل في منح الرئيس لبعض المرؤوسين مَنْ يثق فيهم بعض الصلاحيات؛ لتأخذ القرارات وتحقيق مبدأ اللامركزية في العمل الإداري.
7. **الممارسات السلبية في المؤسسة:** والتي تتمثل في العلاقة السلبية بين العاملين بالمؤسسة في عدم الانضباط والالتزام بقوانين العمل داخل المؤسسة، مما يؤدي إلى خلل في تحقيق أهدافها الأساسية.

3.2. الخدمة الاجتماعية في رعاية المعاقين

1.3.2. دور الخدمة الاجتماعية في رعاية ذوي الإعاقة.

يبرز الدور الذي تقوم به الخدمة الاجتماعية في الاتجاهات الحديثة بالاهتمام برعاية المعاقين عن طريق تطوير وتحفيز السلوك الاجتماعي الإيجابي، ومن خلال المدخل التنموي واستئثار كافة القدرات والإمكانيات والطاقات الكامنة؛ لتمكينهم في المجتمع وتعليمهم التصرف السليم في المواقف الاجتماعية. (عبد الجليل، 2013، ص 65).

فالخدمة الاجتماعية في رعاية ذوي الإعاقة تهدف إلى مساعدة المعاقين في اكتساب كافة القدرات والإمكانيات لمواجهة المشكلات وعلاجها، وربطهم بالنظم الاجتماعية سواءً جمعيات أو مؤسسات والتي يتم من خلالها تزودهم بالموارد والخدمات؛ حتى يتمكنوا من القيام بوظائفهم على الوجه الأمثل. (أبو النصر، 2009، ص 146).

2.3.2. دور الرعاية الاجتماعية للمعاقين في المملكة العربية السعودية:

1. التمسك بالشريعة الإسلامية واتخاذ القرآن والسنة منهجاً أساسياً في تقديم الرعاية لذوي الإعاقة، وبما تشمله من سياسة تلك الخدمات في تقديمها وفق الأحكام الشرعية في الإسلام.
2. الشمولية في تقديم جميع الخدمات على كافة المناطق في المملكة العربية السعودية، وتحقيق التكامل بين الهيئات الحكومية والخيرية لتوفير كافة الرعاية الخدمية والتي تساهم في تمكين دمج ذوي الإعاقة مع أسرهم والمجتمع.
3. استخدام أنسب الأساليب الحديثة وأفضلها في رعاية ذوي الإعاقة والالتزام بالأسلوب العلمي والمهني في معرفة الاحتياجات والتخطيط لإشباعها وتوفير الخدمات من أجل تطويرها.

4. يعتبر تقديم خدمات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة حقاً من حقوقهم المشروعة التي تضمن المملكة الالتزام فيها.

3.3.2. دور الأخصائي الاجتماعي مع ذوي الإعاقة:

1. دوره مع المعاق:

- أ. القيام بالتعرف على الحالات، ومن ثم تحويلها للمؤسسات المختصة برعاية ذوي الإعاقة.
- ب. دراسة حالة المعوق من جميع الجوانب ووضع خطة لعلاج وتأهيله مع الفريق المهني بالمؤسسة.
- ج. تقديم المساعدة لذوي الإعاقة عن طريق خلق البيئة المناسبة لهم داخل المؤسسة.
- د. السعي نحو مساعدة المعاق صغير السن على التعليم والمشاركة وتأهيله اجتماعياً.
- هـ. السعي نحو مساعدة المعاق من كبار السن على التدريب المهني بما يتناسب مع قدراته.

2. دوره مع المعاقين في المؤسسة:

- أ. القيام بإجراء العديد من البحوث والدراسات العلمية؛ للتعرف على مشكلات واحتياجات المعوقين في المؤسسة.
- ب. تمكين وتشجيع ذوي الإعاقة للاستفادة من إمكانياتهم وقدراتهم في المؤسسة والمجتمع المحيط بهم.
- ج. السعي نحو تنظيم المعوقين للمطالبة بكافة حقوقهم من خلال الأجهزة الحكومية.

3. دوره مع الفريق المهني في المؤسسة:

- أ. توفير المعلومات اللازمة عن الحالات لفريق العمل.
- ب. ترتيب وتنظيم الاجتماعات مع فريق العمل؛ لحل ومناقشة المشكلات التي تحدث في المؤسسة.
- ج. حل المشكلات التي تحدث بين الفريق المهني داخل المؤسسة.
- د. المساهمة في خلق التعاون بين أعضاء الفريق المهني.

4. دوره مع المؤسسة:

- أ. السعي إلى الاستفادة من الإمكانيات والموارد البشرية والمادية المتاحة في البيئة؛ لتحسين وتطوير الخدمات بالمؤسسة.
- ب. العمل على التأثير الإيجابي في القرارات بالمؤسسة لصالح العاملين فيها والمستفيدين من خدماتها.
- ج. التفاعل والتعاون مع الأخصائيين الاجتماعيين من أجل صالح المعوقين بالمؤسسة ولتحقيق الأهداف المرسومة.
- د. تعليم وتدريب العاملين في المؤسسة على الاهتمام والتعامل الإيجابي مع المعوقين.

5. دوره مع المجتمع:

- أ. وضع الخطط لتأهيل ورعاية ذوي الإعاقة.
- ب. تعديل وتغيير النظرة السلبية من بعض أفراد المجتمع اتجاه ذوي الإعاقة.
- ج. تشجيع وتحفيز القادة على توظيف المعاقين وتشغيلهم.
- د. إصدار التشريعات التي تساهم في رعاية وتسهيل الحياة لذوي الإعاقة.

4.2. مهارات الأخصائي الاجتماعي في مجال رعاية ذوي الإعاقة:

- 1) إتقان المهارة في دراسة الإجراءات المهنية.
- 2) العمل على قيادة المقابلات والاجتماعات الجماعية.
- 3) المساهمة في تدعيم علاقة المنظمة بالمنظمات الأخرى.
- 4) النقد الهادف والتقويم الذاتي لعمل المنظمة.
- 5) المساهمة في توظيف خدمات المنظمة والمجتمع لخدمة العملاء.

5.2. صفات الأخصائي الاجتماعي:

1. صفات المظهر الخارجي:

- أ. أن يكون حسن الملبس ومريحاً في النظر إليه.
- ب. أن يكون مبتسماً ومقبولاً.
- ج. أن يكون ناضج العقل ومنتزناً في قراراته.
- د. أن يخشى الله في تصرفاته، وأن يكون ذا خلق رفيع.

2. الصفات العقلية:

- أ. أن يكون ذكياً وسريع البديهة وقوي الملاحظة.
- ب. أن يكون قادراً على الحديث واختيار الكلمات المناسبة، والتميز بحسن القيادة.
- ج. أن يكون مرناً ومتجاوباً مع العملاء، والقدرة على التفكير السليم في المواقف.

3. الصفات النفسية:

- أ. أن يكون متزناً غير منفعل ولا يتسرع في اتخاذ القرارات والأحكام.
- ب. أن يكون لديه القدرة على التحكم في عواطفه وتصرفاته.
- ج. أن يكون محباً للنزلاء ولديه الرغبة في مساعدتهم.
- د. أن يكون خالياً من الصراعات والأحقاد والاضطرابات النفسية.

4. الصفات الاجتماعية:

- أ. أن يكون لديه القدرة على تكوين علاقات اجتماعية قائمة على الاحترام والثقة.
- ب. أن يكون لديه الرغبة في التعاون والمساعدة مع فريق العمل والعملاء.
- ج. أن يتميز بالموضوعية والتحيز والعدل والإنصاف.
- د. أن يكون متفهماً لمشكلات المجتمع وعاداته وتقاليده.

5. الصفات المهنية:

- أ. أن يكون مُعدّاً إعداداً مهنيّاً ونظريّاً بطريقة علمية.
- ب. أن يكون متسامحاً ومحباً للعمل مع النزلاء.

ج. العمل مع الحالات بمرونة وفاعلية وبأسلوب علمي حديث.
د. القدرة على التقدير في المشاعر والظروف التي يتعرض لها النزلاء.

6.2. تأهيل ذوي الإعاقة:

1.6.2. التطور التاريخي لتأهيل ذوي الإعاقة:

لقد ظهر وبرز أهمية التأهيل منذ ظهور البشرية، وكان للإسلام الدور الكبير في الاهتمام برعاية المعاقين، عن طريق المساواة بين كافة البشر، وتمكين الفرد المعاق من العيش بكرامة، وعدم تحقير أي فرد، ولقد دعا الرسول صلى الله عليه وسلم إلى مساعدة الضعفاء والمحتاجين، وإن المسلمين يعتبرون أول من اهتموا وفتحوا فرصة التعلم للمكفوفين في مجموعة من المدارس التي تتواجد في الجامع الأزهر (المعاينة، والقمش، 2012، ص48).

2.6.2. فلسفة التأهيل:

- 1) يعتبر المعاق إنساناً يجب أن تتم عملية تأهيله.
- 2) يجب عدم عزل المعاق عن الآخرين والمجتمع.
- 3) يعتبر الإنسان المعاق له الحق في العيش في مجتمع يؤثر فيه ويتأثر به.
- 4) اعتبارها مسؤولية اجتماعية لا بد أن تقوم على التنسيق والتخطيط والدعم المجتمعي والاجتماعي.
- 5) تمكين المعاق وتقبل فكرة الاعتماد على الآخرين إلى فكرة الاعتماد على نفسه.
- 6) محاولة استعادة ما تبقى لديه قدرات عقلية وجسمية وحسية.

3.6.2. أهداف التأهيل:

- 1) العمل على تمكين ذوي الإعاقة وتحويلها إلى طاقات إنتاجية، وذلك من خلال تدريبهم والسعي إلى إكسابهم مجموعة من المهارات بما يتناسب مع إمكانياتهم.
- 2) المساهمة في توفير فرص التعليم لهم والذي يجب أن يكون مناسباً لقدراتهم العقلية، مما يساعد في التأهيل المهني وتحقيق العدالة الاجتماعية في حياتهم.
- 3) تحقيق مبدأ الاستقلالية والاعتماد الذاتي على أنفسهم وعدم الشعور بالحاجة إلى الآخرين.

4.6.2. أنواع التأهيل لذوي الإعاقة:

1. التأهيل الطبي
2. التأهيل الاجتماعي والنفسي
3. التأهيل الأكاديمي.
4. التأهيل المهني

3. الوظائف الإدارية في مؤسسات ذوي الإعاقة

1.3. التخطيط

أولاً: مفهوم التخطيط:

يعد التخطيط من المهام والوظائف الرئيسية الأولى في العمل الإداري، والتي لا يمكن القيام بالمهام الإدارية الأخرى كالنظيم أو التنسيق أو التوجيه والمتابعة، إلا من خلال الأهداف التي تم رسمها من قبل المنظمة وهي محددة مسبقاً في ضوء عملية التخطيط، لذلك فإن أي منظمة يتم إنشاؤها يتطلب العمل على إعداد الخطط التي تحتوي على مجموعة من المشروعات والبرامج والخدمات القائمة على الدراسات العلمية، والتي تقيس الاحتياجات في المجتمع، مما يساهم في تحديد الموارد المادية والبشرية وكيفية الحصول عليها ووضع الأهداف التي يتم فيها إنشاء المنظمة (حمزة، 2015، ص69).

ثانياً: مراحل التخطيط:

- (1) القيام على تحديد أهداف واضحة للمؤسسة.
- (2) العمل على ترتيب تلك الأهداف حسب الأهمية.
- (3) تحديد الإمكانيات والموارد البشرية والمادية المتوفرة حالياً لتحقيق الأهداف.
- (4) تحديد الإمكانيات والموارد البشرية والمادية المتاحة؛ لتحقيق الأهداف الأسبوعية ثم الشهرية ثم أهداف السنة القادمة.
- (5) تقدير الموارد التي تم استغلالها بالشكل الأمثل لإنجاز الأهداف.

ثالثاً: أنواع التخطيط:

- (1) التخطيط حسب نوع النشاط المراد تحقيقه من خلال الخطة
- (2) التخطيط حسب مستويات المؤسسة: أي يكون التخطيط قائماً على المؤسسة بشكل عام أو على مستوى الإدارات الفرعية أو على مستوى الأقسام.

رابعاً: مزايا وأهمية التخطيط في المؤسسات الاجتماعية:

- (1) تبرز أهمية التخطيط في اتباع الطرق العملية للكشف عن المشكلات التي يتوقع حدوثها والعمل على مواجهتها.
- (2) تبرز أهمية التخطيط في التعرف على الأهداف بوضوح والعمل على تحقيقها.
- (3) يساهم التخطيط في استغلال الإمكانيات والموارد بشكل مناسب، مما يكون له الأثر في تخفيض التكاليف.
- (4) الاستخدام الأمثل للأنشطة وبشكل منظم في المنظمات.
- (5) يساهم التخطيط في عملية التنسيق أثناء القيام بالأعمال والأنشطة دون حدوث خلل أو تعارض أو تكرار فيما بينهم.
- (6) يساعد التخطيط على بروز الدور الرقابي عن طريق التأكد من مدى تحقيق الأهداف وفق خطة زمنية معينة، والوقوف على العقبات التي قد تحدث أثناء تنفيذ الخطة.
- (7) يساعد التخطيط على حفظ الاستقرار النفسي للأفراد العاملين داخل المؤسسات الاجتماعية.

2.3. التنظيم الإداري في مؤسسات رعاية المعاقين

أولاً: مفهوم التنظيم الإداري:

يعتبر التنظيم في الإدارة من العناصر والوظائف الإدارية التي تأتي بعد التخطيط، حيث الخطط التي يتم وضعها تحتاج إلى تنسيق وتنظيم الجهود بشكل دقيق وعلى أسس علمية، مما يساهم في تحقيق الأهداف التي وضعتها المؤسسة بفاعلية، والتي لا يتم تحقيق تلك الأهداف إلا بوجود هيكل تنظيمي منظم (الطائي، 2018، ص131).

فالتنظيم هو أحد النشاطات الإدارية في المنظمات والمؤسسات الاجتماعية، القائمة على تنظيم المهام والأعمال الإدارية بين الوظائف داخل المؤسسة وتوضيح العلاقة بين كل وظيفة من خلال هيكلها الإداري (السروجي، 2013، ص72).

ثانياً: أهمية التنظيم الإداري في مؤسسات المعاقين:

- 1) يساهم التنظيم في تحديد الواجبات والمسئوليات لكل عضو في المؤسسة.
- 2) يتم العمل من خلال التنظيم في الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة.
- 3) يتم العمل من خلال التنظيم في القدرة على تحديد العلاقات والمساهمة في تحقيق الاتصال الفعال بين العاملين داخل المؤسسة.
- 4) يساهم التنظيم في تقسيم الجهود الفردية والجماعية وفق نموذج منظم ومناسب لكل فرد في المؤسسة.
- 5) يساهم التنظيم في تسهيل عملية المتابعة في مدى تحقيق الأهداف والعمل على إصلاح الأخطاء -إن وُجد-

ثالثاً: مراحل وخطوات التنظيم الإداري في مؤسسات المعاقين:

- 1) مراعاة ما يتم وضعه من خطط وأهداف من قبل المؤسسة والالتزام بها.
- 2) القيام بتحديد الأنشطة والأهداف الضرورية من خلال إعداد قائمة بالمهام المراد إنجازها.
- 3) العمل على توزيع الأنشطة وتصنيفها وفق طبيعة كل نشاط.
- 4) العمل على تفويض السلطة والمهام بين القياديين داخل المؤسسة.
- 5) العمل على تحديد مستوى العلاقات في المؤسسة من خلال هيكل أفقي يوضح من المسئول عن المهام الموكلة إليه، وهيكل أفقي يوضح ويحدد علاقة العمل بين الإدارات وجعل القرار في صورة النهائية بيد الإدارات العليا.

رابعاً: أهداف التنظيم الإداري:

1. العمل على تحديد أبرز الأنشطة والبرامج القائمة في المؤسسة.
2. العمل على تحديد الأدوار والمسئوليات بين الأفراد العاملين في المؤسسة.
3. العمل على تحقيق جميع الأهداف التي تم وضعها من قبل المؤسسة وعلى كافة المستويات.

خامساً: أنواع التنظيم الإداري:

أ. التنظيم الرسمي:

وهو ذلك التنظيم الذي يتم من خلال تصدير القرارات التي ترسمها الإدارة العليا وتتمثل في قوانين المؤسسة ولوائحها التشريعية، والعمل على بناء هيكل تنظيمي يساهم في ضبط العلاقات بين العاملين وتوجيه سلوكهم وتوزيع الأدوار فيما بينهم وتحديد مسؤولياتهم على حسب تخصصاتهم، ومن ثم العمل على تقييم الأعمال التي يقومون بها داخل المؤسسة.

ب . التنظيم غير الرسمي:

هو ذلك التنظيم القائم على الجماعات وانطباعاتهم ومشاعرهم في العمل من خلال العلاقات غير الرسمية وغير المنصوص عليها في التنظيم، حيث إن اتفاق التنظيم الرسمي مع غير الرسمي يساهم في خلق نوع من الإيجابية بين العاملين في المؤسسة، مما يكون له الأثر على الجانب المعنوي ويساعد في عملية التنظيم.

سادساً: صعوبات التنظيم في مؤسسات المعاقين:

1. وجود العادات السلبية التي تساهم في عدم وجود التنظيم والمتمثلة في تفضيل الأقارب والمعارف والأصدقاء أثناء تنظيم العمل بين الأفراد العاملين.
2. ضعف إمكانيات المؤسسة في الاستفادة من الكفاءات المهنية بطريقة صحيحة وسليمة.
3. تغيير اللوائح والأنظمة الخاصة بالتنظيم بشكل مستمر، مما يساهم في عدم التنظيم بالشكل الأمثل في المؤسسة.
4. زيادة الأعباء أثناء العمل على الأجهزة والعاملين بالمؤسسة مما يعيق عملية التنظيم.
5. عدم اختيار الأفراد المناسبين في المواقع الإدارية المهمة، مما يحد من عملية التنظيم داخل تلك المؤسسات.

3.3. التدريب وتنمية العاملين في مؤسسات رعاية المعاقين

أولاً: مفهوم التدريب:

يعتبر تدريب العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية أثناء العمل في المؤسسات الاجتماعية من الوظائف الإدارية الهامة، والتي تهدف إلى تطوير وتنمية مهارات الأفراد العاملين في تلك المؤسسات، من خلال تزويدهم بالمعارف العلمية والعملية بما يتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم الوظيفية (عبد اللطيف، 1998، ص117).

ثانياً: أهداف التدريب:

- 1) مساعدة الأفراد العاملين للتأقلم في الوظيفة الجديدة من خلال إكسابهم المهارات اللازمة في العمل.
- 2) المساعدة في حل المشكلات التي تقع فيها المؤسسة من خلال مواجهتها لسد احتياجات العملاء المتجددة.
- 3) تخفيف الأعباء على المشرفين، حيث إنه يساهم في تدريب الموظفين الجدد على المهارات الضرورية التي يجب أن يقوم بها في العمل.
- 4) توفير الاحتياجات من القوى العاملة في المؤسسة من خلال إكسابهم المعارف والخبرات الجديدة لأداء عملهم.
- 5) تحسين بيئة العمل من خلال توفير التدريب الذي يساعدهم على رفع مستوى العاملين، مما يعكس على روحهم ويحفزهم على أداء الأعمال بالشكل المطلوب.

ثالثاً: أهمية التدريب:

1. عندما يلتحق الأفراد العاملون في المؤسسات الاجتماعية للمرة الأولى، يحتاجون إلى التدريب للقيام بمهامهم بكفاءة ومهارة عالية.
2. عندما يكون هناك إعادة تنظيم ونقل بعض الأفراد العاملين إلى وظائف أخرى، لذا يكون للتدريب أهمية في إعداد الموظفين لتمكينهم وقيامهم بالمهام الجديدة على أكمل وجه.
3. استحداث أساليب جديدة ومتطورة للقيام بتحقيق أهداف المؤسسة، مما يتطلب العمل على تدريب الموظفين مما يكون للتدريب أهمية في المؤسسة.
4. عندما يشغل الموظف مناصب قيادية في المنظمة، فإن ذلك الأمر يتطلب المزيد من التدريب لاكتساب المهارات الإشرافية التي تساعده في إدارة المنظمة بكفاءة عالية.

رابعاً: مبادئ وأسس التدريب:

1. التدريب نشاط ونظام مستمر وضروري وليس قائماً لفترة معينة:
2. التدريب نشاط ونظام متجانس ومتكامل:
3. التدريب نشاط ونظام فني وإداري
4. التدريب له المقومات التنظيمية والإدارية
5. التدريب نشاط يتميز بالتغيير والتجديد

خامساً: أساليب التدريب:

- (1) المحاضرة
- (2) حلقات النقاش
- (3) الندوات
- (4) الزيارات الميدانية

4.3. الإشراف والتوجيه في مؤسسات رعاية المعاقين

أولاً: مفهوم التوجيه والإشراف:

تعتبر هذه الوظيفة الإدارية من الوظائف الصعبة، والتي ترجع في ذلك إلى تعامل المدير مع الموظفين، حيث يتعامل مع شخصيات لها أهدافها، وتكون تلك الأهداف إما تتفق مع أهداف المنظمة أو تتعارض معها، لذلك لا بد من المدير تفهم تلك الشخصيات وتوجيهها التوجيه الصحيح في تحقيق أهداف المؤسسة (كشك، 1984، ص175).

ثانياً: أهداف التوجيه والإشراف:

- (1) تنسيق وتنظيم الجهود بين العاملين من أجل إنجاز الأهداف الموجهة إلى تحقيقها.
- (2) ضمان سير العمل في الاتجاه الصحيح والتقليل من الهدر المالي والبشري واستغلال الوقت في إنجاز الأهداف.

- (3) الاهتمام بإشراك العاملين واستئثارهم في تحقيق الأهداف.
- (4) التغلب على المعوقات التي تحدث أثناء تنفيذ المهام وذلك من خلال العمل اليومي بين المشرف والمرؤوسين.
- (5) دعم روح الفريق الواحد داخل المؤسسة بين المشرف والمرؤوسين.

ثالثاً: متغيرات التوجيه:

- أ. التعرف على جميع المعلومات عن الحالة.
- ب. التفكير في الأثر الذي ينتج عنه اتخاذ القرار.
- ج. التفكير في العنصر البشري وأخذه في عين الاعتبار أثناء اتخاذ القرار.
- د. التأكد من أن القرار المتخذ هو القرار الصحيح والسليم.
- هـ. تفويض الأعمال الأولية وتوجيهها لجميع الأفراد العاملين في المؤسسة.

رابعاً: أساليب ووسائل الإشراف والتوجيه:

- (1) ملاحظة الموظفين والإشراف عليهم بشكل مباشر
- (2) الاجتماعات الفردية
- (3) الاجتماعات الجماعية
- (4) إشراك الموظفين في اتخاذ القرار
- (5) التوجيه

5.3. صنع واتخاذ القرارات

أولاً: مفهوم القرار:

إن عملية صنع واتخاذ القرار من أبرز المهام الرئيسية في العملية الإدارية للمؤسسات الاجتماعية، والتي تتوقف على مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الأهداف الأساسية لها، ولقد عرّف عقيلي نقلاً عن الطائي عملية اتخاذ القرار بأنها "نشاط ذهني وفكري وموضوعي يسعى إلى اختيار البديل الأنسب للمشكلة على أساس مجموعة من الخطوات العملية المتتابعة التي يستخدمها متخذ القرار في سبيل الوصول إلى البديل الملائم واختيار القرار الأنسب والأفضل، وفقاً لهذا البديل" (الطائي، 2018، ص208).

ثانياً: مراحل صنع القرار:

1. تحديد المشكلة
2. تحليل المشكلة
3. تحديد الحلول البديلة
4. تقييم الحلول البديلة
5. اختيار البديل الأفضل

6. اتخاذ القرار

7. متابعة وتقييم القرار

ثالثاً: أنواع القرارات:

(1) القرارات الشخصية والتنظيمية

(2) القرارات الرئيسية والروتينية

(3) القرارات الفردية والجماعية

(4) القرارات في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد

رابعاً: العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار:

1. العوامل المتصلة بصانع القرار:

- أ. العوامل الذاتية والتي تتكوّن في الظروف الاجتماعية والنفسية أثناء اتخاذ القرار.
- ب. المهارات الشخصية ومدى القدرة على تشخيص وتحليل المشكلة من أصحاب القرار.
- ج. عدم القدرة على التفكير وتحديد الإيجابيات والسلبيات في كل بديل والتنبؤ بالنتائج.
- د. عدم القدرة على المقارنة بين البدائل كمياً.
- هـ. عدم القدرة على التعامل مع المشكلات والمواقف بشكل مناسب.
- و. التردد في اختيار القرار المناسب.

2. العوامل المتصلة بالجماعة المشاركة في صنع القرار:

- أ. الصراعات التي تحدث بين صانعي القرار، مما يؤثر على صنع القرار.
- ب. التعرض للضغوط الخارجية، مما يكون لها الدور في توجيه القرار.
- أ. شعور صانعي القرار بعدم الحاجة إلى اتخاذ القرار.
- ب. عدم المقدرّة على تحديد وتقسيم الأدوات لكل بديل.

3. العوامل المتصلة بالمنظمة:

- أ. قلة توفر البيانات والمعلومات عن المشكلة التي سيتم اتخاذ القرار فيها.
- ب. عدم تفعيل المشاركة وتبادل الآراء والخبرات في عملية اتخاذ القرار.
- ج. عدم وضوح معايير الاختيار بين البدائل المتنوعة.

6.3. التمويل

أولاً: مفهوم التمويل:

ويقصد بالتمويل أنه "أحد وظائف الإدارة التي تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المنظمة بالأموال اللازمة؛ لتحقيق أغراضها التي قامت من أجلها وبحركة هذه الأموال في المنظمة" (عبد الله، 2004، ص 254).

كما يُعرّف التمويل على أنه "إحدى العمليات الإدارية التي تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المنظمة بالأموال؛ لتحقيق أغراضها التي قامت من أجلها وبحركة هذه الأموال في المنظمة".

ثانياً: أهمية التمويل:

1. وجود أهمية المال والذي يعتبر ركيزة أساسية في استمرارية العمل في تلك المؤسسات وإشباع رغبات المستفيدين منها.
2. تبرز أهمية المال في المؤسسات الاجتماعية على أنه أداة تساهم في تحقيق الاستقرار داخل المؤسسات وارتفاع مستوى التحسين والتطوير فيها أثناء تقديم الخدمة.
3. يعتبر المال من الأمور الهامة في تجهيز المنشآت، وتوظيف الكوادر، وتوفير الخدمات لتحقيق أهداف المؤسسة.

ثالثاً: مصادر التمويل في مؤسسات المعاقين الحكومية:

1. مرحلة طلب تقدير الميزانية من قبل كل الوزارات والهيئات الحكومية.
2. مرحلة مناقشة التقديرات مع كل وزارة حكومية والعمل على الوصول إلى اتفاق مع المسؤولين حول الميزانية التقديرية في إطار الخطط التنموية العامة للدولة.
3. مرحلة صياغة التقديرات على هيئة مشروع بالموازنة العامة، يتم فيه رفعه إلى المجلس الوزاري للمناقشة ثم إصدار القرار النهائي.
4. مرحلة الإقرار من قبل الدولة، وذلك من خلال مناقشة المجلس الوزاري للمشروع المقدم من المالية مع إجراء التعديلات المناسبة عليه.

رابعاً: العوامل المؤثرة في التمويل:

1. طبيعة النشاط في المؤسسة: يتمثل النشاط التي تقوم به المؤسسة من أعمال وخدمات متعددة تحتاج إلى سياسة مالية تختلف عن باقي المؤسسات التي تقدم خدمة واحدة فقط.
2. حجم طبيعة المستفيدين من البرامج والخدمات في المؤسسة: حيث إنه كلما زاد عدد المستفيدين من البرامج والخدمات التي تقدمها المؤسسة، زاد حجم التمويل، مما قد يؤثر على دعم تقديم الخدمات على الوجه الأكمل.
3. مدى حجم المؤسسة: تعتبر المؤسسة ذات الفروع الكثيرة والتي تقدم الخدمات في عدة مناطق داخل المجتمع تكون في حاجة إلى دعم مالي أكثر من المؤسسات الصغيرة.
4. الظروف الاقتصادية وتأثيرها على التمويل للمؤسسات الاجتماعية حيث يختلف الدعم وفق الظروف الاقتصادية داخل المجتمع.

4. الإجراءات المنهجية للدراسة

1.4. نوع الدراسة:

تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التي تهدف إلى معرفة طبيعة المشكلة، من خلال الكشف عن المعوقات الإدارية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل.

وتُعرّف الدراسة الوصفية على أنها " أسلوب التحليل المرتكز على معلومات دقيقة وكافية عن موضوع أو ظاهرة محددة خلال فترة زمنية معلومة، من أجل الحصول على نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية" (عبيدات، وآخرون، 2017، ص183).

2.4. منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في الدراسة الحالية على استخدام منهج المسح الاجتماعي، عن طريق المسح من خلال الحصر الشامل لمجتمع البحث في مراكز التأهيل الشامل بمنطقة مكة المكرمة لجميع الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيات الاجتماعيات.

ويساهم المسح الاجتماعي في معرفة ودراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية التي تتواجد في المجتمع من وجهة نظر العملاء المتأثرين بالمشكلة، وكذلك وجهة نظرهم في المقترحات والحلول التي يمكن أن تساهم في مواجهة تلك المشكلات. (أبو المعاطي، 2014، ص182).

3.4. مجتمع الدراسة:

ويُعرّف مجتمع الدراسة بأنه كل العناصر المراد دراستها، ويشير إلى مجتمع الدراسة المسحية على أنه " الأشخاص الذين يرغب الباحث بتطبيق أداة الدراسة عليهم، وعلى الباحث أن يوضح عدد أفراد هذه الجماعة وخصائصها" (المقبل، 2019، ص58).

ويتكوّن المجتمع الحالي للدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيات الاجتماعيات في مراكز التأهيل الشامل في منطقة مكة المكرمة، والبالغ عددهم من الناحية الإجمالية وفق البيانات المتاحة في مراكز التأهيل الشامل (96) أخصائياً اجتماعياً وأخصائيات اجتماعية موزعين فيما يلي:

جدول رقم (1) توزيع مجتمع الدراسة حسب المركز

م	المركز	العدد
1	مركز التأهيل الشامل بمكة المكرمة	38
2	مركز التأهيل الشامل بجدة	29
3	مركز التأهيل الشامل بالطائف	22
4	مركز التأهيل الشامل بالفنفة	7

4.4. بناء أداة الدراسة:

1. بيانات تتمثل في البيانات الأولية المعرفية لمجتمع الدراسة (النوع، العمر، المستوى التعليمي، مسمى الوظيفة. إلخ).
2. بيانات تتعلق بطبيعة الأعمال التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والتي تتكون من (33) عبارة.

3. بيانات تتمثل في المعوقات الإدارية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في تلك المراكز والتي تتكون من (35) عبارة، حيث تم توزيعها على عدة محاور تتمثل في التالي:

- أ- المعوقات التنظيمية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي تتكون من (7) عبارات.
- ب- المعوقات التخطيطية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي تتكون من (6) عبارات.
- ت- المعوقات التدريبية والتوظيفية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي تتكون من (9) عبارات.
- ث- المعوقات التدريبية والإشرافية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي تتكون من (8) عبارات.
- ج- المعوقات التمويلية والتجهيزية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي تتكون من (5) عبارات.

4. بيانات تتعلق بمحاولة الوصول إلى مجموعة من المقترحات للتغلب على المعوقات الإدارية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل والتي تكونت من (20) عبارة.

5.4. الصدق والثبات:

1. الصدق الظاهري:

تم التعرف على الصدق الظاهري للاستبانة من خلال عرض محتوياتها الأولية (ملحق رقم 1) على مجموعة من المحكمين، حيث بلغ عددهم (5) من المتخصصين في قسم الخدمة الاجتماعية، وذلك للحكم والقياس في تقييم جودة البحث والتعرف على مدى ارتباط الاستبانة بأهداف وتساؤلات الدراسة وسلامتها من حيث اللغة وضوح العبارات، وإبداء وجهات نظرهم فيما يرونه، من إضافة وحذف وتصحيح العبارات، وبعد الاطلاع على الملاحظات، تم العمل على تصحيح العبارات اللازمة والمتفق عليها من المحكمين، وإخراج الاستبانة بشكلها النهائي في (ملحق 2).

2. صدق البناء والاتساق الداخلي:

للتحقق من صدق البناء والاتساق الداخلي للاستبانة، قام الباحث بتوزيعها على بشكل استطلاعي على مجموعة من مجتمع الدراسة والتي تمثلت في (20) من الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيات الاجتماعيات، وذلك لقياس مدى الاتساق الداخلي بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه، عن طريق حساب معامل ارتباط بيرسون.

جدول (2): يوضح معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين عبارات المحور الأول والدرجة الكلي للمحور

م	العبارة	الارتباط	الدلالة الإحصائية
1.	تكوين علاقة مهنية مع المعاق.	.21	0.04*
2.	المساهمة في تصميم برامج تأهيل ذوي الإعاقة.	.37	0.00**
3.	المساعدة في توفير الأجهزة الطبية للمعاقين	.45	0.00**
4.	الدفاع عن حقوق المعاق.	.51	0.00**
5.	الإشراف على برامج الإعاشة.	.32	0.00**
6.	تكوين علاقة مهنية مع أسر ذوي الإعاقة لتبصيرهم بأهمية الزيارة لأبنهم	.59	0.00**

0.00**	.34	إعداد التقارير عن المعاق	.7
0.00**	.52	القيام بدراسة الحالات في المركز بصورة دورية.	.8
0.00**	.60	الإشراف على البرامج الترويجية للمعاقين.	.9
0.00**	.36	المشاركة في إعداد البحوث العلمية للتعرف على احتياجات النزلاء بالمركز.	.10
0.00**	.41	تبصير المعاق بحقوقه وواجباته بالمركز.	.11
0.00**	.58	المشاركة في اكتشاف المهارات التي يتمتع بها المعاق لتطويرها.	.12
0.00**	.61	المشاركة مع الفريق المهني في توفير المعلومات اللازمة عن المعاق.	.13
0.00**	.45	مساعدة المعاق على تقبل إعاقته لتوجيهه للاستفادة من الخدمات المتاحة.	.14
0.00**	.45	مساعدة المعاق في تعديل وتخفيف السلوك السلبي لديه.	.15
0.00**	.64	المشاركة في وضع القوانين والسياسات الإدارية في المركز.	.16
0.00**	.61	المشاركة في تنظيم العمل الإداري داخل المركز.	.17
0.00**	.64	المساهمة في تحفيز الموظفين لرفع أدائهم وتطوير مهاراتهم.	.18
0.00**	.63	المساهمة في خلق بيئة إيجابية بين الإدارة والعاملين في المركز.	.19
0.00**	.62	المشاركة مع الفريق المهني في رسم الخطط وتنفيذها لتحقيق أهداف المركز.	.20
0.00**	.55	تفويض وتوزيع المهام الإدارية والإشرافية بين القادة في المركز.	.21
0.00**	.56	المساهمة في تنظيم وإدارة الاجتماعات.	.22
0.00**	.63	القدرة اتخاذ القرارات بما يتناسب مع حجم المشكلات في المؤسسة.	.23
0.00**	.62	التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بهدف توفير الخدمات المناسبة لذوي الإعاقة.	.24
0.00**	.65	المشاركة في توفير البرامج الترويجية والتثقيفية لذوي الإعاقة.	.25
0.00**	.54	القيام بتوجيه العاملين على أداء المهام أثناء العمل.	.26
0.00**	.38	المشاركة في تقييم العاملين للتعرف على مدى تحقيقهم للمهام المطلوبة.	.27
0.00**	.62	المشاركة في صياغة أهداف المركز ووضع البرامج المناسبة لتحقيقها.	.28
0.00**	.57	القدرة على استثارة العاملين نحو المشاركة في تحقيق أهداف المركز.	.29
0.00**	.62	تدريب العاملين في المركز على القيام بمهامهم بالجودة المناسبة.	.30
0.00**	.59	الإشراف على العاملين لمعرفة مدى قيامهم بالأعمال المهنية المطلوبة.	.31
0.00**	.62	المساهمة في تقييم عمل البرامج والخدمات التي يقدمها المركز.	.32
0.00**	.46	الإشراف على المرافق والتأكد من النظافة الصحية في المركز.	.33

*دال عند مستوى الدلالة 0.05 **دال عند مستوى الدلالة 0.01

جدول (3): يوضح معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور.

م	العبرة	الارتباط	الدلالة الإحصائية
1.	غموض من قبل الجهاز الإداري في توضيح المهام التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي بالمركز.	.48	0.00**
2.	تكليف الأخصائي الاجتماعي بأعباء إدارية كثيرة تعوق عمله المهني.	.49	0.00**
3.	قلة الاهتمام في تهيئة المكان المناسب للأخصائي الاجتماعي للقيام بأدواره المهنية.	.56	0.00**
4.	قلة التنسيق القائم من الجهاز الإداري في تنظيم العمل بين الأخصائيين الاجتماعيين بالمركز.	.62	0.00**
5.	ضعف الاهتمام من الجهاز الإداري في مراعاة الظروف الخارجية التي تعيق عمل الأخصائي الاجتماعي.	.70	0.00**
6.	عدم كفاية الصلاحيات اللازمة للأخصائيين الاجتماعيين في تنظيم العمل بالمركز.	.51	0.00**
7.	تكليف الأخصائي الاجتماعي بأعمال ليست من اختصاصه	.60	0.00**
8.	ضعف التعاون القائم بين الإدارة وبعض الأخصائيين الاجتماعيين في إعداد الخطط للبرامج والمشروعات بالمركز.	.60	0.00**
9.	نقص الاهتمام من الإدارة في توضيح الخطط والأهداف المراد تحقيقها بالمركز.	.47	0.00**
10.	قلة الفرص المتاحة للأخصائيين الاجتماعيين للمشاركة في صنع واتخاذ القرار.	.63	0.00**
11.	نقص في تقدير الموارد البشرية المتاحة واستغلالها بالشكل الأمثل في إنجاز الأهداف بالمركز.	.62	0.00**
12.	قلة الفرص المتاحة للأخصائيين الاجتماعيين للمشاركة في وضع السياسات والخطط لرعاية المعاقين بالمركز.	.63	0.00**
13.	تجاهل الجهاز الإداري للتقارير المقدمة من الأخصائيين الاجتماعيين عند وضع خطط تطوير العمل.	.61	0.00**
14.	قلة البرامج التدريبية اللازمة لتطوير معارف وخبرات ومهارات العاملين بالمركز.	.41	0.00**
15.	قلة الاهتمام في تطوير عمل ومهارات بعض الأخصائيين الاجتماعيين بالمركز.	.42	0.00**
16.	قلة البرامج التدريبية الملائمة لعمل الأخصائي الاجتماعي بالمركز.	.44	0.00**
17.	عدم كفاية الفرص المتاحة للأخصائيين الاجتماعيين في إعداد البرامج التدريبية اللازمة لتطوير العمل بالمركز.	.45	0.00**
18.	نقص في عدد الأخصائيين الاجتماعيين بالمركز.	.26	0.02*
19.	غموض في توضيح معايير التقييم لعمل الأخصائي الاجتماعي.	.57	0.00**

0.00**	.50	20. نقص الاهتمام من المسؤولين في تقديم الدعم لتلبية الاحتياجات الوظيفية اللازمة لتحقيق أهداف العمل المهني.
0.00**	.51	21. عدد الأخصائيين الاجتماعيين بالمركز لا يتناسب مع حجم العمل والدور المهني المطلوب منهم.
0.00**	.52	22. قلة الحوافز المقدمة للأخصائي الاجتماعي في الجانب المادي.
0.00**	.53	23. قلة المتابعة من قبل المسؤولين لأعمال الأخصائي الاجتماعي بالمركز.
0.00**	.55	24. ضعف فرص الحوار والتفاعل بين الأخصائيين الاجتماعيين والجهاز الإداري.
0.00**	.58	25. قلة الحوافز المقدمة للأخصائي الاجتماعي في الجانب المعنوي كالشهادات والجوائز التكريمية.
0.00**	.46	26. ضعف المساعدة المقدمة من الجهاز الإداري للأخصائيين الاجتماعيين في مواجهة صعوبات العمل.
0.00**	.63	27. ضعف الاهتمام من الإدارة في تحقيق المساواة في المعاملة بين الأخصائيين الاجتماعيين أثناء العمل.
0.00**	.64	28. قلة الاهتمام من الإدارة في تشجيع الأخصائيين الاجتماعيين على التعاون في تبادل الخبرات والمهارات فيما بينهم بالمركز.
0.00**	.70	29. قلة الاهتمام من الإدارة في خلق روح التعاون بين الفريق المهني والأخصائيين الاجتماعيين بالمركز.
0.00**	.59	30. تجاهل الجهاز الإداري في مواجهة الصعوبات التي يجدها الأخصائي الاجتماعي في العمل بصورة عاجلة.
0.03*	.25	31. ضعف الميزانية المقدمة للبرامج والأنشطة المهنية.
0.00**	.44	32. نقص التجهيزات المادية التي يحتاجها الأخصائي الاجتماعي بالمركز.
0.00**	.47	33. قلة توفير التكنولوجيا المناسبة لدعم عمل الأخصائي الاجتماعي في المركز.
0.00**	.55	34. نقص الاهتمام من المسؤولين في إيجاد أفضل البدائل المتاحة لمواجهة نقص الموارد المالية والمادية.
0.00**	.53	35. نقص الاهتمام في توفير وسائل المواصلات الكافية للأخصائيين الاجتماعيين أثناء إجراء البحوث الميدانية.

*دال عند مستوى الدلالة 0.05 **دال عند مستوى الدلالة 0.01

جدول رقم (4): يوضح معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين عبارات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور

م	العلاقة	العبارة	الدلالة الإحصائية
1	.47	توضيح مهام وأدوار الأخصائي الاجتماعي بالمركز.	**0.00
2	.54	العمل على تحقيق المساواة في المعاملة بين الأخصائيين الاجتماعيين بالمركز.	**0.00
3	.64	العمل على توفير البرامج التدريبية المناسبة للأخصائي الاجتماعي.	**0.00
4	.63	إتاحة الفرصة للأخصائي الاجتماعي للمشاركة في التخطيط للبرامج والأنشطة بالمركز.	**0.00
5	.51	توفير العدد المناسب من الأخصائيين الاجتماعيين بالمركز.	**0.00
6	.59	تهيئة المكان المناسب للأخصائي الاجتماعي للقيام بعمله على أكمل وجه.	**0.00
7	.56	إتاحة الفرصة للأخصائيين الاجتماعيين للمشاركة في صنع واتخاذ القرار.	**0.00
8	.65	تفعيل المشاركة والتعاون المثمر بين الفريق المهني والأخصائي الاجتماعي.	**0.00
9	.46	تنظيم الأدوار والمهام بين الفريق المهني والأخصائي الاجتماعي.	**0.00
10	.56	عدم تكليف الأخصائيين الاجتماعيين بأعمال ليست من اختصاصه المهني.	**0.00
11	.47	تفعيل المتابعة بشكل مستمر من قبل الإدارة لعمل الأخصائي الاجتماعي.	**0.00
12	.61	تفعيل بند الحوافز المادية والمعنوية لتحفيز الأخصائيين الاجتماعيين والعاملين في المركز.	**0.00
13	.61	تقييم عمل الأخصائي الاجتماعي وفق الأنظمة واللوائح بموضوعية دون تحيز.	**0.00
14	.68	توفير المساعدة اللازمة للأخصائيين الاجتماعيين لمواجهة الصعوبات أثناء العمل.	**0.00
15	.72	توفير التكنولوجيا المناسبة التي تساهم في تسهيل عمل الأخصائي الاجتماعي.	**0.00
16	.57	تحقيق التعاون المطلوب بين الأخصائيين الاجتماعيين للمساهمة في تقديم الخدمة بالشكل الأمثل.	**0.00
17	.66	توفير المصادر المالية المناسبة للأنشطة والبرامج المقدمة لذوي الإعاقة.	**0.00
18	.59	تحقيق الاستقرار في أوقات الدوام بما يتناسب مع ظروف الأخصائيين الاجتماعيين.	**0.00
19	.58	توفير وسائل المواصلات الكافية التي تساهم في تسهيل إجراء البحوث الميدانية للأخصائيين الاجتماعيين.	**0.00
20	.56	تفعيل الحوار الفعال بين الإدارة والأخصائيين الاجتماعيين بالمركز	**0.00

*دالة عند مستوى الدلالة 0.05 **دالة عند مستوى الدلالة 0.01

جدول رقم (5) معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين محاور الأداة والدرجة الكلية لها.

المحور	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
الأول	0.71	0.00**
الثاني	0.77	0.00**
الثالث	0.42	0.00**

*دالة عند مستوى الدلالة 0.05 **دالة عند مستوى الدلالة 0.00

3. ثبات أداة الدراسة: سوف يستخدم الباحث لثبات أداة الدراسة في الاتساق الداخلي معادلة كرونباخ ألفا لجميع المحاور.

جدول رقم (6): ثبات نتائج الاستبانة باستخدام كرونباخ ألفا

المحور	كرونباخ ألفا	عدد العبارات
الأول	0.91	33
الثاني	0.92	35
الثالث	0.90	20
الثبات الكلي للاستبانة	0.92	88

6.4. إجراءات تطبيق الدراسة:

بعد التحقق من الصدق والثبات للاستبانة في الدراسة الحالية وصلاحيتها للتطبيق الميداني، قام الباحث بما يلي:

1. القيام بتوزيع الاستبانة إلكترونياً على جميع المبحوثين والذي يبلغ عددهم (97) من الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيات الاجتماعيات عن طريق الحصر الشامل، ويرجع أسباب اختيار الباحث إلى الاستبانة الإلكترونية للآتي:
 - أ- تماشيها مع الإجراءات الاحترازية الصحية (لكوفيد_19) في المؤسسات الحكومية في الوضع الحالي.
 - ب- سهولة إرسالها إلى المبحوثين في تلك المراكز في وقت واحد.
 - ت- تماشي الاستبانة الإلكترونية مع التكنولوجيا في العصر الحديث.
2. القيام بجمع الاستبانات من (78) استبانة قابلة للتحليل الإحصائي.

7.4. مجالات الدراسة:

1. المجال البشري: الأخصائيون الاجتماعيون والأخصائيات الاجتماعيات في مراكز التأهيل الشامل بمنطقة مكة المكرمة، حيث يبلغ عددهم الإجمالي (97) أخصائياً اجتماعياً وأخصائية اجتماعية موزعون وفق الآتي:
 - أ. مركز التأهيل الشامل بمكة المكرمة يبلغ عددهم (23) أخصائياً اجتماعياً و(15) أخصائية اجتماعية.
 - ب. مركز التأهيل الشامل بجدة يبلغ عددهم (14) أخصائياً اجتماعياً و(15) أخصائية اجتماعية.
 - ج. مركز التأهيل الشامل بالطائف يبلغ عددهم (10) أخصائيين اجتماعيين و(12) أخصائية اجتماعية.

د. مركز التأهيل الشامل بالقنفذة يبلغ عددهم (7) أخصائيين اجتماعيين.

2. **المجال المكاني:** تم تطبيق الدراسة الحالية على مراكز التأهيل الشامل بمنطقة مكة المكرمة في كل من:

أ. مركز التأهيل الشامل بمكة المكرمة.

ب. مركز التأهيل الشامل بمحافظة جدة.

ج. مركز التأهيل الشامل بمحافظة الطائف.

د. مركز التأهيل الشامل بالقنفذة.

3. **المجال الزمني:** تم تطبيق الدراسة الحالية على المبحوثين من تاريخ 1443/5/1 إلى 1443/6/10

8.4. أساليب المعالجة الإحصائية لتحليل البيانات:

تمت معالجة البيانات بواسطة برنامج التحليل الإحصائي spss النسخة (28) وذلك على النحو التالي:

أ- الجداول التكرارية (التكرارات والنسب المئوية).

ب- الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك لمعرفة الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين عن العبارات الواردة في الاستبانة.

ت- معامل ارتباط بيرسون: وذلك لمعرفة درجات العلاقة واتجاهاتها ويتضمن ذلك حساب الاتساق الداخلي.

ث- قيم كرونباخ ألفا لحساب ثبات نتائج الأداة.

9.4. القيم والاعتبارات الأخلاقية للدراسة العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية والأخلاقية للدراسة الحالية في التالي:

1. حق حرية المشاركة للمبحوثين، واحترام جميع وجهات النظر من قبل الممارسين المهنيين والمبحوثين اتجاه البحث.

2. المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالمبحوثين.

3. الالتزام من قبل الباحث في الدراسة الحالية بكافة الإجراءات النظامية.

عاشراً: أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث: تتمثل أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث في الدراسة الحالية في التالي:

1. كثرة الإجراءات أثناء الحصول على الموافقة الرسمية التي تساهم في جمع البيانات.

2. قلة الأبحاث العلمية المرتبطة بالمعوقات الإدارية بشكل خاص في المؤسسات الاجتماعية.

3. صعوبة التواصل بشكل مباشر مع بعض أفراد العينة.

4. عدم التجاوب السريع من بعض أفراد مجتمع الدراسة مع الباحث أثناء تطبيق الدراسة.

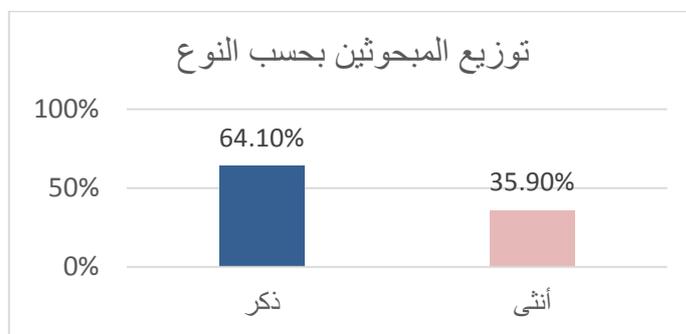
5. قلة الموارد المالية للباحث أثناء تطبيق الدراسة.

5. عرض النتائج الميدانية للدراسة

1.5. البيانات الديموغرافية للمبحوثين:

جدول (7): توزيع المبحوثين حسب النوع (ن=78)

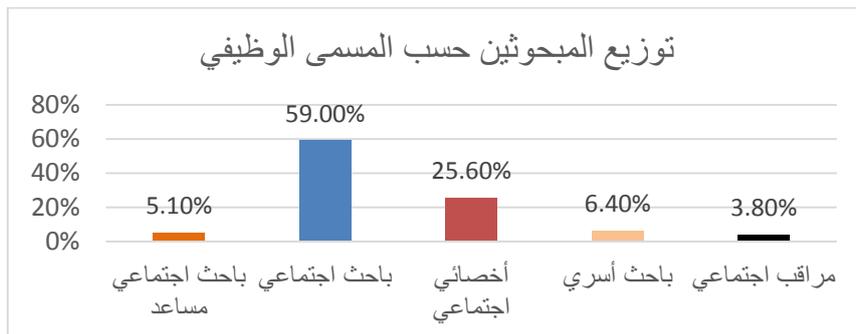
نوع المبحوثين	التكرارات (ك)	النسب المئوية (%)
ذكر	50	64.1%
أنثى	28	35.9%
المجموع	78	100%



الشكل 1 توزيع المبحوثين حسب النوع

الجدول (8): توزيع المبحوثين حسب المسمى الوظيفي (ن=78)

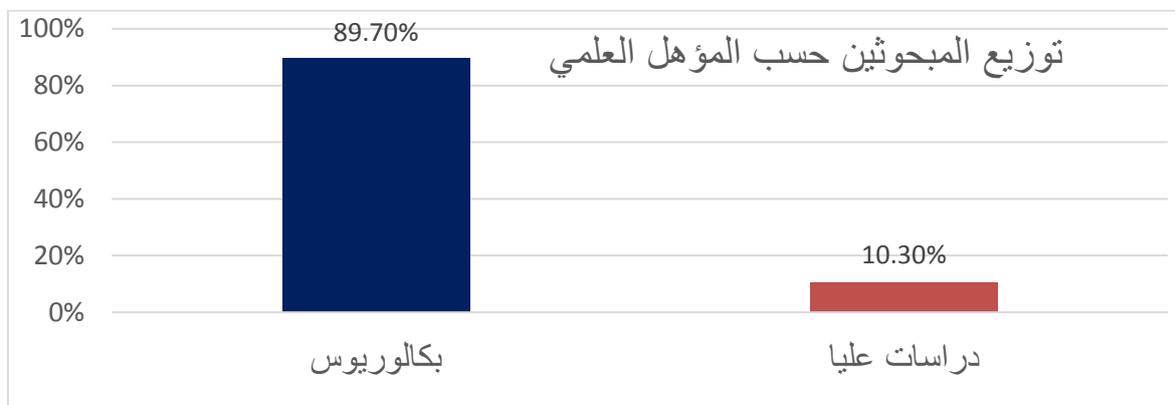
المسمى الوظيفي	التكرارات (ك)	النسب المئوية (%)
باحث اجتماعي مساعد	4	5.1%
باحث اجتماعي	46	59.0%
أخصائي اجتماعي	20	25.6%
باحث أسري	5	6.4%
مراقب اجتماعي	3	3.8%
المجموع	78	100%



الشكل 2 توزيع المبحوثين بحسب المسمى الوظيفي

الجدول (9): توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي (ن=78)

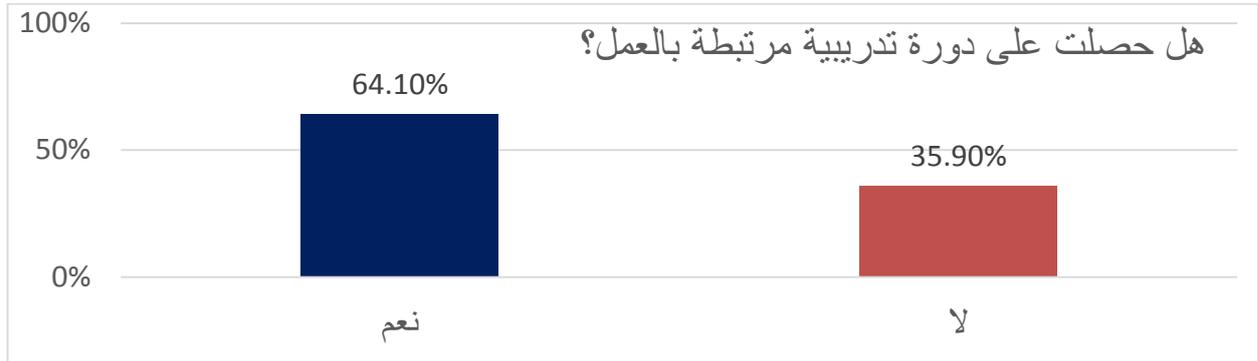
النسب المئوية (%)	التكرارات (ك)	المستوى التعليمي
89.7%	70	بكالوريوس
10.3%	8	دراسات عليا
100%	78	المجموع



الشكل 3 توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

الجدول (10): توزيع المبحوثين حسب الحصول على دورات تدريبية مرتبطة بالعمل (ن=78)

النسب المئوية (%)	التكرارات (ك)	هل حصلت على دورة تدريبية مرتبطة بالعمل بالمركز؟
64.1%	50	نعم
35.9%	28	لا
100%	78	المجموع



الشكل 4 توزيع المبحوثين بحسب حصولهم على دورات تدريبية مرتبطة بالعمل

الجدول رقم (11): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات (العمر) (ن=78)

عمر المبحوث			
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		
7	40	ذكر	نوع المبحوث
5	37	أنثى	

الجدول رقم (12): التكرارات والنسب المئوية لاستجابات المبحوثين عن مستوى الاستفادة من الدورات التدريبية المرتبطة

بعمل المركز. (ن=78)

النسبة المئوية	التكرارات	مستوى الاستفادة
14.1%	11	استفادة ضعيفة
33.3%	26	استفادة متوسطة
9.0%	7	استفادة كبيرة إلى حد ما
12.8%	10	استفادة كبيرة جداً
20.5%	16	لم أحصل على أي دورة.
100%	78	المجموع

2.5. الإجابة على التساؤلات المتعلقة بالدراسة الحالية:

السؤال الأول: ما طبيعة الأعمال التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين؟

1. الأعمال التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي مع المعاق:

الجدول رقم (13): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية الأعمال التي يقوم بها الأخصائي وتتحقق من خلال الممارسات الموجهة نحو المعاق. (ن=78)

م	الأعمال التي يمارسها مع المعاق	المتوسط	الانحراف المعياري
1.	تكوين علاقة مهنية مع المعاق.	4.49	.66
2.	الدفاع عن حقوق المعاق.	4.37	.67
3.	تكوين علاقة مهنية مع أسر ذوي الإعاقة لتبصيرهم بأهمية الزيارة لابنهم	4.31	.84
4.	تبصير المعاق بحقوقه وواجباته بالمركز.	4.23	.74
5.	مساعدة المعاق في تعديل وتخفيف السلوك السلبي لديه.	4.23	.77
6.	مساعدة المعاق على تقبل إعاقة لتوجيهه للاستفادة من الخدمات المتاحة.	4.21	.61
7.	إعداد التقارير عن المعاق.	4.17	.99
8.	القيام بدراسة الحالات في المركز بصورة دورية.	4.17	.80
9.	المشاركة في اكتشاف المهارات التي يتمتع بها المعاق لتطويرها.	4.15	.76
10.	الإشراف على البرامج الترويجية للمعاقين.	4.13	.90
11.	المساعدة في توفير الأجهزة الطبية للمعاقين	3.85	.97
12.	المساهمة في تصميم برامج تأهيل ذوي الإعاقة.	3.35	1.25

2. الأعمال التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي مع الفريق المهني والعاملين:

الجدول رقم (14): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للأعمال التي يقوم بها الأخصائي وتتحقق من خلال الممارسات الموجهة نحو الفريق المهني والعاملين. (ن=78)

م	الأعمال مع الفريق المهني والعاملين	المتوسط	الانحراف المعياري
1.	المشاركة مع الفريق المهني في توفير المعلومات اللازمة عن المعاق.	4.21	.54
2.	المساهمة في خلق بيئة إيجابية بين الإدارة والعاملين في المركز.	4.05	.77

3.	القيام بتوجيه العاملين لأداء المهام أثناء العمل.	4.03	.72
4.	المساهمة في تحفيز الموظفين لرفع أدائهم وتطوير مهاراتهم.	3.99	.80
5.	الإشراف على العاملين لمعرفة مدى قيامهم بالأعمال المهنية المطلوبة.	3.92	.88
6.	القدرة على استثارة العاملين نحو المشاركة في تحقيق أهداف المركز.	3.91	.90
7.	المشاركة مع الفريق المهني في رسم الخطط وتنفيذها لتحقيق أهداف المركز.	3.87	.99
8.	المشاركة في تقييم العاملين للتعرف على مدى تحقيقهم للمهام المطلوبة.	3.73	.96
9.	تدريب العاملين في المركز على القيام بمهامهم بالجودة المناسبة.	3.33	1.17
10.	تفويض وتوزيع المهام الإدارية والإشرافية بين القادة في المركز.	3.22	1.26

3. الأعمال التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي مع المؤسسة:

الجدول رقم (15): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للأعمال التي يقوم بها الأخصائي وتحقق من خلال الممارسات

الموجّهة نحو المؤسسة. (ن=78)

م	الأعمال مع المؤسسة	المتوسط	الانحراف المعياري
1.	المشاركة في تنظيم العمل الإداري داخل المركز.	3.97	.77
2.	المشاركة في توفير البرامج الترويجية والتثقيفية لذوي الإعاقة.	3.97	.79
3.	الإشراف على المرافق والتأكد من النظافة الصحية في المركز.	3.96	.81
4.	القدرة اتخاذ القرارات بما يتناسب مع حجم المشكلات في المؤسسة.	3.86	.78
5.	التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بهدف توفير الخدمات المناسبة لذوي الإعاقة.	3.78	.89
6.	المساهمة في تنظيم وإدارة الاجتماعات.	3.65	1.02
7.	الإشراف على برامج الإعاشة.	3.59	1.13
8.	المشاركة في صياغة أهداف المركز ووضع البرامج المناسبة لتحقيقها.	3.38	1.19
9.	المساهمة في تقييم عمل البرامج والخدمات التي يقدمها المركز.	3.33	1.23
10.	المشاركة في وضع القوانين والسياسات الإدارية في المركز	3.04	1.22

1.46	2.78	المشاركة في إعداد البحوث العلمية للتعرف على احتياجات النزلاء بالمركز.	11.
------	------	---	-----

السؤال الثاني: ما المعوقات الإدارية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين:

1. المعوقات التنظيمية: الجدول رقم (16): يوضح الاستجابات للمعوقات التنظيمية التي تواجه دور الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التأهيل الشامل: (ن=78)

م	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.	قلة الاهتمام في تهيئة المكان المناسب للأخصائي الاجتماعي للقيام بأدواره المهنية.	3.55	1.01
2.	تكليف الأخصائي الاجتماعي بأعمال ليست من اختصاصه	3.47	.96
3.	قلة التنسيق القائم من الجهاز الإداري في تنظيم العمل بين الأخصائيين الاجتماعيين بالمركز.	3.38	.89
4.	ضعف الاهتمام من الجهاز الإداري في مراعاة الظروف الخارجية التي تعيق عمل الأخصائي الاجتماعي.	3.33	.98
5.	تكليف الأخصائي الاجتماعي بأعباء إدارية كثيرة تعوق عمله المهني.	3.33	1.04
6.	عدم كفاية الصلاحيات اللازمة للأخصائيين الاجتماعيين في تنظيم العمل بالمركز.	3.32	.90
7.	غموض من قبل الجهاز الإداري في توضيح المهام التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي بالمركز.	3.00	1.02

2. المعوقات التخطيطية:

يوضح الجدول رقم (17): المعوقات التخطيطية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التأهيل الشامل: (ن=78)

م	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.	نقص في تقدير الموارد البشرية المتاحة واستغلالها بالشكل الأمثل في إنجاز الأهداف بالمركز.	3.59	.81

2.	قلة الفرص المتاحة للأخصائيين الاجتماعيين للمشاركة في وضع السياسات والخطط لرعاية المعاقين بالمركز.	3.55	0.82
3.	قلة الفرص المتاحة للأخصائيين الاجتماعيين للمشاركة في صنع واتخاذ القرار.	3.55	0.93
4.	نقص الاهتمام من الإدارة في توضيح الخطط والأهداف المراد تحقيقها بالمركز.	3.46	0.85
5.	ضعف التعاون القائم بين الإدارة وبعض الأخصائيين الاجتماعيين في إعداد الخطط للبرامج والمشروعات بالمركز.	3.41	0.83
6.	تجاهل الجهاز الإداري للتقارير المقدمة من الأخصائيين الاجتماعيين عند وضع خطط تطوير العمل.	3.00	1.02

المعوقات التدريبية والتوظيفية:

يوضح الجدول رقم (18): المعوقات التدريبية والتوظيفية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التأهيل

الشامل: (ن=78)

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.	قلة البرامج التدريبية الملائمة لعمل الأخصائي الاجتماعي بالمركز.	3.97	0.70
2.	قلة الحوافز المقدمة للأخصائي الاجتماعي في الجانب المادي.	3.96	0.84
3.	عدم كفاية الفرص المتاحة للأخصائيين الاجتماعيين في إعداد البرامج التدريبية اللازمة لتطوير العمل بالمركز.	3.83	0.69
4.	قلة البرامج التدريبية اللازمة لتطوير معارف وخبرات ومهارات العاملين بالمركز.	3.83	0.71
5.	قلة الاهتمام في تطوير عمل ومهارات بعض الأخصائيين الاجتماعيين بالمركز.	3.82	0.73
6.	نقص في عدد الأخصائيين الاجتماعيين بالمركز.	3.76	0.86
7.	عدد الأخصائيين الاجتماعيين بالمركز لا يتناسب مع حجم العمل والدور المهني المطلوب منهم.	3.64	0.85
8.	نقص الاهتمام من المسؤولين في تقديم الدعم لتلبية الاحتياجات الوظيفية اللازمة لتحقيق أهداف العمل المهني.	3.62	0.96
9.	غموض في توضيح معايير التقييم لعمل الأخصائي الاجتماعي.	3.56	0.88

3. المعوقات الإشرافية:

4. يوضح الجدول رقم (19): المعوقات الإشرافية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التأهيل الشامل.

(ن=78)

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.	قلة الحوافز المقدمة للأخصائي الاجتماعي في الجانب المعنوي كالتشهادات والجوائز التكرامية.	3.73	.77
2.	قلة الاهتمام من الإدارة في تشجيع الأخصائيين الاجتماعيين على التعاون في تبادل الخبرات والمهارات فيما بينهم بالمركز.	3.58	1.04
3.	ضعف المساعدة المقدمة من الجهاز الإداري للأخصائيين الاجتماعيين في مواجهة صعوبات العمل.	3.54	.85
4.	ضعف الاهتمام من الإدارة في تحقيق المساواة في المعاملة بين الأخصائيين الاجتماعيين أثناء العمل.	3.51	.89
5.	قلة الاهتمام من الإدارة في خلق روح التعاون بين الفريق المهني والأخصائيين الاجتماعيين بالمركز.	3.42	.99
6.	ضعف فرص الحوار والتفاعل بين الأخصائيين الاجتماعيين والجهاز الإداري.	3.37	.94
7.	تجاهل الجهاز الإداري في مواجهة الصعوبات التي يجدها الأخصائي الاجتماعي في العمل بصورة عاجلة.	3.36	1.03
8.	قلة المتابعة من قبل المسؤولين لأعمال الأخصائي الاجتماعي بالمركز.	2.79	1.06

5. المعوقات التمويلية والتجهيزية:

يوضح الجدول رقم (20): المعوقات التمويلية والتجهيزية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التأهيل الشامل:

(ن=78)

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.	ضعف الميزانية المقدمة للبرامج والأنشطة المهنية.	3.49	.92
2.	نقص التجهيزات المادية التي يحتاجها الأخصائي الاجتماعي بالمركز.	3.36	1.02
3.	نقص الاهتمام من المسؤولين في إيجاد أفضل البدائل المتاحة لمواجهة نقص الموارد المالية والمادية.	3.32	.88

1.05	3.21	4. قلة توفير التكنولوجيا المناسبة لدعم عمل الأخصائي الاجتماعي في المركز.
1.01	3.19	5. نقص الاهتمام في توفير وسائل المواصلات الكافية للأخصائيين الاجتماعيين أثناء إجراء البحوث الميدانية.

السؤال الثالث: أهم الحلول المقترحة للتغلب على المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التأهيل الشامل من وجهة نظرهم؟

الجدول رقم (21): يوضح أهم الحلول المقترحة للتغلب على المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين:
(ن=78)

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.	توفير المساعدة اللازمة للأخصائيين الاجتماعيين لمواجهة الصعوبات أثناء العمل.	4.51	.53
2.	توفير المصادر المالية المناسبة للأنشطة والبرامج المقدمة لذوي الإعاقة.	4.47	.55
3.	تفعيل المشاركة والتعاون المثمر بين الفريق المهني والأخصائي الاجتماعي.	4.46	.57
4.	توفير التكنولوجيا المناسبة التي تساهم في تسهيل عمل الأخصائي الاجتماعي.	4.45	.60
5.	توفير وسائل المواصلات الكافية التي تساهم في تسهيل إجراء البحوث الميدانية للأخصائيين الاجتماعيين.	4.45	.55
6.	تحقيق الاستقرار في أوقات الدوام بما يتناسب مع ظروف الأخصائيين الاجتماعيين.	4.45	.60
7.	توضيح مهام وأدوار الأخصائي الاجتماعي بالمركز.	4.44	.52
8.	عدم تكليف الأخصائيين الاجتماعيين بأعمال ليست من اختصاصهم المهني.	4.44	.57
9.	تفعيل الحوار الفعال بين الإدارة والأخصائيين الاجتماعيين بالمركز	4.42	.59
10.	تهيئة المكان المناسب للأخصائي الاجتماعي للقيام بعمله على أكمل وجه.	4.42	.59
11.	تحقيق التعاون المطلوب بين الأخصائيين الاجتماعيين للمساهمة في تقديم الخدمة بالشكل الأمثل.	4.41	.57
12.	تفعيل بند الحوافز المادية والمعنوية لتحفيز الأخصائيين الاجتماعيين والعاملين في المركز.	4.41	.63
13.	تقييم عمل الأخصائي الاجتماعي وفق الأنظمة واللوائح بموضوعية دون تحيز.	4.40	.54
14.	إتاحة الفرصة للأخصائيين الاجتماعيين للمشاركة في صنع واتخاذ القرار.	4.40	.57
15.	تفعيل المتابعة بشكل مستمر من قبل الإدارة لعمل الأخصائي الاجتماعي.	4.38	.49
16.	إتاحة الفرصة للأخصائي الاجتماعي للمشاركة في التخطيط للبرامج والأنشطة بالمركز.	4.38	.61

17.	العمل على تحقيق المساواة في المعاملة بين الأخصائيين الاجتماعيين بالمركز.	4.35	.62
18.	العمل على توفير البرامج التدريبية المناسبة للأخصائي الاجتماعي.	4.32	.63
19.	تنظيم الأدوار والمهام بين الفريق المهني والأخصائي الاجتماعي.	4.31	.52
20.	توفير العدد المناسب من الأخصائيين الاجتماعيين بالمركز.	4.31	.54

6. النتائج العامة للدراسة والتوصيات والمقترحات

1.6. ملخص الدراسة:

تضمنت الدراسة في محتواها ستة فصول، مع إضافة المراجع والملاحق الخاصة بالدراسة، وتمثلت الفصول في النحو التالي:

الفصل الأول: يشتمل على مقدمة للدراسة، ومشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، مفاهيم الدراسة، أهداف الدراسة، تساؤلات الدراسة، حدود الدراسة.

الفصل الثاني: يشتمل على أربعة مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول الخلفية النظرية للدراسة والدراسات السابقة، والمبحث الثاني الإدارة في الخدمة الاجتماعية والمبحث الثالث الخدمة الاجتماعية في رعاية المعاقين، والمبحث الرابع تأهيل ذوي الإعاقة.

الفصل الثالث: يشتمل على مجموعة من الوظائف الإدارية في مؤسسات ذوي الإعاقة حيث تم تقسيمها على عدد من المباحث، حيث يتضمن المبحث الأول التخطيط، والمبحث الثاني التنظيم، والمبحث الثالث التدريب وتنمية العاملين، والمبحث الرابع الإشراف والتوجيه، والمبحث الخامس اتخاذ القرارات، والمبحث السادس التمويل.

الفصل الرابع: يتضمن هذا الفصل الإجراءات المنهجية في الدراسة الميدانية الذي اتبعه الباحث، من خلال تحديد نوع الدراسة، والمنهج المستخدم، وتحديد مجتمع الدراسة من خلال التعرف على مفردات عينة الدراسة، ثم توضيح كيفية تصميم أداة البحث، وآلية التأكد من صدق وثبات (الاستبانة)، والتطرق إلى كيفية تطبيق الدراسة الميدانية.

الفصل الخامس: يشتمل هذا الفصل على عرض نتائج النهائية للدراسة، عن طريق التحليل والتفسير والوصول إلى أهداف الدراسة من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة.

الفصل السادس: يتضمن هذا الفصل ملخص الدراسة، وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مع عرض التوصيات والمقترحات المستقبلية.

2.6. أهم النتائج للدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تمثلت في التالي:

1.2.6. النتائج الخاصة بالبيانات الأولية للمبحوثين:

1. بلغ إجمالي المبحوثين (78) مبحوثاً ومبحوثة، شكّل الذكور منهم (64.1%) وشكلن الإناث (35.9%).
2. تحمل الغالبية العظمى من المبحوثين مؤهل البكالوريوس وتحمل نسبة قليلة منهم شهادات عليا.
3. المسمى الوظيفي الأكثر شيوعاً هو (باحث اجتماعي) ثم المسمى الوظيفي (أخصائي اجتماعي).
4. حصل ثلث المبحوثين تقريباً على دورات تدريبية مرتبطة بطبيعة العمل بالمركز، أي أن 2 من كل 3 قد حصلوا على هذه الدورات.
5. بلغ الوسط الحسابي لعدد الدورات لدى الذكور (3.68) ولدى الإناث (1.57).
6. تراوحت مستويات الاستفادة من الدورات التدريبية بين الاستفادة المتوسطة والاستفادة الكبيرة.

2.2.6. الإجابة على السؤال الأول: ما طبيعة أعمال الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.

أ. النتائج المرتبطة بالأعمال التي يمارسها الأخصائيون الاجتماعيون بالمعاق:

تتمثل أبرز النتائج في الأعمال التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي مع المعاق في التالي:

1. تكوين علاقة مهنية مع المعاق.
2. الدفاع عن حقوق المعاق.
3. تكوين علاقة مهنية مع أسر ذوي الإعاقة لتبصيرهم بأهمية الزيارة لابنهم.

ب. النتائج المرتبطة بالأعمال التي يمارسها الأخصائيون الاجتماعيون مع الفريق المهني والعاملين:

تتمثل أبرز النتائج في الأعمال التي يمارسها الأخصائيون الاجتماعيون والأخصائيات الاجتماعيات مع الفريق المهني والعاملين:

1. المشاركة مع الفريق المهني في توفير المعلومات اللازمة عن المعاق.
2. المساهمة في خلق بيئة إيجابية بين الإدارة والعاملين في المركز.
3. القيام بتوجيه العاملين إلى أداء المهام أثناء العمل.

ج. النتائج المرتبطة بالأعمال التي يمارسها الأخصائيون الاجتماعيون مع المؤسسة:

وتتمثل أبرز النتائج في الأعمال التي يمارسها الأخصائيون الاجتماعيون والأخصائيات الاجتماعيات مع المؤسسة في التالي:

1. المشاركة في تنظيم العمل الإداري داخل المركز.
2. المشاركة في توفير البرامج الترويجية والتثقيفية لذوي الإعاقة.

3. الإشراف على المرافق والتأكد من النظافة الصحية في المركز.

3.2.6. الإجابة على السؤال الثاني: ما المعوقات الإدارية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل بمكة المكرمة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين؟

أ. المعوقات التنظيمية التي تواجه دور الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التأهيل الشامل:

تتمثل أهم النتائج في المعوقات التنظيمية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في التالي:

1. قلة الاهتمام بقضية تهيئة المكان المناسب للأخصائي الاجتماعي للقيام بأدواره المهنية.

2. تكليف الأخصائي الاجتماعي بأعمال ليست من اختصاصه.

3. قلة التنسيق من الجهاز الإداري في تنظيم العمل بين الأخصائيين الاجتماعيين في المركز.

ب. المعوقات التخطيطية التي تواجه دور الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التأهيل الشامل:

تتمثل أبرز المعوقات التخطيطية التي تواجه دور الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التأهيل الشامل في الآتي:

1. نقص في تقدير الموارد البشرية واستغلالها بالشكل الأمثل في إنجاز الأهداف بالمركز.

2. قلة الفرص المتاحة للأخصائيين الاجتماعيين للمشاركة في وضع السياسات والخطط لرعاية المعاقين بالمركز.

3. قلة الفرص المتاحة للأخصائيين الاجتماعيين للمشاركة في صنع واتخاذ القرار.

ج. المعوقات التدريبية والتوظيفية التي تواجه دور الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التأهيل الشامل:

تمثلت أبرز المعوقات التدريبية والتوظيفية التي تواجه دور الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التأهيل الشامل في التالي:

1. قلة البرامج التدريبية الملائمة لعمل الأخصائي الاجتماعي بالمركز.

2. قلة الحوافز المقدمة للأخصائي الاجتماعي في الجانب المادي.

3. عدم كفاية الفرص المتاحة للأخصائيين الاجتماعيين في إعداد البرامج التدريبية اللازمة لتطوير العمل بالمركز.

د. المعوقات الإشرافية التي تواجه دور الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التأهيل الشامل:

تتمثل أبرز المعوقات الإشرافية التي تواجه دور الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التأهيل الشامل في التالي:

1. قلة الحوافز المقدمة للأخصائي الاجتماعي في الجانب المعنوي كالشهادات والجوائز التكريمية.

2. قلة الاهتمام من الإدارة في تشجيع الأخصائيين الاجتماعيين على التعاون في تبادل الخبرات والمهارات فيما بينهم بالمركز.

3. ضعف المساعدة المقدمة من الجهاز الإداري للأخصائيين الاجتماعيين أثناء العمل.

هـ. المعوقات التمويلية والتجهيزية التي تواجه دور الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التأهيل الشامل:

تبرز أهم المعوقات التمويلية والتجهيزية التي تواجه دور الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التأهيل الشامل في الآتي:

1. ضعف الميزانية المقدمة للبرامج والأنشطة المهنية.
 2. نقص التجهيزات المادية التي يحتاجها الأخصائي الاجتماعي بالمركز.
 3. نقص الاهتمام من المسؤولين في إيجاد أفضل البدائل المتاحة لمواجهة نقص الموارد المالية والمادية.
- 4.2.6. الإجابة على السؤال الثالث: ما الحلول المقترحة للتغلب على المعوقات الإدارية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل؟

تمثلت أبرز المقترحات للتغلب على المعوقات الإدارية التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز التأهيل الشامل في التالي:

1. توفير المساعدة اللازمة للأخصائيين الاجتماعيين لمواجهة الصعوبات أثناء العمل.
2. توفير المصادر المالية المناسبة للأنشطة والبرامج المقدمة لذوي الإعاقة.
3. تفعيل المشاركة والتعاون المثمر بين الفريق المهني والأخصائي الاجتماعي.
4. توفير التكنولوجيا المناسبة التي تساهم في تسهيل عمل الأخصائي الاجتماعي.
5. تحقيق الاستقرار في أوقات الدوام بما يتناسب مع ظروف الأخصائيين الاجتماعيين.

3.6. التوصيات:

1. العمل على تهيئة المكان المناسب لعمل الأخصائيين الاجتماعيين وذلك لتمكينهم من القيام بمهامهم المهنية بالشكل الأمثل.
2. يجب على المسؤولين في مراكز التأهيل الشامل الاهتمام بالعمل المهني للأخصائيين الاجتماعيين وعدم تكليفهم بأعمال أخرى ليست من اختصاصهم، مما يعوق عملهم المهني.
3. ضرورة التنسيق الجيد من المسؤولين في مراكز التأهيل الشامل بين الأخصائيين الاجتماعيين وخلق روح التعاون فيما بينهم لمصلحة المعاق وتحقيق أهداف المؤسسة.
4. ضرورة استغلال الإمكانيات البشرية للأخصائيين الاجتماعيين في تلك المراكز وتمكينها من العمل في إنجاز الأهداف على الشكل المطلوب.
5. تمكين الأخصائيين الاجتماعيين من المشاركة في التخطيط ووضع السياسات بالمركز.
6. تمكين الأخصائيين الاجتماعيين من المشاركة في صنع واتخاذ القرارات بما يتناسب مع إمكانياتهم المهنية وخبراتهم العملية في مراكز التأهيل الشامل.
7. ضرورة العمل على توفير البرامج التدريبية المناسبة لعمل الأخصائيين الاجتماعيين وذلك بهدف رفع مستوى مهاراتهم المهنية، مما يساهم في مواجهة الصعوبات التي تواجههم في المركز.
8. العمل على تقديم الدعم المادي والمعنوي للأخصائيين الاجتماعيين وذلك بهدف تحفيزهم نحو تقديم الخدمات والقيام بإنجاز المهام وتحقيق الأهداف بالشكل الأمثل.
9. يجب خلق بيئة إيجابية بين الجهاز الإداري والأخصائيين الاجتماعيين للتغلب على المعوقات الإدارية بشكل عام.

7. المراجع

1. القران الكريم
2. إبراهيم، بيومي مرعي، ماجدي، عاطف محفوظ (2006). النماذج والنظريات العلمية والمهارات الإشرافية في خدمة الجامعة، مكتبة الرشد.
3. ابن منظور. (1414). لسان العرب. دار صادر.
4. أبو المعاطي، ماهر علي. (2014). الاتجاهات الحديثة في البحوث الكمية والبحوث الكيفية ودراسات الخدمة الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث.
5. أبو المعاطي، ماهر علي. (2015). الخدمة الاجتماعية في مجال الفئات الخاصة. دار الزهراء
6. أبو المعاطي، ماهر علي. (2000). إدارة المؤسسات الاجتماعية. مكتبة الفيوم
7. أبو النصر، مدحت محمد. (2009). رعاية وتأهيل المعاقين من منظور تكاملي. الروابط العالمية للنشر.
8. الأحمد، حسام الدين عبد الرحمن. (2015). حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنظمة والتشريعات الخليجية. مكتبة القانون والاقتصاد.
9. أحمد، ناهد محمد. (2017). معوقات دور الأخصائي الاجتماعي في أقسام الرعاية التلطيفية لمرضى السرطان وتصور مقترح لمواجهة هذه التحديات. (دراسة ميدانية منشور). مجلة الخدمة الاجتماعية. ع(57) ج(7)
10. الأسمرى، فيصل بن علي. (2018). بعض المعوقات الإدارية التي تواجه الممارسة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في مجال رعاية الأيتام بالرياض (دراسة ميدانية منشور). مجلة الخدمة الاجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعية. ج (3) ع(59).
11. جوهر، صلاح الدين. (1991). إدارة المؤسسات الاجتماعية، أسسها، ومفاهيمها، مكتبة عين شمس.
12. حسن، مصطفى حسن، جلاله، أيمن أحمد. (٢٠١٦). إدارة المؤسسات الاجتماعية الأسس النظرية والاتجاهات والقضايا الإدارية المعاصرة. مكتبة الرشد. ط١
13. حسنين، سيد أبو بكر. (2006). طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع. مكتبة الأنجلو المصري.
14. حمزة، أحمد إبراهيم. (2015). إدارة المؤسسات الاجتماعية. دار المسيرة. عمان.
15. حمزة، أحمد إبراهيم. (2015). إدارة المؤسسات الاجتماعية. دار المسيرة.
16. الخمبسي، أحمد حسن. (2010). تربية الأطفال ذوي الحاجات الخاصة في الأسرة والمدرسة والمجتمع. دار القلم العربي.
17. خاطر، أحمد مصطفى. (2006) تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
18. خاطر، أحمد مصطفى. (2005). تنمية المجتمعات المحلية. المكتب الجامعي الحديث.
19. رماح، مخلص عبد السلام. (2020). الخدمة الاجتماعية في رعاية المعاقين. دار اليازوري.

20. موقع مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة على الرابط الإلكتروني. (2020). نظام رعاية ذوي الإعاقة.
[.https://www.kscdr.org.sa/ar/disability-code](https://www.kscdr.org.sa/ar/disability-code)

المراجع الأجنبية:

1. Tang, Xiaoqin & Li, Xiao. (2021). Role Stress, Burnout, and Workplace Support Among Newly Recruited Social Workers. Research on Social Work Practice. 31(5).529-540.
2. Kabaso, Bryson Nsama. (2015). A study to explore the role of community disability workers in facilitating livelihood opportunities for disabled youth in rural areas of Southern Botswana. M Phil Disability Studies. UNIVERSITY OF CAPE TOWN FACULTY OF HEALTH SCIENCES

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v3.29.8

دراسة تحليلية لحجية الأمر المقضي فيه

Analytical Study of the Authenticity of the Judgments

إعداد الباحث/ محمد حمود الأحمدى

ماجستير قانون، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية

Email: S226714@gmail.com

ملخص البحث:

تناول البحث حجية الأمر المقضي باعتباره قرينة قانونية، مفادها أن الأحكام القضائية لها حجة فيما فصلت فيه، وثبتت للحكم بمجرد صدوره، وتحكم بها المحكمة من تلقاء نفسها في أي مرحلة من مراحل الدعوى لأنها من النظام العام. وتهدف الدراسة إلى بيان تحقيق الاستقرار في المراكز القانونية عن بيان حجية الأمر المقضي من منع إعادة رفع المنازعة مرة أخرى أمام القضاء، كما يلزم لاكتسابها تحقق شروط متعلقة بالحكم وأخرى متعلقة بالحق المدعى به، فالحكم لا بد أن يكون حكماً قضائياً قطعياً، ومن ناحية الحق المدعى به يلزم اتحاد الخصوم والموضوع والسبب.

وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث كالتالي: المبحث التمهيدي: ما هية حجية الأمر المقضي، المبحث الأول: تحديد فكره حجية الأمر المقضي، المبحث الثاني: احكام اكتساب الحكم حجية الأمر المقضي.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها: الحجية تكون لمنطوق الحكم وليست أسبابه أو وقائعه، يشترط لاكتساب حجية الأمر المقضي كذلك اجتماع واتحاد الخصوم والسبب والمحل، تكون حجية الأمر المقضي على الخلف العام والخلف الخاص أيضاً، ويوصي الباحث بتشجيع الدراسات والبحوث على مقارنه كل بحث قانوني بالفقه الإسلامي بمذاهبه الأربعة، الطلب من مجتمعات اللغة العربية إضافة ألفاظ جديدة للألفاظ الأجنبية التي ليس لها مرادف حتى يكون عليها اجماع، إيراد نص في الأنظمة باعتبار أن حجية الأمر المقضي من النظام العام وغير مقبولة بها الاجتهادات.

الكلمات المفتاحية: حجية الأمر المقضي، قوة الأمر المقضي، الأحكام القضائية، النظام العام

Analytical Study of the Authenticity of the Judgments

Mohammed Hamoud ALAHMADI

Abstract:

The research dealt with the validity of the res judicata as a legal presumption, that judicial rulings have an argument in what they have decided, and prove to the ruling as soon as it is issued, and the court rules it on its own at any stage of the case because it is from the public order. The study aims to clarify the achievement of stability in the legal centers on the statement of the authority of the res judicata from preventing the re-submission of the dispute again before the judiciary, and it is necessary to obtain it fulfilling conditions related to the judgment and others related to the claimed right, so the judgment must be a final judicial judgment, and in terms of the claimed right. It is necessary to unite the opponents, the subject and the reason.

The research was divided into three sections as follows: The preliminary topic: what is the validity of the res judicata, the first topic: determining the idea of the validity of the res judicata, the second topic: the provisions of acquiring the authority of the res judicata.

The research reached a set of results, the most prominent of which are: the authenticity is for the operative of the judgment and not its reasons or facts. To acquire the authority of the res judicata is required, as well as the meeting and union of the litigants, the cause and the place, the res judicata will be based on the general successor and the private successor as well, and the researcher recommends encouraging studies and research to compare each legal research In Islamic jurisprudence with its four schools, the request from the Arabic language complexes to add new words to foreign words that do not have a synonym so that there is consensus on them, to include a text in the regulations considering that the authority of the decree is from the general system and is not accepted by jurisprudence.

Key words: Authenticity of res judicata, strength of res judicata, judicial rulings, public order

المقدمة:

لا يخفى على أحد أن مقصد الشريعة الإسلامية وكافة القوانين الوضعية أن تكون جميع أحكامها نافذة بصورة إلزامية ، وقد أوكل المجتمع القضاء في إصدار هذه الأحكام وفصل الخلافات والخصومات التي تنشأ بين أفرادها، فالحكم القضائي هو المحصلة النهائية لعمل القاضي وهو الجوهر الذي ينشأ على أساسه التزام المتداعين الذي يهدف إلى إنهاء النزاع واستقرار المراكز القانونية، وجب على الجميع احترامه والتسليم له وعدم الخوض فيه وترك المنازعة فيه، وهذا من خصائص الحكم القضائي والمعبر عنها بحجية الأمر المقضي أو بقوة القضية المقضية وهو الشيء المحكوم به وهذا نشأ من مبدأ عدم طرح موضوع أمام القضاء سبق وأن فصل فيه، حتى لا يؤدي ذلك إلى تضارب الأحكام وفقدان الثقة في القضاء، وعليه لا يمكن إعادة طرح النزاع من جديد من قبل أطراف النزاع¹، وهذا المبدأ يقوم على أساس احترام القاضي والخصوم للحكم القضائي الصادر وتكون في منزلة قرارات السلطة التنفيذية والتشريعية ويكون من النظام العام، فأحكام السلطة القضائية لها قوتها وحجيتها شأنها شأن الأنظمة واللوائح والقرارات الصادرة من السلطة التنظيمية والتنفيذية².

مشكلة الدراسة:

تكمن إشكالية البحث في الخلاف بين علماء الفقه الإسلامي في منح الحكم القضائي الحصانة المطلقة وعدم تعقبه في حين يرى بعض العلماء أنه يجوز ذلك من باب الأحوط ولو كان ذلك من غير وجود مظلم، فالمنظم السعودي أضاف بعض الأحكام التي لا بد أن تدقق استثناءً، فبعض الأحكام تبني على اجتهاد القاضي وهذا الفريق يرى أن أنه جائز نقض الحكم لمجرد اختلاف اجتهاد المذهب، وهذا يكون استثناء في الفقه الإسلامي يرد على مبدأ حجية الأمر المقضي يجعل أنه لا يقر مبدأ حجية الأمر المقضي، وهذا يثير تساؤل عن هل يقر الفقه الإسلامي مبدأ حجية الأمر المقضي.

أهداف الدراسة:

بيان الاتفاق والاختلاف بين الفقه الإسلامي والقوانين الأخرى حول مبدأ حجية الأمر المقضي، وحل إشكالية عدم تحديد طرق الدفع بهذا المبدأ.

أهمية الدراسة:

يعد الحكم القضائي ثمرة القاضي وجهده وخلاصة العمل القضائي ويكون ذلك بتكليف الوقائع على نصوص الشريعة والقانون واعمال لمبدأ حجية الأمر المقضي هو أهم أثر وخاصية للحكم القضائي عن غيره من قرارات الدولة المختلفة.

محتويات الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى مايلي:

¹توفيق الفرغ، قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية، منشورات الحلبي، 2003م، ص 225.
² أحمد أبو الوفا، التعليق على نصوص قانون الإثبات، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2007م، ص 296.

المقدمة

المبحث التمهيدي: ما هية حجية الأمر المقضي

المطلب الأول: التعريف بحجية الأمر المقضي لغة واصطلاحاً

المبحث الأول: تحديد فكره حجية الأمر المقضي

المطلب الأول: أساس حجية الأمر المقضي

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لحجية الأمر المقضي

المبحث الثاني: احكام اكتساب الحكم حجية الأمر المقضي

المطلب الأول: شروط اكتساب الحجية للحكم القضائي

المطلب الثاني: شروط اكتساب الحجية للحق المدعي به

الخاتمة

المبحث التمهيدي: ما هية حجية الأمر المقضي

ويكون فيه مطلب واحد وهو:

التعريف بحجية الأمر المقضي لغة واصطلاحاً

المطلب الأول: التعريف بحجية الأمر المقضي لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف حجية الأمر المقضي باللغة:-

ابتدأً فحجية الأمر المقضي لفظ مركب أخذ من القانون الفرنسي للأنظمة العربية المتأثرة به، وقد استئنسه شراح القانون كمركب لفظي وشاع استخدامه بمعنى أن الحكم له حصانه ولا يجوز مناقشته ولا عرضه على القضاء من جديد.

وبتقسيم اللفظ المركب للدلالة على المعنى بتقسيم مفرداته التي تتركب منها وهي: حجية، الأمر، المقضي وبمعرفتها تكون قد كونها صورة بسيطة لمعنى اللفظ المركب.

فالحجية مشتقة من الحجة وهي الدليل والبرهان، وبرهن الشيء أي أقام عليه الحجة³، وكذلك هي مادونف به الخصم⁴، وهذا هو المقصور في البحث فالمتخاصمان يدفعون بالحجج عن بعضهما حتى يحكم القاضي بحسب الدعوى بينهما وبعد الحكم بعد ذلك هو الحجة، والدليل القاطع على البرهان ولا يجوز قبول دليل آخر لنقض هذه الحجة.

الأمر يطلق باللغة على معاني عديدة منها على الطلب ويطلق كذلك على الحكم، قال تعالى: (فَقَاتِلُوا اللَّيَّ تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ)⁵.

المقضي يدل هذا اللفظ على احكام أمر واتقانه من جهته⁶، وبهذا يمكن تعريف اللفظ المركب بأنه ما دفع به الخصم بالدليل والبرهان القاطع ونطق به القاضي.

ثانياً: تعريف حجية الأمر المقضي اصطلاحاً:

فالأصطلاح هو اتفاق مجموعة معينة على اخراج معني لغوي إلى معني آخر، وكما تم بيانه سابقاً أن اللفظ مركب منقول من لغة أخرى ولا يوجد بالفقه الإسلامي هذا اللفظ المركب، ولكن رضى الشراح بإستخدامه ترجمة حرفية من لغته الأساسية بدون أن يجدوا لفظ مرادف له، ولكن بالفقه الإسلامي نجد أنه لم يجرز لأي قاضي النظر إلى منازعة سبق الفصل بها بحكم منهي للنزاع، بسبب عدم سهولة اختيار القاضي بالفقه الإسلامي، فجميع أحكامه محمولة على الصواب والصحة ما لم يوجد بها شيء مخالف للشريعة، وهذا كله قائم على مبدأ الاجتهاد لا ينقض بمثله، ولكن لا يصل للحكم القضائي أن يكون مقدس فإذ خالف مصادر الشريعة الإسلامية وجب نقضه وتصحيحه.

فالحكم القضائي هو المحصلة النهائية لموضوع النزاع بين الأطراف المتنازعة وحجية الأمر المقضي مفادها افتراض صحة ما توصل إليه القاضي وسلامة إجراءاته وعدم العودة مرة أخرى لم تم الفصل فيه، وتجدر الإشارة إلى مصلح آخر يكثر الخلط بينه وبين الحجية وهو قوة الأمر المقضي والفرق بينهما أن حجية الأمر المقضي خاصة لكل حكم قضائي سواء أكان ابتدائياً أم نهائياً أما قوة الأمر المقضي فلا تكون إلا للأحكام النهائية التي استنفذت طرق الطعن العادية فيها.

وحجية الأمر المقضي هي قرينة قاطعة لثبوت الحق المدعي به فنصت المجلة العدلية " القرينة القاطعة هي الإمارة البالغة حد اليقين"⁷، فلا يعقل تعطيل مرفق القضاء بإعادة النظر في القضايا المفصول بها وأصبحت جميع الأحكام المفصول بها سابقا عرضه للنقض وعدم استقرار المراكز القانونية.

³ الرازي، مختار الصحاح، الدار النموذجية، ج1، ص34.

⁴ ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص228 مادة حجج.

⁵ القرآن الكريم، سورة الحجرات، آية (9).

⁶ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج5، ص99.

⁷ المجلة العدلية، المادة 1741

المبحث الأول: تحديد فكرة حجية الأمر المقضي

إن بيان فكرة حجية الأمر المقضي لها أهمية بالغة لدى المهتمين في المجال القانوني على اعتبار أنها من القواعد الإجرائية، فلو كان بالإمكان أن أحد طرفي الدعوى بينهم دعوى فصل بها بحكم قضائي قطعي، أن يرفع الدعوى مرة أخرى ليبحث عن حكم لصالحه، ثم رفع الخصم الآخر المحكوم ضده دعوى من جديد لأصبحنا أمام معضلة لانتهائية وأصبح الموضوع أقرب للتحدي والبحث عن حكم يرضي الطرفين وهذا مستحيل في الحياة الواقعية، والحل الذي يرضى جميع أطرافه وينهي النزاع يكون في الغالب عن طريق الصلح بين الأطراف لكن لا تجده في مجالس القضاء.

وعليه في هذا المبحث سوف نبحث عن أساس حجية الأمر المقضي كمطلب أول، ثم الطبيعة القانونية لحجية الأمر المقضي كمطلب ثاني.

المطلب الأول: أساس حجية الأمر المقضي

تكتسب الحجية قوتها على أنها قرينة قاطعة لا يجوز قبول دليل ينفيها، وكل ما هو قرينة قانونية يعتبر من أدلة الإثبات التي يجب أن يكون قابل لإبطال واثبات نقيضه، وبالرسول لوسائل الإثبات لا وجود للقرائن القاطعة فالأصل في القرائن جواز إثبات ضدها، والاستثناء هو عدم جواز ذلك إلا بنص صريح في القانون⁸، وحيث أن اعتبار أنه لا يجوز إثبات عكسها تقوم على اعتبارين، الأول وهو عدم تعارض الأحكام والإعتبار الثاني وضع حد لنهاية النزاع، فلو أن القانون أجاز رفع عدد لامتناهي من القضايا بين نفس الأطراف ونفس الموضوع لكان القضاء يصدر أحكام تنافي بعضها بعضاً مما يصعب التنفيذ وأصبحنا أمام أحكام متعارضة، ومن شأن هذا التعارض أن يؤدي إلى اهتزاز الثقة في القضاء⁹، أما الإعتبار الثاني إذا لا يمكن للخصوم طرح النزاع وتجديده مره أخرى، لأن القانون لو سمح لهم بذلك لكان النزاع لا يمكن إيقافه ولا كبح جماحه وهذا الأمر لا يحقق المصلحة العامة¹⁰، وعليه فحجية الأمر المقضي هي قرينة قاطعة لا يجوز إثبات نقيضها، فلو ترك المجال للهوى لنزعت الطمأنينة في المجتمع واهتزت الثقة في القضاء ورجعنا لقانون الغاب، وبالرجوع لنظام المرافعات الشرعية السعودية نجد أنه نص على الدفع بعد جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها، كما بينت أنه يجوز التمسك بالدفع في أي مرحلة من مراحل الدعوى وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها¹¹، وهذا يدل على أنها تتعلق بالنظام العام، فحجية الأمر المقضي قد تكون دفع موضوعي يهدف إلى عدم قبول رفع دعوى جديدة¹² وذهب رأي آخر أنها ليست متعلق بالنظام العام إذا كانت الدعوى مدنية لأنه قد يتمسك بها طرف كطلب جديد مقدم إلى المحكمة بصفته مدعي لإثبات حقه بطلب تعويض أو خلافه، وعليه فحجية الأمر المقضي في الغالب تأتي كدفع يتمسك به المدعي عليه في دعوى ترفع عليه بعدم السير بها لسبق الفصل بها وقد تأتي كطلب هدفه دليل للحق المدعي به.

⁸ الصوري، التعليق المقارن على مواد الإثبات، ج2، ص 889

⁹ الجعلي، قانون الإثبات، ط6، 2010م، ص242.

¹⁰ السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج2، دار إحياء التراث العربي، ص 632.

¹¹ نظام المرافعات الشرعية السعودي، المادة 76.

¹² الشهاوي، نظرية الإثبات في المواد المدنية والتجارية في التشريع المصري، دار النهضة، ص 482.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لحجية الأمر المقضي

فحجية الأمر المقضي نشأت من مبدأ عدم جواز نظر موضوع سبق الفصل فيه أمام القضاء، منعاً من استمرار المنازعات التي لا يكون لها نهاية وحتى تكون الحجية ضامناً للاستقرار المراكز القانونية والحقوقية، وعليه فقد نصت بعض القوانين العربية في أنظمتها على أن حجية الأمر المقضي تعتبر قرينة قانونية مثل ما جاء في قانون الإثبات الكويتي " الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة بما فصلت من حقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة"¹³، وكذلك قانون الإثبات الأردني حيث نص على أن الأحكام التي حازت الدرجة القطعية تكون حجة فيما فصلت فيه من حقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة¹⁴، وعليه فقد وضع المنظم الضمانات الكافية للمحافظة على حقوق الخصوم من الأخطاء التي يقع بها القاضي سهواً أو ظمناً ورتب طرق للطعن على الأحكام عادية كانت أم غير عادية بشروط وضعها، كما كفل للغير الخارج عن الخصومة، فقرر أن الحجية لا تكون إلا ما بين الخصوم أنفسهم، وبالعكس بعض قوانين الإثبات التي نصت على أن قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت به من الحقوق¹⁵، وقد أغض الطرف عن نص قبول أي دليل ينافي هذه الحجية ووضعها تحت سلطة القاضي التقديرية، ويتضح مما أورد أعلاه أن حجية الأمر المقضي هي قرينة قانونية كما تضمنت في قانون البيئات الأردنية تعريف خاص لها حيث عرفها: " الأحكام التي حازت الدرجة القطعية تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه القوة إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون تغيير صفاتهم وتعلق النزاع بذات الحق محلاً وسبباً"¹⁶، وهنا نتحدث عن القرينة القانونية التي نص عليها النظام ولا يجوز إثبات عكسها، بعكس القرائن القضائية التي يستتبطها القاضي من الأقوال والشهود، وهنا يتضح أن حجية الأمر المقضي هي قواعد موضوعية بنيت على قرينة قانونية.

المبحث الثاني: أحكام اكتساب حجية الأمر المقضي

فقيام حجية الأمر المقضي فلا بد من وجود تحقق شروط تتعلق أولاً بالحكم القضائي وكذلك شروط تتعلق بالحق المدعى به، وعليه في هذا المبحث سيكون البحث عن شروط ثبوت الحجية للحكم القضائي كمطلب أول ثم شروط ثبوت الحجية للحق المدعى به كمطلب ثاني.

المطلب الأول: شروط ثبوت الحجية للحكم القضائي

فللحكم القضائي شروط حتى يصبح حاز على حجية الأمر المقضي، فبعض تصرفات الدائرة القضائية لا يمكن اعتبارها حكماً، فالحكم هو ما فصل بالخصومة وأدى إلى انتهائها.

الشرط الأول: أن يكون الحكم صادر من جهة قضائية:-

¹³ قانون الإثبات الكويتي رقم 39، 1980م.

¹⁴ قانوني البيئات الأردني، رقم 30، 1953م.

¹⁵ قانون الإثبات المصري، رقم 25، 1986م.

¹⁶ قانون البيئات الأردني، رقم 30، 1953م.

فالحكم القضائي تعريفه هو " فصل الخصومة وحسم النزاع بقول أو فعل يصدر عن القاضي بطريق الإلزام"¹⁷ ، أي أن يكون فاصل للنزاع بين أطرافه، وأن يكون صادر من جهة قضائية مشكّلة تشكيل سليم لها ولايتها سواء كانت جهة قضائية أو شبه قضائية نص عليها المنظم وكذلك يعد في الأحكام القضائية قرارات المحكمين، ولا بد أن تكون الدائرة ذات ولاية، فالحكم الصادر من محكمة لا ولاية لها يكون معدوم ولا أثر له إلا على المحكمة التي أصدرته، كما يجوز الحكم الحجية إذا كان به عيوب بالشكل أو كان تواطؤ من الخصوم أو جاء مخالفاً للنظام العام، ويكون الحكم صادراً عن المحكمة بصفتها القضائية وليست بصفتها الولائية، ويكمن الفرق بينهما أن الحكم بالصفة القضائية لا بد من أن يكون مسبوقاً بخصومة بعكس الصفة الولائية إنما هي تصدر من المحكمة بدون تمثيل من الخصوم وليس لها حجية الأمر المقضي، وكذلك جميع قرارات القاضي التي لم تفصل بالخصومة ليس لها الحجية مثل تعيين خبير أو حارس قضائي، لأنها لم تفصل بالخصومة حتى الآن، وكذلك يحوز الحجية لو كان فصل النزاع بجزء من الدعوى¹⁸، ولا يشترط أن يكون الحكم الصادر نهائياً حتى يحوز حجية الأمر المقضي، فأي حكم صدر ولو لم يستنفذ طرق الاعتراض عليه يكون حائزاً لحجية الأمر المقضي، ولكن بعد أن أصبح الحكم نهائياً يكون حائزاً بالإضافة للحجية إلى قوة الأمر المقضي، والمعني أن الحجية تثبت للحكم من وقت صدوره أما قوة الأمر المقضي فيتبث للأحكام التي لا تقبل الإستئناف طعناً¹⁹.

ثانياً- أن يكون الحكم قطعياً:-

أي أن يكون الحكم بات في النزاع، فكل حكم قطعي فصل في الخصومة بين أطرافه سواء كلياً أو جزئياً يعتبر حائزاً لحجية الأمر المقضي، ولقد ذهب بعضهم أن القطعية هي حجية الأمر المقضي²⁰.

ثالثاً- أن يكون في منطوق الحكم :-

فالأصل لا تثبت الحجية للحكم إلا في منطوقه دون أسبابه، والمنطوق هو النتيجة للوقائع وما جاء في كامل الدعوى والمبنية على الأسباب، وعليه فقد نص نظام المرافعات الشرعية في المادة (164) على أن ينطق بالحكم بجلسة علانية بتلاوة منطوقه أو بتلاوة منطوقه مع أسبابه، ومن ظاهر النص أن المنظم أثبت الحجية لمنطوق الحكم فقد، لأن قد تغفل الدائرة عن الحكم بجميع الطلبات الموجودة بصحيفة الدعوى، فيكون حينئذ من حق من لم يحكم له بجميع طلباته الطلب من المحكمة الحكم فيها²¹ لأن هذه الطلبات لم تكتسب حجية الأمر المقضي.

¹⁷ الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ط2، 1985م، ص587.

¹⁸ طارق رزق، الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة، 2005م، ص278.

¹⁹ أحمد أبو الوفاء، التعليق على نصوص الإثبات، دار المطبوعات الجامعية، 2007م، ص(296-299).

²⁰ أحمد أبو الوفاء، المرافعات المدنية والتجارية، ص782.

²¹ نظام المرافعات الشرعية السعودي، المادة 175.

المطلب الثاني: شروط ثبوت الحجية للحق المدعي به

بالإضافة إلى شروط اكتساب حجية الحكم القضائي توجد شروط للحق المدعي به حتى يحوز حجية الأمر المقضي وهي: اتحاد الخصوم، واتحاد المحل، واتحاد السبب.

الشرط الأول: اتحاد الخصوم:-

حتى يحوز يمكن التمسك بالحجية لا بد أن يكون الخصوم أنفسهم بالدعوى السابقة، فإن اختلفوا الأطراف يترتب عليه عدم حجية الحكم السابق إلا إذا كان هناك ادخال أو تدخل في الدعوى السابقة فإنه يمكن التمسك بالدفع بحجية الأمر المقضي، ويكون هذا الاتحاد بالصفات لا بالأشخاص، وعليه فلا تسري الحجية ضد الوكلاء أو من يمثلونهم بالدعوى، فالعبرة بالصفة فقط، كما يعتبر اتحاداً للخصوم كالخلف العام والخلف الخاص مع اختلاف أشخاصهم، كذلك يسرى اتحاد الخصوم على الشخصيات المعنوية بصرف النظر عن شخصية من يمثلها.

الشرط الثاني: اتحاد المحل:-

والمقصود بالمحل أن يكون الموضوع أو محور المنازعة بالدعوى التي سبق الفصل بها هو نفسه بالدعوى الجديدة، وعليه يمكن القول بأن إقامة أي دعوى حكم فيها بالقبول أو الرفض فإنه لا يجوز له إقامة دعوى أخرى وتكرارها بتكرار نفس المطالبة، ولا يمكن الاحتجاج بالحجية بطلب لم يفصل فيه، مع الأخذ بالحسبان لا يؤثر اختلاف الكميات القياسية بالزيادة أو النقصان على اتحاد المحل فيكفي اتحاد المحل بين الدعويين.

الشرط الثالث: اتحاد السبب:-

السبب هو المصدر المنشئ للحق المدعي به، أو ما نتج عنه أو تأثر به وأنتج حق، ولكي يكون مكتسباً لحجية الأمر المقضي لا بد أن يكون السبب في الدعوتين واحد من غير اختلاف، والمتمثل في الواقعة القانونية التي يثبت عنها موضوع الدعوى²².

وعليه فتوفر شرطين من شروط اكتساب حجية الأمر المقضي للحق المدعي به لا يكفي، فلا بد أن تكون جميع الشروط مجتمعة في الدعويين.

الخاتمة:

حجية الأمر المقضي هي خاصية وصفة تلحق بالحكم القضائي مفادها حماية المراكز القانونية المنبثقة من ذلك الحكم والمتمثلة في احترام الحكم وعدم التعرض له وافتراض صحته جملة وتفصيلاً.

²² طلعت دويدار، شرح نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية، دار حافظ، 1424م، ص195-196م

النتائج:

- 1- ليس للفظ المركب حجية الأمر المقضي لفظ مرادف له باللغة العربية وإنما هذا اللفظ مصطلح من اللغة الفرنسية نقل للأنظمة العربية عن طريق نقل النظام الفرنسي للدول العربية.
- 2- حجية الأمر المقضي معناها عدم الخوض وتجديد النزاع مرة أخرى أمام القضاء.
- 3- حجية الأمر المقضي يكتسبها منذ صدوره بعكس قوة الأمر المقضي يكتسبها إذا كان الحكم نهائياً غير قابل للطعن بالطرق العادية.
- 4- حجية الأمر المقضي من النظام العام، فيجوز الدفع بها في أي مرحلة من مراحل الدعوى.
- 5- حجية الأمر المقضي تعتبر قاعدة موضوعية بنيت على قرينة قانونية.
- 6- يشترط لاكتساب الحكم القضائي حجية الأمر المقضي أن يكون الحكم قضائياً وقطعياً.
- 7- الحجية تكون لمنطوق الحكم وليست أسبابه أو وقائعه.
- 8- يشترط لاكتساب حجية الأمر المقضي كذلك اجتماع واتحاد الخصوم والسبب والمحل.
- 9- تكون حجية الأم المقضي على الخلف العام والخلف الخاص أيضاً.

التوصيات:

- 1- تشجيع الدراسات والبحوث على مقارنه كل بحث قانوني بالفقه الإسلامي بمذاهبه الأربعة.
- 2- الطلب من مجتمعات اللغة العربية إضافة ألفاظ جديدة للألفاظ الأجنبية التي ليس لها مرادف حتى يكون عليها اجماع.
- 3- ايراد نص في الأنظمة باعتبار أن حجية الأمر المقضي من النظام العام وغير مقبولة بها الاجتهادات.

المراجع:

1. الفرج، توفيق (2003م). قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية، منشورات الحلبي.
2. أبو الوفاء، أحمد (2007م). التعليق على نصوص قانون الإثبات، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية.
3. الرازي، مختار الصحاح، الدار النموذجية، ج1
4. ابن منظور، لسان العرب، ج2.
5. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج5.
6. المجلة العدلية، المادة 1741.
7. الصوري، التعليق المقارن على مواد الإثبات، ج2.
8. الجعلي، (2010م). قانون الإثبات، ط6..
9. السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج2، دار إحياء التراث العربي.
10. نظام المرافعات الشرعية السعودي.
11. الشهاوي، نظرية الإثبات في المواد المدنية والتجارية في التشريع المصري، دار النهضة.

12. قانون الاثبات الكويتي رقم 39، 1980م.
13. قانوني البيينات الأردني، رقم 30
14. قانون الاثبات المصري، رقم 25
15. قانون البيينات الأردني، رقم 30
16. الزحيلي، (1985م). الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ط2.
17. رزق، طارق (2005م). الاثبات في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة.
18. أبو الوفاء، أحمد (2007م). التعليق على نصوص الاثبات، دار المطبوعات الجامعية.
19. أبو الوفاء، أحمد (د.ت). المرافعات المدنية والتجارية، ص782
20. نظام المرافعات الشرعية السعودي، المادة 175.
21. دويدار، طلعت (2013م). شرح نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية، دار حافظ للنشر والتوزيع.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v3.29.9